

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

سوق نهم إسبانيا أو منهاج الاقتصاد في الشوارع: تونس

[مقاربة سوسيو أنثروبولوجية]

تحرير وتنسيق
سفيان جاب الله



رابط الشريط الوثائقي للدراسة

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



سوق نهج إسبانيا، أو منهاج الاقتصاد الشارعي في تونس

[مقاربة سوسيو أنثروبولوجية]

تحرير وتنسيق
سفيان جاب الله

إعداد
مجموعة من الباحثين



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تحرير وإشراف :
سفيان جاب الله

إعداد مجموعة من الباحثين :
قائمة المؤلفين (كاتب المحاور)
سفيان جاب الله
زياد خلوفي
زياد حمدي
خالد طبابي
رضا كارم
إحسان مجدي
محمد سليم بن يوسف
مالك قطاط
آدم مقراني

تدقيق لغوي
رضا كارم

متابعة المشروع
قسم الدراسات والبحوث
(عن المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)

- البحث الميداني الكمي
أمير صميذة (مشرف وباحث ميداني)
سيف ماجري (باحث ميداني)
عماد شكري (أخصائي إحصائي)

- البحث الميداني الكيفي
اسكندر بن عمر (الباحث الانثوغرافي)
أمير صميذة (إجراء المقابلات النصف
موجهة والبيوغرافية)
هالة ماجري (رقن المقابلات)

السوسيولوجيا عبر الصورة
تصوير وإخراج: نوردين أحمد
مونتاج : أسامة صالح
صوت : سفيان جاب الله
ترجمة : مهدي الشريف

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



شارع فرنسا، 1000 تونس / باب البحر
الهاتف: 71 325 129
الموقع الإلكتروني: www.ftdes.net

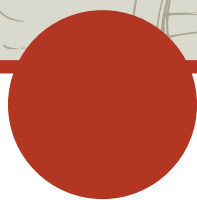
تصميم وإنجاز الرسوم والخرائط

EDITIONS ALFINIQ

Tél: 31 567 819
www.alfiniq.tn

فهرس

مقدمة عامة		
6	المُحرَّر	توطئة/إشكالية منهجية العمل تقديم موجز للمحاور
المحور الأول : مداخل مكثفة من أجل قراءة مغيرة لظاهرة الاقتصاد الشارعي بنهج إسبانيا		
29	المُحرَّر و ت. عمران	مدخل 1: (غرافيك) بورتريهات مرسومة
43	المُحرَّر	مدخل 2: مفاتيح سوسيولوجية لقراءة ظاهرة الاقتصاد الشارعي في سوق نهج إسبانيا
المحور الثاني: مقارنة تاريخية للنهج		
79	زياد خلوفي	العنوان: نهج إسبانيا : التأسيس والظاهرة الاقتصادية
المحور الثالث: مقارنة خرائطية		
97	زياد حمدي	العنوان: نهج إسبانيا / مُعتمدين سببية وجملة: مقارنة خرائطية
المحور الرابع: مقارنة سوسيو-تاريخية		
121	خالد طبابي	العنوان: التاريخ السوسيو-اقتصادي واستمرارية ديناميكية التهميش وعوامل الطرد بالوسط الغربي: ولايتي (ولايتا) سيدي بوزيد والقصرين مثالا
المحور الخامس: مقارنة علم اجتماع العمل		
147	محمد سليم بن يوسف	العنوان: نهج إسبانيا والانتصاب المنظم : الاقتصاد السياسي والأخلاقي للدynamيات الجماعية بين العمل المريح والتمثيل النقابي
المحور السادس: مقارنة تشكيل الذكورات		
171	رضا كارم	العنوان : البائع المنتصب في سوق نهج إسبانيا بين ذكورة الأنموذج وذكورة الآخر
المحور السابع: المقارنة الأنثروبولوجية		
199	إحسان مجدي	العنوان : بريكاريا نهج إسبانيا: مقارنة أنثروبولوجية للاقتصاد الشارعي في تونس
المحور الثامن : مقارنة علوم الصحة		
227	مالك قطاطا	العنوان: نصابة نهج إسبانيا: هشاشة صحية بين مطرقة المخاطر المهنية وسندان غياب التأمين على المرض
المحور التاسع: المقارنة القانونية		
249	آدم مقراني	العنوان: نهج إسبانيا أو عندما يعجز النص القانوني عن استيعاب الظواهر الاجتماعية
خاتمة عامة		
265	اسكندر بن عمر	1 - اتنوغرافيا
281	المُحرَّر	2 - ملاحظات للقارئ
283		3 - وثائقي البحث



مقدّمة عامّة



في قلب العاصمة تونس، في شريان الأنهج الخلفية للشارع الرئيسي، شارع الحبيب بورقيبة، يقع سوق نهج إسبانيا اللانظامي أو الذي لا تعترف به الدولة. وحين نسأل أي مواطن في تونس اليوم عما يخطر بذهنه حين نذكر نهج إسبانيا، فسيتحدث قطعاً عن سوق عشوائية فيها سلع رخيصة في متناول المستهلك المنتمي إلى الطبقة المتوسطة الدنيا والفقيرة، وفيها باعة يفرون يومياً من البوليس.

وسيجد القارئ المهتم بالبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أو الباحث فيها، والذي يمر من المكان نفسه، بعد أن يقرأ هذه السطور، في كل مكان من نهج إسبانيا ما وجدناه من وضعيات جعلتنا نسمي هذا البحث «سوق نهج إسبانيا أو منهاج الاقتصاد الشارعي في تونس». فهل هي سوق؟ نعم هي كذلك بكل ما للكلمة من معنى اقتصادي وتجاري. هل لهذه الظاهرة الاقتصادية منهاج خاص يجعلنا نسميها اقتصاد شارع أو اقتصاداً شارعياً؟ نعم. هل هذا المنهاج، الذي يتضمن سيورورات فردية، وسط كل متكامل، ينتج واقعا فريدا؟ هل هؤلاء هم فقراء وهامشيون، عاطلون/ معطلون عن العمل لجؤوا إلى هذه المهنة، وهل هي مهنة؟ أم هل هم تجار وعملهم هو التجارة لكنهم اتخذوا شكلا تقليدياً لا يخضع للتقسيم الرسمي للعمل ولا يعجب الدولة وقوانينها الحديثة وسياساتها التحديثية؟ هل هي مشكلة حتى يكون واجبا علينا أن نجد لها حلا؟ سيحاول هذا البحث الجماعي أن يجيب عن كل هذه الأسئلة وعن مسائل أخرى سواها.

تاريخيا، ظهر البحث السوسيولوجي حول ما سمي بـ«المشاكل المجتمعية» مع مدرسة شيكاغو بدايات القرن العشرين، لدراسة ظواهر الفقر والهجرة والانحراف التي كانت في قلب الدراسات الأمريكية التي نشرت في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ما بين سنتي 1920 و1930 حول ما أطلق عليه «شعب الهامشيين (le peuple des



(taudis) أو الذين يعيشون خارج القواعد والنظام في وضعيات هشة¹. ورغم مقاربتها لوزن العامل الاقتصادي في إنتاج الفقر الحضري واتباع سلوكات «منحرفة/انحرافية»، فلقد اعتبرت مدرسة شيكاغو أن السبب الرئيسي يكمن في التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. وذلك ما أطلق عليه «زنانينكي» و«إسحاق توماس» الاضطراب الاجتماعي أي عدم وجود أي تأثير للقواعد والضوابط الاجتماعية للسلوكات على الأفراد².

ويذهب «ويليام فوت وايت» في نقده لهذه المقاربة عبر دراسته الشهيرة بعنوان «Street Corner Society»، إلى اعتبار ما يسمى خروجاً وانحرافاً عن السائد والمعتاد والمتفق عليه عرفاً أو بالقانون، إنما هو ردة فعل بل وتأقلم من قبل الفقراء مع وضعياتهم ومكانتهم الهشة في الهامش ضمن مجتمع رأسمالي تتعالى فيه النزعة الفردانية والتراتبية الطبقية³. ويعتبر وايت أن الفقراء لا يشاركون في المؤسسات القائمة بسبب خوفهم وشكهم وريبتهم من المجتمع الذي يقصيههم ويستغلهم حتى حين يدمجهم، وليس لكونهم غير قادرين على التنظيم الاجتماعي أو رافضين له. من خلال هذا التأطير السوسيولوجي يضع هذا الباحث مفهوم «ثقافة الفقر»⁴. وهي ثقافة تخص العائلات بالغرب كما في العالم الثالث، ولا تصفالأوساط الشعبية ككل، بل تعني العائلات التي تعاني من الفقر والبطالة وسوء التشغيل وانعدام المساعدات من أي طرف سواء كان حكومياً أو غير حكومي. وهكذا فإن هذه الثقافة تخص المقصيين من المنظومة الاقتصادية الرسمية ولا تعني المندمجين في هذه المنظومة كعمال المصانع مثلاً الذين هم من بين أكثر الفئات انضباطاً للمعايير والقواعد والقوانين⁵. على أن الإشكال في هذه المقاربة على الرغم من أهمية ما تخلصت إليه، يتمثل في أنها تقدم

1 Cortado Thomas, « L'économie informelle vue par les anthropologues », *Regards croisés sur l'économie*, vol. 14, no. 1, (2014), pp. 194-208

2 Idem

3 WhiteFoote William, *Street Corner Society : La structure sociale d'un quartier italo-américain*, (Paris : Éditions La Découverte, 2002), pp 15-100

4 Idem

5 Idem

تصوراجوهرانيًا يقوم على التأسيس لاعتراف بوجود بون طبيعي بين طبقة الفقراء والطبقات العليا. ويولد هذا التفاوت بطبعه بونا اقتصاديا واجتماعيا شاسعا بين الطبقات بما يجعل الفقراء في فقر دائم. وهذا يطرح إشكالا سياسيًا بامتياز: فإذا كانت ثقافة الفقر ليست ناتجة عن اضطراب بل هي نظام خاص مختلف، فما الداعي لتغييرها؟

لقد مهّدت بحوث مدرسة شيكاغو كبحوث ويليام فوت، لظهور مقاربات «التخلف الاقتصادي أو ضعف التنمية/النمو» حيث الفكرة القائمة على وجود تضاد بين قطاع مدمج في المنظومة الاقتصادية الحديثة وقطاع آخر يتم إفراده⁶ فعليًا، وهنا يتضح صواب هذه المقاربة، كما يفسر ذلك «توماس كورتادو»⁷، فإنّ النزوح الريفي الناتج عن الطفرة الاقتصادية ما بعد الحرب العالمية الثانية فاقم من عدد العمال الفقراء دون عمل قار في المدن الكبرى للعالم الثالث. فلقد دافع منظرو التحديث عن كون «القطاع التقليدي» الذي يستوعب الفلاحة البسيطة وباقي الأنشطة التي تسمى اليوم موازية، سيتم احتواؤه واستيعابه من قبل «القطاع الحديث»، فقط حين يقوى الاقتصاد الرسمي. من جهة أخرى، دافع المنظرون المنطلقون من مقاربة «الهامش»، عن نظرة أكثر تشاؤًا. إذ اعتبروا أن الزبونية السياسية والتزايد السلبي/العقيم لليد العاملة المؤهلة وتزايد صعوبات التأقلم مع نمط عيش المدينة، كلها عوامل تساعد على ديمومة ما يسمى بالقطاع التقليدي أو اقتصاد الهامش بصفته قطبا اقتصاديًا⁸.

وبالحديث عن الفقر والفقراء، يجب أن ننتظر سنة 1973 مع بحوث «كيث هارت» الإثنوغرافية في غانا لتتم مراجعة التعريف الماركسي لـ«اللمبن بروليتاريا» أو «البروليتاري الرث» في العالم الثالث بما هي طبقة مكونة من العاطلين عن العمل. إذ تخلص «كيث هارت» إلى كون البروليتاري الرث ليس عاطلا عن العمل بل يكرس الكثير من وقته وجهده في أنشطة لا تحصى ولا تعد لا ترصدها أعين الخبراء الاقتصاديين

6 Thomas Cortado, op.cit.

7 Idem

والأجهزة البيروقراطية⁹. فقط العين الإثنوغرافية قادرة، عبر سبر أغوار الحياة اليومية للناس العاديين، على فهم ما سماه بـ«فرص الدخل غير الرسمية» أي الأنشطة التي تولّد مداخل خارج الاقتصاد الرسمي الذي تنظمه الدولة والمؤسسات الكبرى¹⁰.

مؤطر رقم 1:

تاريخية الفقر في تونس

في الإطار نفسه، وبالحديث عن البروليتاريا الرثة، في تونس، ما بين 1881 و1956، حسب ما يذكره الهادي التيمومي، كان للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية شكلان مختلفان. إذ فرق هذا المؤرخ بين ما سماه بـ«العناصر الشعبية» و«الهامشين»¹. فأن تشترك الفئتان في ضالة نصيبهما من الثروة فتختلفان في علاقتهما بالموارد والعمل والمجتمع والدولة. فتمتّع العناصر الشعبية بموارد محدودة لكنها موارد قارة أو شبه قارة. وكانت تتعاطى أصنافا من المهن يصعب حصرها. وكانت تقسم السوق بقوة الأواصر التضامنية التي تشد بعضهم لبعض، وتتميز بالقدرة على تجميع المال وتحمل شظف العيش. ويسوق التيمومي مثال «المهاجرين الجنوبيين» كـ«القوابسية» الذين اشتغلوا في مهن النقل، و«العكار» الذين اشتغلوا في المقاهي و«الغمراسنية» الذين اشتغلوا في محلات الفطائر و«الدويرية» الذين اشتغلوا في الحراسة². أما الهامشيون فهم أولئك الذين يقبعون في القاع البائس للمجتمع والذين رفضوا، إراديا أو لإراديا، مؤقتا أو بصفة متواصلة، القواعد والسلوكات التي كان يقوم عليها المجتمع. هؤلاء، حسب التيمومي، ليسوا مرتبطين بقطاعات إنتاج وخدمات منظمة وهم على استعداد لبيع قوة عملهم مقابل أجر، لكنهم لا يجدون من يشتريها في أغلب الأحيان لأنهم يعيشون خارج التقسيم الرسمي للعمل³.

1 الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي: 1881-1956، (صفاقس: دار محمد علي الحامي)، 2021، ص 203-204

2 المرجع نفسه

3 المرجع نفسه

يتخلص كيث هارت لكون عبارة اقتصاد رسمي أو نظامي هي نتاج لتصوير بيروقراطي لكل ما له علاقة بالشكل والقاعدة التي يبني عليها أي اقتصاد والذي يراد أن يكون تصورا كونيا للحياة الاجتماعية. هذا التصور أنتج نظاما عقلانيا مقننا ومهيمنًا

9 المرجع نفسه

10 المرجع نفسه

ولكنه أنتج أيضا اقتصادا غير رسمي وتقليدي يقاومه¹¹. ومع بداية الثمانينات ظهرت تسميات أخرى كالاقتصاد الشعبي أو الاقتصاد التضامني لتعريف الاقتصاد غير الرسمي أو غير الحديث، بأكثر من كونه غير خاضع لشكل قانوني وإداري ينظمه. فالاقتصاد التضامني مثلا يحيل إلى أنشطة اقتصادية تهدف إلى خدمة المصلحة العامة، حتى وإن كانت تنطلق من مبادرات فردية وتخير الفائدة الاجتماعية على الربح. أما الاقتصاد الشعبي فيشمل المهن الصغيرة داخل القطاع غير الرسمي، وهي مهن ذات طابع سلس وغير معقد وهي بالأساس عائلية. سوسيولوجيا، يصف الاقتصاد الشعبي الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه كثافات سكانية بأكملها في «اللانظامي واللا رسمي».

في سياق بحثنا الأولي عن النظريات والمقاربات التي يمكن أن تؤثر هذا الشكل من النشاط الاقتصادي الموجود في نهج إسبانيا، تعرضنا لمفاهيم أخرى كالاقتصاد التحتي. هذا المفهوم ورغم إمكانية اعتماده في فهم جانب مما يحدث بين الحدود التونسية والجزائرية وصولا إلى العاصمة، أي مسالك التهريب والتوزيع ثم البيع باعتباره محطة أخيرة، إلا أنه يعتمد بالأساس في فهم اقتصاد المخدرات والتهريب المرتبط بالمافيا والجريمة المنظمة. وحتى مصطلحات اقتصاد شعبي أو تضامني أو لا نظامي على الرغم من قدرتها التفسيرية، لا يمكن من خلالها تأطير ظاهرة الانتصاب الفوضوي في سوق عشوائية تحول، بمرور الزمن، إلى انتصاب منظم وسط الفوضى وإلى سوق ثابتة وقائمة الذات رغم لا قانونيتها وسيولتها يوميا بسبب مطاردات البوليس للباعة ورغم اعتراف غير علني للدولة بوجود اقتصاد لا تفهمه وإن فهمته فهي لا تريد أن تعترف به. فسوق نهج إسبانيا وباعتها المطاردون من قبل البوليس على متن عربات خشبية تجرها عجلات مطاطية (البرويطة) أو حاملين لعلب «الكردونة» أو لبسائط البلاستيك (الباش)، منتهجون لنظام اقتصادي «آخر» / «مختلف» ومنتجون له. وهو اقتصاد يحتاج ربما لزمن من الانتظار كي يتحقق: انتظار الدولة والباحثين، وانتظار منوط أيضا بحركة التاريخ الذي تعسفت عليه تجربة التحديث وحتى أقلام الحداثيين من باحثين ومفكرين. في انتظار ذلك، توصلنا، بعد الانتهاء من البحث الميداني ثم البليوغرافي، لتسمية مثلى لما يحدث في سوق نهج إسبانيا: اقتصاد شارعي.

11 Cortado, Thomas, op.cit.

يشير مصطلح الاقتصاد الشارعي (street economy)، كما تناوله كيث هارت Keith Hart، الذي صاغ مصطلح الاقتصاد غير الرسمي، الى النشاط الاقتصادي الذي لا يرتبط الفاعلون فيه «بآليات الاقتصاد الرسمي للدولة». أي أنه خارج عن الآليات الضبطية للبيروقراطية الرسمية. وهو اقتصاد لا يعيش داخله معظم الناس، أي أن أغلبية الناس يعيشون داخل الاقتصاد الرسمي الذي يتسم، على عكس الاقتصاد الشارعي، «باتساق نظامه» والتواتر الذي يمكن التنبؤ به، أي أن الاقتصاد الرسمي يخضع لواجبات منتظمة تفرضها السلط الضريبية الرسمية مثلاً، ويشعر الفاعل في الاقتصاد الرسمي «بحس السيطرة» الذي تنتجه الرواتب الشهرية والمعاملات المالية المنظمة والائتمان والغطاء الصحي¹². ولا يعني هذا أن الاقتصاد الشارعي اقتصاد غير منظم، أي أننا عندما نُسلم بأن الاقتصاد الرسمي اقتصاد منظم لا يعني هذا ضرورة بأن أشكال الأنشطة الاقتصادية الأخرى فوضوية لا يحكمها نظام من نوع ما. لذا، نشير هنا الى أن مصطلح الشارع لا يعني في سياق هذه الدراسة المجال المرتبط حصراً بالجريمة والجنحة والسلوك الانحرافي. لقد تناولنا هذا المصطلح، أي الشارع، في سياق رمزيته السياسي والاجتماعية وما يتيح من مساحة ينتج الأفراد فيها أنظمة وآليات اقتصادية خارجة عن تلك التي تحددها الدولة. ففي نهج إسبانيا يصبح الشارع فضاءً ينتج نظاماً داخلياً من خلال شبكة علاقات قرابية ومن خلال تفاعل الباعة المتجولين مع بعض أجهزة الدولة الرقابية. أي أن الشارع، الذي قد يحيل على نشاط اقتصادي فوضوي، يستحيل فضاء انتاج نظام وعلاقات اقتصادية تحكم السوق وتضبط للفاعلين فيه أدواراً وواجبات وتحدد حقوقهم أيضاً. لذا، تُقارب هذه الدراسة الشارع مقارنة تشبه الى درجة ما مقارنة آصف بيات للشارع أو «سياسات الشارع»¹³ التي تمكننا من تتبع الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية للفاعلين - الباعة المتجولين في سياق دراستنا - وعلاقتهم بالدولة. فالشارع، كما تناوله هذه الدراسة، فضاء يمكن للباحث أن يلاحظ

12 كريس هان وكيث هارت، الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والجغرافيا والنقد، ترجمة عبد الله فاضل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 23.

13 Asef, Bayat, *Street Politics Poor People's Movements in Iran* (New York: Colombia University Press, 1997).

فيه تشابك الاقتصاد والسياسة والتجارب الاجتماعية للباعة المتجولين من جهة وحضور الدولة من خلال بعض أجهزتها من جهة أخرى. فيكون الشارع بذلك فضاءً تلتقي فيه البنى السياسية political structures (الدولة في هذه الحالة) مع فاعلية البائع المتجول ويصبح الشارع فيه زاوية نظر تمكننا من الخروج عن زاوية نظر الدولة التي تُهيمن على تمثالتنا للاقتصاد والسياسة. فإن كانت الدولة ترى الاقتصاد إما منظماً أو غير منظم، أو رسمياً وغير رسمي من خلال معايير تضبطها هي، فإن نهج إسبانيا، واقتصاده الشارعي، يدعونا لإعادة التفكير في هذه الثنائيات والحدود المفاهيمية.

في الختام، يجب الإشارة إلى أنّ الهدف من هذه الدراسة ليس تعريف طبيعة الاقتصاد القائم في نهج إسبانيا، بل إنّ الهدف البحثي هو بالأساس وصف وتفسير وفهم لماذا وكيف صار هؤلاء بصفاتهم الفردية والجماعية، باعة في هذا المكان وبهذه الطريقة. وفي هذا المستوى، نسعى إلى فهم هذا الاقتصاد من خلال معيشتهم وتمثلاتهم وكذلك تفاعلاتهم اليومية لنشكل واقعهم ونعيد بناءه ونرسمه لا كما يرسمه الحس المشترك أو كما تفترضه، دون معرفة إمبيريقية، «الدوكسا» السائدة في حقل البحوث العلمية، بل كما هو عليه واقعه فعلاً. وفي الختام وجب القول إن هذه الظاهرة لا تحتاج لتسمية أو تعريف جديدين بقدر ما تحتاج لفهم جديد. وهذا ما نرنو إلى تقديمه في هذا المشروع البحثي الذي سنشرح، فيما يلي، السبل المنهجية التي اعتمدناها للإجابة عن إشكاليته.

لماذا هذا البحث وكيف أنجزناه؟

بعد إقامتنا¹⁴ لمدة ثلاث سنوات في شقة مطلة على نهج إسبانيا بوسط مدينة تونس، وبعد معاشتنا لكل تفاصيل اليوم في هذا الفضاء الذي زِيدَ إلى طبيعته التجارية المقننة، سوق للتجارة غير النظامية، أُسْرُنَا بمجموعة من الأسئلة حول هذا العالم الفريد الذي اختبرنا كل معالمه مواطننا مقيماً وحريفاً. ثم أردنا اختباراً باعتبارنا

14 (نتحدث عن تجربة منسق البحث الذاتية)

باحثين في علم الاجتماع. وبتبني المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع البحثي، لتقاطعه مع أهدافه بما هو منظمة تطالب بالعدالة الاجتماعية وتعمل على جعل مطلب تحقيقها ممكن عمليا عبر عدة وسائل من بينها البحوث والدراسات، صار إنجاز هذا البحث ممكنا. وإلى جانب الدافع الذاتي وتقاطعه مع الخطّ النضالي للمنتدى، فإن خصوصية ظاهرة الانتصاب التجاري غير المنظم في الشارع، دفعتنا إلى محاولة مقارنة هذا الموضوع في تونس من جهة أخرى. وهكذا جعلنا هذه الظاهرة مشكلا بحثيا بامتياز يدفع نحو إنجاز بحث سوسيولوجي موضوعي يفصل بين كل ما يمكن أن نستبطنه من مواقف وتمثلات ضدية أو متعاطفة مع هؤلاء الباعة/ المستجوبين، وبين ما ينطق به الميدان من مكنونات إمبيريقية.

وبالحديث عن الموضوعية العلمية لا يمكن لبحث كهذا، وإن كان موضوعيا في دراسته للظاهرة، أن يكون محايدا. والبون شاسع بين الموضوعية والحياد. إذ إن اختيار هكذا موضوع لدراسته هو في حد ذاته ناتج عن تمثيل معين للواقع بل وموقف ضمني منه. وفي حالتنا، هناك خلفية نقدية لتدخل الدولة والسيستام الاقتصادي ككل القائم منذ عقود، لا فقط في التعامل مع الظاهرة دون فهمها أصلا، بل التدخل في إنتاجها والتسبب في تطورها ثم المرور لمحاربتها مباشرة. لكننا، وحتى لا نسقط في فخ مقارنة إيديولوجية لهذه الظاهرة قمنا بوضعية (objectivation participante) علاقتنا بهذا الواقع لنتمكن من دراسته لا دراسة حدسنا ومعتقداتنا عنه¹⁵، وفكنا الدوافع الذاتية والموضوعية، كما بيناه أعلاه، ثم اعتمدنا مقارنة إبستمولوجية / سوسيولوجية لا تنطلق من فرضيات مؤطرة نظريا جاهزة إجاباتها وخاضعة للدوكسا المهيمنة على حقل البحث العلمي حاليا. وفي تواصل مع هذه المنطق البحثي، اعتمدنا مقارنة إمبيريقية- استقرائية (empirico-inductive)¹⁶ انطلقنا من خلالها بطرح أسئلة بحثية دون تحديد

15 Jacques Hamel, « Qu'est-ce que l'objectivation participante ? Pierre Bourdieu et les problèmes méthodologiques de l'objectivation en sociologie », Socio-logos [En ligne], 3 | 2008, mis en ligne le 24 mars 2008, consulté le 13 février 2022. URL: <http://journals.openedition.org/socio-logos/1482>; DOI : <https://doi.org/10.4000/socio-logos.1482>

16 Pierre Paillé et Alex Mucchielli, « Chapitre 1 - Choisir une approche d'analyse qualitative », in : *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*, sous la direction de Pierre Paillé et Alex Mucchielli, (Paris : Armand Colin, 2012), pp. 13-32.

فرضيات نظرية وذلك لشح البحوث حول الموضوع من جهة، ولاعتبار هذه الظاهرة مركبة ومعقدة وتتطلب انغماسا ومحايدة لفاعليها، أي الباعة غير النظاميين، من جهة أخرى. كما تتطلب جمعا لأكبر كم نوعي/كيفي ممكن من المعطيات وذلك باستنطاق إمبيرقي للواقع المدروس وجعله يبوح بكل ما يحتويه دون تحديده بحدود تفرضها اعتقاداتنا/أفكارنا عنه. وقد أثبتت هذه التجربة الميدانية أن أغلب ما يقال وما يكتب وما قيل أو كتب عن هذه الظاهرة هو من سبيل «الفانتازمات» أو الأساطير إن لم تكن وصما أحيانا ووصما إيديولوجيا أحيانا أخرى¹⁷.

وبالتالي، اخترنا منهجية البحث، وتقنياته، حسب تمشّ منهجي مجدد استلهمناه من مقاربة الباحثة في علم الاجتماع ناتالي هينيك¹⁸. إذ تعتبر هذه الباحثة السوسيولوجية أنه لا توجد منهجية في حد ذاتها أفضل من منهجية أخرى. إذ تقاس جودة منهجية معينة وفعاليتها بمدى تأقلمها والقدرة على تطويعها مع ما هو منشود من البحث. وما هو منشود، بل ما يجب أن يكون منشودا من وراء أي بحث ميداني، هو سبر أغوار الإشكالية البحثية وحلّها. وتعتبر ناتالي هينيك أن كلّ بحث ميداني لا يتم اختزاله في موضوع البحث وميدانه، يجب أن يستطيع تقديم إجابة شافية ووافية عن سؤال مركب وهو: أي إشكالية وأي منهجية¹⁹؟

إنّنا نعتبر أن التحديد الدقيق لموضوع البحث وإشكاليته وميدانه ومنهجيته يمكن الباحث من الانطلاق على أسس صحيحة في دراسته لظاهرة ما. أما بالنسبة إلى المفاهيم والنظريات، فهذا التمشي السوسيولوجي القائم على تمفصل الركائز الأربعة السالفة ذكرها، ينتج نماذجه النظرية ومفاهيمه أكثر من كونه تطبيقا لنماذج جاهزة قبل الشروع في البحث أو اختبارا لها²⁰. وتذهب ناتالي هينيك بهذا التصور الإيستيمولوجي

17 سنتطرق لكل هذه التفاصيل في المداخلين الأول والثاني من الدراسة

18 NathalieHeinich, « Objets, problématiques, terrains, méthodes : pour un pluralisme méthodique », *Sociologie de l'Art*, vol. ps910, no. 2-3, (2006), pp. 9-27.

19 Idem

20 Idem

قدما حين تعتبر أن المقاربة الإبستمولوجية التي تضع المفاهيم وتحددها قبل الشروع في البحث الميداني، تفقد الديناميكية الضرورية لجعل الباحث قادرا على سبر أغوار مناطق لم تكتشف بعد أو أنماط تفكير غير متوقعة²¹. وتضيف الباحثة أن الإبستمولوجيا القديمة والسائدة في الآن نفسه، أي إبستمولوجيا الانطلاق من نظريات قديمة لبحث واقع جديد، يجب أن تقلب، على غرار ما فعلته الماركسية بالجدلية الهيغلية، رأسا على عقب بل ووضعها على أقدامها البحثية الأربعة ألا وهي: الموضوع والإشكالية والميدان والمنهج²². وهذا تمش مسنود، كما توضح ذلك ناتالي هينيك، في تاريخ السوسيولوجيا بأشهر الأعمال البحثية لأكبر علماء الاجتماع من مختلف المدارس والمراحل التاريخية: كتاب الانتحار لدوركهيم وكتاب أطر التجربة الاجتماعية لإرفينغ غوفمان²³.

وبالعودة إلى دراسة الاقتصاد الشارعي، الاقتصاد الخارج عن سيطرة الدولة ومؤسساتها وحتى عن سيطرة رأس المال المنظم وعلاقاته الإنتاجية، اقتصاد الشارع المتمثل في سوق نهج إسبانيا العشوائية وظاهرة الباعة غير النظاميين فيها، أي بالعودة لبحثنا عن إجابات سوسيولوجية لسؤال: كيف صار الباعة باعة بهذا الشكل بالذات وفي هذا المكان بالذات؟ ولماذا اختاروا هذه المهنة؟ سرنا في ركاب التعددية. فجاءتمناهجنا متعددة، وتولدت منها تقنيات متعددة لجمع المعطيات، فشكّل هذا التعدّد ضرورة منهجية. وإذا كان البحث عن الأسباب والشروط والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والمجالية المنتجة لهذه الظاهرة قد قادنا إلى تبني مقارنة سببية تطّبت بدورها بحثا كميا عبر تحديد عينة من المجتمع الأصلي واستبيانها، هو بحث قادر على تقديم تشخيص عام وتفسير سببي واسع، إلّا أنّه ليس كافيا لفهم سؤال: كيف صار هؤلاء الأفراد باعة في هذا المكان دون غيرهم من الذين لديهم «البروفيل» السوسيولوجي نفسه؟ فليس كل الشباب المخفق في مساره التعليمي والعاطل عن العمل والذي يعيش دخولا متأخرا في سن الرشد قد تحول إلى هذا النشاط. وفضلا

21 Idem

22 Idem

23 Idem

عن ذلك، لم يمتهن أغلبية الشباب في الوسط الغربي هذه المهنة. فهناك إذن مسارات فردية/بيوغرافية تخص الذوات تجعل فردا بعينه مرشحا أكثر من غيره ليصير بائعا غير نظامي بسوق نهج إسبانيا في مراوحة بين التسيير البنيوي والخيار الفردي.

1- المقاربة التفسيرية/ المنهجية الكمية: في « بروفيل » البائع غير النظامي والأسباب والعوامل والمحددات الاقتصادية والاجتماعية، لهذه الظاهرة.

قمنا طيلة شهر، بتعمير 100 استمارة استبيان مع الباعة غير النظاميين بسوق نهج إسبانيا وذلك على امتداد فضاءاته من تقاطعه مع شارع الجزيرة وصولا إلى آخره من جهة محطة برشلونة ونهج هولندا²⁴. ينتصب هؤلاء المستجوبون، أي كل بائع غير نظامي، للبيع في إحدى المساحات (من متر إلى مترين مربع على أقصى تقدير) عبر إحدى أدوات/وسائل البيع المعتمدة (كرتون مقوى، رقعة بساط بلاستيكي، عربة خشبية أو المراوحة بين أداتين أحيانا) يمثلون ثلث مجتمع الدراسة الأم المقدر، بعد ملاحظة كمية للواقع لمدة أسبوعين، بـ 300 فرد.

24 المزيد من المعطيات حول سوسيولوجيا المكان في المحور المخصص للتشريح الخرائطي للنهج والمحور المخصص لتاريخية الظاهرة الاقتصادية فيه

مؤطر رقم 2: الملاحظة الكمية / تكميم الواقع:

مبدأ تكميم الملاحظات الإثنوغرافية صار متداولاً بكثرة خاصة في إطار البحوث الميدانية التي تنجز في ميادين العمل. الملاحظة الكمية تقوم على شكل «هجين» من التمشي الإمبريقي تمكّن من إظهار زاوية مختلفة في الموضوع المدروس.⁴

إبستمولوجياً، تولدت هذه التقنية البحثية من تصوّر قائم على «النظرية المتأصلة» أو «الاستقراء التحليلي»، ومرتکز على مرونة المناهج المتوقعة في وسط عملية التعديل ما بينما هو نظري وتكوين ما هو نظري⁵. الملاحظة الكمية باعتبارها شكلاً مخصوصاً من «السوسيولوجيا المرئية»، هي تقنية جمع معطيات تقوم على آلية عدّ وحساب بالصورة أو الفيديو، وفي موضوع دراستنا، أضفنا الحساب بالعين المجردة كما اعتمدها «كوفمان» في دراسة لـ «سوسيولوجيا الحقائق اليدوية للنساء»⁶. هذه الآلية تمكّن من تكميم وصفي يحوّل الملاحظة إلى إحصائيات⁷.

4 Normand Filion, « Compter le réel. Réflexions autour de l'observation quantitative », *Terrains & travaux*, vol. 19, no. 2, (2011), pp. 37-55.

5 Idem

6 Jean-Claude Kaufmann, *Le Sac : Un petit monde d'amour*, (Paris : Éditions LATTÈS, 2011), pp 12-78

7 Normand Filion, op.cit., pp. 37-55

إذن، وباستجواب بائع وترك بائعين بجانبه للمرور إلى البائع الرابع، تمكّننا من استجواب ثلث الباعة على طول النهج باتباع التوجيهات والتقديرات التي حددناها مسبقاً رفقة الباحث المختص في الإحصاء والباحث المسؤول عن البحث الميداني الكمي وذلك عند تحديد العينة واختيارها قبل إنجاز البحث²⁵. وقد قمنا باختيار عينة الدراسة (مائة بائع/مستجوب) باعتبارها مجموعة من مجتمع الدراسة الذي قدرناه باعتماد الملاحظة الكمية كما شرحنا أعلاه (في المؤطر المنهجي) بين 300 و330 شخصاً، وذلك وفق طرق وأدوات محددة ليكون للعينة خصائص مجتمع الدراسة نفسها، حتّى نتّمكن من تطبيق النتائج النهائية على كل مجتمع الباعة غير النظاميين بسوق نهج إسبانيا. فهذه العينة هي عبارة عن نموذج مصغر لمجتمع «النّصابه» كما يُسمّيه الجميع، وتتوفر فيهم كافة خصائص هذا المجتمع وصفاته (السن، الجنس، المهنة، مكان الإقامة، مكان

25 كلّ الشكر للباحثين عماد شكري المختص في التحليل الإحصائي وأمير صميدي المراقب للبحث الميداني الكمي.

العمل، الانتماء القبلي والجهوي، علاقات القرابة..). كما قمنا بمنح جميع الباعة الفرصة الكافية ليكونوا ضمن عينة الدراسة. وقد أخذنا بعين الاعتبار، عند تحديد حجم العينة بالأساس، الهدف الأساسي من هذا البحث ألا وهو تفسير كيف صار هؤلاء الأفراد بالذات باعة غير نظاميين بنهج إسبانيا ولماذا صاروا كذلك من جهة؟ وفهم كيفية حصول هذه الصيرورة وأسبابها من جهة ثانية. وحرصنا على أن نزيد في حجمها (100 على 300 هو عدد كبير فعليا) إذ كان بإمكاننا الاشتغال على عدد أقل، وذلك لتوفير تمثيل أعلى لخصائص مجتمع «النصابة» المدروس، الأمر الذي يمكننا من تعميق أصدق وتعميم أكبر لنتائج هذا البحث العلمي.

لذلك قمنا في مستوى أول بتحديد مجتمع الدراسة تحديدا دقيقا يشمل ضبط اسم لهذا المجتمع (الباعة / النصابة غير النظاميين بسوق نهج إسبانيا العشوائية) وتحديد الخصائص التي تميز أفرادهم عن غيرهم (لا يملكون محلات أو رخص ويمارسون تجارتهم في الشارع ويلحقهم البوليس ويطاردتهم يوميا. وتجمع بينهم وشائج أولية قبلية مولدة لتضامن عضوي) وتحديد السمات الخاصة بهم (شباب، ذكور، عزاب، تتراوح أعمارهم بين 16 و35 سنة، وينحدر أغلبهم من ولايات الوسط الغربي، القصرين ثم سيدي بوزيد، وبالتحديد من المعتمديتين المتجاورتين، سببية وجلمة).

وقد كانت هذه الخطوة المنهجية مهمة في اختيار عدد أفراد العينة ونوعيتها. فقد كان تحديد العدد المناسب لأفراد العينة مبنيا على معيار التجانس بين أفراد مجتمع الباعة غير النظاميين في سوق نهج إسبانيا العشوائية. فاعتمدنا عينة عشوائية بسيطة غير احتمالية حيث لا تخضع لقوانين الاحتمال أي لا يوجد حجم معين للعينة ففضلنا منهجيا أن تكون كبيرة قدر المستطاع مقارنة بحجم المجتمع الأم / الكلي (100/300) لضمان دقة النتائج النهائية.

2- المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية: في سيرورات التحول لبائع غير نظامي في سوق نهج إسبانيا أو كيف يصير فرد بعينه دون غيره بائعا؟

اعتمدنا، إلى جانب المقاربة الكمية، مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية تقوم على منهجية كيفية مركبة فيها مراوحة بين المقابلة البيوغرافية بما هي تقنية كيفية، والملاحظة بالمشاركة باعتبارها تقنية إثنوغرافية. وتعتمد هذه المقاربة أساسا على «الوصف». وهنا، كما يفسر ذلك «أوليفيه دو ساردان»²⁶ Olivier de Sardan، يجب اعتماد الوصف في معناه الضيق، الذي يمثل جوهر السوسيو-أنثروبولوجيا. لأن الوصف، في المعنى العام، أي وصف الثقافات، ليس خاصا بهذه المقاربة بالذات. فالوصف، في معناه الضيق، القائم على المزج بين تقنية المقابلة وتقنية الملاحظة، هو الركيزة الأساسية للبحث الميداني باعتباره جهازا منهجيا يميز هذا الاختصاص البحثي²⁷. لذلك فالبحث الميداني «الممدد» يقوم على شكلين اثنين من أنماط إنتاج المعطيات: وتمثلا لمقابلات، الشكل الأول المعتمد. وهي مقابلات يتم تحويلها إلى معطيات عبر الرقن والتفريغ الكتابي. وتُعدّ الملاحظات، الشكل الثاني. والتي يتم تحويلها بدورها إلى معطيات عبر الوصف²⁸.

وسيكون لهذين النمطين حضور متداول في النص النهائي للبحث. لأن الكتابة السوسيو-أنثروبولوجية كما يصفها «دو ساردان»، وبتوظيف المقولات التي تحيلنا إلى المقابلات، تمكننا من أن «ننصت إلى الظاهرة المدروسة»، وبتوظيف الوصف الذي يحيلنا إلى الملاحظة، نتمكن من أن «نرى الظاهرة»²⁹. وباتباع التمشي السوسيو-أنثروبولوجي، نتجنب قدر الإمكان أن تنعكس إسقاطاتنا الذاتية وحدسنا وأفكارنا المسبقة على الفاعلين الاجتماعيين موضوع الدراسة وأن نتجنب بيع هذه التصورات الماقبلية للقارئ وكأنها هي وجهة نظر الفرد المدروس. إذن، وحرصا على هذا التوخي

26 Jean-Pierre Olivier de Sardan, *La rigueur du qualitatif. Les contraintes empiriques de l'interprétation socio-anthropologique*, (Paris : Éditions Academia, coll. « Anthropologie prospective », 2008), pp 5-150

27 Idem

28 Idem

29 Idem

المنهجي، راوحنا بين «الفئة الاتيكية» (Etic) أي المولدة من منظور الباحث و«الفئة الاميكية» (Emic) المولدة من منظور المبحوث³⁰. وهكذا، وبتعدد تقنيات البحث، أساسا الملاحظة بالمشاركة والمقابلة البيوغرافية، ارتكز بحثنا الميداني، في هذا المستوى، على المراوحة بين هاتين التقنيتين.

أ. المقابلة البيوغرافية

تُعَدّ المقابلة البيوغرافية شكلا من أشكال المقابلة نصف الموجهة التفهيمية. وبإجراء هذه المقابلة نسعى إلى فهم ظاهرة أو فعل أو ممارسة أو موقف أو سلوك ما من خلال العودة إلى الوراثة وإعادة رسم المسار الذي جعل ما حدث يحدث. وكما يوضح الباحث «دومازيار»، «كلّ مقابلة بيوغرافية هي إعادة تشكيل لمسار تكون مسنودة بحجج ومن خلالها يروي المستجوب ويسرد حادثة أو ذكرى أو فترة من حياته أو بعدا من أبعاد سيرته ويكون ذلك في إطار تفاعلي وتبادلي مفتوح ومعمق وتفهمي³¹».

وفيما يلي جدول للمستجوبين عبر تقنية المقابلة البيوغرافية:

جدول رقم 1: المُستجوبين عبر تقنية المقابلة البيوغرافية

الرمز/الرقم	السّن	الجنس	أداة العمل	موقع/مكان العمل
X1	18	ذكر	بساط بلاستيكي (باش)	أول النهج
X2	21	ذكر	بساط بلاستيكي (باش)	أول النهج

30 Idem

31 Didier, Demazière, « L'entretien biographique comme interaction négociations, contre-interprétations, ajustements de sens », *Langage et société*, vol. 123, no. 1, (2008), pp. 15-35.

X3	28	ذكر	علبة كرتون مُقَوَّى (كردونه)	أول النهج
X4	30	ذكر	عربة خشبية (برويطة)	وسط النهج
X5	22	ذكر	عربة خشبية (برويطة)	وسط النهج
X6	23	ذكر	عربة خشبية (برويطة)	وسط النهج
X7	19	ذكر	عربة خشبية (برويطة)	وسط النهج
X8	20	ذكر	بساط بلاستيكي + علبة كرتون (شَطَار)	آخر النهج
X9	25	ذكر	علبة كرتون مُقَوَّى (كردونه)	آخر النهج
X10	19	ذكر	عربة خشبية (برويطة)	آخر النهج
X11	22	ذكر	بساط بلاستيكي + علبة كرتون (شَطَار)	أول النهج
X12	20	ذكر	علبة كرتون مُقَوَّى (كردونه)	أول النهج
X13	24	ذكر	علبة كرتون مُقَوَّى (كردونه)	وسط النهج
X14	24	ذكر	بساط بلاستيكي + علبة كرتون (شَطَار)	وسط النهج

ب. الملاحظة بالمشاركة:

لقد كان اللجوء إلى هذه التقنية، كما وضحناه أعلاه بالاستناد إلى مقارنة أوليفي دي سردان، لجوء يرنو إلى استنطاق ما لم تنطق به الظاهرة بعد أو ما لا تنطق به ولم تنطق بعد به وربما ما لن تنطق به دون اعتماد تقنيتنا هذه. وكما يؤكد «ليفى سترأوس»، «لا يمكن دراسة البشر إلا بالتواصل معهم. هذا يفترض مشاركتهم عيشهم بصفة دائمة أو عابرة»³². وكما يسميها غوفمان، الملاحظة بالمشاركة هي أن يقوم الباحث بالملاحظ بخوض التجربة التي يدرسها (الانتصاب الانظامي مثلا) وذلك بعرض جسده وذاته

32 AlexMucchielli, « Observation participante », Dans *Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines*, [dir] Alex Mucchielli, (Paris : Éditions Armand Colin, 2009), p.166.

وتعريضها لكل ما يمكن أن يتعرض إليه المبحوثون (العلاقة مع الحرفاء ومع البوليس ومع المكان والطقس) حتى يتمكن من اختراق جسدي وإيكولوجي لإجاباتهم في ظل وضعية اجتماعية معينة³³. وفي هذا الإطار قام أحد أعضاء فريق البحث الموسع، وهو باحث مرحلة ثالثة في علم الاجتماع، بإمضاء أسبوع كامل بصفة البائع غير النظامي «نصاب» في نهج إسبانيا بعد مفاوضة مع أحد الباعة الذي سمح له بنصب بساط بلاستيكي بجانبه ومنحه كمية من السلع لبيعها.

ج- المقابلة نصف الموجهة:

لا يمكن تفسير ظاهرة «اعتناق» هذه المهنة وفهمها باعتبارها سيروية وصيرورة، بالاعتماد فقط على ما يتمثله المستجوبون وما نتمثله وما نرصده بصفاتنا باحثين. بل تظل تمثلات المتدخلين ومواقفهم ورؤاهم، أفرادا ومؤسسات، في المحيط والمجال والإطار الذي تنشأ وتتطور فيه هذه الظاهرة، ضرورية وجوهرية لرسم كامل ملامح هذا الموضوع البحثي. لذلك قمنا بإجراء مقابلات نصف موجهة مع (على سبيل الذكر لا الحصر) أحد التجار النظاميين المالكين لمحل في النهج والذي يبيع، تقريبا، السلع نفسها التي يبيعها النصابة. والتقينا كذلك أحد المقيمين في شقة مطلة على النهج. والتقينا كذلك شرطيا بلديا يقوم بالمداهمات اليومية على النصابة على طول النهج ويواكب هذه المداهمات. والتقينا أخيرا، مؤسس نقابة مهنية للباعة غير النظاميين لا يعترف بها الباعة غير نظاميين بنهج إسبانيا.

33 Ibid, p.167.



وفيما يلي جدول للمستجوبين عبر تقنية المقابلة «نصف الموجهة»

جدول رقم 2: المُستجوبون عبر تقنية المقابلة نصف الموجهة

الرقم	فئة المُستجوب	طبيعة العلاقة مع «النصّاب» في سوق نهج إسبانيا
1	شرطي بلدي يواكب/ يشارك في المظاهرات اليومية علنًا بالنصّاب	علاقة مباشرة: صراع
2	تاجر صاحب محلّ في نهج إسبانيا	علاقة مباشرة: حياد
3	مؤسس/ رئيس نقابة تتحدث باسم مجموعة من الباعة اللا نظاميين خارج نهج إسبانيا	علاقة مباشرة: قطيعة
4	مقيم مُستأجر شقّة في الطابق الثالث لعمارة تطلّ على نهج إسبانيا	علاقة مباشرة: حياد
5	بائع غير نظامي «نصّاب» سابق	علاقة صداقة/ زمالة سابقة
6	مسؤول بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	علاقة غير مباشرة: ضدّ
7	مسؤول بالاتحاد العام التونسي للشغل	علاقة غير مباشرة: تعاطف

3- في استراتيجية النفاذ/الولوج إلى ميدان/مجتمع البحث:

تمكّنا من إقناع الباعة بفضل إقامتنا لأكثر من سنتين في نهج إسبانيا وباستثمار شبكة الوشائج والعلاقات والصدقات التي نسجناها طيلة هذه المدة مع كل من الجيران والتجار النظاميين والباعة غير النظاميين بصفتنا جيرانا وحرفاء. وبفضل قدرات مراقب البحث الميداني على الانغماس في مجتمع البحث بتكوين الصداقات وخلق تصاد ثقافي مع الباعة أساسه التواضع واحترام المستجوب وتجنب العلاقة الفوقية القائمة على عنف رمزي (باحث vs بائع) وتفسير مبسط وصادق لماهية البحث

والجهة المؤطرة له وأهدافه ومسألة المعطيات الشخصية³⁴. وهكذا حصلنا على موافقة غير مشروطة لتعمير استمارات الاستبيان والمقابلات البيوغرافية والملاحظة بالمشاركة والملاحظة الكمية وخاصة تصوير الفيلم الوثائقي حول البحث.

بإتمام البحث الميداني وتحليل معطياته نكون قد أجبنّا، إمبيريقيا في مستوى أول، عن أسئلتنا وإشكالياتنا البحثية متبعين التمشي الموسوم بـ *The grounded theory* (نظرية التأصيل الجذري) لنمرّ، في مستوى ثانٍ نظريّ، إلى تحليل النتائج الإمبيريقية. وقد أنتج هذا التحليل تسعة محاور ولّدتها مقاربات متعدّدة الاختصاصات بأقلام عدّة باحثين في إطار عمل جماعي.

وسيكون المحور الأول مكونا من مدخلين اثنين اعتمدنا فيهما على أسلوب تفسيري يكتف فهم ظاهرة اقتصاد الشارع في نهج إسبانيا ويبسطها في الآن نفسه. ويمثّل المدخل الأول تلخيصا مكثفا لنتائج البحث الميداني الكمي عبر الاستعانة بتقنية «الغرافيك-ديزاين» مجسّدة في رسوم تقدّم للقارئ لمحة شاملة عن سمات هذه الظاهرة وخصائصها. أمّا المدخل الثاني فهو عبارة عمّا سميناه «مفاتيح سوسيولوجية» تطرقت إلى دراسة كل النتائج التي يمكن لنا دراستها في المحاور الثمانية وكذلك لاعتبار الظاهرة المدروسة خريطة معقدة تسهّل المفاتيح السوسيولوجية فهمها وفك شيفراتها العويصة على الفهم.

ويتأسّس المحور الثاني على مقال يعتمد مقاربة تاريخية لنهج إسبانيا نسعى من خلالها، عبر العودة تاريخيا للوراء، إلى فهم المنطلقات التاريخية التي جعلت من هذا النهج مكانا لازدهار اقتصاد الشارع.

ونعرض في المحور الثالث رسما خرائطيا لنهج إسبانيا وللمجال الجغرافي لمعتمدتي السببية وجلمة التي ينحدر منها أغلب الباعة بالنهج فضلا عن تقديم تحليل إحصائي يسند التحليل السوسيو-جغرافي لنجعل من خلاله الظاهرة المدروسة مقروءة

34 كل التحية والشكر للباحث الميداني السيد أمير صميّدة على المجهودات التي بذلها لإنجاح هذا العمل البحثي

مجاليا وقابلة للتحديد والتأطير اقتصاديا واجتماعيا عبر إبراز أهمية النهج بما هو موقع استراتيجي أيضا.

ونحاول في المحور الرابع تفسير ديناميكية التهميش وعوامل الطرد بولايي سيدي بوزيد والقصرين والبحث، تاريخيا، عن الإجابة عن إشكالية سوسيولوجية تبحث في العلاقة بين العمق التاريخي للتجارة الحدودية بالوسط الغربي ومتانة شبكات القرابة والعائلة وديناميكيات التهميش باعتبارها عوامل ساهمت في «احتلال» أهالي السببية شوارع وأرصفة في العاصمة تونس.

وبنينا المحور الخامس على دراسة ديناميكيات مؤسسة ونشاط اقتصادي موصوم بأنه غير منظم وموازي بعد 2011 وسياسات «شرعنته»، مع محاثة سوسيولوجية لتاريخية تنظم الانتصاب الشارعي ومسارات توطنه في نهج إسبانيا.

ونسعى في المحور السادس إلى دراسة تجربة البائع المنتصب في سوق نهج إسبانيا واستكشاف تنشئته الاجتماعية ورسم صورته الراهنة وتأويل منهجه «الذكوري» من أجل فهم آخر لهذا «الآخر» المنتج لاقتصاد «آخر» لم تتمكن السوسيولوجيا الراهنة من فهمه بطريقة «أخرى» ولا يبدو أنها مستعدة لمهمة مماثلة.

وننشد من خلال المحور السابع تبيين المادة الإمبريقية التي استقينها من بحث ميداني اعتمد على تقنية الملاحظة بالمشاركة في نهج إسبانيا واستثمارها اعتمادا على مقاربة سوسيو- أنثروبولوجية لواقع الباعة عبر تفاعلهم اليومي مع بعضهم البعض ومع الدولة والحرفاء والبوليس. وبالتالي ندرس كيفية إنتاج السلطة والبائع معا نهج إسبانيا باعتباره سوقا واقتصادا وسردية «موازية».

ونسائل في المحور الثامن مفهوم الصحة العمومية بمقارباتها المخصصة عبر زحزة هذا المفهوم من معقله البديهي، اعتمادا على مبحث علوم الصحة. ثم نعيد موضعة المفهوم أكاديميا (Objectivation) لنجعل منه مدخلا ضروريا لمعالجة المعطيات التي أنتجها البحث الميداني حول نهج إسبانيا ونبين بذلك المخاطر الصحية

العضوية والنفسية التي يتعرض لها الباعة المنتصبون في نهج إسبانيا بمناسبة عملهم ومختلف العوامل الاجتماعية التي تحكم ظروف حياتهم المتسمة بانعدام الأمان.

ونريد من خلال المحور التاسع فهم الصراع القائم بين الباعة والدولة من خلال عجز النص القانوني عن استيعاب ظاهرة اجتماعية وبالتالي فهم أسباب مسارعة المشرع لزجرها ووصمها ومحاربتها •



1

المحور الأول

مداخل مكثفة
من أجل قراءة مغامرة
لظاهرة الاقتصاد الشارعي
بنهج إسبانيا



مدخل 1

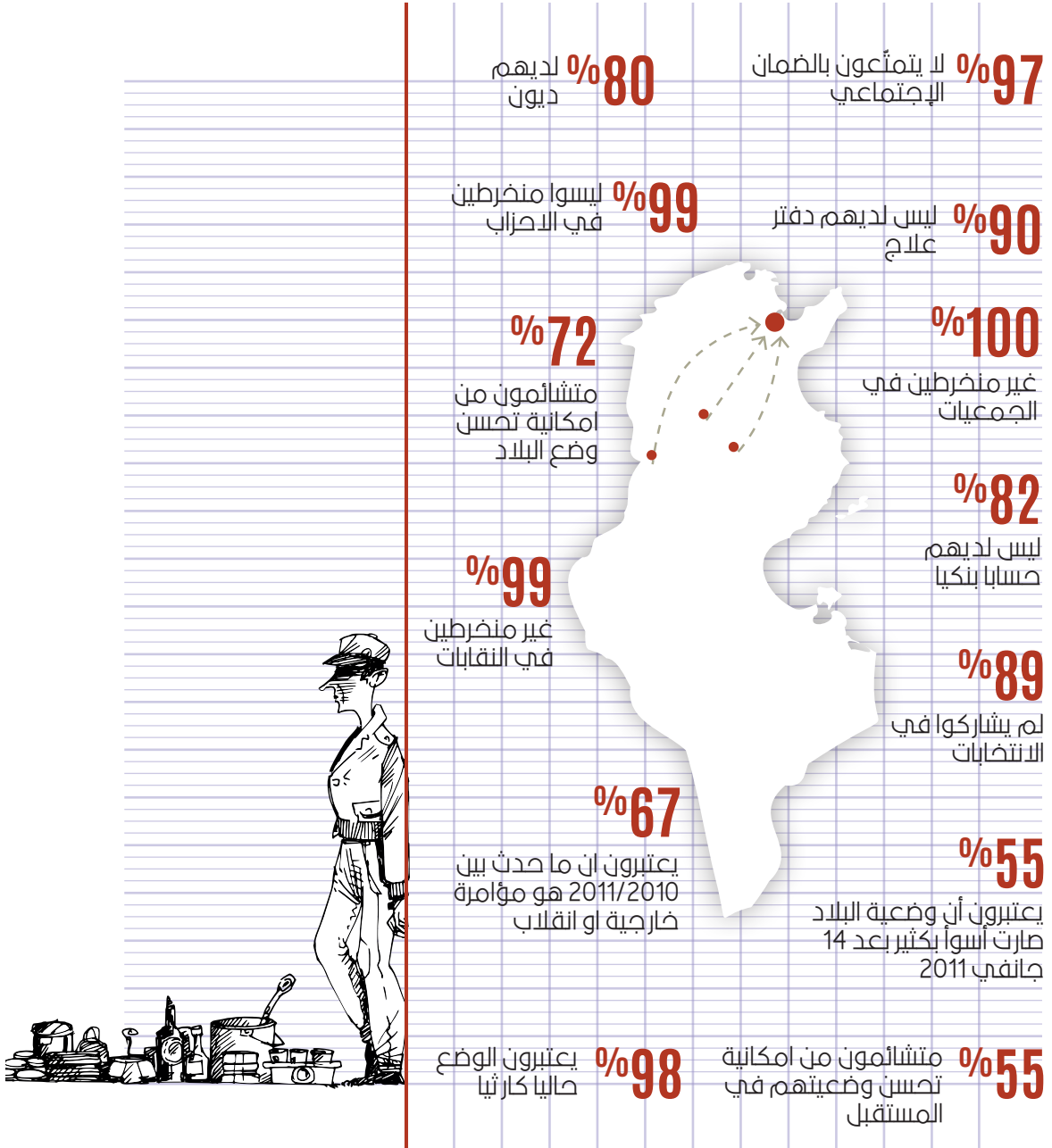
بور تريهات مرسومة



تقديم الرّسومات:

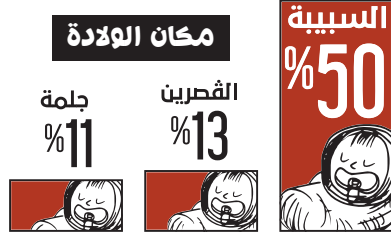
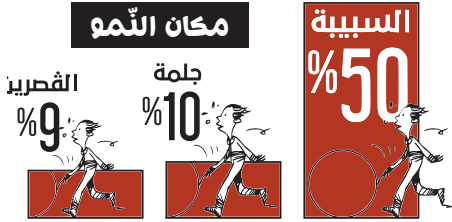
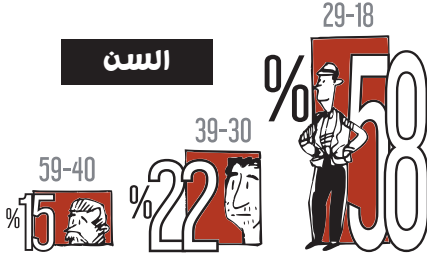
لتكثيف المعطيات المولّدة من البحث الميداني الكمي وتبسيطها واختزالها بطريقة فنية وعلمية سهلة وسريعة القراءة في الآن نفسه، لم نجد أفضل من اعتماد الرسوم الإيضاحية. لذلك جعلنا من تتحدّث عنهم أرقام إحصائيات البحث الكمي المعالج إحصائيًا ونسبها المختلفة، أي المنتصبين المنسيين، متجسّدين ومرئيين سوسولوجيا عبر الرّسومات بالأساس في بضع صفحات عوض نسخ الإحصائيات وتحريرها كلاسيكيا. وهو ما قد ينجّر عنه اجترار المعطيات الميدانية وإثقال كاهل القارئ بالأرقام.

بورتديه الفرد والمجتمع



الأرقام تتكلم حين تعجز الكلمات. سوسيولوجيا هذه النسب كافية ولا تحتاج لتأويل كي نشخص كيف تتفق هذه المجموعة من الأفراد حول تأطير سلبي للواقع ولماذا تتفق حول الواقع نفسه؛ واقع وضعيتهم وعلاقتهم في /بالدولة والمجتمع والاقتصاد، الواقع الذي «شيطنهم» وأفردهم، فانسحبوا واستقالوا منه بدورهم. ولولا بعض العلاقات التجارية القائمة بينهم وبين المواطنين المستهلك وعدم وجود عقيدة دينية لاستقام اعتبارهم طائفة بكل ما للمفهوم من معنى.

بورتريه عام



إحصائيا، سمات البائع العامة هي كالتالي: ذكر، رجل، شاب، أعزب، ذو مستوى تعليمي متوسط أو أقل من المتوسط (أكثر من نصفهم لم يصل للمرحلة الثانوية) يعيش دخولا متأخرا في سن الرشد (علائقيا/اجتماعيا واقتصاديا/مهنيا)، وينحدر جينياالوجيا من عرش « الغلايقية» من مدينة سببية ويعمل في ظروف عمل هشة وقاسية وغير آمنة. هذه السمات، هي أكثر السمات تواجدا لدى الشاب التونسي المنتمي إلى الطبقة المتوسطة الدنيا والفقيرة في تونس.

بورتديه ثقافي

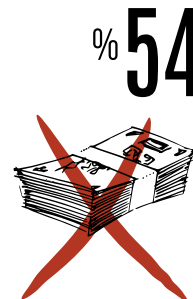
المستوى التعليمي للوالدين



مهنة الوالدين



أسباب الانقطاع المدرسي



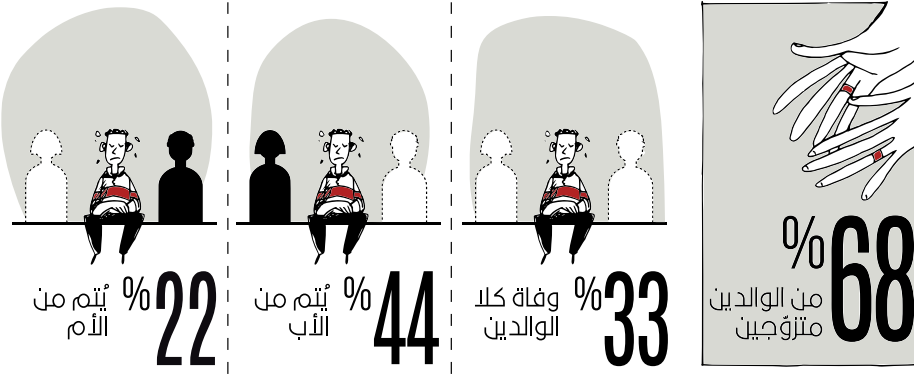
لا يمكن أن نجد أفضل من هكذا نتائج بحثية ميدانية لنختبر سوسيولوجيًا فرضية تولدها نظرية إعادة الإنتاج والرأسمال الثقافي لـ «بيار بورديو». فالمستوى التعليمي للوالدين والرأسمال الثقافي للعائلة من جهة، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، عوامل تجعل حظوظ الأبناء في مواصلة الدراسة ضعيفة منذ نعومة أظفارهم، وتجعل أمل التفوق المدرسي بل وحتى النجاح العادي، منذ البداية، ضعيفا. وفي مستوى آخر، هذه الشروط الموضوعية تؤسس من إعادة إنتاج الفقر ووراثة الانتماء الطبقي وامتهان المهن الشاقة (الطبقة الفقيرة أو المتوسطة الدنيا) قدرا يمكن قياسه سوسيولوجيا.

بورتيه عائلي

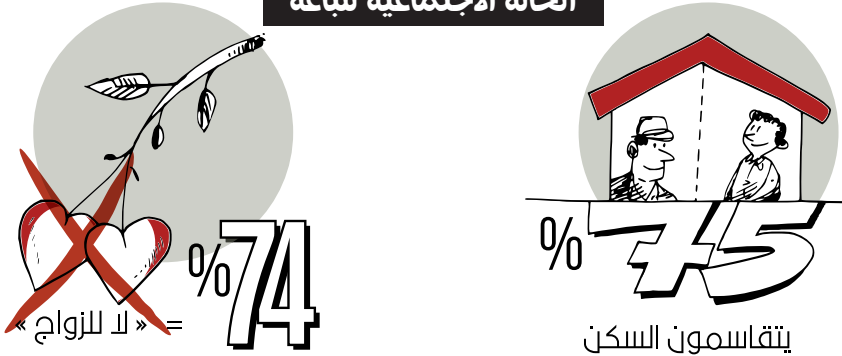
مكان استقرار العائلة



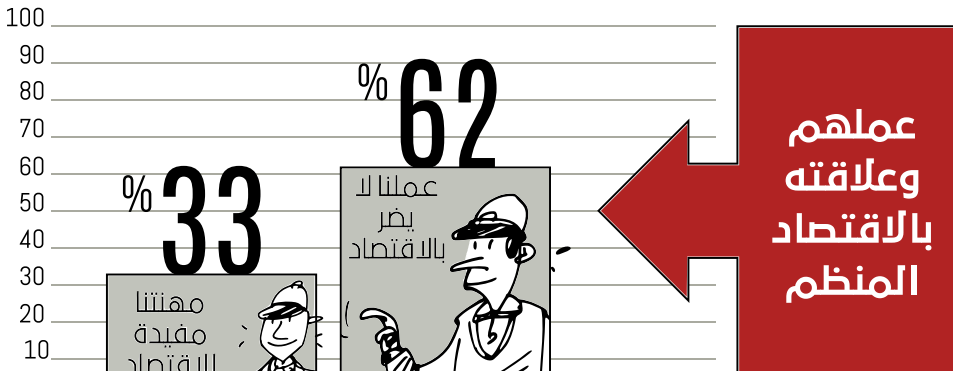
الحالة الاجتماعية للوالدين



الحالة الاجتماعية للباقة



بورتريه العلاقة بالعمل



لا يكفي أن يعمل الفرد ليعتبر نفسه عاملاً. فالاغتراب في العمل يجعل العامل يعتبر نفسه عاطلاً عن العمل. ويتولّد هذا الاغتراب من الفهم الثقافي السائد لمفهوم العمل في تونس باعتباره، حسب مخرجات البحث الميداني، عملاً قاراً يتضمّن عقداً ويضمن الاستقرار في وظيفة عمومية أو مشروع تجاري قائم الذات. أمّا بيع سلع الاستهلاك الجماعي بطريقة غير نظامية فهو إلى البطالة أقرب. حتّى أنّ الباعة يعتبرون أنفسهم ضحايا السيستام الاقتصادي والاجتماعي الموجود الذي اضطرّهم لهكذا تجارة، ولا يجدون الاقتصاد الشارعي مضراً بالاقتصاد الرسمي بل يرون في عملهم هذا فائدة للاقتصاد ككلّ.



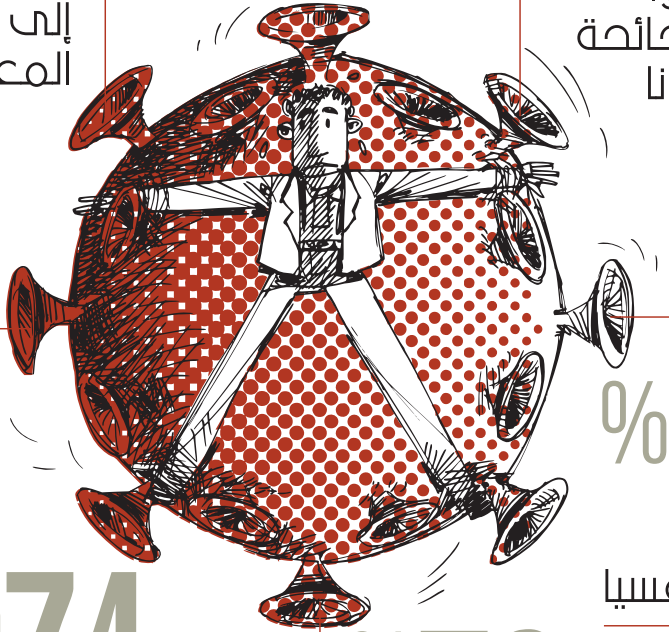
بورتديه زمن الكوفيد

95%

لم يعودوا
إلى النسق
المعتاد

98%

تضرروا
من جائحة
كورونا



84%

تضرروا نفسيا

74%

زاد
استهلاكهم
للحول

72%

راودتهم
أفكار
سوداوية

كنا في عمل سابق في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حول الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من تدبير الدولة لأزمة الكوفيد19، ساهم فيه أغلب من ساهموا في كتابة محاور هذه الدراسة، قد تطرقنا لوجود فئات سوسيو- مهنية معينة قد تضررت، لطبيعة عملها، أكثر من بقية الفئات. وهذه النسب تثبت، عبر إضافة فئة جديدة، فئة الباعة غير النظاميين، أن الوباء عادل في انتشاره لكن تدبير الدولة لأزمة الوباء، اقتصاديا واجتماعيا، ليس عادلا بالمرة. بل أثبت هذا البحث الميداني ما توصلنا إليه سابقا من أن دولتنا هي دولة تقرر حتى من له الحق في العيش ومن يجب أن يموت (le droit du glaive) وذلك في النحو المجازي والمادي في الآن نفسه.



بورتية الحرقه



84%

يفكرون في
الهجرة غير
النظامية

83%

يفكرون في
الهجرة

47%

يفكرون جدًّا
في الحرقه

44%

يعدّون فعلاً
للحرقه

ولئن كان الباعة غير النظاميين في نهج إسبانيا الأقل إقبالا على الهجرة غير النظامية لأسباب عديدة سنتطرق إليها في هذا العمل، فإنهم، وعلى غرار أغلب الشباب التونسي المنتمي إلى الطبقة المتوسطة الدنيا والفقيرة، يفكر جديا في الهجرة غير النظامية، أو يعد لها فعليا، لأنه لن يمنح التأشيرة النظامية أبدا ولأن واقعه الاقتصادي والاجتماعي هش للغاية، وخاصة لأن آمال تحسين هذا الواقع تبدو أكثر هشاشة وضعفا من الواقع نفسه .

مدخل 2

مفاتيح سوسيولوجية

لقراءة ظاهرة الاقتصاد الشرعي
في سوق نهج اسبانيا



هذا المحور هو بمثابة مفاتيح يمكن لقارئ هذا البحث اعتمادها لفك شيفرات خارطة بحثية ولسبر أغوار ظاهرة معقدة ومركبة لا يمكن التعهد بالإلمام بكل أبعادها، رغم أننا استنزفنا، في المعنى الإيجابي، مواردها الإمبيريقية. وتمكّننا، نحن المشرفين على هذا العمل، من تحليل مكثف لم يتسع المجال أو الوقت أو الموارد لتحليله في إطار هذا البحث.

المفتاح الأول: التحول الدلالي، «الجلامه» أو الهوية السائلة دلاليًا للباعثة في نهج إسبانيا:

يفيد مفهوم التحول الدلالي إلى اكتساب كلمة أو وصف ما معنى مغاير / مخالف لمعناه الأصلي. وكل انزلاق دلالي يستوجب، لسانيا، توضيحا دلاليا¹.

ولعل أولى نتائج البحث الذي أنجزناه حول ظاهرة الباعة اللانظاميين بنهج إسبانيا هو اكتشاف وجود تحول دلالي. إذ من أبرز خصائص البحث الميداني السوسولوجي الذي لا ينطلق من مسلمات وأحكام مسبقة والذي يختبر فرضيات البحث إمبيريقيا، أنه يرفع الغشاوة ويكسر «الدوكسا» السائدة في حقل بحثي معين بل ويضيف إلى المعرفة دائما إما بتصحيح معطيات خاطئة أو بإنتاج معارف جديدة. هذا ما أثبتته البحث الميداني الذي أنجزناه في سوق نهج إسبانيا. فأول صدمة، بالمعنى الإيجابي، لنا بوصفنا باحثين (وذلك رغم معرفتنا الكبيرة بهذا الفضاء ومن يرتادونه ومن يعملون فيه واطلعنا على أغلب المقالات التي كتبت عنه رغم ندرتها)، كانت أن الباعة العاملين بهذا المكان ليسوا «جلامه» (أي ليسوا من مدينة جلما) كما هو سائد ورائج لدى الرأي العام بل وحتى

1 Annabelle Seoane, « Deux néologismes par glissement sémantique : quand l'euphémisme cristallise », *La linguistique*, vol. 52, no. 2, (2016), pp. 271-290.

لدى الباحثين أنفسهم وحتى لدى الحرفاء اليوميين والتجار المجاورين والساكنين في العمارات المحيطة. فما أثبتته البحث الكمي أن أكثر من 80 بالمئة من الباعة ينحدرون من مدينة سببية وينتمون تحديدا لعرش « الغلايقية ». ولا يمثل الباعة القادمين من مدينة جلمة إلا مجموعة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة من أصل مئة مستجوب.

فمن أين جاءت تسمية « الجلمة »؟

من الجليّ أنّ « الجلمة » هم أقدم مجموعة اشتغلت في هذا القطاع بين نهج « الكوميسيون » وسوق « سيدي بومنديل » وعرفت باسمها هذه المهنة تاريخياً. وبمرور الزمن، صار لهذه المجموعة محلات قارة ونظامية في سوق « سيدي بومنديل » على سبيل المثال أو سوق المنصف باي وعزفوا (بعد ارتقاء طبقي ومراكمة رساميل مختلفة) عن البيع اللانظامي في الشارع. لكن لماذا ظلت التسمية قائمة رغم تغير المسمى؟

لقد تحولت كلمة « الجلمة » إلى توصيف لفئة سوسيو-مهنية تعمل بالأساس في السوق العشوائية لبيع سلع الاستهلاك الجماعي الرخيصة (سلعة شَنَوَه) الموردة حدودياً بشكل غير قانوني (الكونترا) وذلك في الأنهج الخلفية للعاصمة وخاصة في تقاطع نهجي الجزيرة وإسبانيا وصولاً لسيدي بومنديل والكوميسيون. وبالتالي، فإنّ الجلمة، وإن لم ينحدروا من مدينة جلمة لا هم ولا عائلاتهم، وإن لم يولدوا فيها ولم يسكنوها بل وإن لم يزوروها أو يسمعوها يوماً، هم بالنهاية المجموعة التي تبيع السلع في ذلك المكان وبذلك الطريقة. فالجلمي هو البائع اللانظامي في السوق اللانظامية في نهج إسبانيا ومحيطه وليس الفرد المنحدر أو القادم من مدينة جلمة بالأساس.

وتوجد أمثلة أخرى على هذه الظاهرة السوسيو-لسانية المتعلقة بالمهن والجهات في المجتمع التونسي، وهي « العطار الجربي » و« الفطاييري الغمراسني » و« الحماص التطاويني ». ففي أيامنا هذه، العديد من « العطار » ليسوا من جربة أو « الفطاييرية » أو « الحماصة » ليسوا بالضرورة من جهات تطاوين أو غمراسن أو مدنين. لكن ارتبطت هذه المهن في مخيلة التونسيين بتلك الجهات. بل صارت الجهة تحيل إلى مهنة والمهنة تحيل

إلى جهة. ورغم تسارع وتيرة التغير على مستوى هذه المهن، تبقى متوارثة جيلا بعد جيل. وهي في أغلبها، مهن محتكرة من قبل منطقة الجنوب الشرقي بما هي مهن عائلية بالأساس كما هو الحال بالنسبة إلى النصابة في نهج إسبانيا. وهكذا، مازال المخيال الجمعي يولد تسمياته من حقبة تاريخية انتهت. ولكنها، رغم انتهائها، مازالت تُولّد المعاني، وهي مستمرة في الزمن من خلال تمثلات أفراد المجتمع.



المفتاح الثاني: البوعزيزي والبائع اللانظامي في نهج إسبانيا، في جينالوجيا المصائر

أحرق البوعزيزي نفسه، ثم اندلعت الثورة، بوصفها عاملاً دالاً على اختلال التوازن في سرديّة العيش الطبيعي وبوصفها قطرة أفاضت الكأس وليست مجرد سبب أو مولّد رئيسي لديناميكية الفعل الاجتماعي. لقد أحرق البوعزيزي نفسه لا ليحتجّ على البطالة والفقر أو ليطالب بالتشغيل أو بالوظيفة العمومية تحديداً، بل ليحتجّ على الاعتداء عليه باعتباره إنساناً (الكرامة) ومصادرة مورد رزقه (الخبز) وحقه في مزاولة العمل الذي يريده كما وأين ما [ي] شاء (الحرية) أي الاعتداء عليه بصفته بائعاً لا نظامياً في اقتصاد غير رسمي من قبل عون نظامي متحدث باسم الاقتصاد الرسمي.

وعلى عكس السردية المهيمنة في منطوق المتحدثين باسم الثورة وعن أسبابها وفي رواية المنتصرين فيها (موظفي القطاع العام بقوة نقاباتهم على سبيل المثال)، فالثورة، إن اعتبرنا البوعزيزي ومأساته قادحين لها، اندلعت بسبب اعتداء النظام الحاكم، عبر جهاز الدولة الممثل للاقتصاد الرسمي المهيمن، على عامل في الاقتصاد غير الرسمي لعدم اعتراف العامل اللّانظاميّ به وبالمصفوفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تولّده ولوصمها له ومحاربتها إيّاه. ومن هذا المنطلق، نعتبر تعامل السلطة الرسمي مع الاقتصاد غير الرّسمي، تعاملًا قوامه الوصم والإقصاء والاستغلال (براغماتياً) وإنتاج المشكل ثم تسميته مشكلاً، وهو تعامل تحول إلى عامل من عوامل اندلاع اللحظة الثورية 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011.

من جهة أخرى، وبالاستناد إلى بحثنا الميداني حول الاقتصاد الشارعي في نهج إسبانيا، وجدنا تشابهاً كبيراً بين بروفيل (Profil) محمد البوعزيزي بما هو بائع لا نظامي في أحد شوارع سيدي بوزيد والباعة اللانظاميين في نهج إسبانيا. وسنبيّن هذا التشابه فيما يلي، عبر جدول بياني مُقارن، ثمّ سنقدّم استقراء تحليلي له.

جدول بياني /مُقارن رقم 3

مُقارنة بين بورترية البوعزيزي في 2011 وبورترية البائع غير النظامي في سوق نهج إسبانيا في 2021

نقاط التشابه والاختلاف

المتغيرات	محمد البوعزيزي	البائع غير النظامي في نهج إسبانيا
السن:	26 سنة	معدل أعمار الباعة 29 سنة
الجنس:	ذكر	98 بالمئة ذكور
الحالة المدنية :	أعزب	71 بالمئة عازبون
مكان الولادة والتنشئة:	الوسط الغربي-سيدي بوزيد.	63 بالمئة الوسط الغربي-القصرين 14 بالمئة الوسط الغربي-سيدي بوزيد
المهنة:	بائع غير نظامي	بائع غير نظامي
مكان العمل:	الشارع	الشارع
المستوى التعليمي:	تعليم ثانوي / لم يتحصل على البكالوريا	98 بالمئة لم يتحصلوا على البكالوريا
مهنة الأب:	عامل يومي	أكثر من 70 بالمئة من آباء الباعة يمارسون عملا يوميا هشا
مهنة الأم:	لا تعمل / شؤون المنزل	أكثر من 87 بالمئة أمهاتهم لا تعمل / يقمن بشؤون المنزل
العلاقة مع البوليس والشرطة البلدية:	سلبية / صدامية	سلبية / صدامية
الوضعية المهنية:	غير نظامية- غير مقننة	غير نظامية- غير مقننة
عدد الإخوة في العائلة:	9	معدل عدد الإخوة 6 :

إذا كان «البروفيلان» متشابهاً بنسبة 90٪، ويعيشان وضعية عطوبة اجتماعية (dé-socialisation)²، على مستوى الوضعية المهنية الاقتصادية أو الاجتماعية العلائقية تسببت في التوجه إلى هذه المهنة بالذات، فما الذي يفسر اختلاف الوضعيات والمآلات والمصائر؟

هناك عاملان أساسيان مرتبطان ببعضهما البعض ومحددان لهذا الاختلاف ويمكننا من تفسير تباين المصائر. العامل الأول هو النزوح نحو العاصمة والعامل الثاني هو القدرة على إيجاد عمل هناك. بالنسبة إلى البوعزيزي كان الأمر (النزوح) غير ممكن، إذ لم يتوفّر لديه ثمن تذكرة الحافلة التي تقله إلى مدينة تونس. بل إنّ عدم انتمائه إلى قبيلة (عرش) بعينها يجعل ذهابه إلى تونس عديمًا. فللذهاب إلى العاصمة والعمل بائعًا، في ظل غياب الدولة واستقلاليتها من دورها الاجتماعي والاقتصادي الراعي والتنموي والتعديلي من جهة، ولضعف الشرائح الثانوية التي تُمكن من العثور على عمل لائق (الرأسمال الثقافي، الكفاءة، الحرفية الخ...) من جهة أخرى، يجب أن يحالفك حظ الانتماء الجينيالوجي. إذ في واقع مماثل، تصير الشرائح الأولية (علاقات القرابة والجينيالوجيا القبلية) المؤلّد الوحيد للاندماج الاجتماعي عموماً وإمكانية العثور على عمل خصوصاً. ففي ظل عدم انحدار البوعزيزي من سببية وجلمة، ولعدم انتمائه إلى قبيلة «ولاد خلفه» المحتكرة للاقتصاد الشارعي في وسط العاصمة، سيكون عمله في العاصمة ضرباً من المغامرة ذات العواقب غير المأمونة. وذلك رغم أن البوعزيزي ينحدر من الولاية نفسها دون أن يشارك «الجلامة» الأصل القبلي الأول نفسه: ماجر أو الفراشيش) يعود أصل البوعزيزي القبليّ، جينيالوجياً، إلى فرع «أولاد بوعزيز» من فرقة «الحرشان» التي تتفرّع عن عرش «الهمامه» وتتموقع في منطقة غير حدودية، وهي منطقة بئر الحفي (. فالانتماء مثلاً إلى عرش الغلايقية أو الجلامة هو انتماء إلى قبيلة ممتهنة لنشاط تجاري جيلاً بعد جيل، من الحدّ إلى الشارع، محتكرة إياه، منظمة له، تنتدب له قوة العمل جينيا من أبناء العمومة فتخلق بذلك تضامناً ميكانيكياً يحمي الفرد والمجموعة ويعوض غياب الدولة. فالذهاب إلى العاصمة وإيجاد سكن ورأسمال لبداية الاتجار ومن ثمّة العثور على مساحة داخل الموقع الاستراتيجي تجارياً، أي سوق نهج

2 Guibet Lafaye Caroline, « Anomie, exclusion, désaffiliation : dissolution de la cohésion sociale ou du lien social ? », *Pensée plurielle*, vol. 29, no. 1, (2012), pp. 11-35.

إسبانيا، والتحصل على حماية سواء من البوليس أو من المنافسين الآخرين، مرتهن بالانتماء، في حالة نهج إسبانيا مثلاً، إلى عرش «الغلايقية». ولم تتوفر جميع الشروط المتقدمة في حالة محمد البوعزيزي.



المفتاح الثالث: خصوصية الاقتصاد الشارعي بسوق نهج إسبانيا:

■ اقتصاد قبلي:

انطلاقاً من اعتمادنا لتقنيتي الملاحظة والملاحظة بالمشاركة في سعينا لوصف ما يحدث في نهج إسبانيا وكيف يساهم الباعة المنتصبون هناك، بطريقة غير نظامية، في إنتاجه، رصدنا أن مسألة القرابة والدراية بالنسب واعتماد الوشائج الأولية، أي كل ما يولد العصبية القبلية، هي المنتجة لتضامن آلي بين الباعة. فثقافة الحوز والغزو والتصرف لمدة طويلة، في علاقة بحوز النهج وتملكه، باعتبارها راسباً ثقافياً قبلياً، ولوجود ثقافة «أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب» في مواجهة البوليس أو أي فرد أو مجموعة تريد افتكاك متر واحد من النهج، بما هي شكل من أشكال العصبية القبلية، جعلتنا نطرح السؤال التالي: إلى أي مدى تتولد ممارسات مجتمع الباعة وتفاعلاته، بل وسيروته وصيرورته، من كونه مجتمعا تحدد كينونته رواسب القبلية (Tribalisme)؟ بل وإلى أي مدى يمكن اعتبار اقتصاد الحد (الذي تأتي منه السلع) والشارع (حيث تباع) اقتصاداً قبلياً؟

في مستوى مواز من البحث الميداني، أكد أغلبية مستجوبينا، عبر تقنية استمارة الاستبيان في إطار البحث الكمي، انتماءهم مجالياً وجغرافياً إلى منطقة سببية من ولاية القصرين. كما أكدوا، في إطار المقابلات البيوغرافية التي أجريناها معهم، وجود دراية بالنسب وأهمية يعطونها للجينالوجيا القبلية أي انتمائهم قبلياً إلى فرع الغلايقية من فرقة ولاد خلفه. وهكذا فقد تبين لنا أن العلاقة بين ما هو قلبي وما هو اقتصادي واجتماعي، بعد ما أثبتته البحث الميداني، مسألة من الضروري مقاربتها بصفة أعمق. لذلك راوحنا بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا والتاريخ، لنناقش المخرجات البحثية، الكمية منها والكيفية، على ضوء إشكالية جديدة طرأت إبان البحث ولم نفترضها في بداياته.

1- في مفهوم القبيلة:

لعل سؤال جاك بيرك الإنكاري والجاد، كما يقول الأزهر المجري³، الذي بقي دون إجابة شافية، «ما هي القبيلة الشمال الإفريقية؟»⁴، يؤكد التوافق السائد في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية صعوبة تعريف القبيلة وتعقيدات تحديدها مفهوميًا. وحسب «المولدي الأحمر»، وبلاستناد إلى مخرجات التجربة البحثية الأنثروبولوجية لـ«دافيد هارت» في المغرب العربي، يختلف مفهوم القبيلة من باحث إلى آخر. وبالنسبة إلى هذا المختص في سوسيولوجيا القبيلة، فإنّ الأجدر بالباحثين استعمال هذا المفهوم بضمون فضفاض ولين⁵. وبلاستناد إلى التعريف التقليدي العام الذي وضعه مؤسسو الأنثروبولوجيا الأوائل، يعتمد المولدي الأحمر تعريف «بيار بورت»، الذي يعتبر القبيلة «مجموعة من السكان تجمع بينهم علاقات قرابة دموية (حقيقية أو وهمية) ذات استحقاقات متعددة ويعيشون متجاورين ويتكلمون اللغة نفسها ويشتركون في ملكية العناصر الأساسية للإنتاج (الماء والمرعى والأمن) بقطع النظر عن تنقلهم في الفضاء من عدمه، ويمارسون عادات وتقاليد ثقافية ملزمة تجسد الانتماء والاتحاد وتقويهما، ويتشبهون بفكرة العدالة والمساواة بين الجميع رغم أن ذلك لم يمنع من وجود هرمية اجتماعية داخلية، ولا يعرفون تركزا داخليا حادا للسلطة يولد المؤسسات البيروقراطية القهرية ويديرون شؤونهم الاجتماعية عبر مؤسسات محلية باستقلال نسبي أو كامل، بحسب الانتماء إلى منظومة سياسية أشمل- مركزها الدولة- من عدمه»⁶.

3 الأزهر المجري، قبائل ماجر والفرانشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي، (تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والانسانيات منوبة، 2005)، ص 3-36

4 Jacques Berque, « Qu'est-ce qu'une tribu Nord-Africaine ? », in *L'éventail de l'histoire vivante. Hommage à Lucien Febvre*, Paris, Colin, (1953). Pp.261-271

5 المولدي الأحمر، «نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة». دورية عمران للدراسات الاجتماعية، 4.15 (2016): 113-132.

6 Pierre Bonte, "Tribu," dans : Pierre Bonte et Michel Izard, dirs., *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie* (Paris : Presses universitaires de France, 1991), pp 720- 721, et André Béteille, « A propos du concept de tribu, » *Revue Internationale des Sciences Sociales* (Paris), vol. 32, no. 4 (1980), pp. 889- 892

ويتماهى هذا الفهم تماما مع وجدناه من نتائج طيلة المراوحة بين البحث الميداني والبحث النظري في سعينا لاستقراء تحليلي (induction analytique) مُمكن لظاهرة اقتصاد الحدّ والشارع بما هي ظاهرة نجد إحدى محدداتها في القبيلة بوصفها شكلا من أشكال التضامن وضربا من التنظيم الاجتماعي.

2- الجينياالوجيا القبلية، لفرقة، «ولاد خلفّة»:

في كتابه «قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي»، درس الأزهر الماجري مجموعات ماجر والفراشيش بما هي وحدة قبلية على اعتباره أنّهما قبيلتان طرفيتان في علاقتهما بالسلطة المركزية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁷. إذ يعتبر هذا المؤرخ كلا من ماجر والفراشيش مجموعات قبلية تميزت عبر تاريخها بنوع من الاستقلالية المحلية في إدارة حياتها اليومية ومقاومة كل أشكال الهيمنة الخارجية. كما يوضح، انطلاقا مما هو مثبت في الأرشيف الرسمي، أنّه لطالما تم تصنيف ماجر والفراشيش باعتبارهما مجموعتين قبليتين في مواجهة السلطة وخارج الشرعية⁸. كما أنّهما تشتركان في كونهما مجموعة بشرية تحتل الجزء الحدودي مع الجزائر من الوسط الغربي للبلاد التونسية ولهما مميزاتهما وظروفهما الخاصة التي قد تلتقي أيضا في عديد المستويات مع بقية مكونات المجتمع التونسي بجزأيه الحضري والقبلي⁹. وهكذا، يعتبر هذا المؤرخ أن احتفاظ المجموعات القبلية الكبرى في البلاد التونسية بأسمائها ومجالاتها ونوع من الهوية الجماعية المحلية تفيد أن هذه التركيبة الاجتماعية مازالت «حية» رغم ما تعرضت له من تفكيك وتشتيت من قبل السلط السياسية التي تعاقبت على البلاد التونسية¹⁰. من جهة أخرى، يركز الأزهر الماجري على توحيد الخطاب حول ماجر والفراشيش باعتبارهما وحدة قبلية تمثل منطقة الوسط الغربي أو جهة السباسب العليا الغربية من السفح القاري، وتعرضتا

7 الماجري، الأزهر، مرجع سالف ذكره، ص 3-4.

8 المرجع نفسه

9 المرجع نفسه، ص 7

10 المرجع نفسه، ص 27-28

لتهميش ممنهج في الفترة الحديثة عكس النمو والتعمير الذي شهدته في عصور سابقة. كما أنهما تحتلّان موقعا استراتيجيًا بالنسبة إلى محاور المبادلات وتمثّلان فضاء عبور ضروري بين الشمال الحبوبى والجنوب التمري إضافة إلى أهمية المعاملات مع الشرق الجزائري باعتباره فضاء حدوديا استراتيجيا¹¹.

لقد شكّل معطى الجوار الجغرافي بين المجموعتين عامل تقارب تطور تدريجيًا نحو نوع من الوحدة بينهما وقسوة الطبيعة والمناخ التي تظهر في تعدد سنوات الجفاف فضلا عن تجارب الألم المشتركة والمتعددة. وهو ما عمّق الشعور بالوحدة لا المجالية فقط، بل وحدة الواقع والمصير أيضا¹². وهكذا يتخلص الأزهر الماجري إلى أن هذه الوحدة المجالية والجغرافية والطبيعية وتشابه نمط العيش والتاريخ المشترك، أفرزت انسجاما داخليا لمجموعات ماجر والفراشيش. ولقد بلغ هذا الشعور المشترك حد الوحدة¹³. كما أفرزت أيضا التحرك الموحد خلال الأحداث الكبرى التي ميزت تاريخ البلاد التونسية الحديث (الحرب الأهلية 1740-1728 / انتفاضة إسماعيل بن يونس / وانتفاضة علي بن غذاهم)¹⁴. كل هذه المعطيات، وبتوظيف كتابات الضباط الفرنسيين وما كتبه أيضا «جون غانياج»، جعلت الأزهر الماجري يتخلص إلى أن بطون ماجر والفراشيش كانوا يمثلون اتحادا قبليا بين عدة مجموعات بشرية متنوعة أو أنهم كانوا يمثلون قبيلة واحدة برأسين (Bicéphale)¹⁵. أما فيما يخص ماجر بالذات، كي ننزل التشخيص في سياق ما نبحت عن اكتشافه في بحثنا هذا، يذهب هذا المؤرخ في حديثه عن قبيلة ماجر وفروعها وفرقها المختلفة، إلى تقسيمها إلى ثلاثة عروش أو بردعات كبرى. من بينها عرش أولاد مهني المتكون من عشرة فرق، إحداها فرقة «ولاد خلفه» التي ينحدر منها فرع «الغلايقية» الذي ينتمي له أكثر من تسعين بالمئة من الباعة اللا نظاميين في نهج إسبانيا موضوع دراستنا.

11 المرجع نفسه، ص-ص 34-35

12 المرجع نفسه، ص-ص 41-43

13 هنا يستند الماجري على رواية المخبر حمودة ابن عبد العزيز

14 المرجع نفسه، ص-ص 46-47

15 المرجع نفسه، ص 48

وحسب الأمجد العثماني، في كتابه «نبش الذات: مدينة جلمة في ذاكرة الأيام»¹⁶، تتكون قبيلة «ماجر» من عدة فِرَقٍ، ويذكر من بينها فرقة «ولاد خلفه» (التي ينتمي إليها فرع الغلايقية أي 90 بالمئة من الباعة المستجوبين كما ينتمي له فرع «الجلامة» الذي يمثل 5 بالمئة من المستجوبين) التي تنتمي لبردعة «أولاد مهني» وهي أحد البرادع الثلاث لقبيلة ماجر¹⁷. إذن حسب الأمجد العثماني، «أولاد خلفه» هي فرقة تنتمي إلى بردعة «أولاد مهني» من قبيلة ماجر. يسكنون سببية وجلمة حالياً. من أبرز هذه الفرق «الغلايقية» والعواونة والفراحتية والشعايرية والمناصرية والسبابة... وغيرهم من الفرق. تاريخياً، حسب نفس الكاتب، اشترى «ولاد خلفه» الأراضي من فرق «أولاد سباع» في نهاية القرن الثامن عشر في جهة جلمة الشرقية بين حاجب العيون وجلمة وكونوا منطقتين رئيسيتين في التل والسباسب إحداهما وراء جبل مغيرة والأخرى في الجهة الشرقية لجلمة¹⁸.

وبالاستناد إلى مراجع تعود لفترة الاستعمار الفرنسي، لسنة 1900 (مونتشيكور)¹⁹، يشير الأمجد العثماني إلى أنّ فريق «ولاد خلفه» يضمّ العديد من الفروع من بينها «الجلامة والغلايقية» تحديداً، باعتبارها مسيطرة على جزء من اقتصاد غير رسمي من حدود ولاية القصرين مع الجزائر وصولاً لشوارع العاصمة وأنهجها، كما أنهم، أي «الغلايقية» و«الجلامة»، يشتركون جينياً لوجياً في انتماء مشترك لقبيلة ماجر، وجغرافياً في التجاور بين كل من معتمديتي سببية وجلمة. من جهة أخرى، يشير العثماني إلى أنّ «أولاد خلفه» يمثلون ركيزة أساسية لقبيلة ماجر في أكثر من ميدان ويقطنون بجلمة وسببية ويتمركزون تجارياً في العاصمة دون أن يذكر طبيعة هذه التجارة إن كانت منضوية في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي²⁰.

يؤكد محمد علي الحباشي، من جهته / هذا التشخيص في كتابه «عروش تونس» حين

16 العثماني، الأمجد، نبش الذات: مدينة جلمة في ذاكرة الأيام، (تونس: دار الاتحاد للنشر والتوزيع، 2021)، ص-ص 345-356.

17 المرجع نفسه.

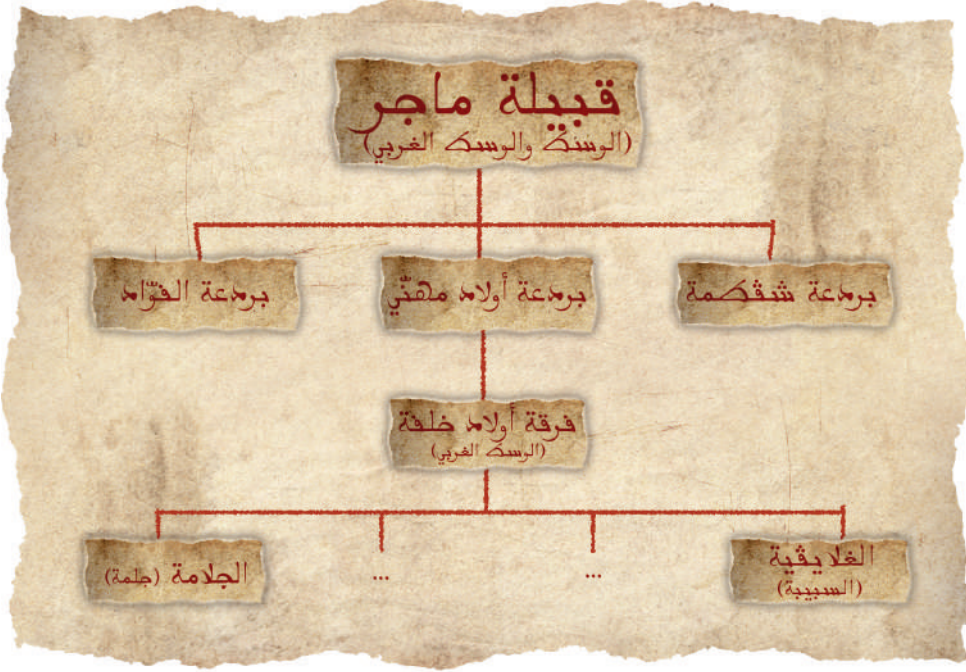
18 المرجع نفسه.

19 Monchicourt, Charles, La région du haut Tell en Tunisie, Éditions 1913, pp, 174-291.

20 العثماني، الأمجد، م س، ص-ص 345-356.

يذكر، بالاعتماد على إحصائيات الحماية الفرنسية، وجود تقسيم ترابي إداري للقبائل وضعه الفرنسيون (1881 - 1956) وفيه يذكر عرش ولاد خلفه التابع للمراقبة المدنية بتالة.²¹ وحسب الكاتب نفسه، وفي وصفه للتنظيم الترابي الجديد لدولة الاستقلال²²، يذكر أنه، قبل إعلان الجمهورية، ضمت ولاية سبيلة، باعتبارها إحدى المناطق الترابية الإحدى عشر، كلا من جلما وسبيلة. ثم ستفصل كلا المنطقتين بمقتضى قانون سنة 1959 ثم قانون 1973 لتصبح كلا القريتين تابعتين لولايتين مختلفتين: القصرين وسيدي بوزيد.²³

رسم بياني: تشريح جينياالوجي لفرقة «ولاد خلفه»



21 الحباشي، محمد علي، عروش تونس، (تونس: سوتيميديا للنشر والتوزيع (2017)، ص 152-153

22 المرجع نفسه، ص 118-121.

23 المرجع نفسه.

3- العصبية، القبلية، كمفتاح لفهم اقتصاد الشارع في نهج إسبانيا:

مؤطر رقم 4

حسب جليبر أشقر شهد الفضاء الناطق باللغة العربية دائما تنافس عدة أشكال من التضامن الاجتماعي تصارعت بحدّة في مراحل مختلفة في تاريخه. أقدم هذه الأشكال هي التضامن عبر النسب (*solidarité lignagère*) والتي تتميز بها/تميز القبائل بالأساس. هذه الأشكال القديمة للتنظيم الاجتماعي تواصل الوجود منذ أمد بعيد حسب طبيعة توظيفها من قبل أشكال السلطة المهيمنة المختلفة التي تعاقبت على المنطقة. هذا النمط من التضامن القبلي يعادل، حسب جليبر أشقر، ما سماه دوركهايم التضامن الميكانيكي في المجتمعات الانقسامية، وما سماه ابن خلدون، في مرحلة سابقة، العصبية القبلية. ويعتبرها خالقة لقوة الجماعات البشرية والمفتاح الذي يمكن من فهم تعاقب السلالات الحاكمة في شمال إفريقيا.

Achcar, Gilbert. « Le conflit des solidarités dans le monde arabe », Alain Supiot éd., *La Solidarité. Enquête sur un principe juridique*. Odile Jacob, 2015, pp. 213-220.

بالنسبة إلى ابن خلدون، في الباب الثالث من كتابه المقدمة²⁴، تعتبر العصبية نزعة طبيعية لدى الانسان منذ بداية البشرية تولدها علاقات النسب والقرابة والتي تحدد، أي هذه العلاقات، عبر درجة قرب النسب وبعده، درجة قوة أو ضعف العصبية. فالقرابة، في مستوى أول، ضيقة. أي داخل العائلة. وفي مستوى ثان، هناك قرابة أوسع، تكون درجة النسب فيها قائمة على الولاء للقبيلة أي العصبية القبلية. يضيف ابن خلدون أن هذه العصبية تتحلل وتتلاشى إذا أصبح النسب مجهولا وغامضا ويعتبر أن النسب لا يختفي ولا يختلط في العمران البدوي لأن قساوة الحياة في البدايات تجعل القبيلة تعيش حياة العزلة والتوحش²⁵. وبذلك يحافظ البدو على نقاوة أنسابهم ومن ثم على عصبيتهم. وهكذا يؤكد ابن خلدون على أن الصريح من النسب يوجد لدى من هم الأكثر فقرا. أي أن تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، والانتقال من الريف

24 ابن خلدون، عبد الرحمان، المقدمة، الباب الثالث، (بيروت: دار صادر للنشر، 2009)، ص 119-246.

25 المرجع نفسه

إلى المدينة، سيضيع نسبهم حتما بسبب كثرة الاختلاط، فيفقدون بذلك عصبيتهم²⁶. وفي الحالة التي ندرسها، أي عرش «الغلايقية» المنحدر من فرقة «ولاد خلفة»، لم يفقد هذا العرش عصبيته رغم «انتقال أفرادها إلى المدينة» لأنهم يعيشون وضعية هشاشة مهنية واقتصادية واجتماعية من جهة، ولأنهم، من جهة أخرى، لم ينتقلوا فرادى بل جماعات، ولم ينتقلوا ذهنيا وثقافيا وفعليا. وفي الواقع فإن انتقالهم إلى المدينة هو انتقال جسدي بصفة مؤقتة (سواء كان انتقالا لأسبوع أو عقد من الزمن) بل هم في حالة سفر من أجل بيع السلع التي يوردها حدوديا أبناء القبيلة الأم نفسها، قبيلة ماجر، (وكانهم قافلة تجارية منتمية إلى قبيلة حلت في العاصمة وستعود إلى موطنها بعد انتهاء المهمة في نهج إسبانيا). فهم لا يتزوجون في العاصمة ولا يستوطنون فيها وحين يتزوجون، يتزوجون بنات العم هناك في سبيبة حيث يبنون بيوتهم ويدخرون أموالهم أو يستثمرونها (أكثر من 09 بالمئة من المستجوبين لا يملكون حسابا بنكيا).

إذن هم لم يأتوا بحثا عن العمل وعن الاستقرار في العاصمة بل هم جماعات منعزلة تعيش مع بعضها في معزل عن بقية المجتمع، وهدفهم من الانتقال إلى المدينة هو التجارة وسيعودون نهائيا إلى مراتبهم الأولى، بل هم يعودون بين الفينة والأخرى، إلى سبيبة، «البلاد كما يقولون» ما إن يحين موعد تقاعدهم المرتبط بالمدخرات والسن وتوريث المهنة والتجارة للأبناء²⁷. فالنسب لديهم، وعلاقات القرابة، لا تحدد داخل العائلة فقط، بل داخل العرش: القبيلة أو الوحدة التنظيمية داخلها. وذلك عبر دراية واضحة بشجرة النسب والتسلسل الجينيولوجي. فطيلة بحثنا الميداني تبيننا أن البائع لا يعرف نفسه عبر لقب العائلة بل بالمنطقة (سبيبة) أو بالعرش (الغلايقية ثم ولاد خلفة). وبالتالي، تثبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الهشة لهؤلاء الباعة، بوصفهم عينة من المجتمع الأصلي في الوسط الغربي عموما والطبقة الفقيرة أو المتوسطة الدنيا على وجه الخصوص، إلى حد معين نظرية ابن خلدون حول صراحة النسب لدى الفئات الأكثر فقرا. لكن حفاظهم على معرفة واسعة بالنسب وتوليد تطبعهم انطلاقا منها، رغم ذهابهم إلى

26 المرجع نفسه

27 لمزيد من المعطيات الكمية حول البروفيل الاقتصادي والاجتماعي للباعة انظر المدخل الأول من هذا المحور.

المدينة، لا ينفي النظرية الخلدونية لكنه يحينها، كما فسرنا أعلاه، وذلك بعدم اندماجهم في مجتمع المدينة (العاصمة) ومحافظةهم على تضامن قبلي وميكانيكي وعيش منعزل عن بقية المجتمع²⁸. بالتالي، العصبية القبلية تنشأ في العمران البدوي ولكن، في حالة الباعة الغير نظاميين بنهج إسبانيا، لا تفقد هذه العصبية في العمران الحضري على عكس ما حدث مع القبائل، تحديدا قبائل الوسط والوسط والشمال الغربي، التي تم تهجيرها من مناطقها (عهد البايات بالأساس) أو نزحت قسريا لأسباب اقتصادية (دولة الاستقلال تحديدا) نحو العاصمة، أو على هامشها، ففقدت عصبيتها القبلية.

4- نزوح ذو شكل جديد: ترحال القوافل:

في كتابه، العروش من النشأة إلى التفكيك²⁹، يعتبر الحباشي أن فشل انتفاضة 1864 بقيادة "علي بن غزايم" أدى إلى تسليط سلطة المخزن عقوبات جماعية على العروش الثائرة أدت بدورها إلى انتقال ملكية الأراضي لأرستقراطية المدن (حليفة البايات) وتحول من تبقى من مزارعين إلى «خماسة» أو صغار «ملاكة» لدى كبار المزارعين من البورجوازية المحلية بعدها لدى المعمرين. هذا أجبر أهل القبائل العاملين في الأرض على الرحيل عنها والنزوح لأطراف العاصمة في تجمعات سكنية هامشية ما يفسر السبب التاريخي للتفاوت بين المدن والأرياف ومعضلة الفلاحة. بعد الاستقلال تواصل هذا الاختلال بانتهاج سياسة تمييز بين الجهات. في سياقنا الحالي، وعبر بحثنا الميداني المعمق في ظاهرة اقتصاد الشارع في تونس، لاحظنا أن نزوح الباعة هو نزوح مؤقت وخاضع لتقسيم للعمل الاجتماعي داخل الوحدة التنظيمية القبلية التي ينتمون لها. فتوريد سلع الاستهلاك الجماعي عبر الحدود بصفة غير قانونية يتم عبر العائلات الأثرى في عرش «الغلايقية» وبيعها موكول لأبناء العائلات الأقل حظا المنتمين لنفس العرش. فالقبيلة لم تعد تهاجر قسريا، تحت قمع البايات أو تنقسم حدوديا

28 لعلنا، وربما في بحوث قادمة، سننتجاً على انتاج مفهوم جديد نسميه تضامن القوافل لتفسير التماسك الاجتماعي لمجتمع الباعة غير النظاميين في نهج إسبانيا.

29 نسخة سنة 2000

بحكم الاستعمار أو تتفكك بضغط دولة الاستقلال وتفكير الجمهورية لها، بحثا عن العمل. بل استحضرت ماضي قوافلها التجارية المرتحلة لتسافر ببضائعها وتنتج اقتصاد الحد والشارع في هيمنة على المركز لا خضوعا له.

5- اقتصاد الحَد والشارع بما هو اقتصاد قبيلة/قبلي.

لم تعد فِرْق «ولاد خلفه» التي، وفي تغيير عميق لعلاقاتها مع السلطة باعتبارها فرع قبيلة تشكّل امتدادا لقبيلة ماجر، تطالب الدولة ولا تترك المجال لهذه الأخيرة لمطالبتها. إنّها قبيلة تحرك اقتصادا كاملا لا يخضع إلى سلطة العاصمة من طبقة تجارها مروراً ببنوكها ووصولاً إلى حكومتها. إنّهُ اقتصاد خفي ومعلن في آن. وهو من جهة أولى، لا نظامي (لا يخضع للاقتصاد المقنن الرسمي) وغير منظم (لا يخضع لتنظيم العمل التعاقدي المتعارف عليه). لكنه من جهة ثانية، نظامي (لا عترف الدولة بوجوده حيث تعجز عن تدميره لا من ناحية العجز الأمني بل لعجزها عن تعويض مكانته الاقتصادية والاجتماعية لأنه يعوض غيابها) ومنظم (بتعاقد غير معترف به) قائم على تضامن ميكانيكي بين مجتمع الباعة المرتبطين بوشائج أولية والمتشابهين جدا من زاوية أشكال تقسيم العمل المنخفض والتخصص شبه المنعدم وتطابق الأعمال، فهم يبيعون السلع نفسها، تقريبا، وينتمون للجيل نفسه وللجهة نفسها وللقبيلة نفسها.

نعم، لقد عوضت الثورة الصناعية، كما يفسر ذلك «يوفال نوح حراري» منذ مئتي عام، بالدولة والسوق بالعائلة والجماعة³⁰. لكن ماذا إن لم تحدث ثورة صناعية في مجتمع ظلت دولته وسوقه تابعتين لدول واقتصادات أخرى ولم يشهد إقطاعا ليتحول إلى الرأسمالية بل وانخرمت علاقات إنتاجه بسبب استعمار مطول؟ هنا يمثل الباعة اللانظاميين بسوق نهج إسبانيا الدليل، ولو جزئيا، على جينالوجيا التأخر التاريخي التونسي كما يفسره المؤرخ «الهادي التيمومي» وتأثيرها على واقعنا الاقتصادي والاجتماعي اليوم³¹.

30 Yuval Noah Harari, *Sapiens, Une brève histoire de l'humanité*, trad. de l'anglais par Pierre-Emmanuel Dauzat, (Paris, Albin Michel, 2015), 5-95.

31 Hedi Timoumi, *Généalogie d'un retard historique : Le Maghreb pré-moderne*, (Tunis, Éditions Mohamed Ali El Hemmi, 2011), 45-60

فغياب الدولة والسوق من جهة، أو غياب الدولة الراعية وعدم القدرة على خلق اقتصاد سوق ذي قدرة على إدماج غالبية المواطنين، وتهميش الريف لصالح مدن صار هذا الأخير ينزح إليها بحثاً عن الدولة وعن السوق، هو مؤشّر يمكننا من تفسير الأسباب التي أدّت إلى تواجد هؤلاء «النصّابة»، أفراداً وجماعات بنهج إسبانيا، دون غيرهم. فدولتنا واقتصادنا الوطني وسوقنا لا تتّسع للجميع. وذلك بفعل سيرورة إصلاح هيكلي منذ عقود، خاضع لتقسيم عالمي غير عادل للعمل، عجز عن الإصلاح بل زاد من المشاكل. لذلك سيكون عصرنا التّونسي هذا، عصر العائلة ربما، أو العودة إليها، ولكنه عصر الجماعات والمجموعات، بل عصر القبيلة وعصبيتها وتضامنها لا محالة وإن تغيّرت / ستتغير أشكالها وتشكيلاتها.

من جهة أخرى، وعلى عكس الجربة الإباضيّين، الذين، بفضل حلقات العزّابة، استفادوا اقتصادياً واجتماعياً وخاصة سياسياً من نزوحهم نحو العاصمة وجعلوا من هذه المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية مؤسسة سياسية تجاوز نفوذها بلاط الباي إلى مشارف الباب العالي العثماني³²، لم تتمكن، أو لم تتمكن بعد، فرقة «ولاد خلفه» المنحدرة من قبيلة ماجر، من تجاوز المستوى الأوّل، أي مأسسة أنشطتها التجارية رغم وجود تضامن قبلي ميكانيكي متين جعلها تحتكر جزءاً من السوق الموازية. ولم تتمكن بعد من تحويل القوة الاقتصادية لقوة سياسية وانحصر المردود الاقتصادي لتجارها على تنمية عقارية أو تكبير رأس المال دون استثمار على عكس ما حدث مع التجّار الصفاقسيّة أو الجربة. ذلك مرده، حسب افتراضنا، الأسباب التالية:

. غياب البنية التحتية الاجتماعية والثقافية والوحدة المجالية المعوضة لسقوط القبيلة الأم وتفكّكها وتشتتها (قبيلة ماجر خصوصاً) ترابياً وسياسياً على عكس مدينة صفاقس الممثّلة لوحدة عائلات وتطبع اجتماعي مشترك ومجال سياسي.

32 إيناس، الطبجي، شتات أهل جربة في مدينة تونس خلال العصر الحديث من بداية القرن 17 إلى نهاية القرن 19، مذكّرة ماجستير في التاريخ الحديث، تأطير عبد الحميد بن هنية (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007)، ص 24-60

. غياب المنطلق المذهبي العقائدي المؤلّد للمعاملات والسلوكات والاستراتيجيات والتطبّع والمشروع السياسي والحضاري كما هو الحال مع الجرابة عبر حلقات العزّابة والسعي إلى تعويض سقوط الدولة الرستمية.

. لم تكن ماجر قبيلة مخزنية ولا موالية للسلطة في تونس ولا حتّى محايدة، بل كانت «سيّبه» ومُعارضة للسلطة، ويمكن موضوعة ذلك تاريخيا من الفتنة الباشية الحسينية مروراً بانتفاضتها، انتفاضة بن غداهم، مُعارضة للسلطة. وبالتالي عدم وجود سند سياسي لـ «ولاد خلفه» تحديداً، وماجر عموماً، لدى المخزن أو السلطة ككل في المركز (السُّلطة في العاصمة).

ولكن، إذا ما أجبنا، في حدود ما يسمح به وما مكنّا إياه هذا الإطار البحثي، على سؤال: لماذا لم تتحول الوحدة التنظيمية القبلية إلى مؤسسة اقتصادية وسياسية؟ فكيف نفسر صمود الراسب القبلي أي التضامن الآلي القائم على عصبية قبلية في نمط عيش «الغلايقية» وبالتالي استمرار القبلية باعتبارها نزعة (Tribalisme)؟

يذهب «نجيب بوطالب» إلى أن عجز الدولة رغم كل إجراءات التغيير التي سعت من خلالها إلى إلغاء البنية القبلية وتفكيكها في كل المستويات يعود إلى مقاومة هذه الجماعات لفهوم الدولة وإمكانية تحول هذه المقاومة إلى نوع من التعايش الحذر بين بنيتين تنفي كل منهما الأخرى³³. في مستوى آخر، يعتبر بوطالب أن بطء التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف وتعثّر مشاريع التنمية أدّى إلى جمود في أسس البناء الاجتماعي وتحكم المحددات التقليدية في المجتمعات المحلية³⁴. كما يعتبر أن التهميش الاجتماعي والجهوي ساهم في الحفاظ على طابع الانكفاء في العلاقات ما بين المجموعات والجهات، أي ضعف الاندماج الوطني. من جهة أخرى، يفسر أن عملية إعادة تشكّل الوعي القبلي واستمراره تعتمد بالأساس على الظهور الخفي والمناسباتي عبر تشكّل قائم على التخفي والتلون³⁵.

33 بوطالب، محمد نجيب، مرجع سالف ذكره، ص 24-25

34 المرجع نفسه

35 المرجع نفسه

وفي موضوع دراستنا، يقوم هذا التشكل على حيابة النهج لتحويله إلى سوق يحتكرها أفراد العرش نفسه عبر اعتماد عصبية قبلية. في مستوى آخر، يتساءل بوطالب حول إمكانية القول إن استمرار تحكم البناء الاجتماعي التقليدي يجد بعض تمييزاته في استمرار ظاهرة الضيم الجهوي.

■ نهج إسبانيا: ملكية قبلية:

مؤطر رقم 5

نهج إسبانيا نهج استراتيجي لا يقبل الباعة اللانظاميون الذين يملكونه بمنطق قبلي (منطق الغزو والحوز والتصرف لمدة طويلة) بتقاسمه مع الدولة ودفع الجباية لها أو تشارك من هم من خارج القبيلة فيه من جهة، ومغادرته نحو فضاء منظم تعترف به الدولة لكنه لا يدرّ عليهم القيمة الربحية نفسها ويهدم أوامر قوتهم القائمة على القبلية وعلى استراتيجية النهج في حد ذاته من جهة أخرى. فالنهج، إلى جانب مجاورته للسوق المركزية وقربه من شارع الحبيب بورقيبة، هو قريب أيضا من محطة برشلونة ومحطات النقل الجماعي لكن أيضا من سوق "الكوميسيون" وسوق "سيدي بومنديل" ومن أسواق المدينة العتيقة حيث يعتبر شريانا اقتصاديا بعبور وممر عشرات آلاف المستهلكين منه يوميا.

بالاعتماد على نتائج البحث الميداني، خاصة السوسيو-أنثروبولوجي منه، عبر المقابلات البيوغرافية والملاحظة بالمشاركة، اكتشفنا أن الباعة المنتصبين على طول نهج إسبانيا، وإلى جانب انتمائهم لنفس الوحدة التنظيمية القبلية (الغلايقية من فرقة ولاد خلفه / منطقة سببية)، فهم يمتلكون الشارع ملكية جماعية مادية، وليست مجازية أو رمزية فقط، ولكن دون عقود رسمية تثبت ذلك. وقد تحصّلوا على هذه الملكية عبر استحضار المنهاج القبلي (الغزو-الحوز- التصرف لمدة طويلة) أي عبر قدرتهم على افتكاك الشارع لا من الدولة فقط بل من كل المنافسين الذين لا ينتمون إلى العرش. إنها ملكية تُورث من الجيل الأول إلى الجيل الثاني حاليا والجيل الثالث ربما في ظرف عقدين آخرين من الزمن. فالبائع، وإن كانت أداة عمله عربية أو علبة كرتون مقوى أو غلافا بلاستيكيًا للتمكن من الانتصاب صباحا وجمع البضاعة مساء والهروب من البوليس كلما توجب الأمر، يمتلك

فعليا المكان الذي يضع فوقه أدواته وسلعته. أي أنه حاز المكان واملكه بقرار فرديّ، أو ورثه عن أبيه أو أجّره له ابن العم لأنّه منتم إلى القبيلة التي حازت العمل في ذلك النهج واحتكرته منذ أكثر من عقدين من الزمن. فكل بائع يمتلك فعليا، من السادسة صباحا إلى حدود السادسة مساء مساحة معينة دون عقد كراء أو ملكية ودون رضا الدولة والبوليس أو أيّ فرد آخر يرغب في نصب سلعه هو أيضا في المكان نفسه. فنهج إسبانيا، من تقاطعه مع شارع الجزيرة وصولا إلى تقاطعه مع نهج هولندا، هو يتقاطع رمزيا مع معتمدية سببية وإن كانت تبعد مئات الكيلومترات، وهو يخضع لسلطة عرش الغلايقية وإن كان ملكا للدولة وفق وثائقها الرسميّة.

يتحدث نجيب بوطالب في كتابه « سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي»، عن «الجبرية القبلية» بما هي إحدى محددات الإيديولوجيا القبلية³⁶. فالأفراد «تتحدّد مكانتهم داخل القبيلة بانصهارهم في إطار الجماعة وبالتالي لا يعبرون عن ارادتهم الخاصة بل عن فعلهم الفردي أو الجماعي من خلال إرادة القبيلة»³⁷. فالفرد حين يغزو مثلا، أو يحوز نهج إسبانيا ويبقيه تحت سيطرة أبناء عمّه، فهو لا يفعل ذلك لنفسه فقط بل من أجل القبيلة. أي أنه « يمارس بذلك فعلا اجتماعيا سياسيا نابعا من قهر الجماعة الذي يمنعه من ممارسة فعل مغاير لذلك الفعل»³⁸.

فكيف يمكن أن نفهم ذلك سوسيو-تاريخيا؟؟

يوكد نجيب بوطالب أن المجتمع القبلي في كثير من مظاهره يقوم على المساواة والعدالة بالمقارنة مع مجتمع المدينة. وهذا ما يدل عليه ضعف الفروقات بين أفراد

36 بوطالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 108.

37 المرجع نفسه.

38 المرجع نفسه.

القبيلة، كما يغطي التضامن القبلي بين الأفراد والمجموعات الفوارق الفردية ويضعفها³⁹. فالطبيعة الهرمية تكاد تختفي لأن الملكية مشتركة في أغلب الأحيان.⁴⁰ وحسب المؤرخ التونسي «إبراهيم بن جمعه بلقاسم» الذي اشتغل على مسألة الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية تاريخيا ولكن كذلك بالاستئناس بالتحليل السوسيولوجي كلما اقتضت الضرورة التحليلية⁴¹، فإن ملكية الأرض بالنسبة إلى القبيلة في تونس تظل دائما ملكية جماعية على الشياخ لكنها تواجه تهديدا مستمرا من الجيران ولا بد من الدفاع عنها مما يعطي للحرب دورا اقتصاديا مهما خاصة وأن الأرض هي الأساس المادي لإعادة إنتاج القوى البشرية⁴². وبالتالي، مهما كانت طريقة امتلاك القبيلة لأراضيها (الغزو- المصاهرة- الهبة) فإن الأرض تعد أهم شيء بالنسبة إليها إذ تمكنها من توفير الشروط المادية للبقاء. ومهما كانت الحدود غامضة فإن العرف والعادة والحوز والتصرف لمدة طويلة، وقوة القبيلة العسكرية، هي الشروط الكفيلة بإثبات الملكية واستقرارها⁴³. ولتحافظ القبيلة على وحدة الأرض يفضل الزواج من بنت العم⁴⁴. من جهة أخرى، ومواصلة للتحليل السوسيو-تاريخي نفسه، يخضع مجتمع الباعة في نهج إسبانيا أيضا إلى تقسيم قبلي للعمل الاجتماعي ولده قانون إعادة إنتاج لا يمكن تفسيره إلا جينولوجيا أي بالبحث في النشأة والتكوين والوقوف عند الأصل.

وبالاستناد لما شرحه بن جمعه بلقاسم في كتابه الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864، هناك ديمقراطية اقتصادية واجتماعية بين أفراد مجتمع النصابة ومساواة فيما بينهم فيما يتعلق بالأرض بوصفها وسيلة إنتاج. هذا ما يرادفه ملكية نهج إسبانيا باعتبارها أرضا أمتلكت جماعيا وتم توزيع المساحات فيها ديمقراطيا بين

39 المرجع نفسه.

40 المرجع نفسه، ص 105

41 بلقاسم بن جمعة إبراهيم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864، (تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس)، 2002.

42 المرجع نفسه، ص 145

43 المرجع نفسه

44 أغلب الباعة هم أبناء عم والمتزوجون منهم تزوجوا من بنات أعمامهم

الأفراد المنتمين للقبيلة والمنطقة نفسها.⁴⁵ من جهة أخرى، يوجد تفاوت وتمايز اجتماعي داخل القبيلة له ركائزه التي تستند على الأدوار والوظائف التي يلعبها الفرد وعلى علاقة العنف، بأنواعه، بفرض نوع من تقسيم العمل.⁴⁶

فالمورّد الحدودي للسلع بصفة غير قانونية، أو المهرب / الكناتري في رواية أخرى، يهرب السلع، بقيمة عشرات أو مئات الآلاف من الدنانير يوميا، عبر الحدود على متن شاحنته الرباعية الدفع مواجهها خطر الموت رميا بالرصاص أو في حادث مروري أو السجن في مواجهته لحرس الحدود الذي يترصده ويلحقه، ليس هو البائع الذي يبيع سلعا بقيمة مئات الدينارات يوميا في نهج إسبانيا. فالأول هو امتداد تاريخي للفارس في القبيلة الذي كانت عائلته قادرة على توفير الحصان والسرج والسلاح (ما يعادلهم شاحنة ال Isuzu أو Toyota اليوم) لتحترك شرف حماية القبيلة وما ينتج هذا الشرف من فوائد (أي مراكمة رأس مال رمزي ينتج أو يحافظ على إنتاج رأس المال المادي وبالتالي بقاء القبيلة).

من نافلة القول التأكيد أنّ شباب العرش ليسوا جميعا قادرين أن يصيروا فرسانا، "كناترية" في عصرنا وسياقنا وواقعنا، وذلك مرتبط بقوة الوحدة التنظيمية العائلية داخل القبيلة ككل مما يفرز طبقتين: طبقة عاملة متمثلة في الباعة في نهج إسبانيا تباع ما تورده لها طبقة ثرية (مالكة ومتحكمة في وسيلة الإنتاج) متكونة من الموردين الكبار، أي العائلات صاحبة رأس المال الذي ولدته من توريد السلع، عبر أبنائها، لهؤلاء الباعة، على حدود الجزائر. يجب ذكر أن البائع لا يدفع ثمن البضاعة إلا بعد أن يبيعها في إطار تعامل تحدده الوشائج الأولية القبلية بين الطبقتين السالف ذكرهما. وأن تكون بائعا لا نظاميا للسلع أو أن تكون موردا حدوديا غير نظامي لها، فذلك مرتبط أساسا بقدرك (Destin) الاجتماعي أي موقع عائلتك ورأسمالها الرمزي والمادي: فهل هي منتجة للعمال أم للفرسان؟ فلشراء سيارة والسماح لك بقيادتها حدوديا وجب أن تنتمي إلى

45 المرجع نفسه، ص 147

46 المرجع نفسه



عائلات معينة داخل العرش لها علاقاتها مع الأمن الحدودي (حرس حدود وديوانة) ومع الضفة الأخرى (الوحدات القبلية الجزائرية المجاورة/ المتصاهرة أو المتشاركة في الانتساب لأصل قبلي مشترك التي تباع لهم السلع / والأمن الحدودي في الجزائر). كذلك هناك، في مستوى تحليلي آخر، شخصيات قادرة على المخاطرة ومقدمة عليها وهناك شخصيات تخشاها. وحسب شجاعة الفرد ومدى قابليته للمخاطرة بحياته، في علاقة طبعاً بما هو رأس مال مادي للعائلة، تتحدد نوعية مواجهتك للدولة وكمية مرابيحك وكيفية تحقيقها: أن تواجه شرطة بلدية تنهرك أو تشتتمك من أجل فائض ربحي مقداره عشرات الدنانير يوميا وأن تواجه رصاص حرس الحدود من أجل مئات الآلاف من الدنانير. إذن باحتكار مهنة التوريد، يستوجب على الفئة الموردة تسليم وظيفة البيع، في إطار تقسيم للعمل، لفئة أقل في سلم الهرم الاجتماعي وهي فئة الباعة اللانظاميين في نهج إسبانيا، موضوع دراستنا.

في هذا الإطار، وبالحديث عن تقسيم المجموعات القبلية حسب مؤشر تقسيم العمل، يتحدث الباحث المتخصص في علم اجتماع القبيلة، نجيب بوطالب، عن وجود نوع من التخصص الوظيفي ونوع من التقسيم القبلي للعمل الاجتماعي. فتنقسم المجموعات القبلية وفروعها حسب الأعمال والوظائف التي تقوم بها (فلاحية، مقاتلة، تجارية، دينية)⁴⁷. وبناء على ما تقدّم يمكن تصنيف فرقة «ولاد خلفه» باعتبارها مجموعة متفرعة جينالوجيا من قبيلة ماجر، وهي الوحدة القبلية التجارية الراسخة (تجارة سلع الاستهلاك الجماعي) وذلك في تباين مع الأعمال والوظائف التي تقوم بها تاريخيا فرق أخرى تنتمي إلى القبيلة نفسها، الفلاحية منها (وظيفة الرعي)، أو دينية (الزاوية والزرد مثلا) أو مقاتلة (دور الدفاع).

47 بوطالب، محمد نجيب، مرجع سالف ذكره، ص 112.

اقتصاد الحد والشارع، في أفق المقارنة: دراسات ميدانية حول الاقتصاد الموازي في قبلي والقصرين

بالاستناد إلى دراسات ميدانية في ولاية القصرين، يذهب الباحث حمزة المدب إلى أن ما يسميه «التهريب» ارتكز، منذ مراحله الأولى، على روابط القرابة والشبكات القبلية⁴⁸. ويتخلص إلى أن تجذر ظاهرة التهريب في القصرين، يعود إلى الاختلافات التنظيمية والاقتصادية التي تخلقها الحدود، وإلى علاقات القرابة والتضامن بين ساكنة الحدود من بلدي الجوار. فقد صار التهريب في هذه المنطقة الطرفية والمهمشة منذ أمد طويل طريقة للاستفادة من الحدود وجعلها منتجة⁴⁹. كما يشير إلى أن أهالي المنطقة يرون أن خط الحدود يقسم فضاءهم الحيوي الاقتصادي والاجتماعي حيث أن عددا كبيرا من المجموعات القبلية [على غرار اولاد سيدي عبيد وأولاد سيدي تليل والفراشيش] فقد قسمتها الحدود نتيجة تقلبات التاريخ وترسيم الاستعمار للحدود الوطنية⁵⁰. وفي دراسة ميدانية أخرى حول الاقتصاد الموازي واللاشكلي بمنطقة نفزاوة الحدودية (ولاية قبلي)، اتضح أن الأهالي يعتبرون السوق غير النظامية مجالا للتبادل الرمزي للثقة بين شعب واحد في بلدين (الجزائر-تونس) حيث العلاقات عريقة وتقوم على القرب الجغرافي والتشابه الثقافي وعلاقات المصاهرة⁵¹.

■ الاقتصاد غير الرسمي باعتباره اقتصادا قبلياً:

لماذا لم تتحول ثروة فرق «ولاد خلفه» الاقتصادية المتأتية من التوريد الحدودي غير المكنن لسلع الاستهلاك الجماعي ثم بيعها في الشارع، إلى سلطة سياسية؟ أليس

48 المدب، حمزة، «الشباب والتهريب في منطقة القصرين التونسية: قصص حول الاستلاب وديناميات الإقصاء»، في: في سوسيولوجيا الهوامش في تونس: دراسات في المناطق الحدودية والأحياء الشعبية، بن زينة، عبد الباقي، الموسوم (محررين)، (تونس: دار محمد علي الحامي، 2018)، ص 84-85

49 المرجع نفسه.

50 المرجع نفسه.

51 محمد علي بن زينة، عندما تلتقي التجارة الموازية مع النوع الاجتماعي، (تونس: كلمات عابرة، 2019)، ص 67-70

الاقتصادي مولدا للسياسي؟ يذهب عزيز كريشان إلى أن الاقتصاد التونسي باعتباره اقتصادا غير رأسمالي، تنشأ فيه المعادلة بشكل معكوس تماما. فالوصول إلى السلطة السياسية، حسب هذا الباحث، هو الذي يمكن من الوصول إلى الثروة الاقتصادية⁵². هذا طبعاً صحيح، داخل الاقتصاد الرسمي. لكن ماذا إذا قامت المعادلة خارج الاقتصاد الرسمي كما هو الحال مع اقتصاد الشارع الذي يولده اقتصاد التوريد الحدودي (غير القانونيين)، فهل تتغير النتائج؟ الإجابة هي نعم. فحسب ما توصلنا إليه عبر البحث الميداني وكذلك بالتثبت في المراجع النظرية والتاريخية، فإن وصول جهات أو مجموعة عائلات مترابطة دموياً ووحدة تنظيمية ذات طبع قبلي للثروة الاقتصادية، من خلال الاقتصاد غير الرسمي، لا يمرّ وغير مرتين، بالضرورة، بالوصول إلى السلطة السياسية. بل إن وجودهم خارج المعادلة الرسمية للعلاقة بين الاقتصادي والسياسي، كان، من جهة، «رُبّ ضارة نافعة» مكنتهم من خلق الثروة الاقتصادية لكنه منعهم، من جهة أخرى، من تحويلها إلى سلطة سياسية وجعل السلطة القائمة تتعامل معهم في السر والعلن بسرعات متفاوتة وأوجه مختلفة. بل إن الثقافي، ثقافة قبيلة وتاريخها ومجالها الحيوي جغرافيا وتاريخيا، أنتج نمط إنتاج اقتصادي فريد، في علاقة تآلف اصطفاي (affi-nité élective) بين الواقع الاقتصادي والبنى الثقافية، كما يفسر ذلك «ماكس فيبر» في دراسته للعلاقة بين الروح الرأسمالية والعقيدة البروتستانتية⁵³.

52 عزيز كريشان، اليسار وسرديته الكبرى: من أجل فهم الاقتصاد الريعي، ترجمة فتحي بالحاج يحيى، تونس، (تونس: كلمات عابرة، 2022)، ص 67-70.

53 Michel De Coster, «Chapitre VII - L'analogie entre protestantisme et capitalisme : une autre manière de reconsidérer l'essai de Weber», *L'analogie en sciences humaines*. Sous la direction de De Coster Michel. (Paris, Presses Universitaires de France, 1978), pp. 120-140.

1- توريد السلع عبر الحدود وبيعها في الشوارع بشكل غير قانوني: من أجل موضعة الاقتصاد الغير رسمي في تونس:

مؤطر رقم 6

الاقتصاد الريعي: مقارنة مجددة

يذهب عزيز كريشان إلى تأسيس فهم جديد لمفهوم الاقتصاد الريعي في سياقه التونسي. إذ لا يضيف على عبارة الربيع المعنى نفسه الذي تأخذه في اللغة المتداولة. فإن كان التعريف السائد للربيع يقوم على تصنيف اقتصادي دال عن المردود العائد من مورد نادر (قد يكون ماديا كالأراضي أو آبار النفط أو غير مادي كالابتكار التكنولوجي..)، فإن التعريف الذي يعتمد هذا الكاتب يقوم على اعتبار أن النظام الريعي في تونس لا يستند إلى أي ملكية مادية أو اختراع علمي أو تكنولوجي بل يقوم على منطق مغاير جذريا حيث يستند إلى مورد سياسي، لا غير، بمعنى القرب من السلطة السياسية ودرجة الولاء إلى الحاكم. وهكذا يعرف عزيز كريشان النظام الريعي التونسي على أنه « الدخل المتأتي من مورد نادر ألا وهو القرب من السلطة السياسية حيث يعود للسلطة السياسية وحدها اختيار الشخص (بورقية وبن علي) الذي بإمكانه الارتقاء إلى مقام صاحب الربيع ومن يمنع من ذلك». يميز هذا الكاتب بين مختلف الأنظمة الاقتصادية بحسب الطريقة التي يقتطع بها الفائض الاجتماعي، أي الطريقة التي يتم بها تحويل قسط هام من الثروة المنتجة من قبل المنتجين المباشرين لصالح الطبقات الحاكمة والدولة التي تمثلهم. فإن كان النظام الإقطاعي يتأق الفائض فيه من استغلال العمل الفلاحي واقتطاع الربيع العقاري بامتلاك الأرستقراطية الحاكمة للأرض، فإن النظام الرأسمالي، المعتمد بالأساس، يتأق الفائض فيه من قسط العمل غير المسدد إلى الأجراء والذي يتحول إلى أرباح لفائدة صاحب رأس المال. هنا يعتبر عزيز كريشان أن النظام الاقتصادي الريعي في تونس هو، أولا، اقتصاد يتحرك فيه كبار الأعراف ضمن اقتصاد محكم الإغلاق، وتتمتع مؤسساتهم بوضعية المحتكر أو شبه المحتكر. وبالتالي، لا شيء يحثهم على العمل خلافا للمستثمر في النظام الرأسمالي، الذي يحب عليه أن يجدد ويطور ليظل قادرا على التنافس، بل يكرسون طاقتهم ويصرفونها في اتجاه الولاء والتقرب وامتياز العلاقة مع السلطة. وثانيا، هو نمط أقرب إلى النمط ما قبل الرأسمالي منه إلى الرأسمالي. أخيرا، يتخلص كريشان إلى أن النظام الريعي هو في حد ذاته ظاهرة انتقالية وهجينة ومركبة تستلغ من الرأسمالية مظهرها الخارجي مع مواصلة الاشتغال وفق سلوكيات هي في جوهرها ما قبل رأسمالية وما قبل حديثة.

عزيز كريشان، اليسار وسرديته الكبرى: من أجل فهم الاقتصاد الريعي، ترجمة فتحي بالحاج يحيى، تونس، (كلمات عابرة، تونس،

2022). ص 71-75

شبه إقطاعي، شبه مستعمر، رأسمالي تابع، رأسمالي، ما قبل رأسمالي، ريعي، كلها تفسيرات، من مقاربات إيديولوجية وعلمية مختلفة، لطبيعة نمط الإنتاج الاقتصادي الرسمي في تونس. لكن كيف نفسر إذن طبيعة نمط الإنتاج الاقتصادي غير الرسمي وغير المهيكل؟ هل هو ظاهرة فرعية ناتجة فعليا عن ظاهرة الاقتصاد الريعي أو أنه، كما يذهب لذلك عزيز كريشان: «فرصة سانحة إضافية لأصحاب الريع من خلال التعاون والتنازع مع بارونات القطاع الموازي أي مافيا الموردين السريين للمنتجات الاستهلاكية الجماعية» والتي «بقدر ما تكون ضارة بالمنتجين الوطنيين فهي لا تزعج في شيء أصحاب الريع طالما أنها لا تضر بمصالحهم» بل يذهب إلى أن «أصحاب الريع يجمعون البورجوازية الصغيرة والمتوسطة الحضرية عبر إخضاعهم إلى منافسة غير نزيهة عن طريق تمويل الواردات المهربة إلى حد كبير»⁵⁴.

في تفاعل مع هذه المقاربة، واستنادا للبحث الميداني الكمي والكيفي وكذلك للمراجع التاريخية، لا نتفق مع هذا الكاتب في اعتباره الاقتصاد الريعي منتجا للاقتصاد غير الرسمي للاستفادة المادية منه وخاصة لضرب البورجوازية الصغيرة والمتوسطة. فالاقتصاد الرسمي «الريعي» يمكن أن يكون مساهما، بصفة أو بأخرى (لا توجد أدلة ومعطيات علمية تدل على وجود هذه العلاقة بل يظل ذلك من باب الافتراض) في ازدهار الاقتصاد غير الرسمي / الموازي، خاصة اقتصاد توريد السلع بشكل غير قانوني عبر الحدود وبيع هذه السلع الموردة في الشوارع. ولكن لا يمكن أن يكون هذا الاقتصاد غير المقتن وغير النظامي ظاهرة أو نتيجة ثانوية للاقتصاد الرسمي الريعي. وليس الهدف من التنازع والتعاون بينهما ضرب البورجوازية الصغيرة والمتوسطة وصغرى المؤسسات. بل فعليا هذا الضرب هو نتيجة ثانوية استفاد منها أصحاب الريع ولا يمكن اعتبارها هدفا رئيسيا من تعاملهم مع الاقتصاد الموازي. فهذا الاقتصاد غير المهيكل وغير المقتن، خاصة اقتصاد التوريد الحدودي والبيع في الشوارع لسلع الاستهلاك الجماعي، نشأ ونما وتطور كميما وكيفيا في إطار نسق كامل. نعم، ساهمت سياسات الدولة منذ البايات إلى اليوم، ومن الاستعمار إلى دولة الاستقلال مرورا بالإصلاح الهيكلي ودولة بن علي، في جعل الريف والمناطق الداخلية عموما مهمشة ومفقرة مقارنة بالمدن الكبرى خاصة

54 عزيز كريشان، مرجع سالف ذكره، 103-104.

العاصمة والساحل. لكن لم تكن ردة الفعل هي نفسها في غرب البلاد شمالا ووسطا وجنوبا. فردات الفعل اختلفت أشكالها تاريخيا من الانتفاضة إلى الخضوع إلى المهادنة حسب السياقات والمناطق والقبائل. لنجد اليوم ردة فعل من شكل جديد : اقتصاد غير رسمي بأسره يتحرك داخل نسق قبلي، يبدأ بتوريد السلع (عبر أبناء العرش) بطريقة غير نظامية من الحدود مع الجزائر (من قبائل يجاورونها ويتصاهرون معها أو يعودون إلى القبيلة الأم نفسها) حتى ينتهي ببيعها في أنهج العاصمة وشوارعها (من قبل أبناء العرش أيضا) تتحكم فيه وحدات تنظيمية (الجلامة والغلايقية المنحدرين من فريق ولاد خليفة من فرق / بردعة ولاد مهني) والتي تنتمي جينياالوجيا إلى القبيلة الأم (ماجر) نفسها، وتتمركز بالأساس في منطقتين صغيرتين متجاورتين في الوسط الغربي (سببية وجملة).

تطوّر هذا الاقتصاد موضوعيا أيضا بفضل وجود اقتصاديين بتروليين لدولتين غنيتين على الحدود تصنعان أو توردان السلع وتدعمهما. نتحدث هنا، في هذا الإطار، عن الاقتصاد الجزائري. إذن، وبتوفر عوامل مختلفة تاريخية وجيو سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، بات هذا الاقتصاد غير الرسمي قادرا على خلق الثروة الاقتصادية خارج سلطة الدولة، باعتباره نمط إنتاج وشكلا من التماسك الاجتماعي استحضرت (أو هو ساكن في تطبعها رغم مرور القرون) جهات ومناطق عبر وحدات تنظيمية قبلية (فرق تعود لعروش) لمقاومة واقع سياسي واقتصادي واجتماعي هش همشها وجعلها هي بالذات، دون غيرها، من الجهات والمناطق (التي تقطنها عروش أخرى) التي تضررت أيضا من نمط الإنتاج الاقتصادي الرسمي في تونس عبر مئات السنين، الأكثر قدرة على جعل التوريد السري عبر الحدود والبيع الفوضوي في الشوارع للسلع، خلاصا جماعيا.

إذن، لقارئ هذه السطور أن يسأل، لماذا لا يقضي الاقتصاد الرسمي «الريعي» على هكذا اقتصاد «متصعلك» إن لم يكن هو من أنتجه أو من يتحكم فيه؟ لا نتفق مع الأطروحة القائلة إن الاقتصاد غير رسمي / الموازي هو اقتصاد يتحكم فيه الاقتصاد الرسمي الريعي (مثلا عبر تمويل الواردات المهربة كما يشير لذلك عزيز كريشان)⁵⁵،



بل نذهب لوجود الاقتصاديين معا في نسق يجمعهما في علاقة توازن براغماتي بل ونذهب أيضا لاعتبار الاقتصاد غير الرسمي بدوره اقتصادا ريعيًا!

2- الريع والريع الآخر:

المستوى الأول: ميزان القوى بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي:

لنفسر هذه الأطروحة وجب في مستوى أول، أن نوضح أن نزاع سلطة الريع وتعاونها مع ما يسمى ببارونات التهريب نسبي ولا يرتقي لعلاقة قوامها سيطرة طرف على الآخر، لأن الدولة، من جهة، باعتبارها جهاز حكم عائلات الريع، لم تستطع حسم المواجهة أمنيا، بحرس الحدود والديوانة والبوليس والشرطة البلدية، لا في الحدود التي تحولت كلها إلى معابر ولا في الأنهج والشوارع التي تحولت إلى أسواق، مع اقتصاد غير رسمي صار أكبر من الاقتصاد الرسمي⁵⁶ وينافسه في عدة سلع لا يرغب في دخولها بأسعار تنافسية إلى الأسواق التونسية (خاصة الالكترونيك «كوندور» مثلا والمواد الغذائية) ومن جهة أخرى، الدولة، ومن ورائها سلطة الريع، لا ترغب، وليس من مصلحتها، القضاء على اقتصاد يوفر سوقا رخيصة لغالبية مستهلكي الطبقة المتوسطة والطبقات الفقيرة وأيضا موطن شغل مباشر وغير مباشر لآلاف الأشخاص، أي عدم قدرة السيستم الحاكم على تعويض هذا الاقتصاد ولا رغبته في خسارة السلم الاجتماعية وهي سياسة متجددة ومتلونة منذ عقود في تونس حيث تتدخل السلطة، بما هي فاعل رئيسي، في تعديل الاقتصاد غير الرسمي.

كذلك، الريع، ريع الاقتصاد الرسمي، عبر تحكمه في المنافذ المالية والبنكية والقانونية الرسمية كلها، جعل تبييض أموال الاقتصاد غير الرسمي مستحيلة وغير ممكنة إلا في النطاق الذي يسمح به هو ويرسمه بل ويخلقه. وهكذا، من خلال هذين المستويين، تنشأ علاقة ارتباط كلا الاقتصاديين أحدهما بالآخر وهي ليست علاقة تبعية ولا علاقة

صرع بل هي الأقرب لعلاقة تحالف وتواطؤ على مضض مبنية على ميزان قوى متعادل نسبيا .

المستوى الثاني: الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الحد والشارع) بما هو اقتصاد ريعي:

مؤطر رقم 7:

قبيلة واحدة في دولتين:

قبيلة ماجر ممتدة في الوسط والوسط الغربي لتونس والوسط الشرقي للجزائر. حيث عُرِفَتْ، إلى جانب قبيلة الفراشيش أساسا، بعروش السباسب العليا حيث استوطنت منطقة الوسط الغربي والسباسب المتاخمة لربوع الشمال. هذه المنطقة عرفت أيضا، تاريخيا، ببلاد العروش الكبرى (بالأساس قبيلتي ماجر والفراشيش). شتتها البايات ثم قَسَمها الاستعمار لتفكّكها دولة الاستقلال¹. اذن يمكن الحديث عن وجود «أبارتايد»، إن صحّ التعبير، جزأ القبيلة وشتتها. إذن فهي لا تقوم بالتهريب بل تواصل، على طريقتها، عيشها الطبيعي منذ قرون. إنه رأب صدع وترميم لما انهار من بنيان العصبية القبلية وأسس مكنّها.

ويذكر محمد علي الحباشي في كتاب «عروش تونس»، كيف «كانت الحدود شبه مفتوحة في الزمن الذي كانت فيه إيالات تونس والجزائر وطرابلس مقاطعات تابعة للامبراطورية العثمانية قبل ان يتولى الاستعمار الفرنسي رسم الحدود من جهة الجزائر بعد احتلالها سنة 1830 ويرسم الاستعمار الإيطالي الحدود من جانب ليبيا بعد احتلالها سنة 1911 على حساب الروابط البشرية في هذه الجهات الحدودية إلى حد انشطار عروش وعائلات بأكملها، بقي بعضها تابعا للإيالة التونسية والبعض الآخر لإيالاتي الجزائر أو طرابلس»². وفي نفس الإطار، وتأكيدا لما خلصنا إليه من كون الاقتصاد الحدودي والشارعي هو امتداد لاقتصاد كان شرعيا ومشروعا تاريخيا، لولا فعل حكم البايات والاستعمار من جهة، ثم سياسات دول الاستقلال من جهة أخرى. يذكر محمد علي الحباشي كيف أثرت الأجواء المشحونة بين تونس والجزائر بسبب الأزمة البورقيبية اليوسفية على التجارة الحدودية وكيف نشأت بفعل الاجراءات الجمركية الجديدة، ظاهرة التهريب³.

1 محمد علي الحباشي ، عروش تونس، (تونس: منشورات سوتيميديا، 2017)، ص 190

2 المرجع نفسه

3 المرجع نفسه

يحتكر اقتصاد الحدّ والشارع، الذي يتولّد باحتكار مجموعات معيّنة لثنائية القُرب والقربة، القرب من الحدود والقربة القائمة على تضامن مبني على النسب القبلي (So-lidarité lignagère)، التجارة عبر الحدود وفي الأنهج والشوارع وذلك باحتكار القدرات الاجتماعية والثقافية والمجالية من قبل قبيلة، أو بالأحرى، العائلات المنتمية إليها. يتم ذلك، من جهة، عبر احتكار العلاقة مع الجهاز الأمني في تونس وفاعلي الضفة الأخرى: إن كانوا قبائل جزائرية مجاورة (أولاد سيدي يحيى بوطالب- النمامشة- اللمامشة) تاريخيا لقبائل بلاد العروش الكبرى (ماجر وفراشيش بالأساس) في تونس، أو إن كانوا قبائل تابعة لهذه العروش وجدت نفسها بسبب الاستعمار الفرنسي (1830 ثم 1881) تابعة للتراب الجزائري⁵⁷.

وعبر احتكار علاقة القرب من أجهزة الأمن، الحدودية بالأساس، التابعة لسلطة الريع الرسمي من جهة أخرى⁵⁸. وهكذا يمثل هذا الشكل من الاقتصاد غير الرسمي، اقتصاد توريد سلع الاستهلاك الجماعي عبر الحدود وبيعها في أسواق الشوارع، اقتصادا ريعيًا لا تتحكم فيه عائلات المخزن الحاكمة والمتجددة (من أرستقراطية إلى بورجوازية) منذ قرون، بل تتحكم فيه وحدات تنظيمية قبلية (الغلايقية والجلامة من فرقة ولاد خلفه) من الوسط الغربي تعود جبنيا لوجيا إلى قبيلة ماجر التي دفعت المجبى طيلة مئات السنين لكن عبر خلق علاقة توازن قوى مع سلطة الاقتصاد الرسمي الريعي.

ولتلخيص هذه الفكرة، نقول إن الاقتصاد الرسمي الريعي هو تحويل علاقة القُرب من السلطة السياسية إلى ثروة اقتصادية ثم احتكارها. أمّا الاقتصاد غير الرسمي الريعي فهو تحويل علاقة القرب من الحدود وعلاقات القربة⁵⁹ إلى نمط إنتاج وثروة اقتصادية.

57 المرجع نفسه، ص 20

58 يجب الإشارة إلى أنّ فرق ولاد خلفه التابعة لعرش ماجر، كتشكيلات تولّد تنظّمها وتحده العصبية القبلية، هي ليست/ ولم تكن قبائل مخزنية، أي لم تكن موالية للسلطة/ ليست خاضعة تاريخيا لسلطة البلاط ولعائلات الحاكمة والمتنفّذة.

59 بما هي شكل تضامني وعصبية وقدرة على تحويل (مع احتكار هذه القدرة) واقع موضوعي: اقتصادي واجتماعي وثقافي ومجالي يشكل امتدادا لتاريخ سياسي طويل عبر زاد ثقافي وتضامن ميكانيكي وتقسيم للعمل الاجتماعي يحدده الانتماء القبلي وموقع جغرافي وتواجد مجالي.

فالأول يُؤلّد الاقتصادي من السياسي والثاني يولد الاقتصادي مما هو ثقافي واجتماعي وإثنى ومجالي جغرافي. وبذلك يساهم الاقتصاد الرسمي الريعي في بقاء الاقتصاد غير الرسمي وتسبّب في وجوده كأثر جانبيّ (effet pervers) عبر سياسات السلطة عبر قرون لكنه ليس متحكماً فيه ومسيطر عليه بل متعاوناً معه كما فسرناه أعلاه. هُما بالأحرى في علاقة تبعيّة مُتبادلة (Relation d'interdépendance).⁶⁰ فالاقتصاد الحدودي والشرعي بما هما وجهان لعملة غير رسميّة واحدة، هو اقتصاد له واقعه وأسبابه الخاصة به والساكنة فيه (inhérentes) والخارجة عن سلطة الاقتصاد الرسمي والدولة وسلطة الرّيع وذلك بوجود الاقتصاد الريعي الجار (ريع الغاز والبتروّل)، وبوجود تشكيلات اجتماعية شبه قبلية (منتمية لأصل مشترك) على حدوده، وبوجود واقع اقتصادي اجتماعي يتسم بتهميش المناطق الداخلية خاصة الحدودية في امتداد تاريخي لسياسات السلطة (كنا فسرناه أعلاه) وامتداد تاريخي لنمط اقتصادي قوامه بدوابة قبلية تجارية عبر حدود لا جمارك تحاصرها وتنظم عبور السلع عبرها بل فقط علاقة جباية تدفعها للسلطة الحاكمة أحياناً أو تعلن الانتفاضة أحياناً أخرى⁶¹. وهو ما يعود اليوم في شكل آخر عبر اقتصاد قائم على احتكار فرق بعينها من قبيلة معينة لتوريد سلع الاستهلاك الجماعي عبر الحدود مع الجزائر ثم احتكار بيعها في أنهج وشوارع العاصمة دون دفع المّجبى بالطريقة المّقننة القديمة (المّجبى) أو الجديدة (الضريبة). لكن بدفع مرادف لها وهو الرشوة (الجعالة) لحرس الحدود أو الديوانية إذا ما وقعت شاحنة تهريب في كمين أو أحياناً دون كمين عبر المعبر أو في الطريق من الحدود إلى داخل البلاد شمالاً وجنوباً أو عبر رشوة أعوان الشرطة البلدية في نهج إسبانيا (عاشور / خاموس) أو أيضاً تمويل حملة انتخابية لحزب أو دعم مرشح بعينه طلباً للسلم واتقاء للشر، أو طلب الحماية.

في الختام، ختام هذا الاستقراء، لسائل أن يسأل، إذا كان الاقتصاد الرسمي منظماً عبر منظمات ومؤسسات بل وبتسخير الدولة وقوانينها وأجهزتها للتفكير والعمل من

60 Barreyre, Jean-Yves, « Les liens d'interdépendances », *Éloge de l'insuffisance. Les configurations sociales de la vulnérabilité*, sous la direction de Barreyre Jean-Yves. (Paris, Éditions Érès, 2014), pp. 17-30.

61 الحباشي، محمد علي، مذكور سابقاً

أجله فكيف يتنظم الاقتصاد غير الرسمي؟ هنا نجيب، بإيجاز، لأن الإجابة تتطلب دراسة أخرى حول هذه الإشكالية الجديدة التي ولدها هذا البحث. نجيب بأنه يتنظم على مستويين، داخلي وخارجي أي من داخل القبيلة ومن خارجها.

في المستوى الأول، أي من داخل القبيلة (endogène)، يتنظم هذا الاقتصاد على مستوى كبار الموردين الحدوديين كما على مستوى الباعة، بواسطة الوسائج الأولية / القبيلية، عبر ثقافة ابن العم: «أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب»، عبر تضامن ميكانيكي تولّده عصبية قبلية وتساهر عائلات. فالعائلة تعوض المؤسسة، والقبيلة تعوض الدولة، والحدود تعويض لسوق الشغل، والبيع في الشارع تعويض للشغل، وعقيدة الغزو والحوز تنافس الاقتصاد الرسمي الريعي المحتكر للقدرة على بعث مشروع وخلق ثروة. ولا يتنظم هذا الاقتصاد بصفة رسمية طبعاً كجمعية البنوك مثلاً، وهي شكل تنظيمي للاقتصاد الريعي الرسمي، لكنّه يتنظم مثلاً، ويظلّ صامداً، عبر تجمّعات كـ «زيارات» الأولياء الصالحين و«الزرد» أو الولائم. فقوّة الاقتصاد غير رسمي، تكمن في «لا رسميته» وعدم وجود جهة رسمية ناطقة باسمه، ووجود مصفوفة (ma-trice) اجتماعية وثقافية واقتصادية تولّده وتحافظ على شروط إنتاجه وإعادة إنتاجه.

أمّا في المستوى الثاني، أي من خارج القبيلة (exogène)، يُنظّم أعوان البوليس والشرطة البلدية والديوانية وحرس الحدود هذا الاقتصاد بتعويضهم لتدخل الدولة ودورها التعديلي والجبايي وذلك بفرض «رشوة» من جهة، والتدخل لفرض النزاعات أو ترسيم الحدود بينهم وخاصّة لمنع السلطة السياسية من فرض قبضتها، إن شاءت، على هذا الاقتصاد وذلك، وبالتنسيق مع الباعة في النهج مثلاً (هذا ما أثبتته البحث الميداني عبر الاستبيان والمقابلة والملاحظة وحتى عبر الوثائقي المصوّر)، لتقديم قربان في شكل بضاعة تُحجز وتمثّل مسرحية الهروب يومياً لكي تكون الصورة على الشكل التالي: الدولة تحارب الاقتصاد الذي يخرج عن نظامها الرسمي ●

ببليوغرافيا مختارة

كُتِبَ باللغة العربية:

الماجري، الأزهر. قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي. تونس: منشورات كلية الآداب والفنون والانسانيات منوبة، 2005.

بن جمعة إبراهيم، بلقاسم. الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864. تونس: منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2002.

بوطالب، محمد نجيب. سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

كريشان، عزيز. اليسار وسرديته الكبرى: من أجل فهم الاقتصاد الريعي. ترجمة فتحي بالحاج يحيى، تونس: منشورات كلمات عابرة، تونس، 2022.

التيومومي، الهادي. تاريخ تونس الاجتماعي: 1881-1956. صفاقس: منشورات دار محمد علي الحامي، 2021.

هان كريس وهارت كيث. الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد. ترجمة عبد الله فاضل، الدوحة: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

كُتِبَ باللغة الفرنسية:

Timoumi, Hedi. *Généalogie d'un retard historique : Le Maghreb pré-moderne*. Tunis, Éditions Mohamed Ali El Hemmi, 2011.

WhiteFoote William, *Street Corner Society*: La structure sociale d'un quartier italo-américain, (Paris : Éditions La Découverte, 2002), pp 15-100

Bayat, Asef. *Street Politics Poor People's Movements in Iran*. New York: Colombia University Press, 1997.





2

المحور الثاني

نهج اسبانيا:
التأسيس والظاهرة الاقتصادية
مقاربة تاريخية



كلمات مفاتيح: تاريخ نهج اسبانيا، تونس، المدينة

مقدمة

نقدّم في هذا المحور لمحة تاريخية حول نهج إسبانيا انطلاقاً من تاريخ تأسيسه إلى اليوم ودراسة الفضاء المحيط به مثل فندق الغلّة (السوق المركزي) وصولاً إلى شارع شارل ديغول (شارع إيطاليا) ونهج سيدي بومنديل وذلك لمحاولة تفكيك الظاهرة التجارية «بحي الجزيرة والصادقية»، ونعني المنطقة التي تمتدّ حالياً من نهج الجزيرة وصولاً إلى شارع جمال عبد الناصر وفهمها. فقد تبين أنّ حي الجزيرة الصادقية منذ تأسيسه له وظائف عدّة من بينها الوظيفة الدبلوماسية من خلال تواجد العديد من السفارات على غرار سفارة إيطاليا وأنقلترا وإسبانيا وبعض المنشآت الإدارية مثل أقدم مركز بريد (مركز شارع شارل ديغول) والوظيفة التجارية هامة إذ يتوسط هذا الحي أقدم و سوق بالبلاد وأكثرها أهمية، وهو سوق الجملة (فندق الغلّة) الذي تحول فيما بعد إلى السوق المركزي بعد تغير مكان سوق الجملة (قرب منطقة تونس البحرية حالياً)، كما تحيط بهذا السوق عدّة أسواق بيع بالجملة والتفصيل.

أدت كل هذه الظروف إلى طغيان الوظيفة التجارية على هذا الحي خاصة بعد الاستقلال وتغير مكان بعض السفارات حيث أصبحت أغلب الشوارع والأنهج ذات صبغة تجارية مثل نهج الكوميسيون وشارع شارل ديغول وشارع جمال عبد الناصر... ومنذ نهاية فترة التسعينات من القرن الماضي برزت ظاهرة تعرف بالتجارة الموازية. وكان سوق سيدي بومنديل أكبر دليل على ذلك ثمّ ظهرت ظاهرة النصابة غير النظامين ببعض الأنهج المجاورة لبومنديل ونهج الكوميسيون مثل نهج إسبانيا موضوع دراستنا.

تغيرت وظيفة نهج إسبانيا من وظيفة دبلوماسية وتجارية منظمة ليصبح بعد الثورة نهجاً تجارياً بامتياز، يمزج بين التجارة والاقتصاد المنظم ماتبقى من دكانين البقالة والفواكه وبين ظاهرة النصابة أو التجار غير الخاضعين لقوانين الدولة

ونواميسها. وقد مثّلت هذه الظاهرة إجابة على حيف السياسة التنموية للدولة التونسية منذ الاستقلال إلى اليوم وعدم مراعاة التوازن بين الجهات الشيء الذي خلق عبر مراكمة عقود وسنوات، مئات الآلاف من العاطلين عن العمل وكثر عدد النشيطين صلب العمل الهش والعمل غير المنظم.

إنّ نحاول من خلال هذا المحور تقديم تاريخ نشأة نهج إسبانيا وموقعه داخل المدينة الأوروبية وسنقدّم لمحة على أهم المنشآت والشوارع المحيطة بالنهج لأختم مع كيفية التحول النهج من الوظيفة الدبلوماسية والتجارية المنظمة إلى ظاهرة النصب.

1/ نهج إسبانيا إحدى مكونات النواة الأولى للمدينة الأوروبية

تأسست المدينة الأوروبية بتونس العاصمة على مرحلتين كانت المرحلة الأولى بين سنة 1835 و1881 والمرحلة الثانية انطلقت مع الاستعمار الفرنسي سنة 1881 إلى حدود الاستقلال 1956. ويعود أقدم معلم للمدينة المدينة الأوروبية إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر 1660 تاريخ بناء الفندق الفرنسي (السفارة الفرنسية القديمة)، إضافة إلى رمزيتها باعتبارها أو بصفتها المكان الذي كانت تجرى فيه الاتفاقيات الدبلوماسية والتجارية بين البلاد التونسية وفرنسا¹.

1/ الحي الأوروبي القديم

تشكّل الحي الأوروبي القديم في بدايات القرن التاسع عشر وكانت سفارات الدول الأوروبية الكبرى وكنسية «سان كروا» وبعض المدارس المسيحية أولى المنشآت التي كونت المدينة الأوروبية القديمة وتعتبر «ساحة البورصة»² المركزي الحيوي وقلب المدينة المنقسمة بين دواخل سور المدينة العربي انطلاقاً من النهج الأهم «نهج الديوان» الذي يبدأ من ساحة البورصة أو باب بحر وتوجد به أهم السفارات تباعاً بداية بالسفارة

1 Geneviève Goussand-Falgas, *Tunis, la ville moderne, les origines et la période Française*, (edition, Alan sutton, 2005), p. 11.

2 ساحة مساحتها صغيرة توجد بين باب بحر وسفارة انقلترا سابقا وسميت بساحة البورصة لأنها مكان عقد الصفقات التجارية.

الأنقليزية فالفرنسية وتليها السفارة الأمريكية ثم الإيطالية. هذا إضافة إلى نهج الكنيسة (نهج الزيتون حاليا) ونهج سيدي صابر...³. كما يعتبر شارع البحرية (شارع فرنسا حاليا) أقدم شارع شيد خارج أسوار المدينة المدينة العتيقة وكان ذلك سنة 1860 ثم يليه كل من شارع الجزيرة وشارع إيطاليا (شارل ديغول حاليا) وشارع الصادقية (شارع جمال عبد الناصر حاليا) سنة 1875⁴ والأنهج الصغيرة المتعامدة مع الشوارع الرئيسية مثل نهج إسبانيا الذي سمي نسبة إلى سفارة إسبانيا القديمة ونهج ألمانيا وروسيا وأنقلترا...⁵.

يعود تاريخ تأسيس نهج إسبانيا إلى النواة الأولى للمدينة الأوروبية ويؤكد ذلك طابعه المعماري الإيطالي إذ لا تتجاوز طوابق كل بنايات الشارع الطابقين. كما كان عدد الإيطاليين المتواجدين بالعاصمة أكثر بكثير ولا يمكن مقارنته بعدد العائلات الفرنسية. وتحدث الرحالة الأوروبيون بكل دقة عن أعداد السكّان الأوروبيين حيث قدر عددهم بين 1840 و1881 في حدود 12000 نسمة ينقسمون كالتالي: قرابة 6000 أو 7000 مالطي، و 4000 إيطالي، و 50 أو 60 عائلية فرنسية⁶. وتحديث الرحالة الأوروبيين الذين زارو مدينة تونس نهاية القرن الثامن عشر أنّ التونسيين كانوا متعاطفين ويحسنون استقبال الزائرين من مختلف الدول⁷.

كما يتنزل تاريخ تأسيس الأحياء خارج أسوار المدينة العربية وبناؤها، ومن بينها حي الجزيرة الصادقية الذي يوجد به نهج إسبانيا، مع إنشاء بلدية تونس من قبل محمد باي في 30 أوت 1858. ومنذ ذلك التاريخ، عرف الجانب العمراني والحضري للمدينة تطورا وأصبح أكثر تنظيما. كما أمر الباي بترك باب بحر مفتوحا ليلا نهارا لتسهيل الحركة بين سكان المدينة الأوروبية والمدينة العربية. هذا ويعود توسع المدينة

3 مرجع سابق، ص 09.

4 Leila Ammar, *La rue à Tunis, réalités, permanence, transformation de l'espace urbain, 1835-1935*, (Tunis : centre de publication universitaire, , 2017), P 9.

5 مرجع سابق، ص. 14.

6 Geneviève Goussand-Falgas, op cit, p 16.

7 Ibid, p 11.

العربية خارج الأسوار والأبواب منذ سنة 1770 ومن ذلك ظهور أبواب مثل باب عليوة وشمال باب بحر. وفي بداية المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر تمّ ردم المنطقة الواقعة بين باب بحر وتونس البحرية حالياً لبناء مدينة حديثة بمواصفات أوروبية تركز على شارعين متعامدين ينطلق الأول من باب بحر ويسمّى بشارع البحرية، ويقول المؤرخ مارسال دالب Marcel Dalp إنّ تأسيس المدينة الأوروبية أنطلق رسمياً سنة 1860 تاريخ بناء دار فرنسا التي كانت أول منشأة في المدينة الأوروبية⁸.

2/ المدينة الفرنسية، أو الاستعمارية

تشكلت المدينة الجديدة حول شارع فرنسا والسفارة الفرنسية بداية من باب بحر الذي سمي لاحقاً باب فرنسا صولاً إلى شارع جيل فيري. وتمثل المدينة الفرنسية أو الاستعمارية النواة الثانية للمدينة الأوروبية التي بُنيت بين سنتي 1881 و 1956 أثناء الاستعمار الفرنسي نتيجة تعدد موجات الهجرة نحو تونس (عسكر، رجال أعمال، تجار، رجال دين...) وكانت المدينة الجديدة تلبية لحاجة المستعمر مقرّات إدارية وإلى سكن حيث استقروا في البداية داخل المدينة العربية ثمّ خرجوا شيئاً فشيئاً نحو الفضاء الشاسع للمدينة العصرية لاحتوائها على مخططات عمرانية أكثر تنظماً وتشبه كثيراً تخطيط المدن الأوروبية.

قام الفرنسيين بموجة واسعة للبناء شرق المدينة والأحياء التي توجد شمال الشارع الرئيسي (جيل فيري). كان توسع المدينة على الجهة الغربية وحول شارع باريس وقرطاج اللذان شيّدا سنة 1890 وهو ثاني أهم شارع في المدينة يربط بين مقبرة الجلاز وحديقة البليدار.

شيدت بقية المباني بين سنتي 1902 و 1912 وعددها 1306 مبنى و 537 مبنى بحي سيسيليا وتتوزّع على مباني خاصة بالخدمات العامة والإدارية مثل السفارات والمستشفيات والمباني البلدية والمدارس ومباني شركات النقل.... نزل البريد سنة 1893 والمحطة الفرنسية (1882-1878) والشوارع والأنهج التي توجد بين شارع الجزيرة

8 Ibid, p 9.

والصادقية بنيت بين سنة 1875 و 1880 أي قبل الاستعمار وهما على الطراز المعماري الإيطالي وأشرفت على البناء مؤسسات بناء إيطالية أو إيطالية فرنسية⁹.

II / تاريخ نشأة نهج إسبانيا وأهم المنشآت والشوارع المحيطة به

1 / تاريخ نشأة نهج إسبانيا

يقع نهج إسبانيا في حي نهج الجزيرة ونهج الصادقية (جمال عبد الناصر حاليا)، وهو نهج تجاري منذ بنائه بين سنتي 1875 و 1876 كما أنه نهج ضيق بالكاد يصل عرضه إلى 10 أمتار إذ نجد تقاربا كبيرا بين الناس والمباني والسيارات¹⁰. ويتميز هذا النهج بموقع مهم جدًا حيث إذ يبدأ من نهج الجزيرة وينتهي في ساحة محطة فرنسا (ساحة برشلونة). وتكمن أهميته في وجود منشآت حيوية ومهمّة كفندق الغلّة (السوق المركزي حاليا) ومركز البريد (أقدم مركز بريد بالمدينة الأوروبية) ونزل البريد ويتقاطع مع شارع إيطاليا (شارع شارا لدي قول حاليا) وشارع الصادقية (شارع جمال عبد الناصر) وهذا يجعله يجذب عددا كبيرا من المارة.

عرف نهج إسبانيا بطرازه المعماري الإيطالي المتكوّن من طابقين¹¹، مخصّص لتجارة الجملة وتباع فيه المنتجات والسلع اليومية والتي لها علاقة مباشرة بفندق الغلّة.

2 / منطقة ذات صبغة تجارية (حي الجزيرة الصادقية)

عرف حي الجزيرة الصادقية بوظيفته التجارية منذ تأسيسه فهو يضمّ فندق الغلّة (سوق الجملة) وعدّة أسواق محاذية له إضافة إلى الصبغة التجارية لأغلب شوارع

9 Leila Ammar, *La rue à Tunis, réalités, permanence, transformation de l'espace urbain, 1835-1935*, (Tunis : centre de publication universitaire, 2017), p 127.

10 Ibid, P. 14

11 Idem

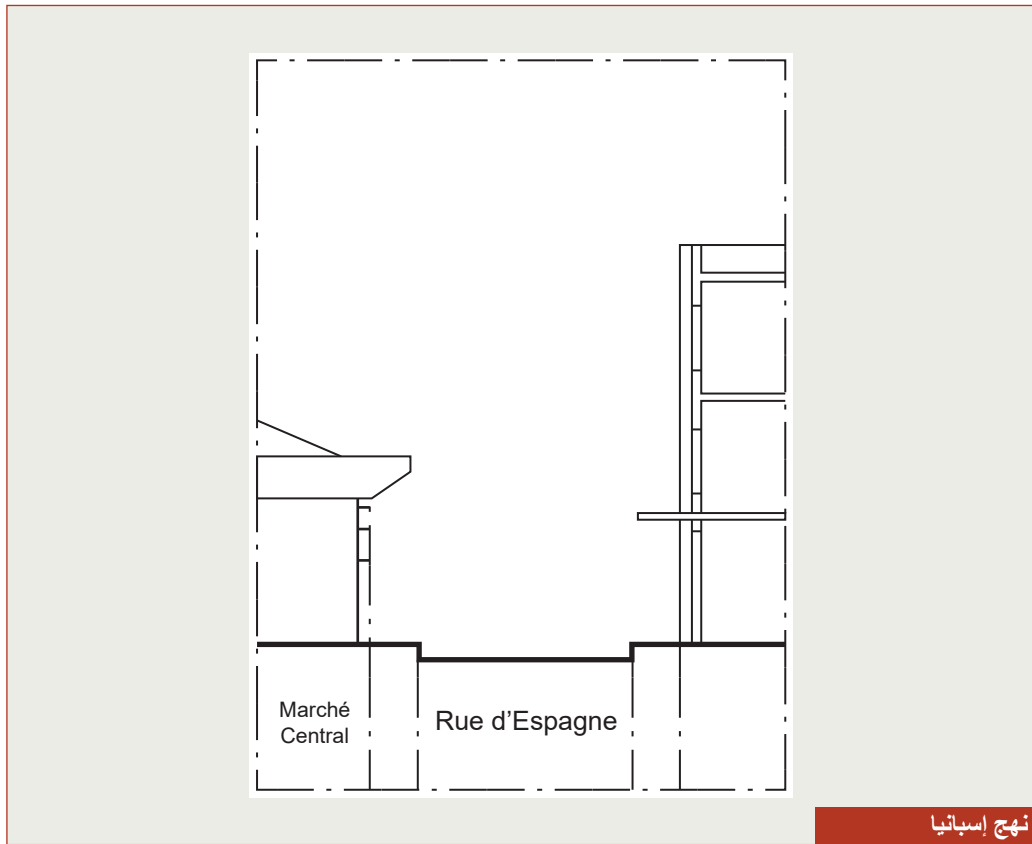
وأنهجه كشارع إيطاليا سابقا وشارل ديغول حاليا ونهج الجزيرة ونهج الكومسيون ونهج إسبانيا.

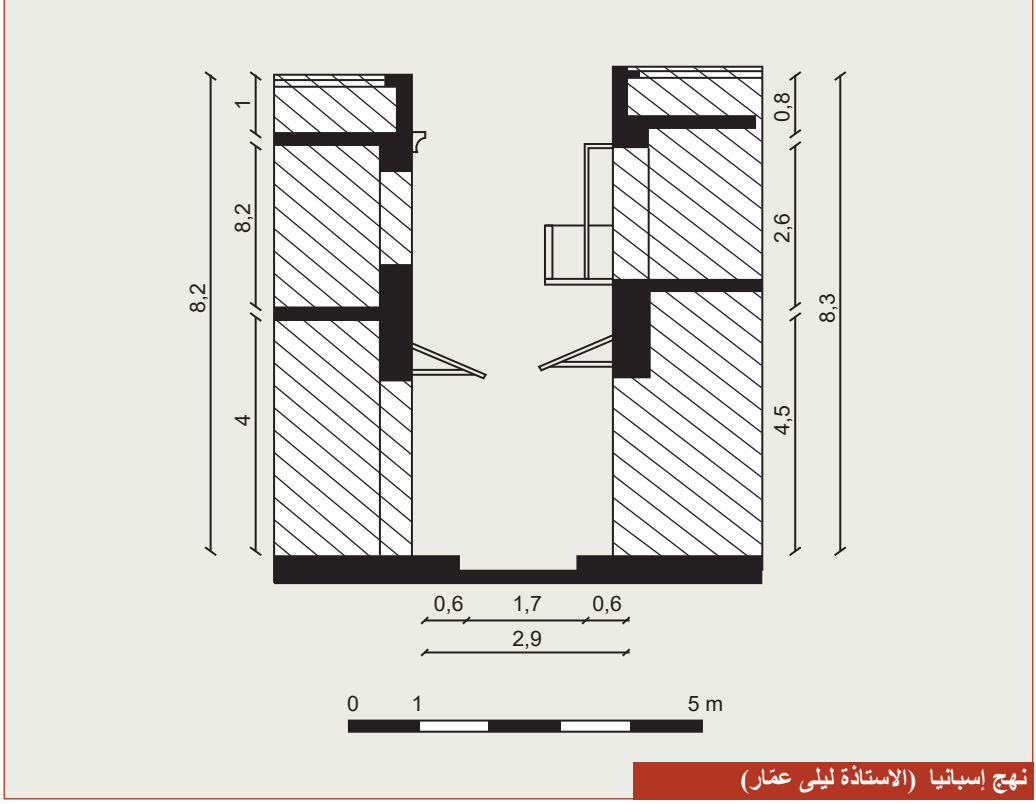
يعتبر فندق الغلّة (السوق المركزي) أهم مركز تجاري بتونس. وقد تمّ الانتهاء من بنائه سنة 1878 ويبيع به سائر ما يتعلّق بالمعاش من الخضر والغلّال واللحم والدواجن والبقول والحشائش والسمن والعسل والعجين الغذائي¹². وفي سنة 1891 شيّد على أنقاض البناءات الخشبية (البرارك) وأطلق الأوروبيون على فندق الغلّة اسم السوق المركزي وشهد هذا السوق توسعات عديدة عكست زيادة حجم المعاملات التجارية. وكان فندق الغلّة عبارة على «سوق جملة» بالنسبة إلى الخضر والغلّال واللحوم المعروضة للبيع، المكان الذي يجتمع المنتجين ووكلاء البيع والتجار والمستهلكين حيث يقوم هذا السوق باستقطاب وتجميع الخضر والغلّال واللّحوم التي يجلبها الفلاحون ومربي الماشية والوسطاء وتتمّ فيه إعادة توزيع (تُوزّع) المنتجات حيث يتزود منها تجار الحاضرة والمناطق المجاورة والوكلاء الذين ينقلونها إلى مختلف أسواق الولاية¹³.

وفي سنة 1954 نقلت سوق الجملة إلى منطقة البحيرة قرب ميناء تونس التجاري وقرب محطة البضائع التابعة لشركة السكك الحديدية التونسية.

12 محمود فروة، التجارة والتجار في تونس، 1815-1881، (تونس: 2009)، ص 68.

13 محمود فروة، م ن، ص 68.

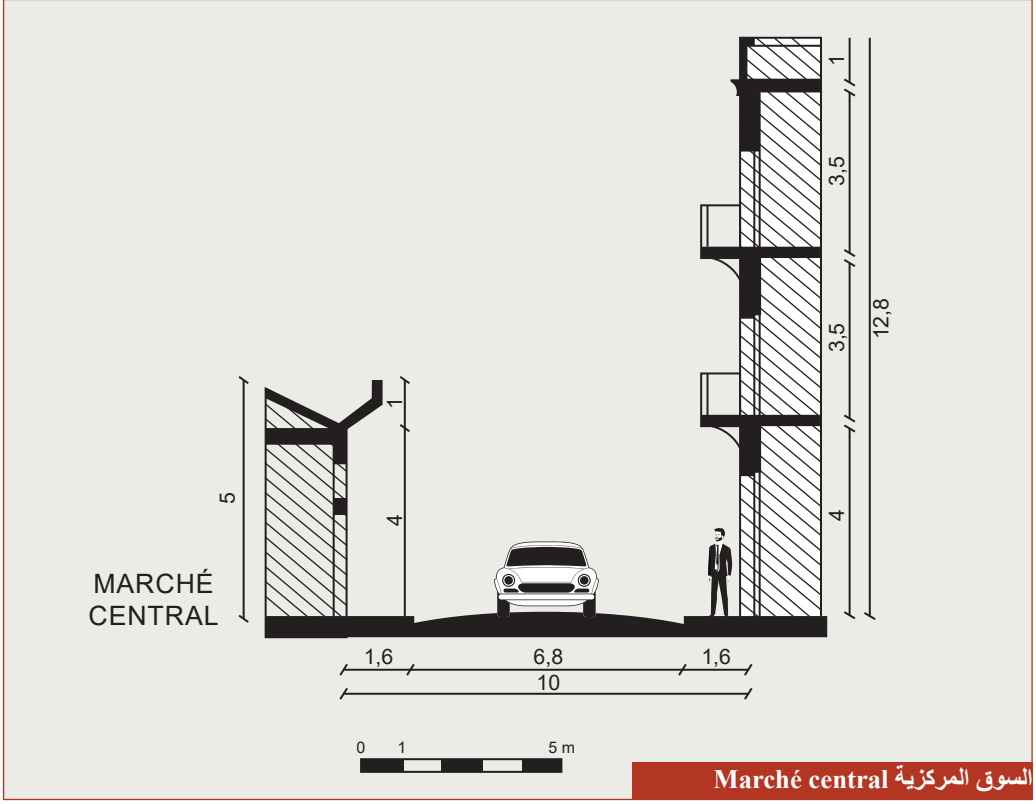




إضافة إلى فندق الغلّة تحدث بعض الرحالة إلى وجود قرابة 200 دكان لبيع الخضر والغلّال بمختلف أرجاء الحاضرة (1890) مع التأكيد على وجود العديد من المزابية¹⁴، كما توجد أسواق مجاورة لفندق الغلّة على غرار سوق الحوت الذي يباع به سائر أنواع الأسماك وهو محاذ لفندق الغلّة، وسوق الزيت الذي اختص ببيع زيت الزيتون ويجاور بدوره فندق الغلّة¹⁵. ونجد كذلك سوق الزراعية الذي يوجد بالانهج المجاورة نهج اسبانيا ونهج الجزيرة ونهج المالطين.

14 سگان مدن المزاب بالجزائر مثل مدينة غرداية وبني يزقن وعطف وهي مدن عرفت بكثرة تجارها إلى اليوم

15 محمود فروة، م س، ص، 70.



تعدد هذه المنشآت التجارية بداية من أهم سوق بالبلاد وصولاً إلى الأسواق المجاورة ساهم في غلبة الصبغة التجارية على تلك المنطقة. لذلك كان نهج إسبانيا كغيره من الأنهج والشوارع التابعة لحي «الجزيرة الصادقية» القديم ذا صبغة تجارية.



3/ أهم الشوارع القريبة، والحيطة، ونهج إسبانيا

تختلف طرق المدينة الأوروبية بشكل كبير على طرق المدينة العربية الإسلامية التي تعرف بممراتها الضيقة والمتوية واحتوائها على الكثير من «الزق» في حين أنّ مخططات شوارع المدينة الأوروبية تحاكي كثيرا المخطط الشطرنجي للمدينة الرومانية حيث قسّمت الشوارع بطريقة منظمة إلى شوارع رئيسية وأخرى ثانوية. وتعتبر كلمة طريق الكلمة الأكثر رواجاً للدلالة على شارع خلال القرن التاسع عشر إضافة إلى كلمة شارع ونهج فقد توقّف الأثر التاريخي للتسميات القديمة مثل سكة وزقاق ودرب. وتعود كلمة شارع إلى العهد العباسي حيث ذكرت عند إبراز المحاور الكبرى للمدن (الشارع الأعظم). ظهر مصطلح نهج خلال القرن التاسع عشر وهو مشتق من كلمة

منهج. وتعني كلمة نهج كذلك الشوارع الثانوية وجدت تسميات لنهج وطريق وشارع في القرن التاسع عشر مع الرحالة الأوروبيين وكذلك المؤرخين التونسيين مثل أحمد ابن أبي الضياف وبيرم الخامس¹⁶.

يوجد يقع نهج إسبانيا قرب أهم شوارع العاصمة والبلاذ على الإطلاق فهو على بعد قرابة مائة متر من شارع جيل فيري (الحبيب بورقيبة) وشارع البحرية (فرنسا) ويتقاطع مع شارع الصادقية (جمال عبد الناصر) وشارع إيطاليا (شارل دي غول) ونهج الجزيرة ويشترك في ساحة البرزلي مع نهج الكومسيون ونهج سيدي بومنديل. وفيما يلي بسطة تعريفية بالشوارع المذكورة أعلاه:

أول هذه الفضاءات شارع البحرية: وهو أقدم شارع سمّي عند تأسيسه سنة 1860 وعرف لاحقا بشارع فرنسا إبان الاستعمار ينطلق من باب بحر أو «باب فرنسا» لينتهي عند شارع جمال عبد الناصر (الصادقية) وشارع الحبيب ثامر ويبلغ عرضه 40م.

وثانيها شارع جيل فيري (شارع الحبيب بورقيبة) يبلغ عرضه شارع 60م وطوله وهو أكبر شوارع المدينة. وفيه أغلب المؤسسات وأهمّها، مثل دار فرنسا والكنيسة الكبرى والمسرح البلدي. وينتمي هذا الشارع إلى نمط التهيئة العمرانية للقرن التاسع عشر.

وثالثها الشوارع الثانوية والأنهج: وتكون إمّا بالتوازي مع الشارع الأول في المدينة أو تتعامد معه وتوجد هذه الشوارع أساسا في كافة أرجاء المدينة وهما حي سيسيليا جنوبا والحي الشمالي في شارع الجمهورية. ونذكر على سبيل المثال شارع الجزيرة، شارع إيطاليا، شارع الصادقية، شارع هولندا، شارع أنقلازا، شارع ألمانيا، شارع إسبانيا، شارع روسيا، شارع الجزائر وغيرهم.

ورابعها نهج الكومسيون وهو نهج مميز بالنسبة إلى التونسيين حيث ترتبط تسميته بذكرى إنتصاب الكوميسيون المالي بتونس سنة 1869 وتمّ بناء هذا النهج بين سنوات

1872 و 1882 وهو نهج تجاري بامتياز منذ تأسيسه إلى اليوم ويوجد مكان نهج السور القديم ويفتح على شارع البورصة وينتهي عند انطلاق نهج سيدي بومنديل.

وخامسها شارع الجزيرة وهو شارع يفصل بين المدينة العربية الإسلامية والمدينة الأوروبية ويعتبر أولى المنشآت التي بنيت خارج أسوار المدينة وكان ذلك بين 1875/1876 مكان سور المدينة الذي يربط بين باب بحر وباب الجزيرة. عرف هذا الشارع بأهميته نظرا لقربه من نهج الكومسيون وسيدي بومنديل اللذان يمثلان نقطة تبادل تجاري مهمّة ومحطة نقل نحو الجزائر وليبيا.

وسادسها نهج سيدي بومنديل ويحده نهج الكومسيون ويفتح على شارع الجزيرة عند ساحة البرزلي أو ساحة 03 أوت 1903 (ساحة الكاستيل القديمة) وعرف هذا النهج بكثافة نشاطه التجاري وخاصة النصابة ليصبح إنطلاقا من تسعينات القرن الماضي سوق شعبي ومركزا للتجارة الموازية حيث يشترك معظم التجار في كسب قوتهم خارج الظوابط الرسمية

III / نهج إسبانيا من تجارة الجملة ومحلات البقالة والفواكه إلى بروز ظاهرة النصابة

1 / الوظيفة، الاقتصادية، والإدارية، لنهج إسبانيا

عرف نهج إسبانيا منذ تأسيسه بكونه النهج الذي توجد به سفارة إسبانيا وقد حمل اسمها، كما تميّز أيضا بصبغته ووظيفته التجارية خاصة تجارة الجملة كما كانت تباع فيه المنتجات والسلع اليومية والتي لها علاقة مباشرة بفندق الغلّة ومن أهم السلع الموجودة في هذا النهج البقول بكل والفواكه بكل أنواعها وكذلك المواد الغذائية.

تغيرت الملامح الاقتصادية لهذا النهج خلال العقود الأخيرة وخاصة العشرية الماضية حيث قلت محلات البيع بالجملة وقد أحصينا عدد المحلات والدكاكين وفق إختصاصها التجاري وجدنا الآتي: مغازة واحدة لتجارة الجملة التي تحمل اسم «شركة الفيضة

للتجارة بالجملة» ومغازتين ببيع القهوة ودكانا وحيدا لبيع الورق القديم بكل أنواعه ودكانا لبيع الحشائش دكانين وفي حدد عشرين مغازة بين الكبرى والمتوسطة للبقالة والفواكه الجافة في حين أصبحت محلات بيع الملابس الجاهزة تهيمن على النهج. إضافة إلى تواجد النصابة على كل الأرصفة بدأ من مدخل ساحة برشلونة وصولا إلى ساحة البرزلي أين تلتحم نصباتهم مع نصبات باعة نهج سيدي بومنديل ونهج الكوميسيون.

ويمكن اعتبار نصابة نهج إسبانيا امتدادا للمثال الناحج و«الشارع القدوة» للتجارة الموازية وغير المهيكلة وغير الخاضعة. وهو ما جعلهم يفكرون في التواجد بالقرب من هذا النهج لمعرفةهم بحيويته وكذلك بوصفه مثالا ناحجا للتجارة الموازية. ويعتبر موقع نهج إسبانيا موقعا استراتيجيا لأنه يطلّ على ساحة برشلونة ويتعامد مع شارع الشارعين التجاريين المختصين في تجارة الملابس الجاهزة «شارع جمال عبد الناصر وشارع شارل ديغول» كما يشرف الأبواب الأربعة الرئيسية للسوق المركزي على هذا النهج وينتهي عند ساحة البرزلي التي تفتح على نهج الجزيرة والكوميسيون وبومنديل.

يجب التفكير في الاقتصاد الموازي واقتصاديات الهامش عموما من خلال ربطها بشكل التحضر المشوه ونمطه وغير المكتمل. وبالانفجار الحضري الذي عرفته العاصمة التي كانت كغيرها من عواصم دول الجنوب والدول الفقيرة عموما تعرف تحضر غير متحكم فيه وغير ناتج عن ثورة صناعية أو اقتصادية ولم تكن بالتالي في حاجة إلى يد عاملة. بل هو تحضر ناتج عن العجز في تنمية الأرياف التي تفتقر إلى أبسط الأساسيات مثل النقل والصحة والتعليم.





2/ أصول التجار بنهج إسبانيا منذ التأسيس

هيمن التجار الجرابية في البداية على تجارة الزرّار أو ما يعرف بسوق الزرّارعية الذي يوجد بجانب فندق الغلة¹⁷ في المنطقة التي تبدأ من نهج المالطين (منجي سليم لتصل إلى نهج الجزيرة ونهج إسبانيا) وتحدّث الأستاذ محمود فروة على أنّ سوق الزرّارعية تباع فيه البقول الجافة المسماة في الدارجة التونسية «بالزرّار» أو الخشاخش كالحمص والفلول والقطنانية والكروية والكمّون والتابل والفلفل المجفف بأنصافه واللّوبية والعدس والسينوج وقلوب البطيخ والدلاع وغيره كما تباع المكناس والقرنيط المجفف وأغلب تجاره جرابية¹⁸.

أجمعت كل المصادر التاريخية على حذق الجرابية التجارة وإملاكهم لمؤهلات فائقة

17 محمود فروة، م س، ص، 70.

18 م ن، ص، 70.

وأنَّ أغلب ثروتهم من المتجر حيث بلغ عددهم سنة 1940 حدود 2229 تاجر بالعاصمة. ويكابد التاجر الجربي الذي يعمل في الحاضرة ظروف عمل مضنية وشاقة. فهو يعمل في دكانه من الصباح إلى المساء كما أنَّه لا يعيش حياة عائلية. وتمتاز هجرة التاجر الجربي بكونها مهنية، فردية ومؤقتة. وعندما يعمل في العاصمة أو مكان آخر يكلف أحد أقاربه أو أصدقائه بإدارة شؤونه بالجزيرة والإعتناء بفلاحته. وعند العودة إلى جربة لقضاء عطلة مطولة يعهد إلى أحد أصدقائه مهمة السهر على شؤون دكانه. وما يميّز هذا التنظيم هو أنه في كلِّ مراحل جربي صرف فالجربة لا يشركون غيرهم في أعمالهم ولا يتعاملون غالبا إلاَّ مع أبناء جزيرتهم الذين تربطهم بهم صلة قرابة أو ينتمون إلى نفس القرية أو المشيخة.

حسب الإحصاء الذي يعود إلى سنة 1840 يهيمن فرع العطاراة والبقالة على توزيع التجار الجربة بـ 81 % وتليها الملابس الجاهزة بفارق كبير 8%.

عموما كان التجار الجربة لهم سيطرة كبرى على مجال البقالة والفواكه في كامل أرجاء البلاد إلا أنَّ التغيرات السياسية والاجتماعية والإقتصادية كان لها دورا كبيرا في تغيير أصول التجار ونوعية التجارية في عديد الأسواق والأنهج ولعلَّ مثال نهج إسبانيا يمثِّل دليلا ومثالا هاما ●



بيبليوغرافيا مُختارة:

Goussand-Falgas, Geneviève. *Tunis, la ville moderne, les origines et la période Française*, edition, Alan sutton, 2005.

Ammar, Leila. *La rue à Tunis, réalités, permanence, transformation de l'espace urbain*, 1835-1935, centre de publication universitaire, 2017.

Ammar, Leila. *Tunis d'une ville à l'autre cartographie et histoire urbaine 1860-1935*, nirvana 2010.

Ammar, Leila. *Cité et architecture de Tunisie*, nirvana, 2016.

Hamrouni, Ahmed. *La Tunisie d'après les voyageurs occidentaux*, Sahar Edition, 2006.

فروة محود، التجارة والتجار في تونس 1815-1881، تونس 2009.

دونان هنري، مذكرة عن إيالة تونس 1856-1857، ترجمة وتحقيق محمد العربي السنوسي، دار سحر للنشر، 2012.

بشروش توفيق، موسوعة مدينة تونس، البرنامج الوطني حول المدن التونسية، السلسلة التاريخية عدد 08، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1999.

طيحي إيناس، شتات أهل جربة في مدينة تونس خلال العصر الحديث من بداية القرن السابع عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، مذكرة ماجستير، إشراف الأستاذ عبد الحميد هنيّة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2006-2007.

بوعلي لطفى، الحرف والحرفيون في الإيالة التونسية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من خلال وثائق البايليك، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1992.



3

المحور الثالث

نهج اسبانيا:
مُعتمديّتا سببية وجلمة
مقاربة خرائطيّة



مقدمة:

عرّف الأب الروحي للخرائطية فرناند جولي¹ (Fernand Joly) الخريطة بأنها: «تمثيل هندسي مسطح، مبسّط واصطلاحي لكلّ أو جزء من سطح الأرض في علاقة تماثل نسبيها المقياس. ولفهم الرسالة التي تتضمنها الخريطة ينبغي أن تكون هذه الأخيرة تحتوي على مفتاح وهو دليل مكوّن من رموز (ألوان) مرفقة بتعبير لفظي يكشف عن دلالتها».

وحاولنا استغلال ما توفّره الخريطة من لغة بيانية تستند إلى قواعد وتقنيات حول الكيانات الجغرافية قصد تكوين أطلس مصغّر لمعتمديتي سببية من ولاية القصيرين وجملة من ولاية سيدي بوزيد باعتبار انتماء غالبية نصّابة نهج إسبانيا إلى عرش الغلايقية الذي ينتشر على سفح جبل المغيلة. وتنقل الخرائط الواردة بالبحث جملة من المعلومات تركز أساسا على الجغرافيا البشرية للمنطقة قصد إدراك التأثير المتبادل بين المتساكنين وبيئتهم من ناحية، والصور الناتجة عن التوزّع والخصائص السكانية والمجالية على حركات التنقل والهجرة من ناحية أخرى.

منهجية البحث:

قمنا في بحثنا هذا باختصار الإحصائيات وتحويل المعطيات المتاحة إلى رسم قابل للتفحص والفهم السريع والتحليل واستنتاج الوضع بالمجالات الواردة في الخرائط. وقد حدّدنا بداية، التقسيم الإداري للمعتمديتين المتجاورتين وتمثيل شبكة الطرقات وأنواع المؤسسات الإدارية والتعليمية والصحية ومواقعها (الخ) ونسب الربط بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والتّطهير، وذلك قصد فهم أسباب ضعف البنية التحتية وعدم توفّر جزء هام من متطلّبات العيش الكريم. وفي مرحلة ثانية، جمعنا كلّ ما توفّر لدينا

1 فرناند جولي (10): (Fernand Joly مارس 1916 - 25 فيفري 2010) أستاذ الجغرافيا والخرائط درّس بمعاهد وجامعات المغرب وفرنسا من سنة 1942 إلى سنة 1986. سمّي بروفيسورا سنة 1965 من السربون، أحد مؤسسي جامعة باريس 7. يعتبر واضع أسس الخرائطية الحديثة. من أهم مؤلفاته: (GLOSSAIRE DE GEOMORPHOLOGIE. Base de données sémiologiques) و (La cartographie, 1976) pour la cartographie, 1997)

من إحصائيات فنظّمناها ورتّبناها حسب متطلّبات العمل. وشملت هذه الإحصائيات خصائص السّكان والسّكنى وظروف الأسر والبطالة والهجرة الداخليّة وأسبابها.

(1) خريطة نهج إسبانيا:

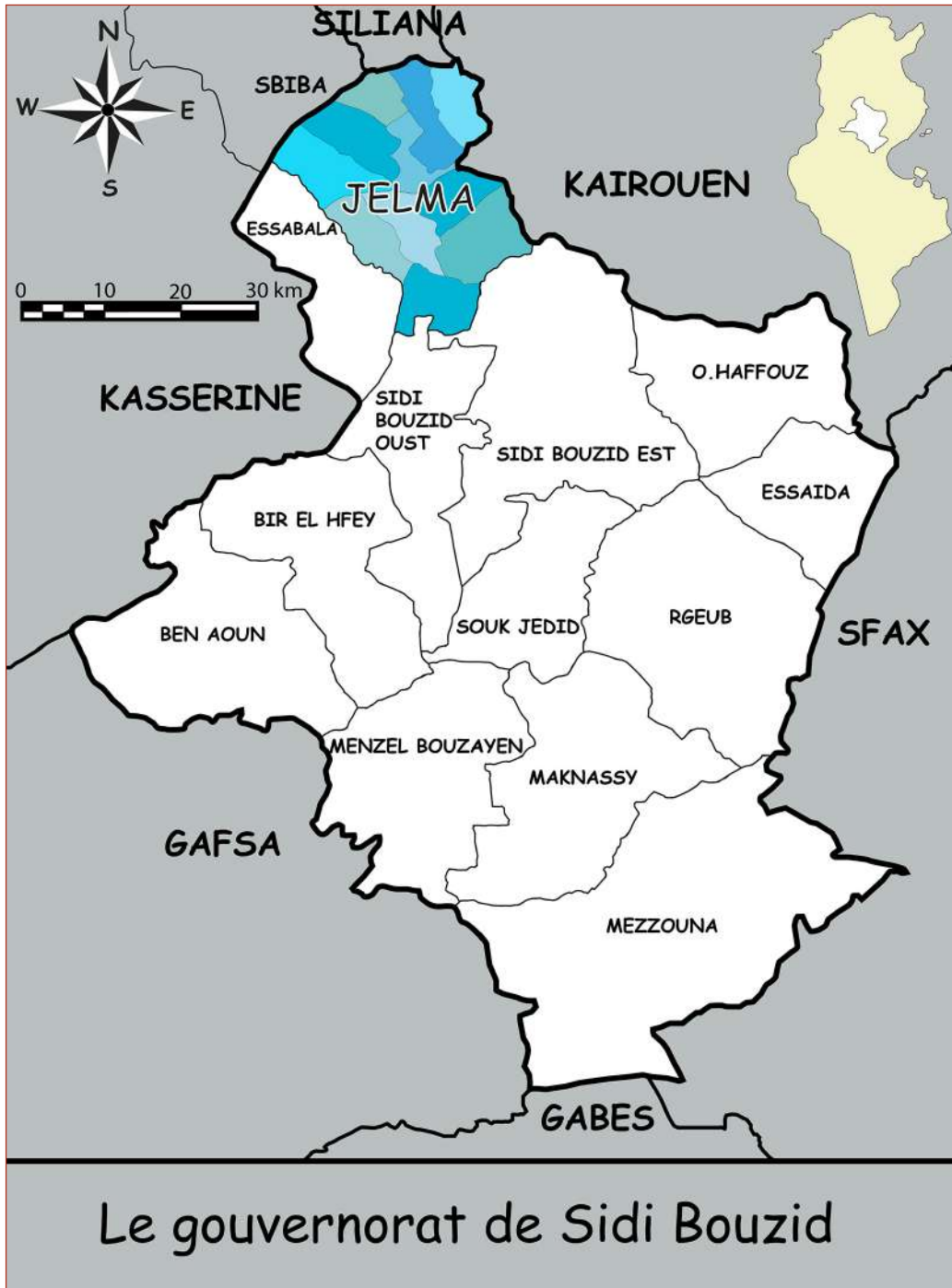


في قلب العاصمة، يربط نهج إسبانيا الحيّ الأوروبي القديم بالمدينة العتيقة، وهو موازٍ لشارع الحبيب بورقيبة ومحاذٍ للسّوق المركزيّة وعلى مقربة من أهمّ تجمّع لمحطّات النّقل البرّي (ساحة برشلونة).

يتقاطع محور نهج إسبانيا مع المثلث (ساحة الخربة/ نهج الكوميسيون/ نهج سيدي بومنديل) أين تتركز المحلّات والمخازن. وهو موقع استراتيجي كفيل باستقطاب آلاف التونسيّين يوميّا للتزوّد بالبضائع المقلّدة والمهرّبة رغم أنّ شارع إسبانيا محاط بمبانٍ وزاريّة وبالبنك المركزي وعلى مرمى حجر من مراكز الشّرطة.

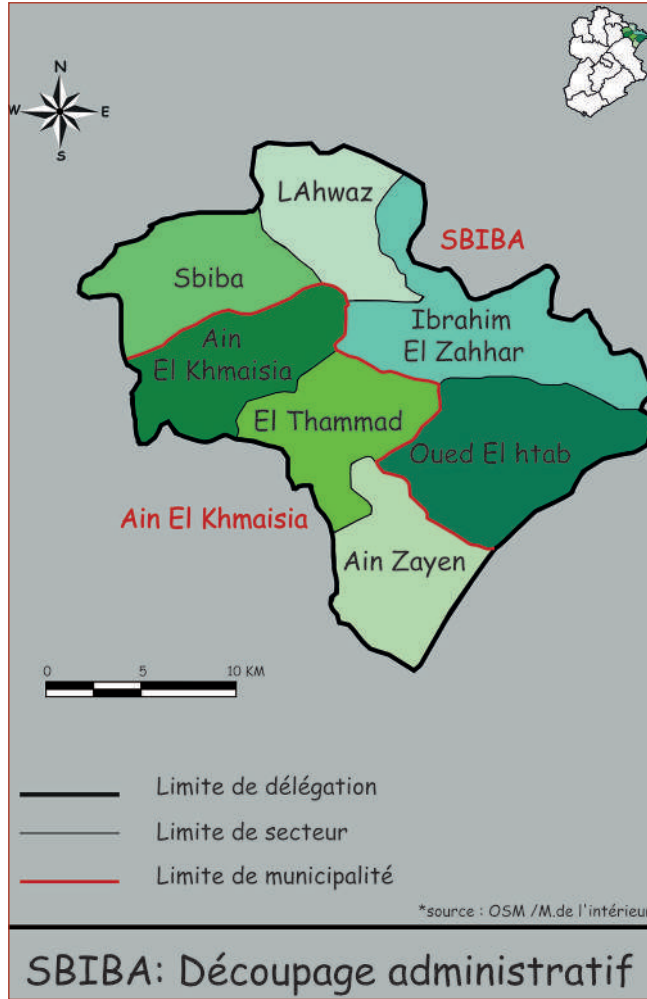
(2) خريطة سببية وجلمة (القصرين وسيدي بوزيد):

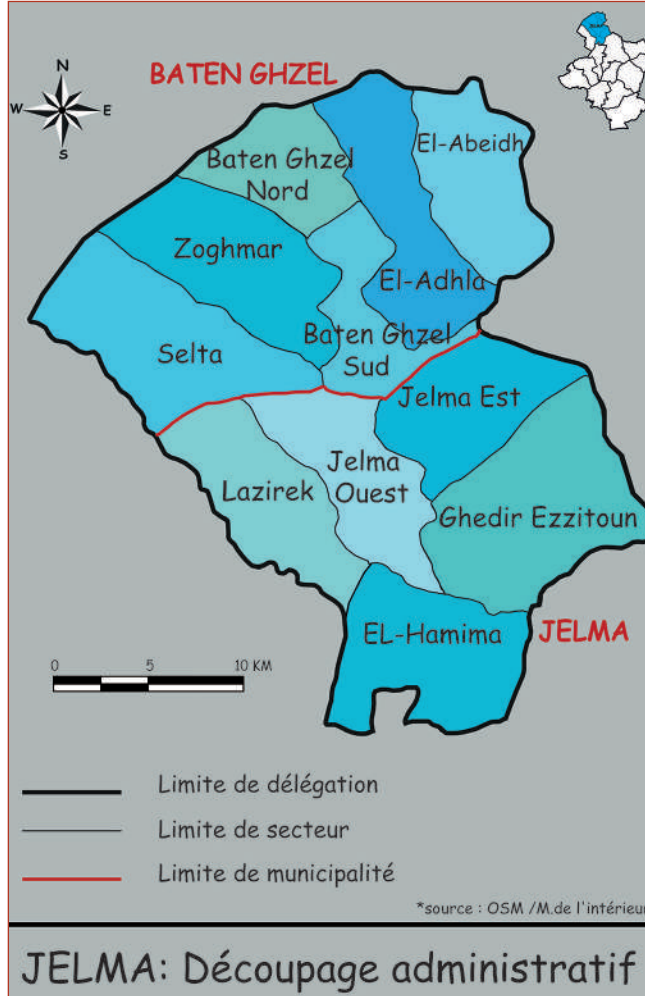




ولايتا القصيرين وسيدي بوزيد: ضلعان ثالثهما ولاية القيروان. وتمثّل هذه الأضلع الثلاثة إقليم الوسط الغربي، الذي يحتلّ المراتب الأولى (صحبة إقليم الشمال الغربي) في نسب الفقر والبطالة. وتعتبر معتمديتا سببية وجملة جزءا من هذه الجغرافيا المهمّشة. وهما منطقتان متجاورتان يفصل بينهما جبل المغيلة جغرافيًا. لكنهما منطقتان مرتبطتان تاريخيًا وقبليًا.

(3) خريطة التقسيم الإداري لمعتمديتي سببية وجملة:



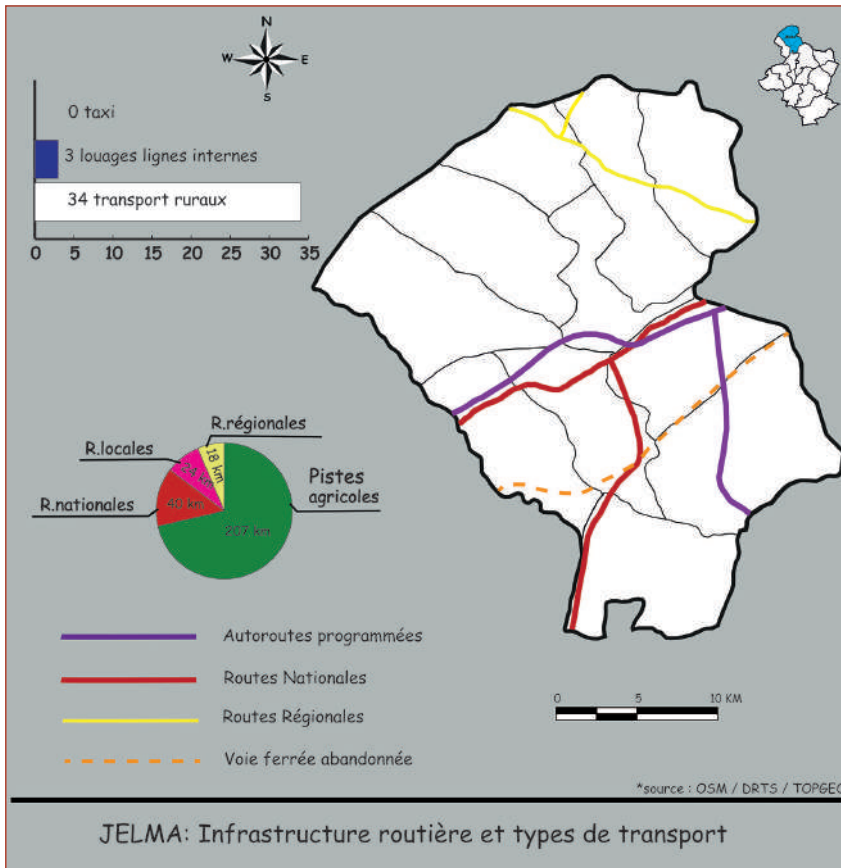


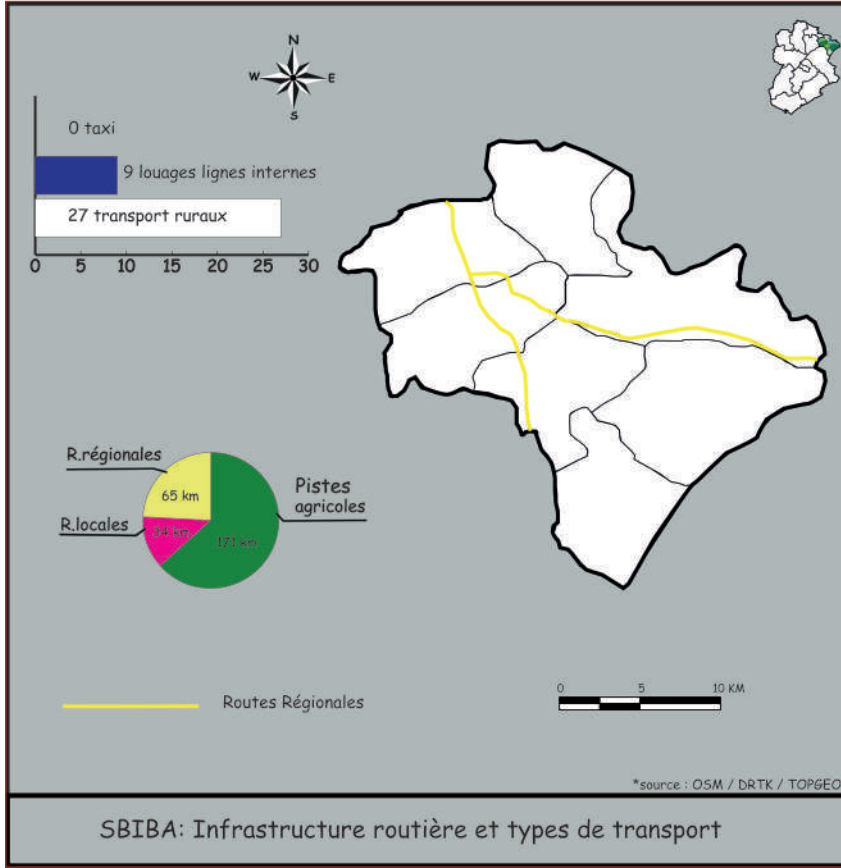
تضمّ سببية سبع عمادات فيما تضمّ جملة إحدى عشر عمادة. تنقسم كلّ معتمدية إلى دائرتين بلديتين بموجب التقسيم الصادر في ماي 2016، بهدف إضعاف المركزية وتقوية الأطراف وتمكين المجالس البلدية من فرصة الدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية المحلية وتحسين البنية التحتية. لكن يبدو أنّ هذا التقسيم لم يكن سوى فرصة لزيادة عدد المقاعد البلدية في انتخابات 06 ماي 2018 وخدمة لمصالح بعض الأحزاب. ووجب التنبيه أنّ بلدية عين الخمايسية التابعة لمعتمدية سببية التي تأسست سنة 2016 ظلّت

قاربة السّنة ونصف دون مقرّ ولم يتوفّر فيها إلى غاية ديسمبر 2021 سوى مؤسسة حكوميّة واحدة وهي المدرسة الإعداديّة عين الخميسيّة.

أغلب المشاريع التي تمّ إقرارها لفائدة المعتمدتين منذ سنة 2018 لم تنته وبعضها لم يتمّ البدء في إنجازها بعد مثل: مشروع غراسية أشجار الزيتون على مساحة ألف هكتار بجلمة، وإنشاء مركز تصفية الدم بجلمة، وتهيئة الملاعب الرياضيّة بجلمة، وتركيز المنطقة الصناعيّة بسببية، وإنشاء المستشفى الجهوي بسببية، وربط المعتمديّة بالسكّة الحديدية.

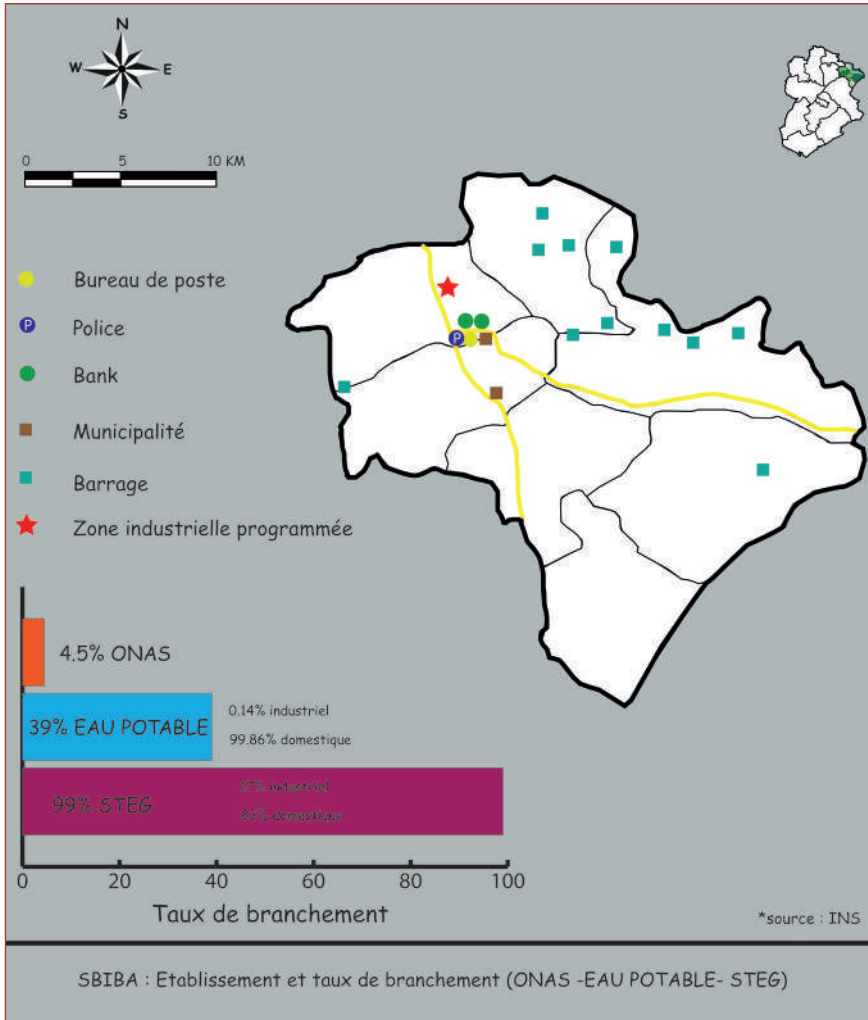
(4) خريطة البنية التحتيّة للطرق ووسائل النّقل:

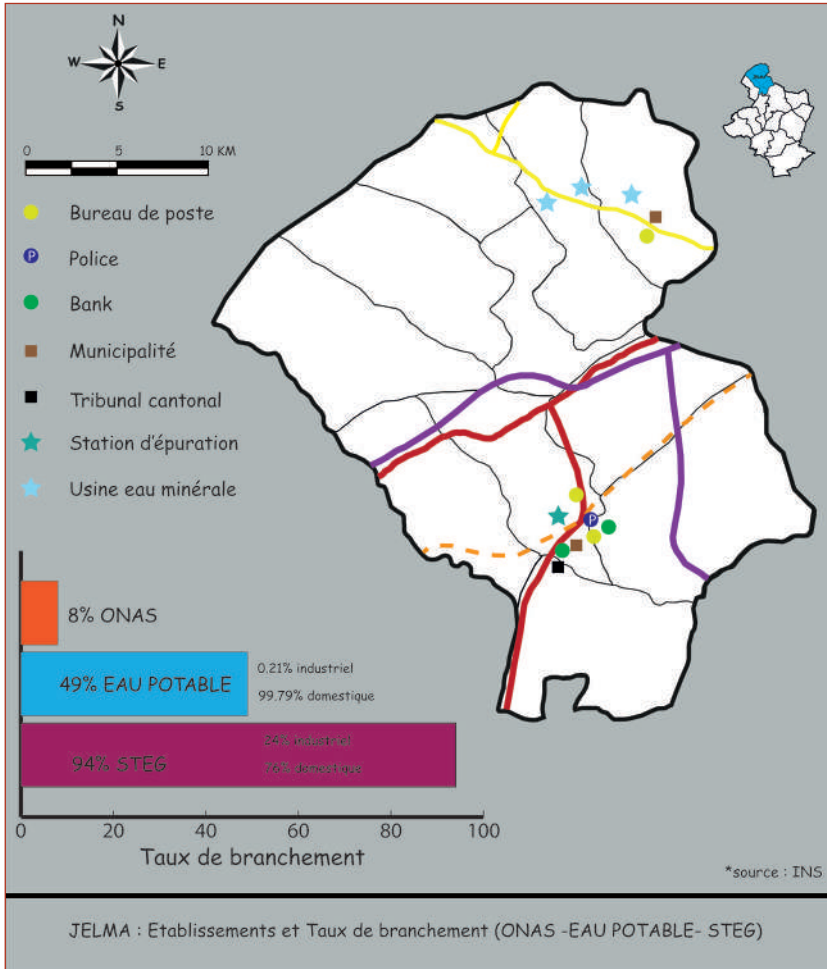




باعتبارها نقطة ربط بين ولاية القيروان ومنطقة الساحل من جهة وولايتي سيدي بوزيد وقفصة من جهة أخرى، تمتلك معتمدية جلمة شبكة طرقات أهم وأطول مقارنة بسببية. وقد برمجت طريق سيّارة تعبر معتمدية جلمة في إطار ربط ولايات الساحل بولايات الوسط والجنوب الغربي. أمّا السكة الحديدية فقد ألغيت منذ أواسط التسعينات بعد أن تعرّض جزء منها إلى التآلف بسبب الفيضانات.

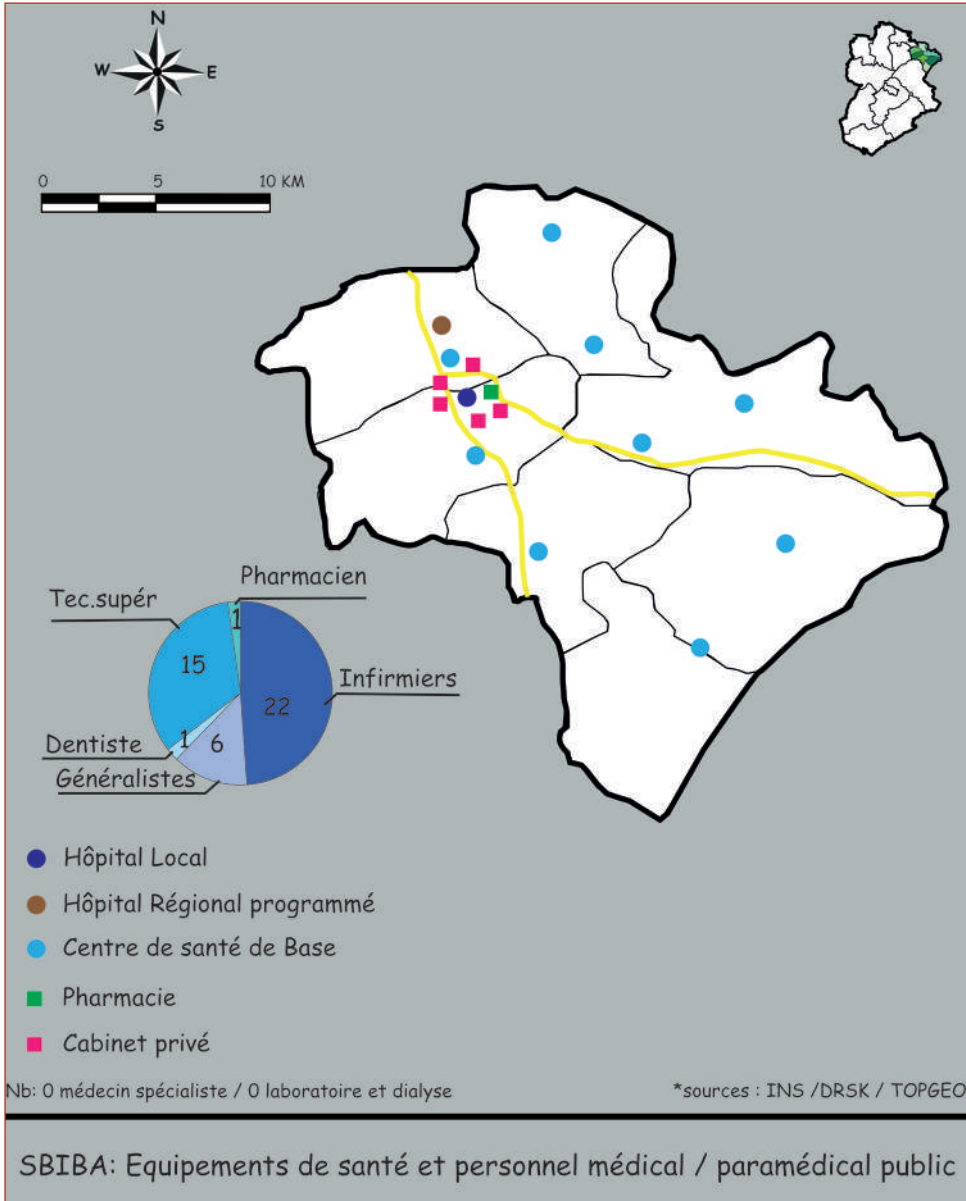
(5) خريطة المؤسسات ونسب الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكة التطهير :

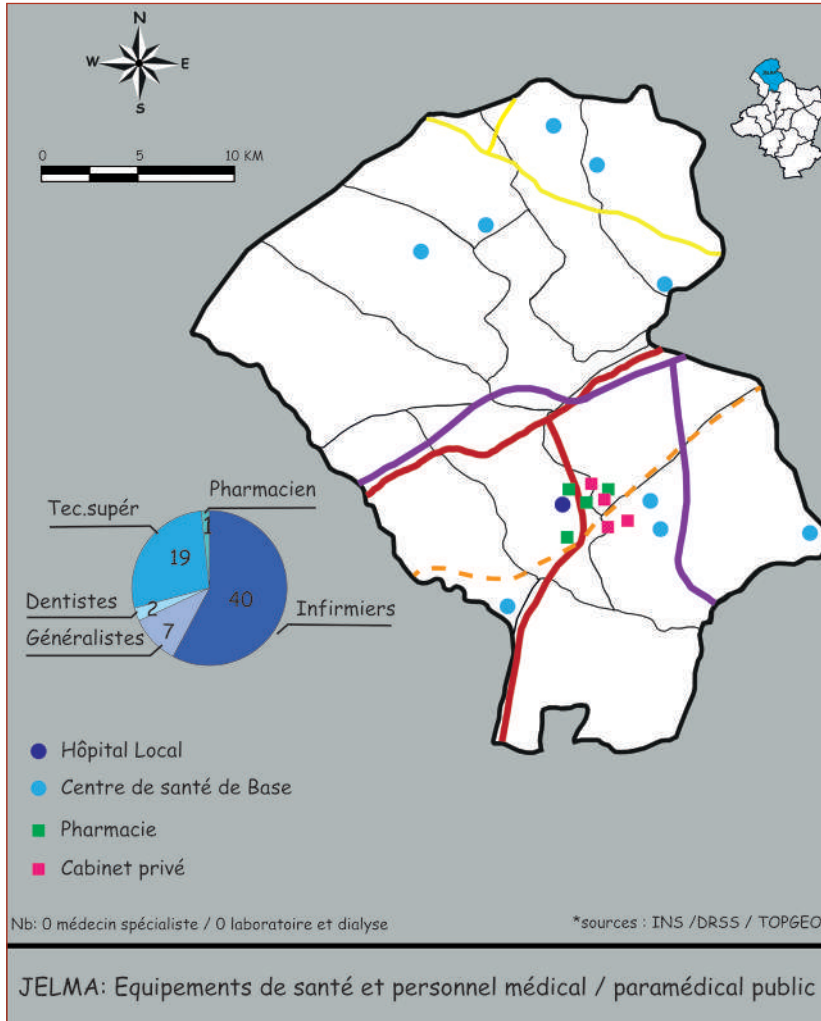




تتوفّر المعتمديّتان على أحد أهمّ الموائد المائيّة الجوفية إضافة إلى الموائد السطحيّة الوفيرة بفضل السّدود التي أقيمت على تخوم جبل المغيلة وجبل الروحية. ومع ذلك فإنّ العدالة المائيّة تُرجّح كفّة المستثمرين في مجال المياه المعدنيّة والمناطق السقويّة الكبرى من أصيلي المنطقة وخارجها. ويتمّ استنزاف المياه بشكل مفرط إذ بلغ عدد شركات تغليب المياه في جلمة أربع شركات في حين يعاني سكّان المعتمديتين من الانقطاعات المتواصلة للمياه الصّالحة للشرب علماً وأنّ نسبة الرّبط لا تتجاوز 39% بسببية و 49% بجلمة.

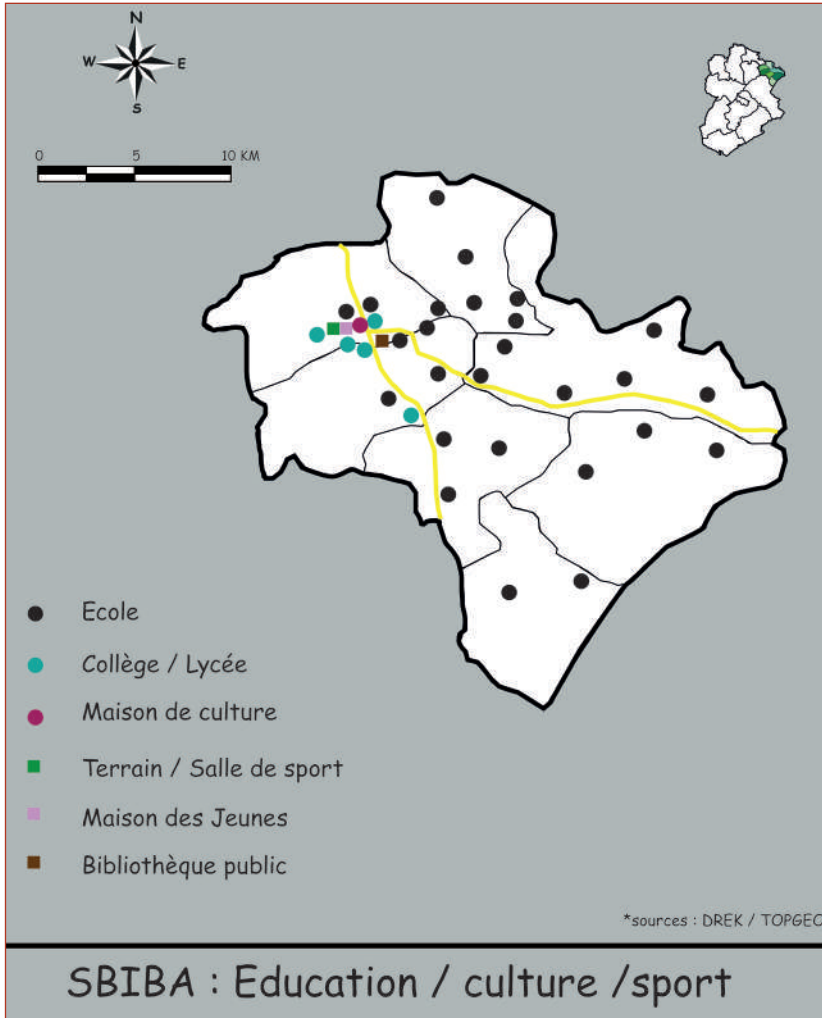
(6) خريطة المنشآت الصحيّة والإطارات الطبيّة وشبه الطبيّة:

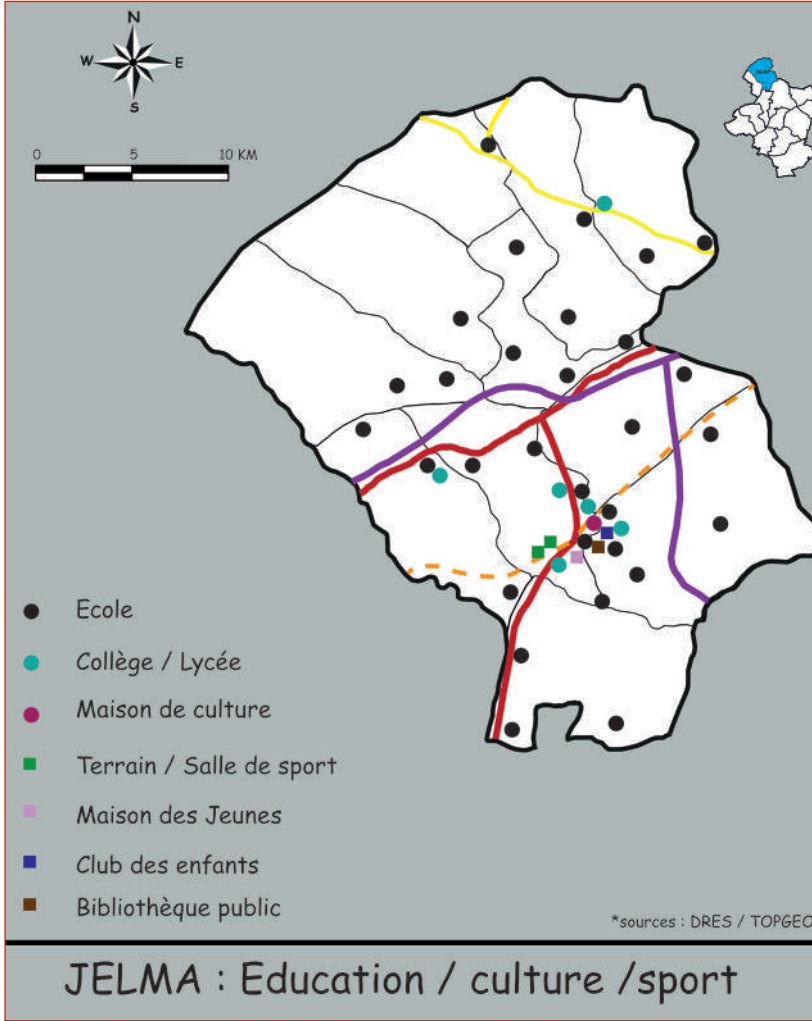




طلباً للخدمات الصحية، يتوجّه سكّان سببية وجملة إلى المستشفيات الجهوية بسيدي بوزيد والقصرين وإلى المستشفيات الجامعية بالعاصمة ولايات الساحل لضعف المعدّات والتجهيزات ونقص الإطارات بالمعتمديتين. وتشير الإحصائيات إلى توفّر طبيب واحد لكلّ 6800 مواطن في سببية. وطبيب واحد لكلّ 5700 مواطن في جملة مع غياب أطباء الاختصاص والمخابر ومراكز تصفية الدّم.

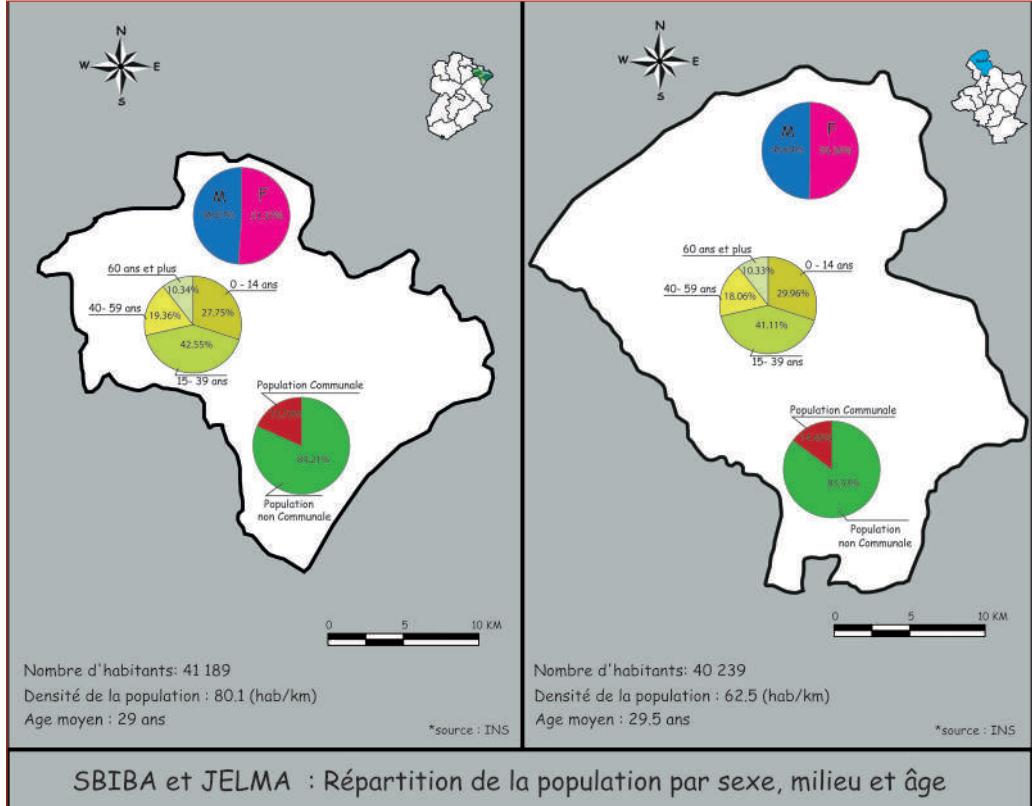
(7) خريطة المؤسسات التعليمية والمنشآت الثقافية والرياضية:





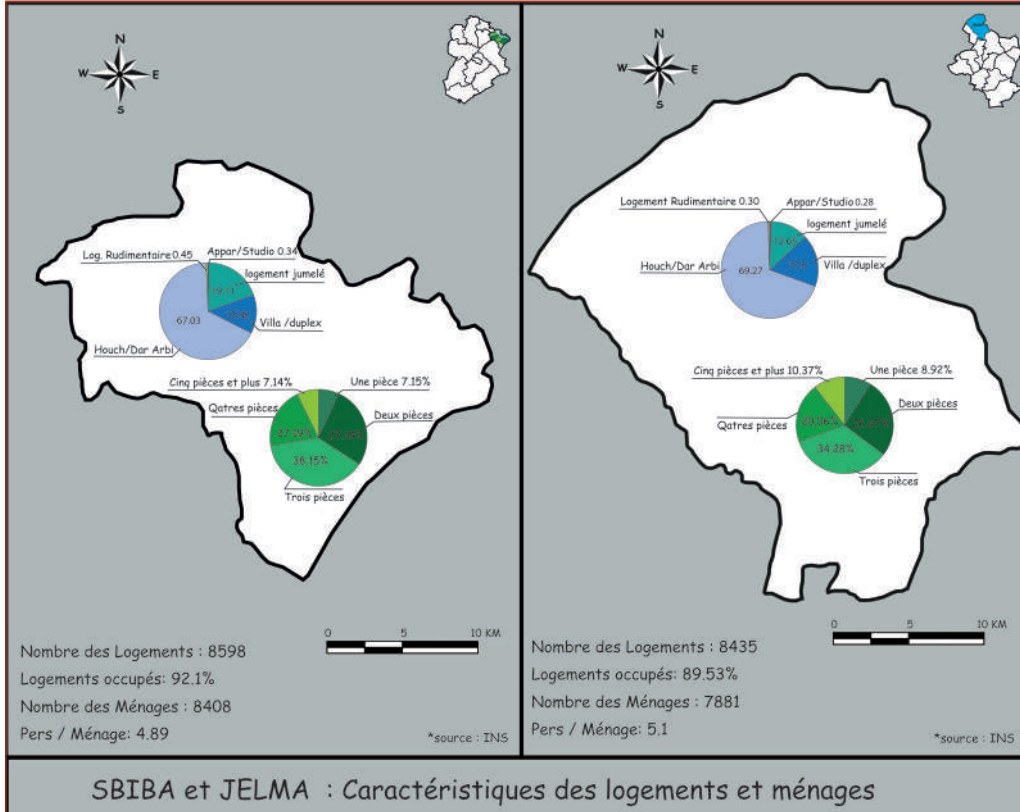
تتركّز دور الشّباب والثقافة والمكتبات العموميّة والملاعب الرياضيّة بوسط المدينة أي في الوسط الحضري، رغم أنّ ثلاثة أرباع سكّان سببية وجملة يتوزّعون داخل الوسط الرّيفي.

(8) خريطة التوزع السكاني حسب الجنس والعمر والوسط:



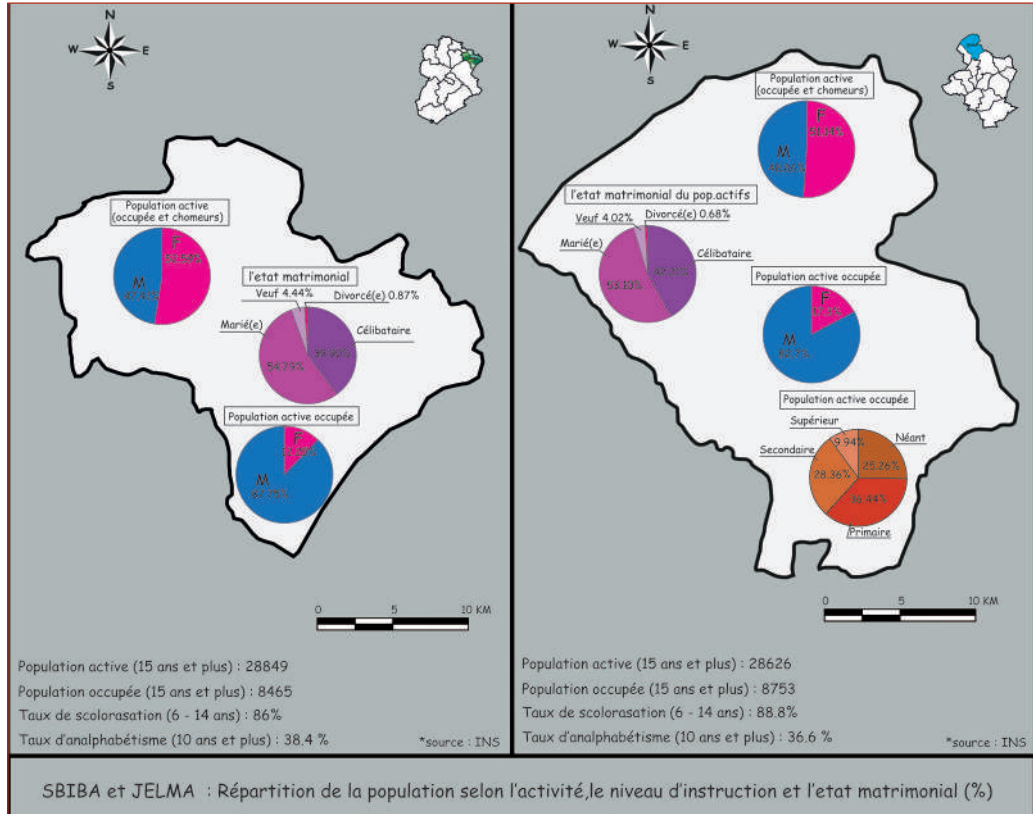
يتراوح متوسط الأعمار في المعتمديتين بين 29 و 29.5 سنة. وتغلب الفئة العمرية 15-39 سنة على مجموع أعمار السكّان، إذ تتراوح بين 41 و 43% في مجال يفتقد إلى فرص التشغيل ويسيطر عليه الريف. فما بين 84 و 85% من متساكني سببية وجملة ينتمون إلى الوسط غير الحضري.

(9) خريطة خصائص المساكن والسكنى:



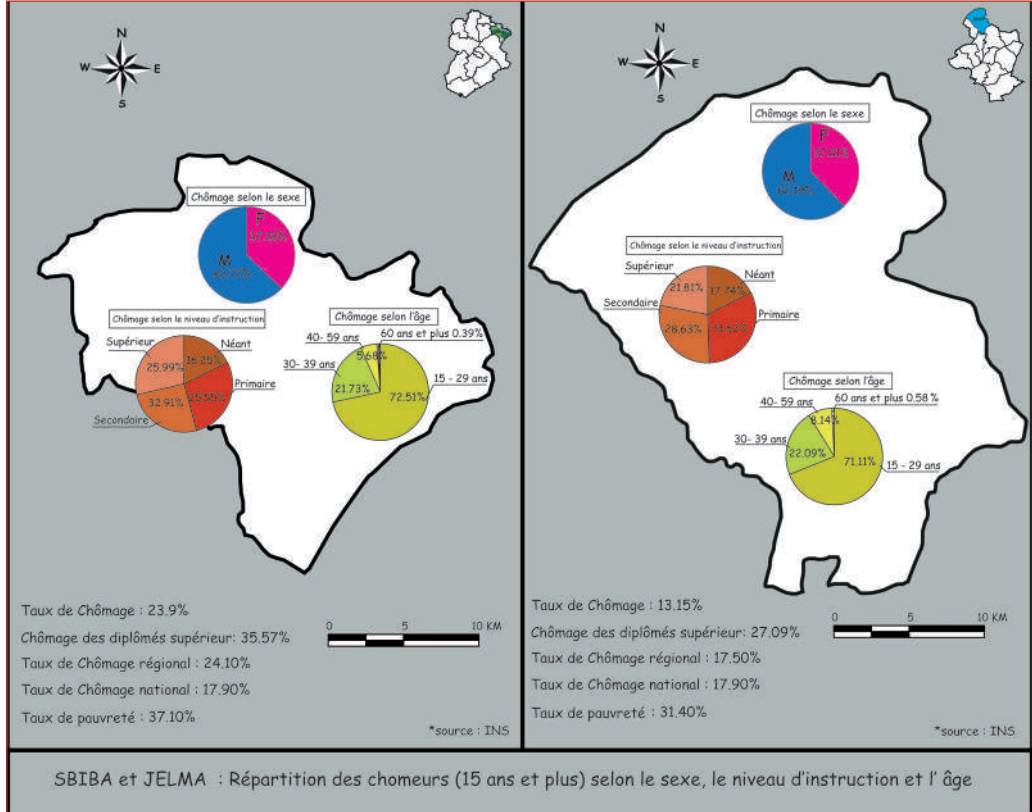
نتيجة لضعف نسبة التحضر فإن ما بين 67 و 70% من مساكن المعتمدين هي «الحوش والدار العربي». ويبلغ معدّل عدد الأفراد لكل عائلة يبلغ 5 أفراد تقريبا. وتقتطن ثلث العائلات في مساكن تحتوي على غرفة واحدة أو غرفتين فقط.

(10) خريطة التوزع السكاني حسب النشاط والمستوى والحالة المدنية:



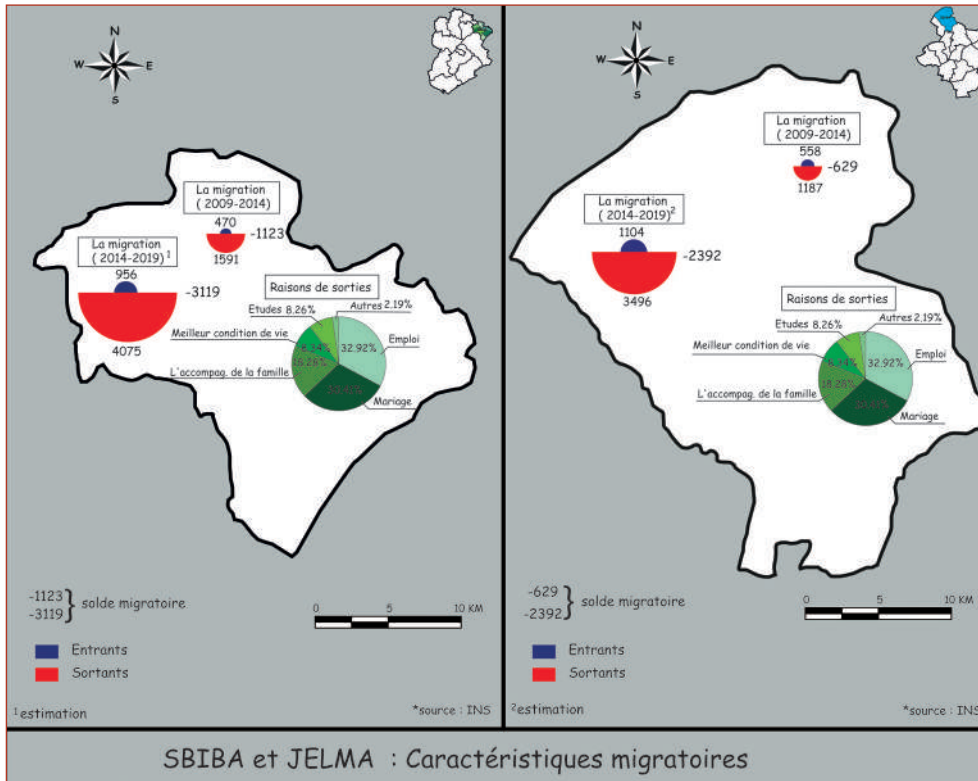
السكان النشطون هم أولئك الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة. ويتنافسون بين ذكور وإناث. إلا أن السكان النشطين المشغلين (يمثلون ثلث السكان النشطين تقريبا) فربعهم فقط هم من الإناث. ورغم ارتفاع نسبة التمدرس (تتراوح بين 86% و 89%) إلا أن المعتمدين تعانين من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة إذ أن 60% من السكان النشطين المشغلين لم يتجاوز مستواهم الدراسي المرحلة الابتدائية.

(11) خريطة توزّع العاطلين عن العمل حسب الجنس والمستوى والعمر:



تتجاوز نسبة المعطلين عن العمل في سببية 6% النسبة الوطنية. أما نسبة المعطلين من أصحاب الشّهادت العليا 35.57% وتصل في جملة 27.09%. وينتمي ما بين 71 و73% من العاطلين عن العمل للفئة العمرية 15-29 سنة وثلاثهم من الذّكور. فيما تعدّ نسبة الفقر المؤشّر الأخطر الذي يكتسح أكثر من ثلث المعتمدين: 37% سببية و31% جملة، ممّا يجعل من نسب الفقر في المعتمدين ضعف نسبة الفقر وطنيا (15%)

(12) خريطة خصائص الهجرة الداخلية:



تشهد الهجرة من المعتمديتين ارتفاعاً مستمراً. وقد ازدادت وتيرتها في السنوات الخمس الأخيرة. ويمكننا القول إنّ البحث عن فرص التّشغيل هو سبب هجرة ثلث المغادرين نحو العاصمة بدرجة أولى ونحو ولايات السّاحل (سوسة وصفاقس) بدرجة ثانية.

في سنة 2016، بلغت قيمة الحوالات البريدية التي تمّ سحبها من شبابيك مراكز البريد بجملة 10.74 مليون دينار منها 1.17 مليون دينار من خارج حدود الوطن و9.54 مليون دينار تمّ إرسالها من داخل حدود الوطن ويبرز ذلك قيمة ما يُرسله المهاجرون داخلياً من أموال الى عائلاتهم وحجم أعدادهم. وبذلك تحتلّ جملة المرتبة الثالثة جهويّاً بعد معتمديتي سيدي بوزيد الشرقيّة والرّقاب في قيمة الحوالات الواردة².

2 بسببلة إنطافاً من إحصائيات الإدارة الجهوية للبريد. TOP GEO عن أطلس ولاية سيدي بوزيد الذي أنجزه مكتب الدراسات

خصائص الأسرة وظروفها المعيشية (%) / خصائص المساكن (%):

	عدد العائلات	بيت استحمام/دوش	مرحاض	مطبخ
سببية	8408	45,76	83,49	90,14
جملة	7881	50,23	77	90,82

	عدد العائلات	سيارة	رانيدو/كاسك	تلفز	هوائي	مكتبة
سببية	8408	18,58	24,75	87,12	79,82	6,41
جملة	7881	14,65	28,06	89,05	82,6	13,39

	عدد العائلات	ثلاجة	فرن	غسالة	آلة غسل ماعون	مكثف	سخان مركزي
سببية	8408	84,94	40,3	47,36	3,22	3,58	1,69
جملة	7881	88,32	47,23	49,45	1,43	7,83	1,82

	عدد المساكن	أقل من 1 كم	بين 1 و 2 كم	أكثر من 2 كم	المسافة الفاصلة بين المساكن وأقرب روضة أطفال	أقل من 1 كم	بين 1 و 2 كم	أكثر من 2 كم	المسافة الفاصلة بين المساكن وأقرب مدرسة ابتدائية
سببية	8598	20,87	19,72	59,41		29,4641	47,6	22,94	
جملة	8435	17,54	21,07	61,39		25,21	45,98	28,82	

	عدد المساكن	أقل من 1 كم	بين 1 و 2 كم	أكثر من 2 كم	المسافة الفاصلة بين المساكن وأقرب مدرسة إعدادية	أقل من 1 كم	بين 1 و 2 كم	أكثر من 2 كم	المسافة الفاصلة بين المساكن وأقرب معهد ثانوي
سببية	8598	20,74	14,11	65,15		20,47	10,5	69,03	
جملة	8435	16,15	15,06	68,79		12,91	11,59	75,51	

	عدد المساكن	أقل من 1 كم	بين 1 و 2 كم	أكثر من 2 كم	المسافة الفاصلة بين المساكن وأقرب مستشفى محلي	أقل من 1 كم	بين 1 و 2 كم	أكثر من 2 كم	المسافة الفاصلة بين المساكن وأقرب مستشفى محلي
سببية	8598	20,55	24,56	54,89		19,37	12,21	68,43	
جملة	8435	13,70	23,48	62,82		10,53	14,98	47,49	

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

خاتمة:

تمثّل معتمديتا سببية وجلمة نموذجا مبسّطا عن العوز والفاقة (عن إقليم الوسط الغربي بدرجة أولى وباقي المناطق الداخلية بدرجة ثانية) باعتبارهما جزءا من منطقة منفّرة تدفع بالسكّان للهجرة نحو المناطق الجاذبة خاصة تونس الكبرى. وتعتبر البطالة الدّافع الأوّل للهجرة. فقد حُرمت المعتمديّتان من الاستثمار العمومي ولم تنالا اهتمام رؤوس الأموال الخاصّة. كما لم يتمّ استغلال الثروات المائية والفلاحية من أجل تحقيق تنمية مستدامة أو عادلة.

ونعتقد أنّ الكيان الرّابض في نهج إسبانيا من النّصابة الهامشين سيستمرّ في ظلّ هذه الظروف بالتّواجد باستمرار باعتباره عنصرا قويا فيما يُسمى بـ«الاقتصاد الرّمادي» ونظرا لما يمثّله من فرص بديلة للعمل وتحسين الظروف الاجتماعية بالنسبة إلى القادمين من الوسط الغربي رغم هشاشة وضعهم (كحال الاقتصاد التونسي عموما). وقد بدا ذلك جليّا في فترات تشديد الدّولة للرّقابة على البضائع المهربة أو في ظلّ تطبيق الحجر الصحيّ الشّامل خلال جائحة الكوفيد-19 ●

مراجع:

INS	المعهد الوطني للإحصاء
OSM	Open Street map موقع
M. de l'intérieur	موقع البيانات المفتوحة لوزارة الداخلية التونسية
	قرار التنظيم البلدي الصادر في ماي 2016.

قائمة المختصرات:

TOPGEO	مكتب هندسة نظم المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط الرقمية بسببلة
D.R.T.K	الإدارة الجهوية للنقل بالقصرين
D.R.T.S	الإدارة الجهوية للنقل بسيدي بوزيد
D.R.S.K	الإدارة الجهوية للصحة بالقصرين
D.R.S.S	الإدارة الجهوية للصحة بسيدي بوزيد
D.R.E.K	الإدارة الجهوية للتربية بالقصرين
D.R.E.S	الإدارة الجهوية للتربية بسيدي بوزيد



4

المحور الرابع

التاريخ السوسيو-اقتصادي
واستمرارية ديناميكية التهميش
وعوامل الطرد بالوسط الغربي:
ولايتا سيدي بوزيد والقصرين مثالا



كلمات مفاتيح: سيدي بو زيد، القصرين، الوسط الغربي، التهميش، ...

مقدمة

قد يكون من المفيد سوسيولوجيا وإبستيمولوجيا أن نقدّم قراءة تاريخية ووجيزة لمنطقتي سيدي بوزيد والقصرين، وخاصّة التاريخ الاقتصادي باعتبار أنّ هذا الأخير هو القلب النابض للمجتمعات. فترك الأرض والفلاحة لا يكون قرارا عشوائيا، أو بعد حلول أزمة، بل غالبا ما يترك الإنسان أو الفلاح أرضه بعد حلول أزمات، لأنّ القطاع الفلاحي والزراعي في موسم الجفاف وقلة الأمطار على سبيل المثال سيتعرّض إلى هزّات لكنّه سيتعافى بعد ذلك. فالإطالة التاريخية ستجعلنا ندرك أنّ هجرة سكان الولايتين وخاصّة شبابها نحو خارج ربوع الوطن، أو داخله وإنشاء فضاءات تجارية صارت تُسمى باسمهم مثل «الجلامة» (نسبة لمدينة جلّمة) هو نتاج سيرورة تاريخية اتسمت بشعور الساكنة بالحقرة والدونية من ناحية، وبأنّ ثقافة التجارة التي لا تعترف بالحدود الجغرافية وتؤمن بالحرية لها عمقها التاريخي وصارت موروثا سوسيو-اقتصاديا لسكان المناطق الحدودية الغربية من ناحية أخرى.

ومن هنا نستخلص أهميّة المادة التاريخية في التحليلات السوسيولوجية، فوفقا لعالم الاجتماع الفرنسي والمختص في علم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع السياسي ميشال أوفرليه Michel Offerlé: « لا يوجد علم اجتماع جيّد bonne sociologie ما لم يكن مدعوما بقوة باستخدام التاريخ والعمل التاريخي »¹. فلمعرفة الحاضر كما يقول التيمومي « هو الشرط الذي لا مناص منه لفهم الماضي »². وهكذا فإنّ التاريخ « ليس ما

1 - Michel Offerlé, « Histoires de protestations », *Penser les mouvements sociaux*, In Éric Agrikoliansky et al, (Paris : La Découverte, 2010), p 266.

2 - الهادي التيمومي، الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية - 1861-1943 (تونس: دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس الجزء الأول، 1999)، ص 14.

مضى بل ما بقي فينا بعد كل ما مضى»³.

فمن خلال علم التاريخ، سنعرف إن كانت هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية طاردة، وصرنا نتحدث حتّى ما بعد سنة 2011 عن استمرارية ديناميكية التهميش، وسنتمكن أيضا من الإجابة عن سؤال مفاده إلى أيّ مدى يمكن اعتبار أنّ الشبكات الاجتماعية المحليّة ومتانتها كان لها الأثر الحاسم في صنع القرار الهجري كان خارج الوطن أو داخلة وذلك باعتبار أنّ البنيات الحميمية لم تتفكك تماما حتّى في سياق انخرطت فيه البلاد التونسية في دائرة التبعية للرأسمالية.

ونظرا لغزارة الكتابات والتحليلات حول الوسط الغربي وتاريخه وثقافته وعروشه وتقسيماته، وبما أننا لا يمكننا التطرق إلى كلّ المحطات والتفاصيل التاريخية في تاريخ الولاياتين، فإننا سنكتفي بتقديم القراءة التاريخية منذ تونس الحسينية مقتصرين النظر على الفلاحة والتجارة الحدودية بشكل شامل دون التعمّق، وذلك لفهم أنّ هذين القطاعين: التجاري والفلاحي صارا في خدمة الأباطرة وكبار التجار والفلاحين مقابل ضحاياهم وهم صغار الفلاحين والمهمشون والمنسيون.

وبما أنّ موضوع دراستنا الأساسي يركّز على التجار والانتصاب بنهج إسبانيا بتونس العاصمة، وإذ تبين لنا من خلال العمل الميداني الكمي والنوعي أنّ غالبية تجاره من منطقة سببية التابعة لولاية القصيرين، وكما لا نغفل أهمية هذا النمط من العمل لدى ساكنة جلّة، وبما أنّ المنطقتين يتبعان إداريا ولائي سيدي بوزيد والقصيرين، وجغرافيا ينتميان إلى الوسط الغربي، فإنّ قراءتنا ستكون حول الولاياتين في سياق إقليمهما الجغرافي بشكل شامل. فأهالي سببية أو جلّة ليسوا بمعزل عن قصّة الألم التي تعانيها الولايتان، ولا بمعزل أيضا عن السياسات الاجتماعية التي تهندس لها النخب الحاكمة. وللتوضيح أيضا فإنّ ما سنذكره من أمثلة مثل التجارة الحدودية أو ضيعة الاعتزاز بعد سنة 2011 يُفسّر معاناة الأهالي هناك.

3 - عدنان المنصر، سنوات الرمل. تفكّر في معارك الانتقال الديمقراطي في تونس -2011- 2014 (تونس: سوتيميديا للنشر والتوزيع، 2021) ص 21.

أ- البنية الاقتصادية، زمن تونس الحسينية

وفقا للمؤرخ التونسي الهادي التيمومي فإنّ نمط الإنتاج الإقطاعي قبيل 1881 هو الذي كان «مهيمنًا في تونس شمال الظهيرية التونسية وفي المناطق الساحلية وفي واحات الجريد وبعض مناطق الوسط والجنوب. أما أنماط الإنتاج الثانوية فهي نمط الإنتاج شبه المشاعي ويهيمن على أغلب مناطق الوسط والجنوب. أمّا نمط الإنتاج العبودي المنزلي ونمط الإنتاج البضاعي البسيط فيخترقان بتفاوت الكثير من قطاعات المجتمع، ولا يمكن بالتالي تحديد حيّزهما الجغرافي»⁴. فالحياة الاقتصادية كانت تقوم على «توازن هشّ بين الموارد المتأتية من قطاع زراعي يشكو من صعوبات هيكلية وظرفيّة متقلّبة، ومن قطاع حرفيّ يغلب عليه الطابع التقليديّ. وكانت الأرض هي المصدر الأساسي للحياة الماديّة فهي مجال الانتجاع ومصدر الغذاء»⁵. فقد كانت تونس قبل الاستعمار تعتمد أوّلًا وبشكل أساسي على اقتصاد الكفاف أو ما يعبر عنه بمرحلة الاستقرار الخاصة بمجتمع الكفاف La société subsistance والتي تتألف من تعويض معدّل الوفيات المرتفع من خلال ارتفاع عدد الولادات الخاصّ بالمجتمع التقليدي حيث كان الأمر يتعلق بتوفير الأمن fournir une sécurité في سياق تهدد فيه الأمراض المعدية والأوبئة ونقص الغذاء الناجم عن الجفاف الحياة الديموغرافية. لتكون الأسرة هي المكان الذي ترتفع فيه حالات الإنجاب للحفاظ على «العرق» La race من ناحية، وتوفير «القوى المنتجة» forces productives من ناحية أخرى⁶. وعلى الرغم من أنّ ظروف الإيالة الاقتصادية والاجتماعية قد جعلتها تصدر قانونا ديموغرافيا مشجعا للولادات، «إلا أنّ الأزمات والأوبئة والمجاعات في القرن التاسع عشر خلفت ثغرات كبيرة في هرم السكان وانخفاض ملحوظ في القوى العاملة اضطر الفلاحين في الستينيات (القرن 19) إلى التعاقد مع صبيان للعمل

4 - الهادي التيمومي، انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر. مثال 1906 (تونس:المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، قرطاج، 1993)، ص 26.

5 - نور الدين الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014 (منوبة: المنشورات الجامعية بمنوبة بالاشتراك مع المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2016)، ص 35.

6 - Laroussi Amri, «Les changements sociaux en Tunisie 1950-2000», Introduction, Actes du colloque international, Institut Supérieur des sciences humaines, Université El Manar, Tunis, 22-25 octobre 2002, (Paris, L'Harmattan, 2007), p 18.

عندهم رعاة أو خمّاسة.... لذلك كان التراجع الديموغرافي سببا من أسباب تراجع الأنشطة الاقتصادية بالإيالة التونسية في ستينيات القرن التاسع عشر وخاصّة في مجال الفلاحة»⁷. وإذا كانت التسمية التاريخية لتونس هي «مطمورة روما»، فهذا لا يحجب أهمية الشكل المتطور من الصناعة التي عرفتها مدينة تونس والتي انبنت على أساس شبه رأسمالي تتمثل في صناعة الشاشيّة حسب المواصفات المعملية التي كانت سائدة في أوروبا بفضل توفّر سوق خارجيّة هامة في المشرق وإفريقيا. ونشير كذلك إلى أهميّة التجارة البحرية التي كانت نشاطا مربحا لرجال الأعمال الأجانب وخاصّة تجّار مارسيليا⁸.

لكن تظلّ الفلاحة والزراعة هما المحددان لاقتصاد الإيالة و ليس لدينا ما أدلّ على هذا من منشور الباي في شأن الفلاحة، «ففي سنة 1273 هجري الموافق لسنة 1856 ميلادي، أعلن «المشير محمد باشا باي» منشوره في شأن الفلاحة، وذلك بعد أن ثقلت الأعشار على منتحلي الفلاحة، كما أنّ الفلاح في سنة الجذب (أي قلة المطر) يبيع المواشي وآلات الفلاحة ولا يكاد يخلص في مغرمها المسمّى بالعشر، كما أنّ أرض المملكة عشرية غير مأمونة الري... كما أنّ المملكة متأخرة عن غيرها في إيجاد الصناعة، حتى إنّ غالب ثياب أهلها، شعارا ودثارا، من غيرها، والخارج من مصنوعها قليل كالشاشية، وموادّها من خارج، ونسيج جربة والجريد ونحوها ذلك نزر ويسير، فثروتها الحقيقية هي ما يخرج من أرضها وتربتها الطيبة الخصبة»⁹. فقد ظلّت «موارد الأرض دوما أهم موارد الدولة في تونس آنذاك حتى في أعزّ فترات ازدهار التجارة. وهذه حقيقة لا بد من إبرازها لتنسيب أهميّة التجارة في تاريخ تونس وذلك بالرغم من أهميّة هذه التجارة»¹⁰.

7 - إبراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864. (من خلال محاضر محاكم الجنائيات والأحكام العرفية) (تونس: كلفة العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس، 2002)، ص 55-54.

8 - تور الدين الدقي، سبق ذكره. ص 35.

9 - أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمن بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان (تونس: منشورات زخارف المجلد الرابع، 2016)، ص 224.

10 - الهادي التيمومي، انتفاضات الفلاحين... مرجع سابق، ص 27.

1- الفلاحة، بالوسط الغربي

«تستوطن قبائل المناطق الوسطى والجنوبية بعيدا عن محاور الاقتصاد المفتوح، ويتراوح نمط عيشها بين التنقل والاستقرار، وهي تتعاطى النشاط الفلاحي والرعوي»¹¹. وهذا النشاط وفقا لإبراهيم بن جمعة بلقاسم يتمحور أساسا زمن تونس الحسنية حول ثلاثة مفاهيم جوهرية وهي الزراعة والغراسة والتقنية المعتمدة. فقد كانت زراعة الحبوب، والتي تشمل القمح والذرة والشعير، من أبرز زراعات المناطق الريفية بالوسط والجنوب «وتعتبر هذه الزراعة أهمّ زراعة فقد كانت تشكّل غذاء الأغلبية بالوسط والجنوب. أمّا الغراسات فقط احتل غراسة الزيتون المرتبة الأولى من جملة الغراسات باعتبارها الشجرة المميزة للمناخ المتوسطي وهي غراسة ضاربة في القدم إذ يعود انتشارها في مناطق الوطن القبلي والشمال وساحل سوسة إلى العهد القرطاجي. ولكن في ستينيات القرن التاسع عشر امتدت غراسة الزيتون إلى جميع جهات الإيالة (بما فيها الوسط الغربي) ما عدا المناطق الصحراوية الجنوبية. وقد كانت الزراعات البعلية هي الغالبة»¹².

كما كانت مناطق الوسط الغربي مهتمة بالنشاط الرعوي كأغلب جهات الإيالة، وخاصة «بتربية الماشية الرقيقة عكس المناطق الشمالية التي تسيطر عليها تربية الأبقار أو تربية الإبل بمناطق الجنوب. ويختلف هذا النشاط باختلاف أنماط العيش فهو نشاط ثانوي لدى سكان التجمعات الحضرية المهتمين بالغراسات والزراعات بينما يعدّ نشاطا رئيسيا لدى سكّان العروش القبلية عامة وسكان الوسط والجنوب خاصة»¹³.

كما لا ننسى نظام الملكية الزراعية والتي تعتبر نظاما معقدا زمن تونس الحسنية وكذلك خلال الفترة الاستعمارية والتي تقسم إلى خمسة أصناف: «أراضي البليك، أراضي الحبس، أراضي العروش أو الأراضي المشاعية، الأراضي الخاصة، وأراضي الموات. وكذلك أنماط وصيغ ومضامين عقود العمل الفلاحية والرعي»¹⁴.

11 - نور الدين الدقي، مرجع سابق، ص 32.

12 - إبراهيم بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 58، 59، 60، 61.

13 - إبراهيم بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 64.

14 - يمكن للقارئ أن يعود إلى: إبراهيم بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق.

2- التجارة الحدودية، غير المهيكلة، في الوسط الغربي

(أ) الجذور التاريخية للظاهرة التجارية- الحدودية

يُعتبر السياق التاريخي من أبرز الحوافز لتصاعد التجارة غير المهيكلة عبر الحدود الغربية. فلقد أدّى تنوّع مجال الفراشيش وماجر على سبيل المثال، وامتداده بين المجال الرطب والمجال شبه الجاف، وتركّزه بالوسط التونسي، إلى تشكّل مناطق منتجة للحبوب وأخرى للتمور من جهة، وأدّى موقعه الحدودي من جهة أخرى، إلى تنوّع الأنشطة داخله¹⁵. فالموقع الجغرافي لقبائل الوسط والفاصل بين تونس والجزائر كان عاملاً حاسماً في بروز ظاهرة التجارة الحدودية بصرف النظر عن البضاعة. ولكن هذه الحدود الفاصلة لا تعترف بها قبائل الوسط في ذهنيتهما. فالخصوصيات البشرية للمنطقة تتميز بتركيبة قبلية مبنية على روابط الدم وعلى تصور الفضاء المفتوح والحر أمام حركة تنقل البشر في هذا الفضاء¹⁶. فالذهنية والتصورات القبلية يغيب عنها مفهوم «الحدود» و«الحاجز الفاصل» بين الدولتين أو المجالين، فمفهوم الحدود هو نقيض السلطة والقانون. لذلك يعتبر مفهوم «الحرية» من محددات القبيلة، فقد كانت تلك القبائل التي تعيش على الحل والترحال بشكل خاص تعتبر نفسها كيانا حراً شبه مستقل وذلك حتى في سياق فرض الجباية والخضوع إلى المركز السياسي أو للقبائل القوية التي تفرض الإتاوات على القبائل الضعيفة عن طريق علاقات تراوحت أشكالها بين التحالفات والحماية والإخضاع¹⁷. كما أنّ «وثائق الأرشيف تؤكد منذ الفترة الحديثة على هذا الغياب لمفهوم «الحدّ الفاصل» لدى المجموعات القبلية في الواجهات الحدودية الغربية، فالمراعي لا تعترف بهذه الحدود إذ تتواصل داخل الأراضي الجزائرية والأهالي في الضفتين يشتركون في موارد الماء إذ تذكر وثائق الأرشيف اشتراك بعض مجموعات الفراشيش مع النمامشة في الأراضي الجزائرية في

15 - الأزهر المجري، قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي) (منوبة: منشورات كلية الآداب والفنون والانسانيات منوبة، الطبعة الثانية 2007)، ص 69.

16 - محمد فوزي سعداوي، «التقاطع المتبسط بين التهريب والإرهاب على الحدود الغربية للبلاد التونسية»، في: الإرهاب والتهريب في تونس. دراسات في الوضعية الراهنة، إشراف وتقديم: عميرة عليّة الصغّير، (المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 2017)، ص 98.

17 - محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه: 41)، 2002، ص 106-107.

عيون الماء والآبار التي كان يستعملها الطرفان دون أن يثير ذلك أي خلافات أو صدامات بينهم. بل فحتى الإغارات تمثل في الذهنية القبلية المحلية نوعاً من المبادلات»¹⁸.

رغم محاولات السلطة المركزية طيلة الفترة الحديثة وحتى العشرية الأولى من الفترة الاستعمارية رسم الحدود إلا أنها قد عجزت عن ذلك ولم تفلح في تغيير الذهنية وتقييد حركات السكان والسلع عبر إجراءات قانونية عديدة. فقد حاولت سلطة محمد الصادق باي فرض تذكرة التنقل على السكان الحدوديين لمراقبة تحركاتهم ابتداء من 1867، ولكن محاولات المراقبة هذه عبر تركيز بعض رموز السيادة مثل أبراج المراقبة وتعمير الفضاءات المحيطة بأسواق ريفية لضمان أكبر من إمكانيات المراقبة قد دعمت فكرة «الحدود المفتوحة»، وفي هذا الصدد يقول **محمد فوزي سعداوي**: «حيث تحولت هذه الأسواق الأسبوعية إلى مناسبات لترويج البضائع المجلوبة من الحدود الجزائرية وفرصة لمبادلة البضائع بين سكان ضفتي الحدود وهو مثال سوق تالة الذي أصبح منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر من أشهر الأسواق الريفية الحدودية وأكثرها نشاطاً بل أنّ التقارير تتحدث عن تحول هذه السوق إلى فضاء لترويج «الممنوع» أو «الموازي» مثل البارود»¹⁹.

رغم هذه القراءة المختصرة، وربطاً بمثال سوق تالة يمكننا القول إنّ ظاهرة التجارة غير المهيكلّة أو «التهريب» عبر الحدود الغربية للبلاد التونسية هي ظاهرة بعيدة المدى، لها خاصيتها التاريخية والجغرافية-بشرية، فإذا كان في نظر الحكومة هي ممارسة غير قانونية إلا أنّ هذا النشاط هو «نشاط تجاريّ عاديّ» بالنسبة للمجموعات البشرية التي تعيش على الحدود الغربية وذلك في إطار تمثلاتهم الثقافية التي تعتبر من حرية التنقل وعبر الحدود ممارسة حيوية وعادية. وباختصار فإنّ النشاط التجاري الحدودي غير المهيكل في الوسط الغربي وبخاصّة في جهة القصرين هي استمرارية تاريخية وليست ظاهرة وليدة المجتمعات المعاصرة.

18 - محمد فوزي سعداوي، ص 98.

19 - المرجع السابق، ص 99.

ii- عوامل الطرد بالوسط الغربي قبيل الثورة

1- الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

رغم ما يتعرّض له الباعة غير المهيكليين من اعتداءات أمنية تقريبا بصفة يومية، إلّا أنّ الانتصاب اليومي على رصيف نهج إسبانيا انطلق منذ سنة 2011، لذلك من المفيد معرفيا وسوسيولوجيا العودة إلى السياقات الاقتصادية والاجتماعية ما قبل سنة 2011 وما بعدها، تلك الخلفيات التي كانت أهم العوامل (ليست وحدها) لاندلاع ثورة الحرية والكرامة واختيار تلبية الحاجيات الاجتماعية اليومية عن طريق الأعمال غير المهيكلة. فالانتصاب غير المهيكل بنهج إسبانيا يمثل شكلا من أشكال المقاومة لأهالي الوسط الغربي. كما أنّ الحالة المأزومة التي ظلّت بمناطق الوسط الغربي بعد سنة 2011 كانت أحد المحفزات لتواصل العمل على هذا الشكل.

يُعتبر إقليم الوسط الغربي قبل سنة 2011 من أقل مناطق البلاد حظاً في مستوى الانتفاع بثروات البلاد، فمنذ أنّ اتجهت استراتيجية السبعينيات نحو تحرير المبادرة الخاصّة وتعميق الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية أين انتصرت حكومة الهادي نويرة إلى مبادئ اقتصاد السوق، استولى الشريط الساحلي على أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات وخاصّة في الصناعة والسياحة، وهو ما ساهم في الاختلالات بين الجهات منذ السبعينيات وتعمّق في التسعينيات إلى اليوم. فلئن كانت الثنائية القديمة سواحل/دواخل الموروثة سائدة منذ الفترة الاستعمارية، إلّا أنّها قد تعمّقت بصورة لافتة مع حلول العولمة والاستقطاب الاقتصادي إلى حد أنّها تحولت إلى مثلث ضيق²⁰ يتكون من الوسط الغربي والجنوب الغربي والشمال الغربي للبلاد التونسية.

يسجّل معدّل الإنفاق السنوي للفرد الواحد في إقليم الوسط الغربي أضعف نسبة في البلاد وفق مختلف الدراسات الوطنية المنجزة من قبل المعهد الإحصاء الوطني حول

20 - أحمد خوجة، «الممارسات الثقافية ودورها في اندلاع الثورة في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين»، في: الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، إشراف: المولدي الأحمر، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 197، 198.

الاستهلاك ومستوى عيش الأسر التونسية. ويسجل الفقر في هذا الإقليم أعلى مستوى مقارنة بسائر مناطق البلاد الأخرى حيث بلغ 19,7% سنة 1980 و12,8% سنة 2005²¹.

ويشهد الوسط الغربي قبل سنة 2011 أعلى نسبة أمية في البلاد، وتسجل النسبة العامة للبطالة في جهة الوسط الغربي ارتفاعا حيث بلغت 14,9% قبل سنة 2011 وهو ما يتجاوز نسبيا المعدل الوطني (14,2%). فضلا عن ذلك تسجل نسب أصحاب الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل ارتفاعا في محافظات الوسط الغربي (33,6% كنسبة عامة) وهي على التوالي 32,3% و35,9% و32,4% بكل من سيدي بوزيد والقصرين والقيروان. وترتفع نسبة الأمية والعاطلين في سياق تراجع فيه إنتاج الجهة للخضر من نسبة 27% من الإنتاج الوطني إلى 17% فقط²².

«بعد التراجع الكبير لمواطن الشغل المستحدثة في قطاع الزراعة بولايي سيدي بوزيد والقصرين خلال العشرية 1984-1994 (-8000 موطن شغل)، عاد هذا القطاع إلى توفير مواطن شغل خلال العشرية الموالية (1994-2004)، ولكن ذلك اقتصر على القصرين فحسب (زائد أكثر من 6800 موطن شغل). وهذا التوجه شمل النساء أكثر من الرجال، حيث تراجع توفير مواطن الشغل بالنسبة إلى الرجال ب 5337 موطن شغل، ليرتفع إلى أكثر من 8068 موطن شغل بالنسبة إلى النساء»²³.

رغم هذا التوجه نحو توفير مواطن شغل والذي له أسبابه²⁴ منها الدعم العمومي، إلا أن هذا الأخير له محدوديته. فوفقا لحمادي التيزاوي هناك خمسة عوامل مختلفة

21 - عائشة التائب، «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس»، في: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مجموعة مؤلفين، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 69.

22 - المرجع نفسه، ص 69، 70.

23 - حمادي التيزاوي، «الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلي هش وغير مهيكّل»، في: الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، إشراف: المولدي الأحمر، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 246.

24 - يمكن للقارئ العودة إلى حمادي التيزاوي، المرجع السابق.

تسببت في هذا الوضع²⁵:

- تراجع مساحات المستغلات: فعلى مستوى الوسط الغربي جرى تسجيل تراجع بـ 25,000 هكتار بين عامي 1995 و2005.
- تواصل تشتت الملكية العقارية.
- تواصل ارتفاع أسعار المداخلات الزراعية مع برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادي القطاعي.
- تراجع بعض الموارد الطبيعية للجهة.
- عدم تطور أسعار المواد الزراعية الأكثر حضورا في الجهة بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وهكذا لم تعد الزراعة التي هي من الخصائص التاريخية لإقليم الوسط الغربي توفر وتؤمن الحياة الكريمة. فباستثناء الذين يملكون الأرض والإمكانات المالية لخدمتها، فإن بقية السكان يعانون الخصاصة. وحتى بالنسبة إلى ملاكي الأرض في سيدي بوزيد، ووفقا للتيمومي²⁶ فهم يشكون من مشاكل عدّة: تعقّد الإجراءات الإدارية وطول مدتها للحصول على عقود ملكية تامة الشروط، لأنه من دون تلك العقود، لا يستطيع الفلاح الاقتراض من البنوك. ويطالب السكان الدولة بتمكينهم من مقاسم صغيرة من أراضي الدولة، بينما تصرّ هي على تأجيرها في شكل قطع كبيرة المساحة للمستثمرين من أصحاب الإمكانات المالية، سواء كانوا تونسيين أم أجانب. وإذا كان مشكل الأرض مهما، فإنّ الأهم في المناطق السقوية بولاية سيدي بوزيد هو امتلاك المال الكافي لخدمة الأرض، كحفر الآبار وشراء البذور والأسمدة والمحروقات والأعلاف ودفع فاتورة الكهرباء المستعملة لتشغيل الآبار السطحية، وكذلك تلقيح الحيوانات، ودفع الضرائب، وهذه نفقات ما انفكت ترتفع في السنوات الأخيرة من حكم بن علي²⁶.

25 - المرجع نفسه، ص 248.

26 - الهادي التيمومي، موسوعة «الربيع العربي» في تونس 2010-2020. الجزء الأول 2011 سنة كل المخاطر (صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2019)، ص 43.

إنّ حال سيدي بوزيد والصعوبات التي تتعرض لها لا يختلف عن حال القصرين أو القيروان، أو حتّى كلّ الجهات الداخلية تقريبا. وهذه الصعوبات ستشكّل بالضرورة مناخا طاردا خاصّة للشباب وفئة الذكور وتصبح التجارة غير المهيكلّة في تونس العاصمة أحد الحلول الممكنة لتوفير الحياة الكريمة.

2- الحضارة الصناعية، خارج ربوع سيدي بوزيد والقصرين

إنّ تواجد المؤسسات الصناعية بسيدي بوزيد والقصرين كان ضعيفا جدّا، وقدرتها التنموية والتشغيليّة كانت الأقل في البلاد، الأمر الذي يُمكننا من الجزم بأنّ هاتين الولايتين هما من أقلّ الأمكنة تصنيعا في تونس²⁷. ففي سنة 2010 كانت «في هاتين الولايتين مجتمعيتين 125 مؤسسة صناعية، أي 2,1% فقط من مجموع المؤسسات الصناعية في البلاد. وكانت هذه المؤسسات تُشغّل 7897 أجيرا في التاريخ نفسه، أي 1,66% من المشتغلين في القطاع العصري في البلاد»²⁸. وعلى غرار ضعف النسيج الصناعي، فإنّ التصنيع يشكو عدم التنوّع، فجّل المؤسسات تعمل في قطاع النسيج والملابس والصناعات الغذائية ومواد البناء والخزف والبلور. وإذا كان القطاعان الأخيران قديمي العهد تقريبا في مدن الولايتين، فإنّ قطاع النسيج، خصوصا قطاع الملابس لم يبرز إلّا في الأعوام الأخيرة²⁹.

إنّ شبه غياب المؤسسات الصناعية بسيدي بوزيد والقصرين، الذي عزّز الشعور بالظلمية سيؤسس إلى ارتفاع حالات اليأس والإحباط لشباب الجهتين وسكانهما. وهذا الأمر سيكون بالضرورة محفزا للهجرة الداخلية باعتبار أنّ أغلب المؤسسات الصناعية تتمركز بالشريط الساحلي أو في تونس الكبرى ومناطقها الصناعية (بن عروس، الشرقية، إلخ). كما أنّنا نجد، «من جملة 125 مؤسسة بالولايتين، 12 مؤسسة صناعية فقط يُساهم في رأس مالها مستثمرون أجانب، وتشغّل 1400 عامل، ويعود تراجع المستثمرين الأجانب في هذين المنطقتين لعدم تشجيعهم من قبل الدولة أولا، ثمّ لمحدودية الموارد في الولايتين.

27 - حمادي التيزاوي، المرجع السابق، ص 231.

28 - المرجع نفسه، ص 231.

29 - المرجع نفسه، ص 231، 232.

ولئن كان الحضور الأجنبي ضعيفا في سيدي بوزيد والقصرين، إلا أنَّ المؤسسات الأجنبية تُمثِّل على المستوى الوطني 47% من مجموع المؤسسات الصناعية العاملة في عام 2010، وهي تشغل 64% من العاملين في الصناعة، وتتمركز في مجملها في القطب الاقتصادي الكبير لتونس العاصمة، وشعاعه من المدن الصغيرة والمتوسطة القريبة، وكذلك في منطقة الساحل التونسي (سوسة- المنستير وثانويا المهدية)³⁰. وهكذا فإنَّ المقاربة النيوليبرالية التي اتخذتها الدولة زمن الهادي نويرة، والتي توسَّعت فيها الإصلاحات الهيكلية سنة 1986 لم تنتصر للمناطق الداخلية، وكأنَّها قامت بشطب هذه المناطق من الخريطة التنموية للدولة التونسية.

3- تهميش الثقافة في الوسط الغربي

إنَّ الانتفاضة الشعبية التي انطلقت من الوسط الغربي وتحديدًا من مدينة سيدي بوزيد في 17 ديسمبر 2010 كانت، بالأساس ومنذ اندلاعها، حركة شعبية ذات مضامين اجتماعية لتنتهي بشعارات سياسية أسقطت السلطة الاستبدادية. ولكن الشعارات المرفوعة من «شغل حرّية كرامة وطنية» أو «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق» تترجم مسألة الكرامة التي اعتبر المحتجون أنَّها استبيحت وأنَّهم عازمون على استرجاعها وهذه الكرامة لا تنحصر في الشغل والسكن والأمن الغذائي، بل تتعدى ذلك كلَّه إلى المقوِّمات الثقافية الحديثة للحياة الكريمة³¹. إنَّ الإحساس بالحقرة والتهميش لا ينبع فقط من السياقات الاقتصادية المأزومة، فإذا ظلَّت المضامين الاقتصادية والاجتماعية غالبًا في طليعة أغلب التحركات الاحتجاجية، فإنَّ هذا لا يجرنا بالقول إنَّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وحدها هي التي تُيسر تنامي الشعور بالحقرة.

لقد بيَّن أحمد خوجة في دراسته حول الممارسات الثقافية ودورها في اندلاع الثورة في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين أنَّ «76% من المستجوبين عبَّروا عن عدم رضاهم المطلق في شأن الخدمات الثقافية التي توفرها المؤسسات الثقافية في جهاتهم (المكتبة العمومية،

30 - المرجع نفسه، ص 232، 233.

31 - أحمد خوجة، المرجع السابق، ص 186.

نادي الشباب، دار الثقافة، الجمعيات الثقافية، المهرجانات الخ). ويشير هذا إلى حالة البؤس الثقافي ووضعية التهميش اللتين كانت المنطقة تعانيهما في هذا المجال، على الرغم من توافر كثير من النخب الثقافية المحلية، وتمتع الجهة بإمكانات استثمار حقيقية للمخزون الثقافي المادي وغير المادي في التنمية الاجتماعية والثقافية»³².

إنّ ضعف بنية المؤسسات الثقافية مثل السينما والمسرح ودار الشباب والمركبات الثقافية والرياضية والمكتبات العمومية يُولد شعورا بالغبن والحقرة. فغيااب المقومات السوسيو-ثقافية وخاصّة في الأرياف في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي سياق يمكن للمرء من خلاله مشاهدة كلّ الأخبار والتحوّلات العالمية والوطنية عن طريق شبكات الاتصال الحديثة كلّها عوامل تحفّز تصاعد وتيرة الاحتجاجات وتنامي مخزون الهجرات.

iii- ما بعد سنة 2011: استمرارية ديناميكية التهميش

1- القصرين

لعبت القصرين «مدينة الشهداء» دورا محوريا في الحراك الثوري أواخر سنة 2010 مطلع سنة 2011، فقد شكّلت الحاضنة الثانية للثورة من ناحية وفككت الحصار عن سيدي بوزيد من ناحية أخرى. ولكن ما الذي تغيّر في القصرين بعد عام 2011؟ وفي الحقيقة لم تتغيّر القصرين وكذلك سيدي بوزيد نحو الأفضل بعد الثورة، حيث استمرت الهشاشة والعطب. ففي ولاية القصرين وعلى الرغم من ارتفاع نسب التعليم في تونس، إلّا أنّه لا يزال، إلى حدود سنة 2015، أكثر من « ثلث سكانها يرزح تحت الأمية، ولا زال الانقطاع المبكر عن التعليم يعصف بنصفهم مسجلا نسبة هي الأعلى في البلاد. وعلى ذلك فنصف سكان القصرين غير عاملين، بينما يندرج عمل 20% ممن يعمل منهم في إطار غير مرخص به، كما أنّ قرابة ثلثي السكان لا يتمتعون بنظام التأمينات الاجتماعية، وأغلبهم غير راض عن الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية في الولاية. والقطاع العام هو

المشغلّ الأضعف في القصرين، وهو ما يعكس استمرار غياب بدائل اجتماعية واقتصادية تنموية عمومية يمكنها أن تقطع مع وضعية الفقر والتهميش للسكان»³³.

إنّ الحكومات المتعاقبة من بعد سنة 2011 لم تغيّر من المقاربات الاقتصادية التابعة والمتخلّفة، فقد حافظت على هذه النماذج التي لا يمكنها أن تقطع مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا ظلّت مناطق اندلاع الثورة دون ثورة، بل في سياق المقاربات الاقتصادية المتخلّفة والمديونية المحففة تعمّقت الأزمة الاجتماعية، وصار الاستثمار أحد عنوانين للاعدالة الاجتماعية مثلما حدث في عديد الأرياف والقرى والضيعات منها ضيعة الاعتزاز 3 مثالا.

2- استنزاف الأرض: ضيعة الاعتزاز 3 بسيدي بوزيد كمثال

تقع ضيعة الاعتزاز 3 بمنطقة منزل بوزيان أحد معتمديات ولاية سيدي بوزيد، وتعدّ هذه الضيعة مثالا حيا على أساليب استنزاف الموارد الطبيعية من ماء وأرض، من خلال استغلال الأراضي الفلاحية الدوليّة من منظومة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية³⁴. ووفقا لعمل مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، فإنّ: « شركة الإحياء والتنمية الفلاحية بالاعتزاز 3 تمثّل شهادة حيّة على عدم شفافية صفقات إسناد الأراضي الفلاحية الدولية. ومنذ سنة 2018 تقريبا دخلت هذه الضيعة التي تسمح قرابة 1200 هكتار مرحلة الإعداد لبدء تنفيذ المخطط الاستثماري تحت إشراف المستثمر الجديد. ويقضي هذا المشروع بغراسة 660.000 زيتونة على مساحة 440 هكتار، في أفق تحقيق هدف مليون شجرة زيتون، إضافة إلى بناء معصرة ومعمل تغليب على هذه الضيعة وذلك بمبلغ استثماري يبلغ حجمه 18 مليون دينار»³⁵.

كما عزم المستثمر الجديد على حفر 5 آبار عميقة وتهيئتها للاستفادة من المائدة

33 - ألفة الموم، «أسئلة الثورة التونسية: عينة القصرين»، السفير العربي، 21/01/2016، الموقع: assafirarabi.com.

34 - وسيم العبيدي، ليلى الرّياحي، غداؤنا، فلاحتنا، سيادتنا. تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية (تونس: مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، 2019)، ص 70، 71.

35 - المرجع نفسه، ص 71.

المائية الجوفية. وذلك بهدف توجيهها نحو الحاجيات الكبيرة من الماء لغراسات الزيتون التي قرّرها. وهذا ما يطرح جدلا مفاده أنّ غراسة الزيتون في تونس هي بعلية بالأساس وليست في حاجة إلى هذا القدر الخيالي من مياه الري. كما يتجه هذا المشروع نحو المكننة المتطورة التي ستقلص ضرورة من احتياجات اليد العاملة الفلاحية، إذا ستمكّن شركة الإحياء والتنمية الفلاحية «الاعتزاز 3» من خلق 112 موطن شغل قارًا، منها 16 إطارًا و96 عاملاً فلاحياً³⁶.

إنّ هذا التوجه يتطابق مع الطابع العنصري للرأسمالية التي تستنزف الأرض والماء، وتفكّر فقط في إنتاج القيمة المضافة على حساب الإنسان، وتنتج بذلك سياسات التراكم البدائي. فاتجاه المستثمر نحو غراسة أصناف من الزيتون المستوردة من (إيطاليا، اليونان، إسبانيا) إضافة إلى استنزاف الموارد المائية والاستنزاف الذي سيلحق التربة... ما هو إلّا مشروع يهدف أساساً إلى مزيد دعم الصادرات التونسية من زيت الزيتون...³⁷ وفي هذا السياق تأتي المفارقة العجيبة حيث أعلنت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن تسجيل تطور في زيت الزيتون بنسبة 150% لجهة الكميّة و180% للمداخيل منذ بداية موسم التصدير في سياق لم يتمكن فيه أغلب التونسيين من الاستفادة من هذه المادّة الغذائية الأساسية نظراً لارتفاع أسعارها في السوق المحليّة (10 دينارات للتر الواحد)³⁸.

3- حينما يُخلق «الملاذ الأخير»³⁹ باب، في وجه النسيين

ظلّ التعويل على وسائل بدائية حيوانية كالأحمر والبغال في جلب السلع متواصلاً بالنسبة للمستوى البدائي القائم على الاقتصاد المعاشي، ويقوم بهذا النشاط بعض

36 - المرجع نفسه، ص 71.

37 - غسان بن خليفة، الفلاحة التصديرية تقوّض السيادة الغذائية وتحاصر صغار الفلاحين في تونس والمغرب. ملخص لبحثي مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية تونس وجمعية «أطاك» المغرب، مراجعة: حمزة حموشان، (منظمة الحرب على العوز، 2019)، ص 15.

38 - المرجع نفسه، ص 15.

39 - نعني بالملاذ الأخير: الكنترا أو التهريب أو التجارة الحدودية.

الأهالي المقيمين على الحدود أفرادا أو عائلات ويتميّز هذا المستوى بالمحدودية في الزمن والانتشار الجغرافي وفي بساطة الممارسة والبضاعة المهربة مثل منتجات غذائية وتغ وبعض الحاجيات العائلية الأساسية مثل الأغذية المستوردة أو الملابس والتي يتولون لاحقا ترويجها في الأسواق الأسبوعية المحلية (داخل الجهة)، وهؤلاء الأهالي لا يطلق عليهم في لمنطقة صفة المهربين أو الكناتريّة بل يعتبرونهم مجرد تجار⁴⁰.

وفي المقابل « نجد مستوى آخر متطورا ويتأسس نتيجة مراكمة المربايح أو نتيجة عملية نوعية في المستوى الأنف الذكر، حيث يوفر لهم رأس مالهم سواء كانوا أفرادا أو عائلات اقتناء محل باعتباره «واجهة تموية» يكون متخصصا في نوع من البضائع المهربة مثل قطاع الغيار، واقتناء شاحنة رباعية الدفع سواء برأسمال خاص أو عبر شركات الإيجار المالي Leasing، وفي هذا المستوى تصبح البضائع أكثر تنوعا وأرفع قيمة مثل قطاع غيار السيارات والمشروبات الكحولية والتجهيزات الالكترونية المنزلية ويمتد ترويجها على كامل تراب الجمهورية ويوفر القائمون على هذا النشاط بعض المخازن. أما المستوى العالي فيتمثل في تشكل شبكات التهريب والتي تخص كبار المهربين أو تحالفا بين مجموعات المهربين من المستوى الأوسط تربط بينهم علاقة دموية وينتظمون في شبكات معقدة وشديدة التنظيم ترتبط أحيانا بشبكات دولية لها رهانات عابرة للأقطار، وتستعمل وسائل وتقنيات شديدة التطور»⁴¹.

يُعتبر النشاط التجاري غير المهيكّل عبر الحدود التونسية الجزائرية أو ما يُعرف بالتهريب أو «الكنترا» أحد النشاطات الاقتصادية الجوهرية خاصّة بجهة القصيرين، فهي ممارسة اقتصادية قائمة على مشروعية تاريخية وخصوصية جغرافية حدودية أهلتها لتكون «حاضنة» للأنشطة الموازية» وقائمة أيضا على قيم قبلية وعلاقات الدم والقربا وهي شبكات معقدة ومنظمة لها مكوناتها وطقوسها⁴².

40 - محمد فوزي سعداوي، المرجع السابق، ص 103.

41 - المرجع نفسه، ص 103.

42 - هنا لا بد من التمييز بين التهريب والإرهاب، وبين شبكات تهريب البضائع والبشر الخ.

إنّ كثافة السيارات والشاحنات رباعية الدفع في سيدي بوزيد والقصرين يؤكد استمرارية الثقافة التجارية غير المهيكلّة واعتبارها شكلا من أشكال المقاومة لتلبية الحاجيات الاجتماعية وذلك في سياق توسعت فيه خارطة الفقراء بالجهة، «فيقدّر مثلا عدد شاحنات الايسوزو ISUZU خلال السنوات الأخيرة بجهة القصرين والتي يطلق عليها في الجهة تسمية «هيفاء» نسبة للفنانة المصرية، حوالي 3500 شاحنة»⁴³.

وبذلك أصبحت «الكنترا» الملاذ الأخير للعيش والاسترزاق لفئات عديدة من جهة القصرين. لكنّ هذا الملاذ قد أضحى صعب المنال، وشديد الخطورة لمن هم الأكثر تهميشا وفقرا، «بفعل الحاجز الذي أقامته الجوائز على جانبها من الحدود، وأيضا لتدهور الوضع الأمني بعد سنة 2011، وما رافق ذلك من استحكام المقاربة الأمنية وحدها في مواجهة المجموعات الجهادية المسلحة، دون استناد إلى معالجة شاملة للوضع تقوم على إشراك المواطنين في القرار المتعلق بالأمن والحدود يأخذ بالاعتبار مطالبهم وأولوياتهم»⁴⁴.

لذلك أصبح الأباطرة وكبار المهربين فقط هم المستفيدون، وصارت الفئات الضعيفة والهشّة التي تجلب بعض البضائع عن طريق الحيوانات أو حتّى العديد من أصحاب السيارات رباعية الدفع غير قادرة على تلبية حاجياتها اليومية عن طريق الكنترا، ليتحوّل الملاذ الأخير إلى جحيم، وتصبح المشاريع الهجرية غير النظامية أو التوجه نحو العمل غير المهيكل في تونس العاصمة، هي البديل.

iv- حينما تساهم متانة الشبكات الاجتماعية المحلية في اتخاذ القرار الهجري

رغم نجاح السلطة السياسية في فرض ضريبة المجبى سنة 1856 والذي يهدف إلى «تعميم ضريبة «الإعانة» على كافة الأهالي، باستثناء تونس وبنزرت وسوسة والقيروان

43 - محمد فوزي السعداوي، المرجع السابق، ص 104.

44 - ألفة اللوم، المرجع السابق.

وصفاقس، والمقصود بالدرجة الأولى هي القبائل شبه المتنقلة في الوسط والجنوب التي ظلّت إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر لا تطولها يد الدولة إلاّ بالقدر الذي يسمح به أعيانها المتحالفون مع السلطة المركزية»⁴⁵، وبالتالي **فردنة المجتمع** كما يقول عبد الحميد هنيّة، والتحوّل من سلطة تمارس على جموع، إلى سلطة تُمارس على جمع أفراد. ورغم أنّ الاستعمار عمل على تحطيم التوازنات القديمة من أجل «التسرّب في خلايا النسيج المحلي»⁴⁶. وكما أصّرت دولة الاستقلال على تفكيك البنية القبلية من خلال نبذها في خطاباتهما وعن طريق المدرسة والتدريس إلّا أنّ هذه العوامل التي ذكرناها بايجاز في سياقات انخرطت فيها البلاد التونسية والاقتصاد الفلاحي بالأساس في دائرة التبعية للرأسمالية العالمية ما بعد دولة الاستقلال، قد ساهمت في القضاء على المرتكزات المادية والعسكرية والسياسية للبنية القبلية. إلّا أنّها لم تحطّم تماماً آليات التضامن القديمة أو مرفولوجية الحي والحومة. «فالذهنية الريفية كانت محددة في عملية امتلاك الفضاء والاستحواذ عليه، فالأحياء السكانية التي انتشرت حول النواة الحضرية الأولى للمدينة (سيدي بوزيد) كانت تحمل بعض أسماء العروش (حي أولاد بلهادي، حي البراهمية، حي أولاد شلبي... كما أنّ بنية المساكن في هذه الأحياء تُعيد إنتاج البنية التقليدية للمساكن الريفية، كالدار والبيت الريفي البدوي بإسطبله ودوابه وحيواناته ومواده الفلاحية وقربه من المستغلة الفلاحية»⁴⁷.

إنّ حضور الحميميات وقوّة وصلابة شبكات الحي والجيران والقراية والزمانة ومتانة العائلة في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بمناطق الوسط الغربي كانت أحد أبرز عوامل الطرد. كما تكون متانة العلاقات الدموية حافزا نحو القرارات الهجرية. ورغم أنّ المشرّع التونسي يقف ضدّ ما نشاهده بصفة يومية حول الاستيلاء على الفضاء

45 - عبد الحميد هنيّة، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال (تونس: منشورات أوتار، تير الزمان، الطبعة الثانية، 2016)، ص 222.

46 - Lilia Ben Salem, «Les transformations actuelles des sociétés rurales du maghreb», Introduction, Actes du colloque organisé en avril 1993, série 7, volume 5, (Tunis : Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 1996), p 11. (Trad. Arabe, Nagib Boutaleb).

47 - أحمد خواجة، المرجع السابق، ص 197.

العام والرصيف، إلا أنّ الفئات المحرومة والتي تتميز بجميبتها وروابطها الدموية القويّة قرّرت السير نحو العمل التجاري غير المهيكّل في تونس العاصمة بصرف النظر عن عقاب الحكومة.



خاتمة

بعد تقديمنا لقراءة سوسيو-تاريخية وجيزة للبنية الاقتصادية بالوسط الغربي وتحديدًا مدينتي سيدي بوزيد والقصرين والعوامل الطاردة بالمنطقتين، نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

❖ إنَّ هشاشة البنية الاقتصادية بمدينتي سيدي بوزيد والقصرين هي نتاج سيرورة تاريخية ومقاربات نيوليبرالية مشوّهة اتسمت بالمظلومية، ما أدى إلى شعور الساكنة بالحقرة والدونية، فقد خلت القرارات الفوقية للدولة كانت قبل سنة 2011 أو بعدها من الإصلاحات الراديكالية، والعميقة، والسوسيولوجية، والمتسّقة.

❖ إنَّ عدم التوازن بين الجهات قبل سنة 2011 في بعث المشاريع التنموية، إذ غابت الصناعة في ربوع سيدي بوزيد والقصرين في سياق لا تحظى فيه الولايتين بالمقومات الثقافية من مكتبات ومسارح ونوادي سينما الخ وفي سياق تعمّقت فيه البطالة وتوسّعت فيه الأميّة كانت أحد أبرز عوامل الطرد.

❖ إنَّ اعتماد براديجم إعادة إنتاج التفقر من قبل الحكومات ما بعد سنة 2011، فقد تعرّضت الموارد الطبيعية من أرض وماء إلى مزيد من الاستنزاف، وصارت التجارة الحدودية باعتبارها الملاذ الأخير للفقراء لا تلبي الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشّة والضعيفة عاملاً أساسياً في ارتفاع منسوب الإحباط يدفع بالشباب والعديد من الفئات المسحوقة إلى اللجوء إلى قوارب الموت أو للعمل بطريقة غير مهيكلة في المجال التجاري بتونس العاصمة.

❖ إنَّ متانة الشبكات الاجتماعية المحلية مثل شبكات الحيّ والقراية والزمالة والجيران كانت أحد محفزات اتخاذ القرار بالعمل الجماعي وغير المهيكل بنهج إسبانيا أو بأنهج أخرى.

إنّ الانتصاب غير المهيكّل في نهج إسبانيا والذي يعود غالبية تجاره إلى منطقة سببية من ولاية القصرين يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية على الأقل:

◀ سرديّة الألم واستمرارية ديناميكية التهميش واستنزاف الريف بمنطقتهم عبر التاريخ.

◀ حضور الثقافة التجارية الحدودية وغير المهيكلة التي لا تعترف بالحدود وبالقانون وتؤمن بالحرية في ذاكرتهم الجماعية، وهذه الثقافة التاريخية تكون دافعا للعمل غير المهيكّل وتحدي القانون والمشرّع التونسي بصرف النظر عن عقاب الحكومة.

◀ استمرارية الحميميات وقوّة الصلات بينهم يحفز اتخاذ القرار بالعمل بشكل غير مهيكّل ●



بيبلوغرافيا مختارة

كتب باللغة العربية

- التموموي، الهادي. **انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر**. مثال 1906. تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، قرطاج، 1993.
- الدّقي، نور الدين. **تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014**. منوبة: المنشورات الجامعية بمنوبة بالاشتراك مع المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2016.
- بن جمعة إبراهيم، بلقاسم. **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864**. (من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية). تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس، 2002.
- بوطالب، محمد نجيب. **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (سلسلة أطروحات الدكتوراه: 41)، 2002.
- هنيّة، عبد الحميد. **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال**. تونس: منشورات أوتار، تبر الزمان، الطبعة الثانية، 2016.
- العبيدي، وسيم، الرّياحي، ليلى. **غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا. تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية**. تونس: مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، 2019.

مقالات باللغة العربية

- سعداوي، محمد فوزي. «**التقاطع الملتبس بين التهريب والإرهاب على الحدود الغربية للبلاد التونسية**»، في: الإرهاب والتهريب في تونس. دراسات في الوضعية الراهنة، إشراف وتقديم: عميرة عليّ الصغّير، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 2017.
- التيزاوي، حمادي. «**الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محليّ هشّ وغير مهيكّل**»، في: الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، إشراف: المولدي الأحمر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.



5

المحور الخامس

نهج إسبانيا والانتصاب الشارعي:
الاقتصاد السياسي والأخلاقي
للديناميات الجماعية بين العمل المربح
والتمثيل النقابي



الكلمات المفتاحية : العمل، الوشائج الأولية، العمل النقابي، اقتصاد سياسي، اقتصاد أخلاقي، علم الاجتماع السياسي للعمل، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، المشروعية.

مقدمة

عرفت أنهج العاصمة المحيطة بنهج إسبانيا حملات أمنية مشددة طيلة السنوات التي تلت انتفاضة شتاء 2010-2011، استهدفت ما تصنفه السلط العمومية انتصاباً فوضوياً. فعلى سبيل المثال، كانت الحملة التي قادتها ولاية تونس تحت إمرة عمر منصور في سنة 2017 دليلاً على تلك النزاعات التي تحركها تصورات متباينة ومتموضعة اجتماعياً من أجل تصنيف النشاط التجاري على قارعة الطريق وتأطيره مهنيّاً. فبعد أن اتّفقت نقابة التجار المستقلين وولاية تونس حول تهيئة مجالات من أجل ممارسة هذه التجارة مع مراعاة نواميس الجمالية والتنظيم الحضريين، لم تقدر الولاية على الإيفاء بتعهداتها واستنهضت القوة العامة من أجل إخلاء نهج إسبانيا وجواره من الباعة المتجولين. هذا الاتفاق يتضمن السماح للتجار بممارسة نشاطهم في نهج إسبانيا وتخومه إلى حين إعداد 3 مجالات معدة لهذا النشاط، وهي المنجي سليم 1، والمنجي سليم 2 وسيدي البشير. وقد أثار هذا القرار القمعي حفيظة المعنيين بالأمر ونقابتهم، إذ احتجت الأخيرة على هذا القرار، محاولة رفع الوصم عن منظوريها والدفاع عن ظروف عملهم. في حقيقة الأمر، يعد هذا النشاط في تونس العاصمة إشكالاً عمومياً معقداً تم بناؤه طيلة السنوات الماضية منذ الأشهر الأولى التي تلت الثورة، بل وحتى قبل ذلك. ففي سنة 2008، عرف سوق المنصف باي حريقاً كان نقطة تحول له، إذ تسبب في تغيير أماكن التجار وتثبيتهم في عقار جديد. كما كان هذا السوق موضوع صراع مع السلطة تحت نظام بن علي و تحديداً في سنة 2007 بين التجار المختصين في بيع الأجهزة المنزلية والنظارات الشمسية وغيرها من البضائع من جهة، ومنظمة الأعراف من جهة أخرى. فقد تم بيع العقار الكائن بنهج عبد الرزاق الشرايبي الذي كان ملكاً لبلدية

تونس للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الذي كان يرأسه الهادي الجيلاني آنذاك¹. وإثر قرار الأخير ببيع العقار الذي كان يمارس فيه الباعة أنشطتهم، انتفض هؤلاء وطالبوا بالإبقاء على مورد رزقهم، مستندين في ذلك إلى اتفاقهم القديم مع بلدية تونس، ونجحوا في فرض اتفاق جديد مع اتحاد الأعراف. أما عن تجار نهج إسبانيا، فقد خاض جزء كبير منهم صراعات متواترة، تتراوح أزماتها بين الروتيني اليومي والنقابي المأسس، من أجل تحسين ظروف عملهم وضمان تواجدهم العمومي بصفقتهم منتصبين. وتم إنشاء نقابة للتجار المستقلين منذ سنة 2011 باعتبارها منظمة تدافع عن المصالح المادية لهؤلاء التجار وتسعى لإعادة تكييف عملهم رمزياً واقتلاع الاعتراف به باعتباره عملاً كريماً وغير مارق عن القانون.

وسنتعرض في هذا المحور إلى نشاط التجارة على قارعة الطريق في نهج إسبانيا باعتباره نشاطاً مهنيّاً. وبالتالي، فإن موضوع الدرس في هذه الورقة هو الديناميات الجماعية، المهنية وغير المهنية، التي تخترق مجموعات التجار بصفقتهم تلك. ففي حين تذهب البعض من نصوص هذا المؤلف إلى تاريخ هذا النشاط و تثبيته التدريجي في نهج إسبانيا ومحيطه، وتذهب أخرى إلى دراسته بالتركيز على المنتصب بإعتباره فرداً منغرساً في موقع اجتماعي ومستتبطن لأنماط اجتماعية وجندرية محددة، يركز هذا العمل على الوجود الجماعي لمبجوثي هذا المؤلف. وتتناول في هذا النص تحليل مختلف ديناميات التناقض والتضامن في ما سنعتبره قطاعاً بمختلف معاني الكلمة الاقتصادية والمهنية والهوية، وذلك على ضوء الزمن (ما بعد) الثوري وما انتجه من فرصة للتنظيم الجماعي والاحتجاج. لكننا نحلل ذلك دون أن نتجاهل تاريخية ما يسمى بالتجارة الموازية باعتبارها نشاطاً اقتصادياً مربحاً وشكلاً من أشكال مقاومة الحيف الاجتماعي على حد السواء، وتجذرهما في الشبكة الدولية لمسالك تدفق السلع وموقعها في التقسيم الدولي للعمل.

1 انظر هذا المقال الذي يتحدث عن توقيع عقود بيع لفائدة اتحاد الأعراف لعدد من العقارات البلدية من أجل إحداث محطات سيارات أجرة «لواج»: <https://cutt.ly/cJCW6DX>

المدخل المنهجية والنظرية وخطّة المحور

سنحاول من خلال هذا المحور مساءلة التقسيمات المعتادة بين العمل المنظم والعمل اللامنظم²، وسننطلق من مسلمة تعتبر النشاط التجاري بنهج إسبانيا وغيره عملاً منظماً بأتى معنى الكلمة، له ديناميته الجماعية وأرضيته الاقتصادية وأبعاده الرمزية والهوية كغيره من الصنائع. فالاعتماد على علم اجتماع العمل يجعلنا نرى في هذا النشاط عملاً له مؤهلاته وبراعته الخاصة، كما أنّ لأصحابه ظروف عيش ومصالح مادية ورمزية يدافعون عنها بالسبل التي يخولها السياق. كما سنباعد بيننا وبين الأحكام المسبقة التي لا ترى في تجار نهج إسبانيا سوى مجموعة واحدة متجانسة اجتماعياً، دون أيّ فوارق تشقها. فعلى العكس من ذلك، يعتبر هذا المجال المهني مجالاً مهيكلاً بتراتبية اجتماعية مركبة، رغم الصورة النمطة التي التصقت به باعتباره اقتصاداً هشاً لـ «تدبير الرأس» فحسب. دون أن ننفي أن الهشاشة ميزة أساسية للعديد من الشبان الذين ينتصبون في نهج إسبانيا، إلا أنه من الإجحاف أن لا نرى كيف تعتبر التجارة «اللا رسمية» هذه أفقاً للصعود الاجتماعي ونشاطاً متمثلاً رمزياً باعتباره عملاً مستقراً ومشروع حياة مهنية للعديد ممن اشتغل أقربائهم وأسلافهم بها. كما أن لهذا النشاط دينامياته الربحية التي تجعل منه نشاطاً مراكماً للثروة ويسعى من بين ما يسعى إليه إلى انتزاع الاعتراف به باعتباره سبيلاً مشروعاً للثراء. فهو بالتالي نشاط له أغنياء وله فقراء، له أعيانه وله صغاره ومهمشوه.

من جهة أخرى، سنسعى في هذا المحور إلى تناول مختلف أشكال الفعل الجماعي والاحتجاج التي عرفها هذا القطاع بمختلف مجموعاته باعتبارها محاولات لتثبيت اقتصاد أخلاقي جديد لعلاقة المنتصبين بمؤسسات الدولة. وسنتناول هذه المحاولات

2 هذه التقسيمات هي عادةً نتاج لتصنيف إداري ولبعض الخبراء، وهي عادةً ما تستبطن وصماً للتجارة «اللامنظمة» باعتبارها نشاطاً خطيراً على المجتمع وعلى المستهلك. بخلاف تحاشينا البديهي لهذا الوصم، فنحن ننطلق من مسلمة مفادها أن هذا النشاط هو على عكس تسميته هذه منظّم بنواميس وقواعد أخرى، وأن ما يميزه عن الأنشطة «الرسمية» هو اعتراف الدولة الرسمي بذلك.

باعتبارها منغرسية في إتيقا الرزق (éthique de subsistance)³، إذ تكتفي بطلب مجالات مجهزة من أجل تأطير ممارسة النشاط التجاري، أو تسعى إلى أن تدعم الدولة وشأنهم ينظمون أنفسهم بأنفسهم، ممتلكين المجال العمومي من أجل كسب قوتهم. وهي في الحالتين مساع من أجل ضمان استمرارية رزقهم وتحييدها عن تدخلات السلطة عبر ذراعها الأمني، وذلك بإقامة اتفاقات جديدة معها. بالتالي، فإن مفهوم الاقتصاد الأخلاقي للمؤرخ البريطاني إدوارد بالمر طومسون (E.P. Thompson) سيكون مركزياً في هذا المقال، وسيوفر إطاراً نظرياً لتحليل تناقضات هذه المجموعات من التجار المستقلين مع الدولة ومؤسساتها⁴.

وعلاوة على ما سبق، نستعمل بالأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية لمساءلة تشابك العلاقات والوشائج الأولية بعلاقات الإنتاج، دون أي حكم قيمي يستبطن ازدراءً لديناميات اجتماعية تنعت بـ«ما قبل الحديثة» في منحنى تطوري. وسنرى كيف أن الانتماء المهني ليس مستقلاً تماماً عن علاقات القرابة ذات الطابع القبلي، وكيف أن هذه الأخيرة تساهم في هيكلة الصراعات من أجل تقاسم موارد المجال العام ومن أجل التمثيل المشروع للتجار. سنسعى إذن إلى إبراز ذلك مع الاستعانة بنظرة مقارنة بين نهج إسبانيا ومحيطه وغيره من مجالات التجارة «غير الرسمية» على غرار النصف الباي، و دون إهمال مختلف أزمنة التوطن الاقتصادي وتاريخية بروز مطالب اجتماعية في هذا القطاع. سنعتمد في هذه الورقة على المعطيات المشتركة التي أنتجت من أجل إنجاز هذا المؤلف الجماعي، أي المقابلات التي أجريت مع الباعة، ناهيك عن الملاحظات الإثنوغرافية لنهج إسبانيا وتخومه.

3 يعود هذا المفهوم إلى عالم الأنثروبولوجيا الأناركي جايمس سكوت، إذ يحيل إلى ممارسات اقتصادية وقيم أخلاقية تتميز بالحذر من تقلبات الزمان قصد تحقيق القوت، وذلك في إطار دراسته لمزارعي جنوب شرق آسيا. أنظر:

James C. Scott. The moral economy of the peasant : Rebellion and subsistence in Southeast Asia, (New Haven : Yale University Press, 1976

4 نحيل هنا إلى مقال إدوارد بالمر طومسون :

Edward Palmer Thompson. « The moral economy of the English crowd in the eighteenth century », Past & Present, 50(1), (1971), 76-136

لكننا سننعمد كذلك على جملة من المعطيات التي تم جمعها من قبل كاتب هذه السطور شخصياً قبل أن ننطلق في هذا المشروع الجماعي. فقد أجرينا في سنة 2018 مقابلات مع البعض من فاعلي هذا القطاع كبعض باعة سوق المنصف باي وأحد أعضاء المكتب التنفيذي لنقابة التجار المستقلين، هذا فضلاً عن الملاحظات الشخصية. وسنتطرق في جزء أول إلى مسألة توطن التجارة على قارعة الطريق باعتبارها نشاطاً اقتصادياً، متقصين دينامياتها ومحددات خارطتها من وشائج أولية، ومحللين آثار ذلك في تشكل ما يمكن اعتباره هوية مهنية مشتركة لها خصوصياتها السوسيوثقافية وأبعادها الرمزية. أمّا في جزء ثانٍ، سنتناول مسألة الفعل الجماعي لهذا القطاع، مستعملين في ذلك أدوات علم اجتماع الحركات الاجتماعية ومستأنسين بمفهوم الاقتصاد الأخلاقي لفهم ما يحفز تحركات التجار، وأشكالها، والفاعلين فيها والمتحدثين باسمها. وفي جزء ثالث وأخير، سنتطرق إلى مسألة مؤسسة المطالبة النقابية لهذا القطاع، مقتفين أثر التناقضات التي تشقها ومهتمين بديناميات التفاوض وبعائدات العمل النقابي على التجار.

1- الانتصاب النظم : في التوطن المادي والرمزي لهوية مهنية،

يعود توطن نشاط التجارة على قارعة الطريق في أنهج العاصمة إلى التسعينات، حيث تزامن تعدد المنتصبين آنذاك مع توافد أعداد كبيرة من الرجال من جهات الوسط الغربي التونسي بحثاً عن القوت والعمل. وينتمي هؤلاء إلى مجموعات قبلية كبيرة من مدينتي السببية وجملة المتجاورتين، رغم إلحاق الأخيرة بولاية تم احداثها إدارياً سنة 1973 وهي سيدي بوزيد. فهؤلاء الذين سيصيرون باعة منتصبين في أنهج تونس العاصمة هم أصيلو عرشي الغلايقية من أولاد خلفه، وهم يعتبرون أنفسهم منتمين لهذا العرش، وهو ما يجعل من الشائج الأولية في حالتنا هذه عاملاً رمزياً هاماً للانتماء الجماعي. ففر إذن هؤلاء من الفقر الذي تميزت به الجهات الداخلية للبلاد، وبحثوا في ما يسمى بالتجارة الموازية عن أمل صعود اجتماعي لم توفره لهم الدولة ولا مؤسساتها المشروعة، إذ كانوا على هامش أسطورة المصعد الاجتماعي للمدرسة العمومية. و تتواتر الأجيال التي أخذت تعمل في مجال التجارة هذا، حتى صار الوافد الشاب الجديد من ذوي الثمانية عشر ربيعاً على أقصى تقدير يتعلم مهارات التجارة وأسرارها من أحد أبناء عمومته، واجداً

لديه ملجأ في مدينة كبيرة لا يفقه عن جغرافيتها شيئاً عند قدومه⁵. وهكذا يصير متدرباً على مهنة البيع والشراء، متخذاً له من بني عشيرته معلماً يمرّر له مهارات وكفاءات تختص بها مجموعة التجار باعتبارها مجتمعاً مهنيّاً متكاملّاً. وبالتالي، يمكن القول إن تضامناً أبناء العشيرة والقبيلة الواحدة المسنود رمزياً على انتماء الوشائج الأولية يحوّلهم إلى مجموعة تجمعها مصالح مادية وثقافة مهنية مشتركة. وبالتالي، تنتج عن انتشار علاقات القرابة في مجال العمل علاقات اجتماعية ومجموعات إنتاج جديدة.

وتؤكد المعطيات التي جمعناها من أجل هذا المؤلف قولنا هذا عن مدى تركيب التوطن التجاري بنهج إسبانيا واشتباكه بالوشائج الأولية، إذ أن 61% من التجار المبحوثين في هذا النهج هم أصيلو مدينتي جلمة والسيبية. كما كانت تنشئة مجموع 59% منهم في هذين المدينتين، والأمر كذلك بالنسبة إلى مكان استقرار الوالدين. ويمكن الاستدلال على تشكل نوع من الثقافة المهنية الجماعية، أي باعتبار التجارة موضوع الحال مهنة متمثلة وليست مجرد عمل مؤقت، بالرجوع إلى نسبة أولئك الذين يرون أنفسهم تجاراً في المدى البعيد. وإذ صرح 7% من المبحوثين أنهم يريدون الإبقاء على النشاط نفسه في ظروفه الحالية، فإن 66% منهم يريدون الانتصاب للحساب الخاص في المستقبل. وقد يعزى ذلك إلى رغبة في تفادي المضايقات اليومية التي يتعرضون لها من قبل الشرطة وأصحاب المحلات بنهج إسبانيا. لكن في حقيقة الأمر ثمة تمثّل أغلبي للانتصاب باعتباره مهنة مشروعة يجوز للمرء أن يتمثّل نفسه فيها من أجل تحقيق الربح وتحويل جزء منه لمكان المنشأ في شكل استثمارات عقارية أو فلاحية.

وتحيلنا هذه الفكرة إلى مفهوم المجتمعات المجرأة⁶ (la société segmentaire) الذي نجده في الأنثروبولوجيا السياسية، لكننا نتحاشى تناوله بصفة تقزم من هذه

5 مقابلة، تونس، جويلية 2018.

6 هو مفهوم في الأنثروبولوجيا السياسية تناولت العديد من المجتمعات الإفريقية كموضوع درس. أنظر على سبيل المثال : Evans Prichard, E. (1970). The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People, Clarendon Press; Evans Prichard, E., Fortes, M., African Political Systems (1940). Oxford University Press; Favret-Saada Jeanne. La segmentarité au Maghreb. In: L'Homme, 1966, tome 6 n°2. pp. 105-111.

الأنماط الاجتماعية وتجعل منها ميزة مجتمعات أولية في سلم التطور البشري⁷. فهذه المجتمعات محكومة بروابط الوشائج الأولية في ديناميات التضامن الجماعي، وهي تعيد إنتاج نفسها في سياق الدولة الحديثة واقتصاد السوق الليبرالي وانغراس الدولة-الأمّة التونسية في التقسيم الدولي للعمل. فأشكال المجتمعات المجزأة هذه هي أشكال تاريخية، تتطور بتطور البنى الاقتصادية ويقدر تعمق مركزية الدولة، وهي في الآن نفسه مقاومة لعملية «التحديث» التي تقود قاطرتها الدولة بإعتبارها ضرباً لتضامناً قديمة دون تقديم حماية اجتماعية كافية للفئات المعنية. لذلك نرى أن تناول ما يسمى بالعروشية في تونس باعتبارها مجرد رواسب تاريخية لماض متخلف لا يتجاوز مستوى خطاب الوصم السياسي لمجموعات تكافح من أجل رزقها.

إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال غياب التفاوتات الاجتماعية، بل والتقسيمات الطبقيّة داخل المنتصبين بنهج إسبانيا ككل أولاً، وداخل المجموعات القبليّة من الغلايقية وأولاد خلفه ثانياً. فيظهر من خلال المعطيات الجماعية لهذا المؤلف، وكذلك من خلال المقابلات والملاحظات التي قمنا بها شخصياً قبل ذلك، أن هؤلاء يحتلون موقعاً مهيماً في نهج إسبانيا وتخومه. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الأرقام التي سقناها أعلاه، والتي تشير إلى الأغلبية العددية لأصلي السببية وجملة في العدد الجملي للتجار الذين أحصوا. ويظهر ذلك من جهة أخرى، من خلال القدرات المتباينة على تملك المجال العمومي وتوظيفه من أجل تحقيق الربح، والتي تجعل من أبناء العشائر الكبرى ذات تفوق واضح على أصلي تونس وغيرهم.

ومن المحقق أن هذا ينعكس على القدرة على تحقيق الأرباح وعلى مراكمة الثروة، إذ أن أجزاء الرصيف تعتبر في سياق الانتصاب الشارعي في نهج إسبانيا موارد إقتصادية

7 ترى النظريات التطورية في الأنثروبولوجيا أن المجتمعات «البداية» متخلفة في سلم تطوري ينتهي بالدولة-الأمّة الغربية وبالولوج للحداثة على شاكلتها الغربية بإعتبارها أرقى أشكال التنظيم البشري. فهي بالتالي نظريات غربومركزية، بإعتبارها لا تعترف بحداثة إلا بحداثة الغرب ولا ترى في المجتمعات اللاغربية التي تدرسها إلا مجتمعات في أسفل أشكال التنظيم البشري، ناهيك عن إرتباط جزء كبير منها بالاديولوجيا والمصالح الكولونيالية لأواخر القرن التاسع عشر. أنظر على سبيل المثال أعمال عالم الأنثروبولوجيا هنري ماين، وهي خير دليل على ذلك.

نادرة، وهو ما يجعل حيازتها رهاناً هاماً وموضوع صراع كبير. أما داخل المجموعة القبلية ذاتها، فتتجلى التفاوتات الطبقية على نحو نستشف منه مساراً بيوغرافياً شبه نموذجي للمنتصب أصيل الغلايقية أو أولاد خلفه. فحسب مقابلتين قمنا بهما مع تاجرين من سوق المنصف باي من عرش أولاد خلفه الذي ينتشر بين مدينتي السببية وجملة، اتضح أن التجار ذوي التجربة والأكثر ثراءً وحيازةً على رساميل علائقية ورمزية هم قلة داخل المجموعة، وهم يلعبون دور المعلم الذي يوفر حمايةً وسقفاً للوافدين الجدد، مقابل توظيفهم كقوة عمل في عملية مراكمة فائض القيمة. وبالتالي، نشهد ضرباً من المراوحة بين علاقات التضامن القبلية والعشائرية من جهة، وبين علاقات التقسيم والتناقض الطبقي من جهة أخرى، داخل مجموعة عمل يراها من هو خارجها متجانسةً. لكن سنرى أن التمايزات التي ذكرناها تترجم بصراعات على تمثيلية التجار نقابياً وعلى مشروعية آلية العمل النقابي بإعتبارها كذلك. لكننا سنخوض قبل ذلك في مسألة الفعل الاحتجاجي وشارطته في نهج إسبانيا وتخومه وما بعد ذلك.

2. الاقتصاد الأخلاقي لاحتجاج المنتصبين : بين المقاومة، الفردية، والفعل الجماعي

يتميز المعيش الاجتماعي لمنتصبي نهج إسبانيا و تخومه بمقاومة لا تكاد تبرحه. فالروتين اليومي لهذا النشاط يجعل من أصحابه دائماً في علاقة متوترة مع السلطات العمومية، ممثلةً في ذراعها التنفيذي البوليسي. لذلك فإن لهؤلاء الباعة ممارسات احتجاجية ومقاومة مختلفة، تنزل في أزمنة اجتماعية متباينة. ويمكن دراسة هذه الممارسات بتقسيمها إلى ثلاثة أنماط من الفعل الاحتجاجي : الهروب الفردي، المجابهة الجماعية لقوات الشرطة والاحتجاج الجماعي في إطار «ريبرتوار» فعل كلاسيكي.

وقبل أن نتناول بالدرس هذه الأنماط، سننزل هذا الفعل المقاوم في إطار نظري يجعل منها أحد الدلائل على ما يمكن اعتباره اقتصاداً أخلاقياً للانتصاب من أجل التجارة. فرغم أن السياق الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي موضوع درسنا يختلف تماماً عن الهبات الشعبية المناهضة لزيادات أسعار الحبوب في بريطانيا في القرن الثامن عشر التي

تحدث عنها إدوارد بالمر ثومسون⁸، إلا أن مفهوم الاقتصاد الأخلاقي ينير الفعل المقاوم لمنتصبي نهج إسبانيا وغيره من أنهج العاصمة شريطة اعتماد تعريف واسع له⁹. إذ يحيل هذا المفهوم إلى العلاقات بين المهيمنين والمهيمن عليهم، باعتبارها علاقات هيمنة مشروطة باحترام الأوائل لتعهدات أخلاقية تجاه الآخرين. وبالتالي، فإن الانقياد الإيجابي للهيمنة الاجتماعية ينتهي بانتهاء شروطها، أي عند الإخلال بالتعهدات الأخلاقية المشار إليها أعلاه. ويقودنا هذا لا محالة إلى تحليل ما يمكن اعتباره تصورات شعبية للمشروعية وللعدالة، وهي تقف على تخوم المسموح وغير المسموح به. بالتالي، يمكن مفهوم الاقتصاد الأخلاقي من فهم إتيقا الرزق التي تمكننا من فهم مرور بعض الطبقات الشعبية إلى الاحتجاج، متجنبين في ذلك التصور التلقائي (spontanéiste) الذي يرى في ذلك فعلاً انفجارياً لا عقلانياً¹⁰.

وإذ ذهب ثومسون إلى اعتبار هبات الحشود الشعبية ضد ترفيع الأسعار احتجاجاً ضد إخضاع الاجتماعي لجال اقتصادي مستقل شيئاً فشيئاً عن المجتمع ولم يعد مضمناً فيه (embedded) على معنى كارل بولاني¹¹ (Karl Polanyi) فإن موضوع الحال يتعلق برفض تدخل السلطة الذي يمس من قوت منتصبي نهج إسبانيا وتخومه، بناءً على اتفاقات ضمنية معها تحدد سقف اللامسموح به في قمع السلطة لهذا العمل. ومثل المنتصبين هنا كممثل الفلاحين الذين كانوا موضوع درس جايمس سكوت¹² (James C.)

8 المرجع نفسه.

9 هو ما ذهب إليه الباحثة في علم الاجتماع السياسي جوهانا سيمايون. انظر : Johanna Siméant. « Économie morale et protestation – détours africains ». *Genèses*, 81(4), 142-160.

10 Siméant... ibid.

11 Scott... ibid.

12 يحيل هذا المفهوم الذي يمكن ترجمته إلى العربية بـ«التضمين» إلى مسألة انغراس ديناميات نعتبرها اليوم اقتصادية في عمليات اجتماعية روتينية، كالهبات والهبات المضادة وغيرها من الممارسات وذلك قبل «التحول الكبير» الذي تمثل في استقلالية المجال الاقتصادي عن بقية المجالات الاجتماعية. انظر : Karl Polanyi. *The Great Transformation. The political and economic origins of our time*. (Boston : Beacon Press, 1944). كما يمكن الاستئناس كذلك بنظرية موس حول الهبة والهبة المضادة أو أعمال بيار بورديو حول مسألة الشرف عند القبائل في الجزائر. انظر : Pierre Bourdieu. *Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de «Trois études d'ethnologie kabyle»*. (Paris : Droz, 1972)

(Scott) حينما اعتمد على مفهوم الاقتصاد الأخلاقي ذاته و أشفعه بمفهوم إتيقا الرزق الذي ذكرنا، وهو ما جعله يلامس تصورات المشروعية لدى هؤلاء. فالحاكم المشروع هو الذي لا يهدد قوت الفلاحين وعيشهم، وهو الذي يترك لهم ما يكفي للكل. فالفقراء المتخلى عنهم خطرون على النظام الاجتماعي، كما يدرك ذلك جيداً الأغنياء الذين يسعون إلى تفادي الثورات التي تهدد موقعهم المهيمن. أما بالنسبة إلى الفقراء، فيتحقق القوت شريطة التواجد في علاقة تبعية بالمهيمنين، وضرورة توفير الرزق هي التي تجعلهم طائعين لنسق الهيمنة الاجتماعية ما دام القوت متوفراً. وتؤيد المعطيات التي جمعناها ما ذهبنا إليه من اعتماد لمفهوم الاقتصاد الأخلاقي، إذ أثبتت الملاحظات الإثنوغرافية أن أعوان الشرطة يتحاشون الحملات الأمنية على منتصبي نهج إسبانيا في فترات «الميسرة»، أي عندما يكثر الإقبال على هؤلاء التجار بمناسبة عيد الفطر أو العودة المدرسية أو غيرها من الأعياد التي تشهد استهلاكاً شعبياً أعلى من معدله باقي أيام السنة. وتشهد حياة هؤلاء التجار تدخل الشرطة بصفة تكاد تكون رتيبة في نشاطهم اليومي، وهو ما يجعل من الكر والفر مع قوات الأمن أمراً روتينياً، لا يفضي بالضرورة إلى تعبير نقدي منظم بل يدخل في إطار الممارسات اليومية من أجل الحفاظ على الرزق. ويمكن أن نضع ممارسة الهروب الفردي وقت الحملات الأمنية.

أ- الهروب الفردي وحماية «النسبة» من المصادرة :

تبرز الملاحظات الإثنوغرافية كيف كانت الحملات الأمنية، التي تطلق على منتصبي نهج إسبانيا وتخومه، عادةً ما تجابه بالفرار الفردي للنصابة، خاصةً أولئك الذين ليس لهم الكثير من البضائع المعروضة. فتجدهم بمجرد استشعارهم هذه الحملة حاملين نصبتهم على محمل السرعة، مطلقين العنان للركض من أجل الإفلات من مصادرة سلعهم. ولا نجد هذه الممارسة فقط في نهج إسبانيا وما جاوره من الأنهج، بل كذلك في العديد من الأنهج والشوارع الأخرى للعاصمة مثل شارع باريس أو أحياناً نهج روما حذو محطة الجمهورية. ويعد هذا التكتيك مواجهةً «لدولة كل يوم» (the everyday state)، أي جهاز الشرطة الذي يمثل الوجه اليومي والروتيني للدولة في معيش المنتصبين¹³. فالحوكمة

13 Salwa Ismail. *Political life in Cairo's New Quarters. Encountering the Everyday State* (Minnesota : University of Minnesota Press, 2006).

(gouvernementalité)¹⁴ اليومية الروتينية لمجال النشاط التجاري بنهج إسبانيا ونسق العلاقات بين المنتصبين والتجار أصحاب المحلات والشرطة هو الذي ينتج ممارسة الفرار هذه، باعتبارها تكتيكاً روتينياً لا إرادياً ومعتاداً، هدفه حماية قوت اليوم من المصادرة البوليسية والتحكم في مقدار الاعتباطي واللايقين في نشاط مقومه الأساسي الاعتباطي واللايقين. كما يمكن قراءتها باعتبارها «لاحركات اجتماعية»، على معنى آصف بيات¹⁵، إذ هي تفصح عن نفسها في سجل لا سياسي، أو ربما في مستوى ماتحت السياسي، على معنى جايمس سكوت¹⁶. إذ لا يعبر المنتصبون عند الفرار عن نقد صريح لهذه الحملات الأمنية، بل يكتفون بالتذمر فيما بينهم من «الحاكم» واعتباطيته.

ب- المواجهات المباشرة مع الشرطة:

يعتبر نمط الفعل هذا من أنماط الفعل الجماعية التي يمكن ملاحظتها بصفة مرحلية، ترتبط بسياقات تتوتر فيها العلاقة مع السلطة بصفة لا تحتمل التكتيكات الروتينية. فنحن في هذه الحالة إزاء أزمّة اجتماعية تقطع مع النسق العادي للعلاقات الاجتماعية التي تنظم نشاط الانتصاب في نهج إسبانيا وتخومه. فقد سجلت الملاحظة بالمشاركة وجود هذه المواجهات أحياناً، وهي تتزامن مع الحملات الأمنية المشددة التي تطرأ عادةً في إطار استراتيجية عمومية جديدة ترمي لإعادة سيطرة أجهزة الدولة على المجال العمومي، وهو ما يربك التوازنات والاتفاقات الضمنية السابقة بينها وبين المنتصبين. نذكر على سبيل المثال ما تخلل حملة 2017 المذكورة أعلاه من مواجهات، وكذلك ما ورد في المعطيات الإثنوغرافية إذ جدت مواجهات كذلك يوم 25 أوت 2021.

وقد كانت لهذه المواجهات سابقاتها في أماكن أخرى بخلاف نهج إسبانيا وتخومه، إذ

14 نتبنى هنا هذا المفهوم بالمعنى الذي صاغه عليه ميشال فوكو، أي باعتباره «مجموع المؤسسات والاجراءات والتحليلات والأفكار والحسابات والتكتيكات التي تمكن من ممارسة ذلك الشكل المعقد والمخصوص من السلطة، والموجه للمجموعات البشرية باعتبارها هدفاً والذي يستعمل الاقتصاد السياسي بما هو معرفة، والذي يعتمد على أجهزة الأمن باعتبارها أداةً جوهرية» (ترجمة كاتب هذه السطور). أنظر :

Michel Foucault. *Sécurité, Territoire, Population* (Paris : Éditions du Seuil, 2004).

15 Asef Bayat. *Life as Politics : How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford : Stanford University Press, 2013).

16 James C. Scott, *Domination and the arts of resistance* (New Haven : Yale University Press, 1992).

عرف سوق المنصف باي مواجهات بين الباعة من أولاد خلفه أصيلو جلمة المتضامنين فيما بينهم على أساس علاقات القرابة والوشائج الأولية من جهة، وقوات الأمن من جهة أخرى، عندما بادرت الأخيرة إلى تطبيق قرارات إخلاء المحلات التجارية و«النصبات» المتاخمة لها بعد أن تخلت بلدية تونس عن العقار الكائن بنهج عبد الرزاق الشرايبي لصالح الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. بالتالي يمكن أن نفرز بين بعدين لهذه المواجهات. أولاً، تطرأ حوادث العنف المنظم والمتبادل هذه عندما تبادر السلطة بإرباك أنسقة واتفاقات سابقة بنيت عليها روتينات اجتماعية ارتبطت بالقوت وتحصيل الرزق، وهو ما يجعل منها تمس مباشرة بإعادة الإنتاج البيولوجي لمجموعات المنتفضين. من جهة أخرى، تحيلنا هذه المواجهات إلى القدرات والاستعدادات التنظيمية الجماعية من أجل خوض هذه الصراعات العنيفة مع قوات الشرطة، وهو ما يتطلب حداً أدنى من التنظيم ومن تقسيم المهام الذي يتجلى في مجموعة متضامنة عشائرياً. فعند فشل استراتيجيات التفاوض من أجل إيجاد اتفاق جديد مع السلطة، سواءً كان ذلك بسبب تعيينات جديدة على رأس الجهاز التنفيذي أو بسبب تحول ظرفي لسياسة تدبير ما يسمى في اللغة الرسمية بال«تجارة الموازية»، تسير المواجهة العنيفة أمراً لا مناص منه من أجل إعادة ظروف العمل كما كانت.

ج- الاحتجاج الجماعي المطلي:

نجد تحت هذا النمط الذي أسميناه بالاحتجاج الجماعي المطلي آليات احتجاجية متعددة، من المسيرات إلى الوقفات الاحتجاجية، مروراً بالاعتصام أمام مقرات السيادة. وتجدر الملاحظة أن هذه الآليات هي نفسها التي اعتمدها العديد من الفاعلين الاجتماعيين بعد 2011، إذ تجذرت شيئاً فشيئاً باعتبارها سجلاً مشروعاً للفعل الجماعي العمومي. ولئن لم تشر المعطيات الإمبريقية بصفة مباشرة إلى هذه الآليات في إطار بحثنا الجماعي هذا، فإننا لاحظنا تواترها بالنسبة إلى جزء هام من منتصبي نهج إسبانيا وتخومه. فقد قام هؤلاء طيلة السنوات التي تلت بداية المسار الثوري في شتاء 2010-2011 بالعديد من المسيرات والوقفات الاحتجاجية أمام مقر ولاية تونس، خاصةً عندما تشد الحملات الأمنية على هذا النشاط. وما يجعل من هذا الاحتجاج «مطلبياً» فعلاً هو بروز مطالب

تخص تنظيم هذا العمل وتحسين ظروفه، وهو بالتالي يختلف عن الصيغ التي ذكرناها سابقاً في أنه يطرح مطالب لها مزايم تمثيلية تنسحب على المنتصبين باعتبارهم جسماً جماعياً لا يختلف عن غيره من القطاعات المهنية التي لها مطالب تخصها. وبالتالي، ينخرط هذا النمط من الفعل الجماعي بصفته فعلاً جماعياً عمومياً في معركة المشروعية، إذ يتواصل مع السلطات ومع المواطنين ويحاول تهذيب صورته بحثاً عن مقبولة اجتماعية تساعد على تحقيق أهدافه. ويتحقق هذا عبر ظهور متحدثين رسميين وهيكل نقابية، مع ما يصاحب ذلك من نزاعات لها مواقعها ومصالحها الاجتماعية على تمثيلية القطاع ومشروعية من يحمل مطالبه.

3. مؤسسة المطلبية النقابية، للـ«تجار المستقلين»: نزاعات التمثيلية وعائدات العمل النقابي

سنتناول في هذا الجزء مسألة بروز تمثيلية نقابية لقطاع التجار المنتصبين في تونس بعد ثورة 2010-2011، حاملةً لمطالب جامعة لهؤلاء الذين يكسبون قوت يومهم من هذا النشاط. وتنزل مؤسسة المطلبية النقابية للمنتصبين في السياق ما بعد الثوري، منتفعةً بالتالي بالمناخ الديمقراطي الذي فرضته الانتفاضة الشعبية. فقد تم تكوين «نقابة التجار المستقلين» سنة 2011، في وقت شهد ديمقراطية العمل النقابي والمطلبي في جل القطاعات المهنية، سواء كان ذلك في القطاع العام أو القطاع الخاص. بل وانضمت هذه النقابة إلى منظمة اتحاد عمال تونس الذي تكون بدوره سنة 2011، في إطار التعددية النقابية الخجولة التي جاءت بها المرحلة السائلة (conjoncture fluide)¹⁷ التي تلت انتفاضة شتاء 2010-2011. وقد حملت هذه النقابة مطلباً مركزياً تتفرع عنه مطالب ثانوية، ألا وهو مطلب تنظيم مهنة «التجار المستقلين» قصد حماية رزقهم وتحسين ظروف عملهم. ولسائل أن يسأل هنا عن معاني هذه التسمية، أي «التجار المستقلين»، وما صاحبها من حمولة رمزية. فنرى هنا أن اعتماد هذه التسمية يندرج في إطار رفع الوصم عن المنتصبين، وذلك بإقتراح صنف جديد ذي مقبولة اجتماعية،

17 Michel Dobry. *Sociologie des crises politiques : la dynamique des mobilisations multisectorielles* (Paris : Presses de Sciences Po, 2003).

فرضه الموقع الجديد لمن صار يتفاوض رسمياً مع السلط العمومية. من جهة أخرى، اكتسى تأسيس نقابة للتجار المستقلين طابعاً رمزياً قرنهما بميثولوجيا الثورة التونسية وسرديتها، إذ عبر الكاتب العام لهذه النقابة عن منظورها ذات مرة قائلاً «نحن زملاء البوعزيزي». فلا يخفى إذن عمل البناء الاجتماعي الذي قامت به هذه النقابة من أجل نحت مشروعية عمومية، بل وثورية لها. إلا أن داخل المنتصين أنفسهم، تبدو الأمور أكثر تعقيداً. فليس من البديهي أن تكون لجميع هؤلاء مصلحة في أن يكونوا ممثلين نقابياً، بل أن نقابة التجار المستقلين، رغم ادعائها تمثيل الجميع، هي محل مواقف تتباين محدداًتها حسب النفعية الاقتصادية والانتماء العشائري.

أ- صراعات المشروعية : نقابة من هي نقابة التجار المستقلين؟

يرى بيير بورديو (Pierre Bourdieu) أن عملية التفويض يصاحبها لا محالة ضرب من الاستلاب السياسي، وذلك ينبع عن الدينامية الاجتماعية العميقة لعملية التفويض¹⁸. فالسلطة المخولة لشخص أو مجموعة من الأشخاص للنطق باسم مجموعة إجتماعية كاملة دائماً ما تتجاوز سلطة مجموع المفاوضين، وهو ما ينتج ضرباً من التعالي السياسي. فبقدر ما يركز المفوض له سلطة المفوضين بين يديه، لا تتشكل المجموعة باعتبارها مجموعة ذات فعل اجتماعي معترف به رسمياً إلا بفعل المفوض له نفسه، أي إن هذا الأخير هو الذي يخلق المجموعة التي يمثلها. وهو حقاً لعملية من السحر الاجتماعي التي تحول التفويض السياسي إلى ما أسماه بورديو بالتصنيف السياسي (féti-chisme politique)¹⁹.

ولئن كان هذا التحليل النظري لعملية التمثيل/التفويض السياسي يمكننا من فهم كنه العلاقة بين المفوضين والمفوض لهم بشكل عام، فإنها ذات وجهة في موضوع الحال. إذ يتعلق الأمر بالنسبة إلى نقابة التجار المستقلين بفرض مجموعات متعددة من المنتصين

18 Pierre Bourdieu. «La délégation et le fétichisme politique». *Actes de la recherche en sciences sociales*, Vol. 52-53, juin 1984. Le travail politique. pp. 49-55.

19 Idem.

والتجار لتمثيلية هذه النقابة لهم، وهو ما يحيلها إلى إشكال المشروعية النقابية داخل القطاع الذي تدّعي الدفاع عن مصالحه.

ترفع نقابة التجار المستقلين مطلب تنظيم الانتصاب، وذلك بإقحامه في المسلك الرسمي عبر تثبيت الباعة في فضاءات مخصصة لهم مقابل خلاص معلوم كراء. وكان المطلب الأهم بالنسبة إلى النقابة هو تهيئة فضاء شارع قرطاج الذي يتسع لألف بائع، وبلي ذلك في سلم الأهمية تهيئة فضاءات أخرى بالعاصمة وهي فضاءات سيدي البشير والخربة والمنجي سليم والقلالين. وإذا لم يجهز فضاء شارع قرطاج إلى حد الآن، نجحت النقابة في أن تحصل على الفضاءات الباقية. لكن هل تمثل هذه المطالب حقاً ما يريده المنتصبون؟ من الأسلم أن نقول إنّ هذه المطالب تتقاطع مع جزء من المنتصبين وهم من لهم مصلحة في التثبيت في فضاءات تديرها البلدية، أي أولئك الذين لا يتمتعون بالموارد الكافية لضمان قوت يومهم من خلال تواجدهم في نهج إسبانيا وتخومه. ما يعني أن الباعة الذين يتمكنون من حجز امكنتهم في أنهج العاصمة، والذين هم أكثر تأثراً بالحجوزات والمصادرات التي تقوم بها الشرطة، هم الأكثر ميلاً لمطالب النقابة المتمثلة في تهيئة فضاءات مخصصة للغرض، حتى وإن اقتضى الأمر دفع معاليم كراء للبلدية. أما أولئك الذين تملكوا المجال، أي الذين ينتمون إلى العشيرة الأكثر عدداً وقوة مادية في نهج إسبانيا وتخومه، فلا مصلحة موضوعية لهم في مطلب الفضاءات المهيأة.

من جهة أخرى، توحى المعطيات التي جمعتها بوجود نزاع على مشروعية نقابة التجار المستقلين، باعتبارها هيكلًا لا وجهة له حسب فئة من التجار. ففي المقابلات التي قمنا بها سنة 2018 مع تجار في سوق المنصف باي، عبر هؤلاء عن استيائهم لوجود نقابة تجمع معاليم الانخراط دون أن تدافع حقاً عن مصالح الجميع. وقد أفرز تجار ومنتصبو المنصف الباي وهم من أولاد خلفه جسمهم التمثيلي الخاص، إذ اختاروا ستة من أصحاب المستوى التعليمي الأرقى والتجربة المهنية الأطول فيما بينهم، ونجحوا في التفاوض مع اتحاد الأعراف والتوصل إلى اتفاق جديد ضمن لهم استقراراً في النشاط التجاري، سواء كان ذلك في المحلات التجارية «الرسمية» التي تعرض على حرفائها أجهزة كهربومنزلية، أو في النصبات المتاخمة لها التي تعرض شتى أنواع البضائع، من نظارات

شمسية وساعات وأسورة وقلادات، إلخ. بالتالي، يبدو التضامن العشائري، الذي ازدادت قوته بالانتماء إلى مجموعة اقتصادية ومهنية يجمعها طيف هام من المصالح المشتركة، ذا أداء اجتماعي أكثر نفعية من التمثيل النقابي المعروض.

ب- عائدات العمل النقابي : من المستفيد؟

تعتبر مسألة عائدات الالتزام السياسي أو النقابي مبحثاً نظرياً يمكن من فهم ما يحث الفاعلين على عدم مبارحة مواقعهم في المنظمات الحزبية والنقابية. فالبقاء في موقع المناضل الحزبي أو الممثل النقابي له محفزاته الاجتماعية التي تغذيها عائدات مادية ورمزية. ولا يتعلق الأمر إطلاقاً بحكم على النوايا، ولا باعتبار المناضلين في هذه المنظمات كائنات تبحث عن أقصى ما يمكن من النفع الفردي مقابل تكبد أقل ما يمكن من الكلفة. بل هي مقارنة ضد نفعية لآثار الانتماء إلى منظمة حزبية أو نقابية على الشخص، حتى وإن لم يكن ذلك الشخص ينوي البحث عن ذلك. فمقاربتنا هنا شبيهة بما حلل بورديو في دروسه في الكوليج دي فرانس (collège de France) حول مسألة «المصلحة في اللامصلحة»²⁰ عندما تناول بالدرس إيديولوجيا أعوان الحقل القانوني وموظفي الدولة. لكننا سنسلك طريق سوسيولوجيا عائدات الالتزام التي وضع لبنتها دانييل غاكسي²¹ (Daniel Gaxie) إذ بين أن لاحتلال مواقع نضالية داخل الأحزاب أو الجمعيات أو النقابات عائدات تزيد من الرساميل الاجتماعية والرمزية، بل وأحياناً المادية، للمعنيين بهذه المواقع. فالالتزام السياسي أو النقابي قد يزيد من جاه الملتزمين وسلطتهم الرمزية، كما هو عادة ما يكون فرصة لتعدد العلاقات والمعارف الاجتماعية، بل وقد يكسب كذلك تحكماً أكبر في اللغة وفي أدوات التواصل السياسي المشروع، بل وحتى في رأس المال الثقافي والفكري.

20 Pierre Bourdieu. *L'intérêt au désintéressement*. Cours au collège de France (1987-1989) (Paris : Seuil, 2022).

21 Daniel Gaxie. « Économie des partis et rétributions du militantisme ». *Revue Française de Science Politique*, 27-1, 1977, pp. 123-154; Daniel Gaxie. « Rétributions du militantisme et paradoxes de l'action collective ». *Swiss Political Science Review*, 11(1), (2005), pp. 157-188.

وقد كان هذا شأن العديد من المناضلين النقابيين والسياسيين والجمعيتين وغيرهم في تونس، إذ عرفت البلاد بعيد المد الثوري لسنة 2010-2011 شهيةً نضاليةً كبيرةً تمظهرت من خلال توافد المئات من الشبان والشابات على الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات التي تكون مدخلاً للشأن العام. لكن هذا الالتزام كان كذلك أداة واعيةً أو لا واعية تستثمر في استراتيجيات حرب المواقع ومركزة السلطة وتحويل المنظمات إلى أجهزة مغتربة عن مقاصدها الأصلية، وهذا شأن تونس كما هو الأمر في جل أصقاع العالم.

أما فيما يخص نقابة التجار المستقلين، فسوف نتعرض إلى عائدات العمل النقابي فيها على مناضليها الرسميين وعلى من لها ادعاء على تمثيلهم على حد السواء. لقد تعرضنا فيما سبق من أسطر إلى عملية إعادة التكييف الرمزي التي كرستها تسمية «التجار المستقلين»، بل وإسداؤها طابعاً ميثولوجياً ثورياً مرتبطاً زمالة محمد البوعزيزي، مصدر الشرارة الثورية في البلاد. وهذا يعتبر في حد ذاته عائداً من العائدات الرمزية للمأسسة النقابية لقطاع المنتصبين. من جهة أخرى، اكتسب منتصبو نهج إسبانيا وتخومه وغيرهم، رغم النزاعات والتباينات التي تناولناها أعلاه، اعترافاً رسمياً من السلط العمومية. فبعد أن كانوا محل تدبير عمومي عمودي في مجمله، صار المنتصبون يفاوضون السلط العمومية ويشاركون في بناء الاشكال العمومي لظروف عملهم، باعتباره أشكالاً يجب إيجاد حل له عبر سياسات عمومية يشاركون في صياغتها. أما على المستوى المادي، فلا شك أن هنالك عائدات لعدد هام من المنتصبين، رغم أن ذلك لا يعني الجميع للاعتبارات التي ذكرناها والتي تتصل بخارطة المصالح الاقتصادية لقطاع المنتصبين. فتهيئة فضاءات منظمة للانتصاب مثل الخبرة وغيرها ساهمت في تثبيت العشرات من الباعة وإكسابهم نوعاً من استقرارية المداخل، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستوى عيشهم. لكن يبدو هذا خاضعاً لسلطة أعضاء المكتب النقابي الذين يحررون قوائم لتحديد ذوي الأولوية لحيازة أماكن في هذه الفضاءات المهيأة، حسب معايير لا تبدو واضحة للجميع. وهو ما يغذي رغبة، بل ومنازعةً لمشروعية هذه النقابة، لدى طيف من منتصبين نهج إسبانيا. وهذه مسألة لا يمكن الحسم فيها موضوعياً، وتتطلب بحثاً إمبريقياً مكثفاً ومطولاً حتى تكتمل خارطة المصالح في نهج إسبانيا وتخومه، وحتى يتسنى توثيق مختلف العلاقات الاجتماعية بين النقابة والمنتصبين بمختلف فئاتهم ورساميلهم وانتماءاتهم العشائرية

والقبليّة والسلط العموميّة، وما تملّيه هذه العلاقات من توازنات اتفاقات تفضي إلى تحديد من يتحصل على مكان من عدمه. إذ أن الفضاءات المهيأة تعد في العاصمة موارد محدودة، لكنها في الآن ذاته رهان هام، بل لنقل حياتي، للمئات من المنتصبين الباحثين عن تحصيل قوت يومهم وعن تحسين ظروف عملهم.

خاتمة :

خضنا في هذا المقال في مختلف الديناميات الجماعية التي تشق المجال الاجتماعي للانتصاب بنهج إسبانيا وما جاوره، مستعينين في ذلك بالمعطيات الكمية والكيفية التي أنتجت جماعياً لهذا المؤلف، مستأنسين لنظرة مقارنة أمكنتها معطيات كيفية أخرى تم رصدها وإنتاجها في وقت سابق من كاتب هذه السطور، ومستفيدين من روافد نظرية أنارت العديد من الجوانب التي تمت دراستها في هذا المقال. وقد تم استدعاء كل من الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية والسوسيولوجيا السياسية للعمل وسوسيولوجيا الالتزام من أجل فهم تناقضات وتباينات قد تكون لا مرئية في أغلب الأحيان. وقد بحثنا في ذلك عن إبراز تعقيدات مشهد اجتماعي لطالما غطته الكليشيهات والأوصام الاجتماعية والرسمية، متحاشين في ذلك انحرافات التمجيد الشعبوي والمظلومية البؤسوية²² وساعين لإبراز ما أمكن من جوانب متعددة لفاعلين اجتماعيين حقيقيين. فقد كانت مقاربتنا تسعى لبناء خطاب تحليلي وفي للواقع الاجتماعي لهؤلاء المنتصبين الذين فرضوا أنفسهم بما هم ذوات اجتماعية فاعلة، محاولة التحكم في مصيرها الاجتماعي في سياق لا يخلو من الاكراهات المادية والاجتماعية و مسابقة الزمن من أجل تحصيل خبز يومها، بل وحتى تحقيق الثراء المشروع اجتماعياً. ولعل أن كل ما سقناه في هذا المقال يجد إطاره التحليلي الكبير في المسألة الاجتماعية، بإعتبارها قضية ملحة ومركزية طرحتها الانتفاضة الشعبية والمسار الذي افتتحته ذات شتاء 2010-2011. فنحن إزاء فاعلين اجتماعيين من جملة الآلاف من الذين وضعوا الدولة أمام مسؤوليتها الاجتماعية، منخرطين في ذلك في تصور تاريخي للدولة التونسية باعتبارها

22 ونحن لا نعني هنا الشعبوية بالمفهوم الواصم السائد في الخطابات المهيمنة، بل نعني بذلك ما ذهب إليه جون كلود باسيرون وكلود غينيون بإعتبارها إستعداداً ذهنياً لدى الباحثين ينحو نحو المبالغة في تقدير القدرات السياسية للطبقات الشعبية، جاعلين منها بطلاناً لا منازع لها في تحريك عجلة التاريخ. ما نريد قوله هو أننا نحاول أن تكون لنا منزلة بين المنزلتين المذكورتين. للإطلاع على الأهمية المنهجية لذلك، أنظر : Claude Grignon and Jean-Claude Passeron. *Le savant et le popu-* laire. *Misérabilisme et populisme en sociologie et en littérature* (Paris : Seuil, 1971)

المطالب الأُحد بتحسين ظروف عيش مواطنيها، وباعتبارها ضرورةً عملية لا بد من المرور بها من أجل ضمان الرزق. فهؤلاء المنتصبون، بتفاوت مطالبهم بين من يسعى للعمل في فضاءات مهياة وبين من يقيم اتفاقات مع السلط من أجل مواصلة الانتصاب، كلهم مضطرون للتفاعل مع الدولة وأجهزتها، سواء كان ذلك بالتفاوض أو بالصراع المفتوح، من أجل ضمان الكل أو حتى مراكمة الثورة. وقد يحيلنا هذا إلى مسألة البدائل عن التدبير العمودي للقضية الاجتماعية ولصيغ التضامن الاجتماعي الشعبي التي قد تفضي لديمقراطية اجتماعية حقيقية، في إطار أحداثيات سوسيولوجية معقدة يختلط فيها البيروقراطي بالعشائري القبلي. لكن هذا نقاش آخر معقد، قد يجد مكانه في الفلسفة السياسية أو على أرضية المقترحات البديلة التي تطرح في المجال العام، خاصة إذا ما استخلصنا دروس سلسلة «الانتقال الديموقراطي» الذي صادر المسألة الاجتماعية وألقى بها في غياهب الصراع الليبرالي المشوه على السلطة والتوافقات النخبوية والبيروقراطية القمعية والعنف السياسي، وغيرها من وحوش هذا المزيج من القتامة والنور الذي نحن فيه ●

ببليوغرافيا مختارة:

- James C. Scott. *The moral economy of the peasant : Rebellion and subsistence in Southeast Asia*. New Haven : Yale University Press, 1976.
- Thompson, E.P. « *The moral economy of the English crowd in the eighteenth century* ». *Past & Present*, 50(1), (1971), pp. 76-136.
- Evans Evans Prichard. *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People*, Oxford : Clarendon Press, 1940.
- Evans Evans Prichard and Meyer Fortes. *African Political Systems*. Oxford : Oxford University Press, 1940.
- Favret-Saada, Jeanne. « *La segmentarité au Maghreb* ». *L'Homme*, tome 6 n°2, (1966), pp. 105-111.
- Siméant, Johanna. « *Économie morale et protestation – détours africains* ». *Genèses*, 81(4), (2010), 142-160
- Karl Polanyi. *The Great Transformation. The political and economic origins of our time*. Boston : Beacon Press, 1944.
- Pierre Bourdieu. *Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de «Trois études d'ethnologie kabyle»*. Paris : Droz, 1972
- Salwa Ismail. *Political life in Cairo's New Quarters. Encountering the Everyday State*. Minnesota : University of Minnesota Press, 2006.
- Michel Foucault. *Sécurité, territoire, population*. Paris :Éditions du Seuil, 2004.
- Asef Bayat. *Life as Politics : How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford : Stanford University Press, 2013.



- James C. Scott. *Domination and the arts of resistance. Hidden transcripts*. New Haven : Yale University Press, 1992.
- Michel Dobry. *Sociologie des crises politiques : la dynamique des mobilisations multisectorielles*. Paris : Presses de Sciences Po, 2009.
- Bourdieu, Pierre. « *La délégation et le fétichisme politique* ». Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 52-53, juin 1984. Le travail politique. pp. 49-55.
- Pierre Bourdieu. *L'intérêt au désintéressement. Cours au collège de France (1987-1989)*. Paris : Seuil, 2011.
- Daniel Gaxie. « *Économie des partis et rétributions du militantisme* ». Revue Française de Science Politique, 27-1, (1977), pp. 123-154.
- Gaxie, D. « *Rétributions du militantisme et paradoxes de l'action collective* ». Swiss Political Science Review, 11(1), (2005), pp. 157-188.
- Claude Grignon and Jean-Claude Passeron. *Le savant et le populaire. Misérabilisme et populisme en sociologie et en littérature*. Paris : Seuil, 1971.

6

المحور السادس

البائع المنتصب¹ في سوق نهج إسبانيا بين ذكورة الأنموذج وذكورة الآخر

1 في معنى (ن،ص،ب): النّصبة: صينيّة خاصّة تنشر عليها الفواكه. (تكملة معاجم العرب، ص، 230، ج 10). والنّصْبُ رَفْعُ شَيْئًا تَنْصِبُهُ قَائِمًا مُنْتَصِبًا. (الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج، 4، ص، 226). وكلّ شيء رفع واستقبل به شيء فقد نُصِبَ. (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج8، ص، 343). إذن النّصبة هي ما يبنى ليرفع عليه المعروض من البضائع بغاية البيع. فإذا نصبت البضائع فقد صحّ اعتبارها منتصبة أي مرفوعة عن الأرض ومعرضة للزبائن. والانتصاب لغة هو القيام والارتفاع. ومنه انتصب فلان أي قام رافعا رأسه (لسان العرب ج، 48، ص، 4436، نسخة إلكترونية). ومنه "تيس أنصب أي منتصب القرن وناقّة نصباء أي منتصبة مرتفعة الصدر". (الخليل ص 227). وهكذا فإننا سنستعمل مفردتي النّصبة والانتصاب وما تعلّق بهما من أفعال مثل (نصّب وانتصب) وفق معانيها الظاهرة التي وضعت لها في أمّهات القواميس العربيّة. وأمّا ما يشاع في بعض المكتوب المعروض اليوم من أنّ الانتصاب لا يعني سوى انتصاب الأير فإنّه خارج استعمالنا، ومطالبنا، ونصّبنا كلّّه، وليس ممّا نعرضه في نصبتنا البحثيّة هذه، بل نجرح فيه ونعتبره دليل نقصان بحث وتدبّر، وتوقا إلى جنسنة اللّغة وإحاقها بأهواء النّفس، ونحو إلى العناية بالنّكاح ومتعلّقاته: أيرا وفرجا ومقامات متّصلة بهما.

الكلمات المفتاحية: البائع المنتصب، الذكورة المهيمنة، أنظمة السّيمياء، الدّراسات الذّكوريّة، سياسات التّحت، ذكورة الآخر، الأنثروبولوجيا.

مقدّمة

في سنة 1973 دُعِمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة انقلاباً عسكرياً دموياً في الشّيلي، واغتالت الرّئيس المنتخب سلفادور أليندي Salvador Allendi لتتصّب عسكرياً عميلاً هو الجنرال بينوشيه². وقد شكّلت مرحلة سيطرة هذا الوكيل المرتبط بالامبرياليّة بداية رسميّة لإحلال النيوليبراليّة وفرضها في العالم والانتقال من نظام الهيمنة البورجوازيّة المقنّعة والمراقبة إلى حدّ ما مراقبة شكلية، إلى نظام الهيمنة البورجوازيّة المطلقة والمبرّرة فكرياً وقانونياً بترسانة من التّشريعات. وفي هذا المعنى يذهب فاليرشتاين Wallerstein إلى أنّ «النّظام الاقتصاديّ الرّأسماليّ يعمل على مستوى عابر للقوميّات»³ ولم يدم الأمر طويلاً حتّى جيء برونالد ريغن Ronald Reagan، وهو ممثّل أمريكيّ لا تبدو عليه مظاهر الاطّلاع النّظريّ الواسع على الأدب السّياسي ولم يعرف عنه نشاط نضاليّ يُذكر، ونُصّب رئيساً للولايات المتّحدة الأمريكيّة ليدشّن عملياً ما يسمّيه المخرج والكاتب مايكل مور Michael Moore نقل مركز الحكم من البيت الأبيض إلى بورصة وول ستريت⁴. ويمكن القول إنّ نهاية الحرب الباردة جذّرت غلبة العولمة عبر وسائل التّحكّم في المعرفة والحقائق فلسفتها ومبادئها الكونيّة.

وبذلك اتّسع مجال النّفوذ البورجوازيّ ليتجاوز الفضاءات الليبراليّة المرتبطة تقليدياً بالنّمودج الغربيّ الأوروبّيّ ويشمل الكون بأسره باستثناء حفنة من الدّول المتناثرة دون رابط سياسيّ أو إيديولوجيّ جامع. وسادت قيم اقتصاد السّوق ونماذجها التي

2 Victor Figueroa Clark, *Salvador Allendi Revolutionary Democrat* (London : PlutoPress, 2013), p 127.

3 أنطوني غيدنز وفيليب صاتن، مفاهيم أساسيّة في علم الاجتماع، ترجمة، محمود الدّوّادي (بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2018) ص، 22.

4 Michael Moore, *Capitalism : a love story*, 2009, from 19 mn to 22mn and 34 sec.

دشنتها الشيلي لتصير بياناً كونياً آخذاً في الشّيع والغبلة. ولم تنج دول العالم من منطق الإعادات la Re فأعادت هيكلة اقتصادها، وأعادت جدولة ديونها، وأعادت رسم حدودها خاصّة (يوغسلافيا سابقاً، الاتحاد السوفياتي سابقاً، ألمانيا الغربيّة والشرقيّة سابقاً، جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة الشّعبيّة، والجمهوريّة العربيّة اليمنيّة سابقاً الخ). وفي تلك الإعادات البنيويّة الحاسمة، وجدت النيوليبراليّة منافذها، وقد تسرّبت إلينا في تونس شيئاً فشيئاً حتّى هيمنت بشكل كليّ تقريباً على بنية الاقتصاد وعناصر الإنتاج ووسائله. ولعلّ سنة 1986 هي السّنة التي افتتحت فيها دولة البورجوازيّة في تونس عمليّة سحق الأغليبيّات الشّعبيّة عبر السّياسات التي فرضتها الصّناديق الدّائنة⁵، ومن ثمّ أصبح التّفويت في الشّركات العموميّة سياسة دولة تتمّ على مراحل باعتماد سياسة القضم المصغّر المتواتر حتّى أفاق المجتمع من غيبوبة «التّغيير السّياسي» ليجد نفسه في جحيم الاستغلال البورجوازي النّهم المدعوم بأنظمة قانونيّة مغلقة.

وهكذا وصلت أطروحة الإعادات إلى تونس وتقتنعت بإعادات سياسيّة لتخفي جوهرها البورجوازيّ الهيمنيّ. ومن ثمّ أُعيدت تونس إلى الحاضنة العربيّة، وإلى منظومة حقوق الإنسان، وإلى حياة سياسيّة متأسّسة على التّعديديّة الحزبيّة. وتخفّت إعادة هيكلة الاقتصاد وعصرنته لتموّه على مواصلة حصر الإنتاج تقريباً بأيدي الخواصّ واحتكارهم الشّديد للثّروات وتوزيعها بينهم⁶. ورافق تلك الإجراءات وضع سياسات تشغيل هشة في القطاعين العامّ والخاصّ واتّسع دائرة اقتصاد المناولة والأجور المتدنّية. فضلاً عن ذلك أغلقت كلّ مناجم الشّمال الغربيّ، وهجّرت تلك المدن والقرى، وتواصل التّعامل مع قطاع الفلاحة بوصفه قطاعاً غير مشغّل لا يستحقّ استثمارات واسعة من الدّولة. وهو ما أدّى إلى انتشار الفقر المدقع ونهاية عشريّة من الرّفاه النّسبيّ النّاجم عن دفع الانفتاح الاقتصاديّ الذي نشر ثقافة الاستهلاك وعمّم التّحديث.

ولما صارت الحاجة إلى المأكّل والمشرب وتوفير متطلّبات أفراد العائلة أكثر إلحاحاً

5 أحمد بن مصطفى، «منظومة اقتصاد السّوق ليست منوالاً للتّمية»، موقع نواة، متاح على، <https://nawaat.org/2014/11/08/>، تاريخ الاطّلاع، 10/01/2022.

6 نشير إلى شركات الصّناعات الغذائيّة وحصرها كلياً بأيدي مجموعات عائليّة احتكاريّة.

وأشدد صعوبة، ارتبطت حياة التونسيين بمساعدات الدولة والحزب خاصة أثناء الحملات الانتخابية. وبالتراجع الكبير لمردود العمل الفلاحي وعجزه عن تلبية مطالب المجتمعات في تلك المناطق، اختار هؤلاء أحد مسلكين: إما الهجرة إلى المركز والسواحل حيث النشاطات الصناعية والخدمات أو الاتجار عبر الحدود البرية وعلى خلاف «الصيغة القانونية». وفرض هؤلاء «المهربون» إمكانية أخرى للعمل من خارج النصوص من جهة، ومن داخل النظام وبرعايته، من جهة أخرى. ثم تطورت هذه التجارة التي تعلنها القوانين موازية ولانظامية لتفتح لها أسواقا وتوسع أخرى وتمنحها مزيدا من السلع، ومنها سوق نهج إسبانيا⁷ في قلب العاصمة وما يعرضه الباعة هناك من شتى أنواع البضائع.

ونهتم في هذا المحور بدراسة الباعة المنتصبين في نهج إسبانيا الذين يعرضون بضاعة توصف في الخطاب الرسمي السائد سياسيا وقانونيا واجتماعيا بالبضاعة الموازية المهربة. وتقيم تلك المعروضات بأنها ذات أسعار بخسة وجودة متدنية. ولئن ركزت أعمال أخرى في هذا الكتاب الجماعي على دراسة البيئة الجغرافية والاجتماعية للمنتصبين، وطبيعة هذه النشاطات الاقتصادية القائمة في نهج إسبانيا وتاريخ هذا النهج، فإن عملنا يهتم بالبائع المنتصب ذاته ويتصل بإعادة رسم صورته وأنظمة تمثلاته لذاته ولحيطة وحضوره باعتباره رجلا، أي ندرس البائع المنتصب انطلاقا من مقاربة تغوص في جندره وتنشئته وتمثلاته الاجتماعية للرجولة أو ما أستخدم في تونس على تسميته بـ«الرجلة». ونبحث في عملنا عن هذا الآخر ذاتا فردية، وبناء اجتماعيا وثقافيا، ونتاج تنشئة اجتماعية وعلاقات قوى هيأت الشروط التاريخية للملامح مماثلة. ونحرك مقالنا ضمن أفق أناركي أنتروبولوجي منحاز طبقيا وأنسنيًا ومنخرط في الصراع من أجل وجود آخر واقتصاد آخر وإنسان آخر. وقد اخترنا جماعة أن نسمي هذا الاقتصاد اقتصاد الآخر بدل الوصم الدارج «الاقتصاد اللانظامي» وغير القانوني أي المخالف للمعايير المنظمة للاقتصاد الشرعي، الذي تفرضه البورجوازية وأجهزة دولتها. ونعني باقتصاد الآخر تجربته المخصوصة وخبرته المميزة له من سائر الاقتصادات. وبنينا على ذلك تمثلا لرجولة الآخر

7 نهج إسبانيا بالعاصمة التونسية تحول إلى سوق تعرض بضائع مختلفة. تتعرض ورقات في هذا الكتاب الجماعي إلى تاريخ هذا النهج وتاريخ الحركة التجارية فيه.

في مقابل رجولة المعيار السائدة، فما هي ملامح الرجولة المعيارية؟ وما علاقة الرجولة بهذا العمل أو ذاك؟ وهل يكون المشتغل في اقتصاد على غير المعايير السائدة معبرا عن رجولة مخالفة للمعايير بالضرورة؟ بأي معنى إذن يمكننا الحديث عن رجولة معيارية وأخرى كاسرة للمعيار؟ أليست الرجولة واحدة في كل أحوالها؟ وإذا برّرنا فرضية وجود رجولة الآخر، فما هي العناصر المكونة لها؟

منهج التحليل وخطة المحور

نحاول في هذا المحور تطبيق مقارنة الدراسات الذكورية. وقد سبق لنا عرض تعريفها وبعض مصطلحاتها في رسالة الماجستير⁸ ثم في مقال حول النساء العاملات في الفلاحة⁹. ولذلك سنركّز في هذا القسم، على تقديم عام لهذه المقاربة، لتجنّب الإغراق النظري من جهة، ولمنح القارئ والقارئ فرص متابعة البحث في المراجع التي سنقترحها في هامش الصفحات¹⁰ من جهة أخرى. ونؤكد في هذا المدخل، على ضرورة تمييز الكتابة في بحث

8 رضا كارم، حروب الرّدة فضاء لاختبار الرّجولة، (رسالة ماجستير مرقونة وهي تحت النشر ستصدر قريبا عن دار رؤية، القاهرة) تحت إشراف، آمال قرامي، (منوبة: 2019)، ص 11.

9 رضا كارم، «النساء العاملات بحقول الاستلاب زمن الكورونا: ذكورية الفضاء والهيمنة المزدوجة»، في كراسات المنتدى، العدد 4، (2020)، ص 81.

10 بدأت دراسة الرّجل باعتباره جنرا في النسوية أساسا مع كايت ميليت (1971) Kate Millet ونيكول كلود مانيو-Ni cole Claude-Mathieu وجورج فلاكونيه Georges Falconnet ونادين لوفوشير (1975) Nadine Lefaucheur في السبعينات، واستمرت هذه الدراسة في البحوث الجندرية مع أعمال دانييل ويلزر- لانغ (1995) Daniel Welzer – Lang (1998، 2011، 2014، 2017...) وجوديت باتلر Judith Butler في معظم أعمالها، وفرانسواز إريتييه-Françoise Héritier (1996، 2002) وفي علم نفس العمل مع كريستوف دوجور (1988، 1996، 2000) Cristophe Dejours (...) وباسكال مولينييه (2000، 2004، 2008، 2017) Pascale Molinier (...). نشير أيضا إلى أنّ دراسة الرّجل في البحوث الأدبية والفلسفية والشوسولوجية والفنية انتشرت في بقاع العالم جميعها ومنها العالم العربي. برزت في لبنان أعمال ذات شأن نذكر منها «الرجولة المتخيلة الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط» لمي غصوب وإيما سانكلير ويب سنة 2002، والعمل المشترك الصادر في «باحثات» المجلد 14، سنة 2006. ومن ثمّ فإنّ أعمال آمال قرامي ومحاضراتها (2006، 2010، 2012، 2013، 2014، 2017، 2020، 2020 أ، 2020 ب، 2021) وأعمال عبد الصمد الديالمي ومحاضراته (2009، 2018) ورجاء بن سلامة (2005) وأطروحة دكتوراه لمحمد زيان (2013) ومقالاته ومنها ما صدر سنتي (2016، 2018)، ورسائل ماجستير عديدة بالجامعات التونسية والمغربية والجزائرية، وبعض المقالات المنشورة على مواقع إلكترونية ومنها مقال مايا البوطي (2019)، ومقال خوخة ماكوير (2021)، تكشف أنّ الرّجل غادر نهائيا الهيمنة المطلقة على التاريخ دون مساءلة هذه الهيمنة، وأصبح جنرا من ضمن جنادر أخرى يُدرس وتُطبّق عليه المقاربات ويُفكّك «عرشه العلوي».

الرّجل، والتي يمكن أن نصنّفها عامّة ضمن قسم الدّراسات الرّجاليّة Men's Studies على شرط وعيها الذاتيّ بطبيعة انخراطها ورهاناته، من الدّراسات الذّكوريّة Masculini-ty Studies، التي أصبحت تخصّصا قائما بذاته مستقلا بمواضيعه ومناهجه ومفاهيمه. ومن بين تلك المفاهيم، نقتصر على عرض مفهومي ثنائيّة «الذكورة / الذّكورات»، و«الذكورة المهيمنة» لعلاقتها المباشرة بالمقال.

1 - الذّكورة أو الذّكورات؟

هل يمكن أن نتحدّث عن رجولات هكذا بصيغة الجمع؟ ما الفرق بين الذّكورة بصيغة المفرد والذّكورات؟ تذهب الدّراسات الذّكوريّة إلى الفصل بين الذّكورة والذّكورات. وضمن هذا المبحث، تتحدّد الذّكورة باعتبارها جنسا مختلفا عن الأنوثة. أمّا الذّكورات فتستعمل للدّلالة على المسار الذي تتشكّل من خلاله هويّة الرّجل الجنديّة فنقول متحدّثين عن شخص ما: «هذا رجل» ونحن نقصد مظهره الخارجيّ دون شكّ، ونهتمّ، أيضا، بأنظمة خطابه وسلوكاته وخبراته في المجتمع. وبذلك نعرّف الذّكورات بربطها بالشّدّة والبأس ورباطة الجأش والقوّة البدنيّة العضليّة والغلظة والفحولة الجنسيّة والقوامة والاستقلاليّة الماليّة وغيرها من المحدّدات الثقافيّة والاجتماعيّة المختلفة. وهكذا فإنّ إقرارنا: «إنّ هذا الشّخص رجل» يضمن أنّه يتّصف بخصائص الرّجل وميزاته المذكورة.

على أنّ ما تقدّم يطرح قضيتين ملتبستين: أولاها أنّ كلّ تلك الخصائص قد لا تتوفّر في شخص واحد، بل يمكن أن يختصّ المرء ببعض منها دون الكلّ. كأن يكون قيما على عائلة قويّ العضلات ذا بأس داخل منزله وفي علاقته بأفراد عائلته: زوجته وأبنائه، على أنّه قد يكون أيضا لطيفا حسن المعشر ميّالا إلى المودعة في علاقته برجال آخرين في موقع العمل مثل علاقته بمسير المؤسّسة التي يعمل فيها، أو أن يكون متعاليا على عمال دونه مرتبة في التراتبيّة الإداريّة في المؤسّسة نفسها. وهذا يطرح قضية تعريف الذّكورات ضمن مؤسّسات اجتماعيّة وفضاءات متنوّعة. ويطرح بالنتيجة قضية ثانية وهي مشروعيّة الحديث عن ذكورة واحدة يتّصف بها الفرد الواحد في مختلف الوضعيّات، ويتّصف بها أفراد متعدّدون سواء في مرحلة تاريخيّة واحدة وبلد واحد وثقافة واحدة أو في مراحل

تاريخية وبلاد وثقافات مختلفة. وهذا ما يبرر الحديث عن الذكورات بدل الذكورة¹¹.

وبهذا فإن اعتبار الذكورة واحدة لا يستجيب لملاحظاتنا في التاريخ العيني، ويسائل تعريفاتنا لها. ولذلك جاء مصطلح الذكورات لتجاوز هذا المأزق. ويُقصد باستخدام مصطلح الذكورات «الاعتراف المساوي بالتنوع الكبير في كيفية تعريف الذكورة عند مختلف المجموعات، بل حتى في المجتمع الواحد وفي المرحلة التاريخية الواحدة، وكذلك التنوع في تعريف الاختلافات الفردية»¹². وإذا كانت أفهامنا للاختلافات بين الأفراد متباينة تكشف عن تنوع، فإن تعريفاتنا للرجل ستتأثر بأفهامنا تلك. وهذا مدعاة إلى القول: «إن الرجال مختلفون حقاً». وإذا تأملنا الواقع الماثل وتجربة الأفراد والفئات الاجتماعية، فإننا نعثر على عوامل مؤثرة في صناعة الفروق بين رجال ينتمون إلى مجتمع واحد أو إلى مجتمعات عدة. وهكذا فإن العامل الثقافي والعامل التاريخي وعامل السن والعامل السوسيولوجي، هي سياقات يتشكل ضمنها التنوع الكبير في فهم الرجل. ونمثل للعامل الثقافي بطرح الفروق بين نظرة المجتمع البريطاني ونظرة مجتمع قبلي في كينيا أو عشائري في اليمن للرجال. ما يدل أن ثقافة كل مجتمع تساهم في تحديد تمثلاته للرجال. وكذلك الشأن بالنسبة إلى العامل التاريخي، فإن البلاد المصنعة المتحكمة بالتكنولوجيات عالية الدقة اليوم، لا تنظر إلى الذكورات بمنظار بلدان القرن الثامن عشر. وفضلا عن ذلك فإن عامل السن مؤثر بدوره في بناء صور الرجال، ففي العائلة الواحدة قد نعثر على تباين التعريفات إذا ما تباينت الأجيال العمرية بين اليافع والكهل والشيوخ. ونشير في السياق نفسه إلى العامل السوسيولوجي الذي يحدد بنى متعددة في تمثلاتنا للذكورات، ويجملها في الطبقة والإثنية والعرق والجنسانية والمنطقة والسن¹³.

11 Jeff Hearn, 'Masculinity Masculinities', *international encyclopedia of men and masculinities*, (Abingdon : Routledge, 2007), p 391.

12 Michael Kimmel, «Masculinities», in *Men And Masculinities A Social, Cultural, and Historical Encyclopedia*, (California: ABC CLIO, 2004), p 503.

«The use of the plural-masculinities- recognizes the dramatic variation in how different groups define masculinity, even in the same society at the same time, as well as individual differences».

13 Michael Kimmel, *Ibid*, p 503-504.

فإذا تعدّدت البنى الاجتماعية وتعدّدت الثقافات وتنوّعت الأجيال وتناقضت التمثّلات عبر التاريخ، فإنّ الذكورات بدورها تكفّ عن الظهور على هيئة واحدة وبتعريف جامع واحد. وهذا يبرّر الحديث عن الذكورات جمعاً لاستدراك الاختلالات داخل جندر الرجال من جهة، ولتجاوز التركيز على التناقض الجندري بين النساء والرجال من جهة ثانية. وبالإضافة إلى ما سبق أبانت تجارب الأفراد والمجتمعات عن وجود صراعات تتجاوز التقسيمات الجندرية بالكامل. فالرجل الأبيض في أمريكا لم يمارس عنصريته ضدّ الأسود مستمسكاً بتفوّق جندري تقليديّ، أي سيطرة الرجال على النساء. بل إنّه فعل ذلك بنازع سلطويّ يمينيّ قوامه علوية الرجل الأبيض المفعم بالقوّة ودونية الرجل الأسود المدان بالعجز. وتسمّي راويون كونل Raewyn Connell الذكورة المتعالية المفرطة في تعقّل ذاتها، الذكورة المهيمنة.

2- الذكورة المهيمنة

استعارت كونل مفهوم الهيمنة من «تحليل أنطونيو غرامشي للعلاقات الطبقيّة»¹⁴ وطبقته في بحوثها منذ الثمانينات. واستعملت الباحثة الأسترالية لأوّل مرّة مفهوم الذكورة المهيمنة سنة 1983¹⁵ لتشير إلى جملة السلوكات الجندرية الهيمنية للرجال على النساء. ويتمّ ذلك ضمن نظام بطريكيّ تسمح شروطه بعلوية الرجال وخضوع النساء وتبعيتهنّ¹⁶. وهي ذكورة قوامها «جملة من المبادئ والممارسات الجندرية التي تشرعن الهيمنة»¹⁷ وتجعلها مقبولة في مجتمع ما. ومن بين هذه المبادئ، نشير إلى معايير السلطة والثراء والبأس فضلاً عن السنّ والعرق. وتشرح كونل في تعريفها للرجل معنى أن يكون السلوك منافياً لمعاني المهمين فتقول: «الشخص غير الذكوريّ سيتصرّف بخلاف (المتّصف بصفات الذكورة): فيكون مسالماً أكثر من كونه عنيفاً، وميلاً إلى المصالحة أكثر من ميله إلى السيطرة، ويكاد يعجز عن قذف الكرة، ولا يبدي اهتماماً بالغزوات

14 خالد عبدواي، بناء الرجولة من خلال خطاب المغازي، إشراف آمال قرامي، (رسالة مرقونة) (منوبة: 2019)، ص 4.

15 Jeff Hearn, Ibid, p 392.

16 R. W Connell, *Masculinities*, (Los Angeles : University of California Press, 2005), p 77.

17 آمال قرامي، «تصدّع بنية الذكورة المهيمنة، ومحاولات إنقاذها»، باحثات، الكتاب الثاني عشر، (2007-2006)، ص 105.

الجنسيّة»¹⁸. وهذا يعني أنّ الذكورة المهيمنة تقتضي صراعا حول الغلبة والسّيادة وما يحتاجه ذلك من سطوة وبأس وغلظة وقوّة بدنيّة وسلطة ماليّة. وتمثّل بذلك «الحلم الذي يغدّي الجماعة ويسكن أعماقها. فهي الأنموذج الذي تحوم حوله عديد التّصورات والتمثّلات الاجتماعيّة فتجعله يحتلّ المركز في حين توضع بقيّة الذكورات في الهامش»¹⁹ وتجدر الإشارة إلى تأكيد كونل إنّ الذكورة المهيمنة ليست جامدة ولا تنغرس في الواقع الاجتماعيّ مرّة واحدة، بل تتفاعل تاريخيا مع ما يعترضها من تناقضات، ولذلك فهي ذكورة متحرّكة تتأثّر بمحيطها مثلما تؤثر فيه²⁰.

مسارات تشكّل ذكورة البائع المنتصب

اعتمدنا في عملنا هذا على لقاءات مباشرة وبحوث ميدانيّة كمّية تضمّنت أسئلة حول متخيّل «الرّجلة» والأنظمة القيميّة الحافّة بهذا المفهوم. وقد ركّزنا على العائلة والمدرسة، باعتبارهما مؤثرتين تأثيرا بالغاً في تشكيل الفرد وبناء هويّته ونحت ملامحه السّوسيوثقافيّة والنّفسيّة. وحول سؤال «هل كنت تقبل إهانتك عندما كنت طفلا؟»²¹. أجاب 99 % من عيّنة تتضمّن مائة مبحث بالرّفرض. وفّر 88 % من المستجوبين رفضهم الإهانة لأنّها مرفوضة في المطلق. فذهب 47 % إلى أنّه ليس من حقّ أيّ كان إهانة غيره، واكتفى 41 % بالقول إنّهم يرفضون الظلم. وذهب 80 % من العيّنة ذاتها إلى التأكيد على أنّهم في فترة المراهقة كانوا يبادلون العنف بغضب وعنف مضادين، واكتفى 20 % فحسب بالقول إنّهم لا يردّون الفعل ويكتبون مشاعرهم، ومن بين جميع المستجوبين ذهب واحد فقط إلى القول إنّّه كان يبكي ردّا على إهنته.

18 R. W Connell, Ibid, p 70.

«an unmasculine person would be have differently: being peaceable rather than violent, conciliatory rather than dominating, hardly able to kick a football, uninterested in sexual conquest».

19 أّمال قرامي، م.م.، ص 104.

20 R. W Connell, Ibid, p 78.

21 السّؤال 151، الإحصاء الوصفي، ص 35.

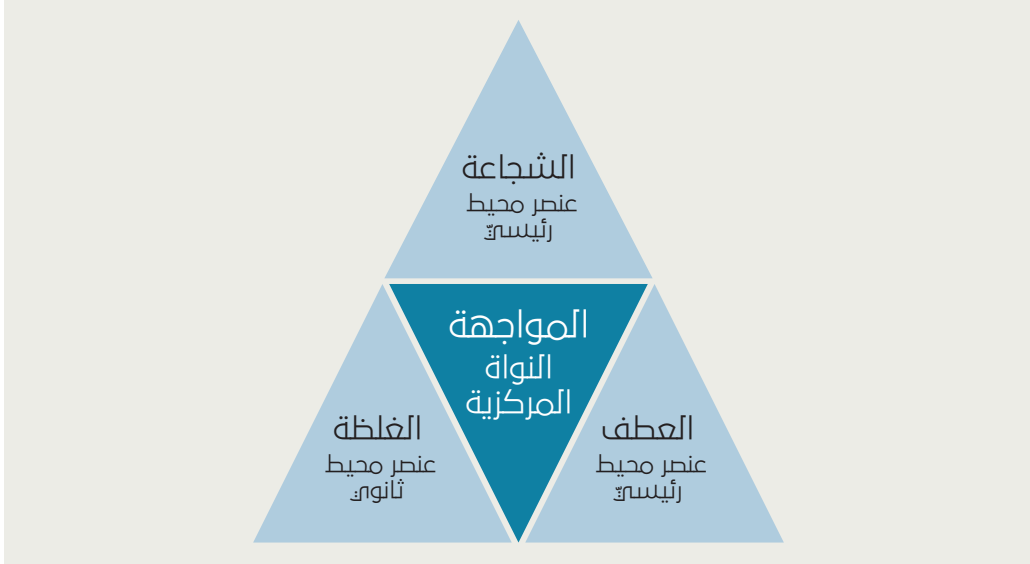
أبان المبحوثون إذن عن سلوك رافض للإهانة واستعداد للقتال من أجل ردّ الظلم. وكشفوا عن شخصية احتجاجيّة لا تتقبّل الاعتداء عليها بيسر وتبدي مقاومات وفق مناويلها وقدراتها في مرحلتي الطّفولة والمراهقة. ولا يبدو بكاء الطّفّل أو المراهق معبراً عن ضعف بالضرورة، بل يمكن أن يكون بدوره ضرباً من الرّفّض واحتجاجاً ممسحاً عبر كسر الصّمت والإفراج عن الصّوت وإعلائه وأداء لدور مقاوم بأدوات دفاعيّة قد تتحوّل إلى وسائل هجوميّة بتكرّر الاعتداءات والإهانات، وقد تخبو وتُحيّد مرحلياً لكنّها لا تكفّ عن التأثير في الطّفّل. إذ يظلّ هذا السلوك أو ذاك مرتبطاً بالفضاء وشخص المعتدي ومكانته الاجتماعيّة. وهي أسباب تجد تفسيرها خارج الذات في بعض الحالات، وقد تفسّر بعوامل نفسيّة شتّى منها كبت الغضب وكظم الغيظ ومنها، أيضاً، الخوف والتّسليم بالضعف في حالات أخرى. وفي جميع الأحوال فإنّ «المادّة المكبوتة تبقى مخزونة في اللاّشعور عند الطّفّل، وتبقى هناك تتحكّم في سلوك الطّفّل وتوجّهه بطريقة غير مباشرة في معظم الأوقات»²².

ونرى أنّ العائلة تنهض بدور رئيسي في بناء هويّة الطّفّل وتربيته على قيم محدّدة من أجل إعدادهِ لمواجهة مجتمع الرّجال واختباراته القاسية والمتكرّرة دون هوادة. يتأكّد هذا في سؤال متّصل بترتيب قيم العطف والغلظة والشّجاعة والحيلة والمواجهة والصّمت وفق سلّم المعايير التي تربي عليها الباعة المنتصبون الذين قبلوا الإجابة عن الأسئلة. وضع 90 % من المبحوثين المواجهة في صدر قيم تنشئته، ثمّ صنّف 85 % من بينهم الشّجاعة أوّلاً، وجعل 60 % العطف أولويّة تربيّوا عليها، ورّتب 40 % غيرهم الغلظة في صدارة قيمهم الأولى، على أنّ 15 % فضّلوا الحيلة، وجنح 10 % إلى اعتبار الصّمت سمّاً ومنهاجاً في تربيّتهم العائليّة. وهكذا تجنح التّنشئة الاجتماعيّة للباعة المنتصبين في مؤسّسة العائلة إلى إنتاج معنى الكرامة ضدّ الهوان، وبناء شخصيّة المواجه ورفض شخصيّة الصّامت، ونحت قيمة الشّجاعة بدل الجبن. ولكنّ الملاحظ أنّ العطف²³ لا يغيب عن تربية العائلة

22 عبد المجيد خليدي وكمال حسن وهبي، الأمراض النفسيّة والعقليّة والاضطرابات السلوكيّة عند الأطفال، (بيروت: دار الفكر العربي، 1997)، ص 82.

23 ينبغي أن نشير إلى ضرورة مواصلة التّدقيق فيما إذا كان عطفاً أو تعاطفاً. وربّما يكون هذا مجال بحوث أخرى.

لأبنائها. وهذا يشكّل تمثّلات اجتماعيّة تتمحور حول نواة مركزيّة هي المواجهة وتشكّل الشّجاعة والعطف والغلظة عناصر محيطيّة بالنّواة²⁴ وفق ما يبيّنه الرّسم اللاحق.



إنّ المواجهة لم تقتصر على مغالبة الصّبيّة والأنداد في القرى والأحياء التي نشأ فيها الباحثون، بل تعدّت ذلك إلى مغالبة تاريخ عينيّ ضاغط خلو من التّفهم معجّل بأحكام قاسية لا تقبل التّأجيل ولا تعنى بشيء من العطف. لعلّ العطف الذي صرّح به جماعة من الباحثين لا يجاوز درجة المكبوت الذي صعد ساعة السّؤال، فكشف بذلك عن باطن شخصيّة اضطهدوا تاريخنا الجماعيّ وأحالها رغما عنها خارج مقاعد الدّراسة. ومن ثمّ فقد دخلن الباحثون العطف باعتباره شعورا فقدوه في خصمهم المجرم الذي يسمّونه «ظروفا» ونحن نعلم أنّه ليس سوى ذاك المجرم الأزليّ المسمّى دولة؛ المجرم الذي لا يبني مدرسة ولا يعبّد طريقا ولا يوفّر وسائل تنقّل ويكتفي بالضّبط وينصرف غير آبه. لقد ذهب جميع من التّقيناهم ضمن مقابلات مباشرة وأسئلة مفتوحة²⁵، وعددهم ثلاثة عشر

24 لمزيد من الاطّلاع حول هذه المفاهيم، انظر/ي:

Jean-Claude Abric, «les représentations sociales : aspects théoriques », dans *Pratiques sociales et représentations*, sous direction de Jean-Claude Abric, (Paris, PUF, 2001), pp 26-32.

25 مقابلات أجريت بين 5 / 10 و 24 / 10 2021.

شخصاً، إلى الإقرار: «إنّ انقطاعنا عن المدرسة لم يكن خيارنا. لقد أجبرنا على ذلك». ويتأكّد هذا في نتائج الاستبيان التي تشير إلى أنّ 54 % من المبحوثين غادروا المدرسة مرغمين تحت إكراه الفقر والحاجة والعوز والاضطرار إلى الانتقال إلى سوق العمل. ويبدو أنّ الغالب الأعمّ ممّن التقينا مازال يحتفظ بموقف إيجابيّ من المدرسة. فقد اعتبر 87 % أنّ المدرسة مؤسسة ضروريّة، على أنّ 67 % من بينهم يقرّون بفشلها دون أن ينفوا رغم ذلك ضروريّتها. وقد أبدى بعض من قابلناهم رغبة في العودة إلى مقاعد الدّراسة لو توفّرت لهم الفرص المناسبة، لأنّ تحصيل مستوى جيّد من الدّروس والشّهادات سييسّر لهم الحصول على وظيفة قارّة في الدّولة.

وبناء على ما سبق فإنّ العائلة والمدرسة بنتا نسبياً ملامح البائع المنتصب في نهج إسبانيا. وإذا كان حضور العائلة فاعلاً ومؤثراً مباشرة في وضع الصّور الأولى للعالم والأشياء، فإنّ غياب المدرسة قد أثّر في تكوين فرد نشأ على الحرمان والفقد منذ طفولته. فلمّا فقد الطّريق والوسائل المساعدة على التّنقّل إلى مدرسته، تشكّلت معالم الحرمان الأوّليّ ونُحتت في الذاكرة والنّفس البنى المكوّنة للبائع الشّابّ. فهل كان الحرمان من المدرسة وحده أصل كلّ حرمان؟ هذا ما لا يمكننا أبداً أن نجزم به ولا أن ندّعيه. ذلك أنّ الغالب من الأقران يرحلون باكراً عن المدرسة ويشدّون الرّحال نحو العاصمة. وقد يبدأ بعضهم العمل في حظائر البناء أو في المقاهي، ومن ثمّ يستقرّ في نهج إسبانيا صاحب تجارة أو مهاجراً «يحرق» منطق الحدود والقانون الدّوليّين. وهذا يعني أنّ المدرسة تؤثّر من خلال غيابها وتضع أسس الحرمان والعجز وتربّي في النّفس انفلاتاتها المقبلة ومقاوماتها القادمة وتمثّلاتها لذاتها ولعلاقاتها بالسلّطة ومؤسّسات الدّولة.

لكنّ التّنشئة الاجتماعيّة لا تتوقّف على العائلة والمدرسة قبل الهجرة إلى العاصمة، بل تتواصل بشكل أشدّ قسوة وعنفاً بعد دخول سوق العمل. يؤكّد من قابلناهم على أنّهم بدؤوا العمل في شوارع العاصمة ومقاهيها وحظائرها، كلّ وفق تجربته، في سنّ مبكّرة بين الحادية عشر والثّامنة عشر غالباً. وإذا كانوا جميعاً قد استقرّوا باعة في سوق نهج إسبانيا، فإنّ فضاءات العمل ومكوّناتها الاجتماعيّة والثّقافيّة والتّواصلية قد خلقت منهم ما هم عليه اليوم. ويضاف إلى ذلك أيضاً ما كشف عنه البحث الإثنوغرافيّ من أنّ العمل

بسوق نهج إسبانيا يظلّ محكوما في معظمه بتوزيع قبليّ وعائليّ يرأسل من خلاله العمّ أو ابن العمّ أو الأخ أو الأب أفراد عائلاتهم الذكور ليلتحقوا بهم باعة في السوق المذكورة. وهذا يفرض وفق ما يبيّنه البحث الإثنوغرافيّ أن تظلّ الروابط بين الصغار والكبار من العائلة الواحدة متأسسة على احترام كبير وعلى تراتبية يؤمّنها عامل السنّ والجهة والقربة الدمويّة الوثيقة. وهذا ينسب مقالة المواجهة بأن يحصرها في التصديّ لمن كان من خارج العصبيّة الوثقى، والسّمع لمن كان ركنا ركيئا فيها أبا أو أخا أكبر.

ونؤسّس على ما تقدّم بنية تنشئة اجتماعيّة قدّت عناصرها من فضائل الشّجاعة والعطف وخلق المواجهة. ويحدث ذلك في بيئة مركّبة يسودها العوز والحاجة وينتصر فيه الحلم الأوّل إلى التّفوّق المدرسيّ والمسيرة الرّياضيّة المميّزة كما ورد في مقابلة مع أحد الباعة المنتصبين. ثمّ يعود ذاك الحلم خائبا منسّبا أطماعه في مغادرة المصير الجماعيّ ويراهن على معاودة إنتاج مسارات أقرانه ممّن سبقوه إلى نهج إسبانيا. فيركب المحاولة وقد وصلته دعوة من أب أو عمّ أو أخ أو ابن عمّ من جماعة «الغلايقية» والمنتصبين إلى فروعها، وهناك تبدأ صورة البائع المنتصب في التّشكّل النهائيّ وهو ما يزال غضا طريا بعد. فكيف تُبنى هذه الصّورة، إذن، في عاصمة مزدحمة بنظام تفاعل مختلف وقيم مغايرة وصادقات محدودة أو منعدمة وسلطة متوحّشة وحاجة إلى توفير ما يسدّ الرّمق؟

محاولة في رسم «بورتريه» رجل

طلبنا من عيّنة المائة مبحوث ترتيب قيم الغلظة، والثّراء والتّكبر، وتعدّد العلاقات الجنسيّة، والتّضامن مع المظلوم، والرّفرض التّام لكلّ سلطة على سلّم من 1 إلى 5. فجاءت إجاباتهم على النّحو التّالي: التّضامن مع المظلوم أولا ثمّ الرّفرض التّام لأيّ شكل من أشكال السّلطة يليه تعدّد العلاقات الجنسيّة أو الغراميّة ثمّ الغلظة ضدّ الجميع وأخيرا الثّراء والتّكبر²⁶. وممّا أفرجت عنه الأجوبة يمكن القول مبدئيّا إنّ ملامح البائع المنتصب تعبّر عن رجولة متضامنة أميل إلى مساندة المظلوم ونصرتة ورفض أشكال السّلطة

26 الإحصاء الوصفيّ، السّؤال عدد 154، ص، 36.

والتسلط مع تعدد العلاقات الجنسية ونفي للغلظة ضد الجميع ولصورة المخرب فاقد كل موجّه أخلاقي، ورفض التكبر والتعالي. وإذا ما وضعنا هذا الترتيب ضمن ما خلصنا إليه من قيم التنشئة الاجتماعية ونتائجها، فإننا نحصل على استنتاجات واضحة حول صورة رجل ذي بأس نازع إلى العطف والتعاطف مثلما ربته عائلته رافض كل إهانة. ويتجلى ذلك في رفضه لأشكال السلطة وهي كثيرة في سوق نهج إسبانيا. وهكذا فإنّ التنشئة الاجتماعية الأولى تستمر في النبض والحياة في قيم البائع المنتصب وسلوكاته.

ونفهم الميل إلى التضامن فهما اجتماعيًا موصولًا إلى الأصول العائلية المشتركة بين قسم واسع وغالب من الباعة، فيصبح التضامن بينهم جزءًا من فعل مقاوم من جهة، وواجبًا أخلاقيًا ملحًا من جهة ثانية. غير أنّ سؤالنا لا يتعلّق بالتضامن بين الباعة المنتصبين فحسب، ولذلك نرجّح أنّ طبيعة العلاقة بالسلطة وحجم الاعتداءات اليومية على الباعة وافتكاك بضائعهم وفرض رشى من أجهزة الدولة ذاتها على هؤلاء الباعة، يعجّل بتوليد انتصارات إلى من هم تحت، أولئك الذين ينازعون قوّة ما ليحظوا بمساحة للوجود. إنّه انتصار للمظلومين من ظالمهم وردّ عدوان. فلا يستقيم مبدأ النّصرة دون مبدأ رفض السلطة والقهر. ولما كان البائع المنتصب منبوذًا من البوليس وساكنة نهج إسبانيا والشرطة البلدية وخلافها، فقد تولّد من النبذ السلطويّ نبذٌ مقابِلٌ صاعدٌ من أسفل. وهكذا صار الباعة يبادلون القوّة بالقوّة والنبذ بنبذٍ مقابِل. وباعتبار أنّ المظلومين إنّما تظلمهم سلطة ما تمارس أنواعًا مختلفة من القهر ومنه القهر ضدّ الباعة المنتصبين، فقد نشأت علاقة عطف على المقهورين والمقهورات وتحولت إلى قيمة متأصلة في قسم من هؤلاء الباعة. ويشير بحث إثنوغرافيّ توصلنا به إلى أنّ اللصوص سرّقوا من سيّدة أقبلت لتشتري من الباعة أدوات مدرسيّة مبلغا قدره أربعمائة دينار. ولما بلغ الخبر مسامع الباعة المنتصبين، قدّموا لها أدوات مدرسيّة بالقيمة الماليّة ذاتها حتّى لا يذهب بظنّها أنّ السوق مريض للصوص وحدهم. وشهد البحث الإثنوغرافيّ، أيضًا، على تكفّل أحد الباعة بجمع مقدار من المال شهريًا لفائدة امرأة أنهكتها الحاجة. فتطوّع لجميع ما يسدّ الرّمق ويكفي حاجة السّؤال باعتبار أنّ المذكورة أصيلة الغلايقية أي الجماعة القبليّة الأكثر حضورًا في سوق نهج إسبانيا.

لو عدنا إلى تاريخ منطقتنا زمن الدولة العباسية لوجدنا الشُّطَّار والعيَّارين يأخذون من الغني وترقّ قلوبهم للفقير²⁷. وكذلك كان يفعل لصّ بغداد ابن حمدي عندما يعترض مواكب الأثرياء دون الفقراء فيأخذ منهم دون أن يفني أموالهم²⁸. هي رجولة تخترق الانتظامات الرسمية التي ترسمها سلطة الأمر الواقع، وتشيد انتظاماتها الخاصة وقوانينها الخاصة دون أن تتحوّل إلى سلطة قهرية بديلة. وإذا لم يقو منتصب سوق نهج إسبانيا على بلورة صورة فتى من فتیان العيّارين ولا صورة ابن حمدي وصحبه، فقد سار على منهاج التضامانات الأفقية غير الملتزمة خطّ السلطة. فرفض أن يكون صانع المشاريع الانتخابية أو المصالح المتبادلة، مفضلاً تأسيس صورة التضامن الإنساني العاري من زينة المدنية والحضارة المعاصرتين والمنحاز إلى بساطة القيم الأولى: قيم العطف ورفض السلطة ونصرة المظلومين.

وفضلاً عن ذلك فإنّ البائع المنتصب في سوق نهج إسبانيا لا يقوى على تأسيس عائلة بيسر وفق المقابلات التي توصلنا بها. وقد وردت شهادات تؤكد أنّ التجارب العاطفية سرعان ما تعرق في وحل الواقع الاجتماعي الصّعب فتغدو أثراً بعد عين. وتتصدى العائلة لتجربة الحبّ بطرح أسئلة حارقة حول قضية العمل القارّ، والمسكن اللائق، والقدرة على تأسيس أسرة. والبائع المنتصب هو ذاك الطّفل الذي غادر منزل والديه مبكراً مكرها ومضطراً حتّى يحصل بعض الرّزق. إنّه رفقة أبناء عمومته وجماعة من أقرانه يشقّ له طريقاً بين جماعة الرّجال. فيصنع بيديه طريق المكسب الماليّ ويوفّر حاجاته وحاجات عائلته. سيضطرّ من أجل ذلك إلى الجري بسرعة متأبّطاً بضاعته وفاراً من اعتداءات البوليس. إنّ الجري والفِرّ وإنقاذ البضاعة هي طقوس عبور نحو الرّجولة. وهي مواعيد الاختبار التي يخضع لها البائع المنتصب الطّفل وعليه أن يثبت كفاءة رجولته ويبيدي قدرته على تحصين البضاعة. وعندما تكون له نصيبته الخاصة بعد سنوات ويصبح غير قابل لعمليّات الفرار الجبّانة لن هم في سنّه، فإنّه يتّبع مسلك المهادنة فيمنح رشى لقاء

27 محمّد رجب النّجار، «حكايات الشُّطَّار والعيَّارين في التّراث العربيّ»، عالم المعرفة، عدد 45، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981)، ص 59.

28 المرجع نفسه، ص 60-61.

صمت البوليس أو مقابل استرجاع بضاعته من مستودع البلدية.

وقد بين بحث إثنوغرافي اعتمد تقنية المشاركة بالملاحظة²⁹ أنّ ثلاثة باعة علّقوا على مرور فتيات تعليقات تركز على الجسد وتعبّر عن افتتان بالجنس. وقد سبق أن ذكرنا نتائج استبيان حول ترتيب مجموعة من القيم فورد تعدّد العلاقات الجنسيّة في مرتبة ثالثة بعد التضامن مع المظلوم ورفض السّلطة. ويصاحب التّعليق على الجسد الأنثويّ بعبارات مألوفة تنتصر إلى مركزيّة القضيب وخضوع الكُتيب. وهذه الألفاظ الموسومة بالبذاءة هي من المعجم الحاضر بقوة في نهج إسبانيا بين الباعة. تتحدّث قاطنة بالنّهج المذكور في مقابلة نصف موجّهة³⁰ عن تميّز هذا السّوق «بطابع العنف بكل أشكاله المادي والمعنوي والرمزي المتمثل في الصراخ والشتائم وسب الجلالة حتى نصل إلى الشجارات العنيفة التي تبلغ وترتقي إلى درجة الجريمة والعنف الشديد المتبادل، المنتشرة فيه والتي تطغى في كل ثنايا وتفاصيل العلاقات التي تجمع الثنائيات التالية: الباعة/الباعة، الباعة/الجيران، الباعة/الأمن، الباعة/التجار المجاورين، تجعل من الشارع يتجسد ويتمثل لدى الجارة على شكل/هيئة نموذج يحاكي هامش مدينة «شيكاغو» الأمريكيّة وفي إسقاط للفكرة السائدة عنه على أنه مصدر للفوضى وللزحام والتي تسجل نسبة الحوادث عالية من الجريمة والعنف»³¹.

وقد أجاب 57 مبحوثاً على سؤال هل تستعمل العبارة البذيئة بنعم، ونفى 29 ذلك فيما أجاب 14 بالقول: «نعم أحياناً». وهكذا فإنّ 71 بائعاً ممّن قبلوا الإجابة على أسئلة الاستبيان يعتمدون ما يصطلح على تسميته باللفظ الشّائن. على أنّ 17 مبحوثاً فقط بيّنوا أنّهم دائمو التّلّف بما يعيب ولا يمنعهم من ذلك أيّ مانع. أمّا البقية فقد أكّدوا أنّهم لا يقوون على استعمال مفردات معيبة بحضور نساء أو شيوخ أو أطفال في استحضار لقيمة الحشمة والحياء ومعنى العيب واحترام متأسّس على الجندر والسّن

29 بحث إثنوغرافي أجراه الباحث إسكندر بن عمر لفائدة هذا المؤلّف الجماعي. (انظر الملحق عدد1).

30 دليل مقابلة نصف موجّهة مع إحدى جارات الباعة.

31 المصدر ذاته.

ومنسوج في البيئة التي نشأ فيها أغلب المبحوثين. ويعني ذلك أن نزعة الانفلات اللفظي ليست مطلقة، وهو انفلات مسيَّج بحضور رجاليٍّ من طبقة عمرية متقاربة. هذا يجعلنا نفهم العبارة البذيئة من ثلاثة وجوه. أولاً باعتبارها طقس عبور في مستوى عمريٍّ معيَّن من الطفولة والمراهقة إلى الشباب. وثانياً باعتبارها من عادات الخطاب الذكوريّ الذي يطغى عليه العنف اللفظيّ والمنحاز إلى المفردة الخشنة (تسمّى «لغة حرشة» في الاستعمال التونسيّ الدارج). وثالثاً لكونها تعبيراً ذكورية تكشف عن جانب عدوانيّ يلتبس ببناء الرجل القادر على المواجهة وإحراج الآخر أو استفزازه ومعنى هذا هي علامة على التّموقع في عالم الذكورة المهيمنة أو التّماهي معها. وهذا يمنحنا بورتريه رجل ملتزم تجاه جماعته ومنحاز إلى المظلومين ورافض للظلم والسّطة، ومتشوّق إلى تجربة الجنس وهو المهاجر من اليأس والجفاف والقحط إلى اللّين والخصوبة المتخيّلين. هوبائع منتصب نشأ على فضائل نموذجية واحتفظ بها ولم ينقلب عليها. فتحرّك البنية المبنية فيه لتركّب عناصر بنية بانية³² ووسائلها التاريخية. وهكذا يعيد بائع سوق نهج إسبانيا إنتاج ما تربى عليه، بل يفرضه خارج منابته الأولى في أرياف الدواخل عامّة أو أحياء أحزمة الفقر أحياناً. إنّنا إزاء من يرتحل خارج فضاءات طفولته وتنشئته فيحمل حقيبة سفره وحقيبة قيمه ليدسّها في تمدّن الحاضرة بيئة ساكنتها. وإذا اعتمدنا المصطلح البورديويّ فإنّنا نشير إلى تطبّع راجع³³ hystérisis de l'habitus يرتدّ مع حقيبة السّفر ويشكّل منهج هيكل القيم وفلسفتها النّظامية وروحها التاريخيّة رغم انقطاع الماضي وشروطه عملياً. فهل تمكّن هذا الرجل المغامر المرتحل من غباره الأوّل صنّيعه الدّولة إلى غبار نهج إسبانيا صنّيعته (الرجل المرتحل) ضدّ الدّولة من تشييد ملامح مغامرة ذكوريّة أصيلة أم ظلّ حبيس النّماذج والصّور المثاليّة للرجل المعياريّ؟

32 Pierre Bourdieu, *La Distinction*, (Paris : Minuit, 1979), p 191.

33 لمزيد من الاطلاع، انظر/ي:

Pierre Mounier, *Pierre Bourdieu une introduction*, (Paris : La Découverte, 2001) pp 44-45

ذكورة الآخر وفلسفة كسر النماذج

يذهب البحاثة في علم النفس الاجتماعي مثل جون كلود أبريك Jean-Claude Abric وباسكال مولينييه Pascal Moliner ووليم دواز Willem Doise وسيرج موسكوفيتشي Serge Moscovici ودينيز جودليه Denise Jodelet إلى الحديث عن التمثلات الاجتماعية باعتبارها تعبيرا عن تمثّل الذات لموضوع خارجي ما. تمثّل يحدّد الموضوع ويعرّفه ويلغي بذلك الفواصل بين الذات والموضوع، فيغدو كلّ تمثّل داخلي وذاتي تمثّل اجتماعيًا بالضرورة³⁴. وقد انطلقنا من مقاربات جون كلود أبريك في وضع أسئلة الاستبيان وفي تعرية النواة المركزية ودفع المبحوث دفعا إلى التصريح بحقيقة تمثّلته. ولذلك اعتمدنا مبدأ الترتيب خاصّة في تمثّل الرجولة والعلاقات بالسلطة وتمثّل الإهانة والاحتقار (الحُقرة بوضع ثلاث نقاط على القاف مثلما تتلقّف في تونس). فإذا ما انطلقنا من المقابلات التي وصلتنا واستمعنا إلى الخيبات العاطفية للباعة وأسبابها مسرودة على ألسنتهم، فإننا سنعثّر على ملامح الرجل النموذجي في التمثّلات الاجتماعية للعائلة التونسية التي رفضت المصاهرة. ويمكننا أن نجمل تلك الملامح بتحفظ في مبدأ القوامة وخاصّة القوامة الاقتصادية ونقص ذلك القدرة على حماية العائلة اقتصاديًا بتوفير الغذاء والملبس والسكن وتأمين حياة هادئة. ومع ذلك فإنّ القيم على عائلة ينبغي أن يحميها من أخطار الاعتداءات، ويحتاج في ذلك إلى قوّة ما. ربّما قوّة العلاقات الاجتماعية المبنية وفق مبدأ المكانة، أي ذاك الشّكل من أشكال السّلة الذي يمنحنا إيّاه موقعنا ودورنا في الحياة الاجتماعية.

وهكذا فإنّ النّظام السّيميائي الرّمزي الذي يهيكل التّمثّلات الاجتماعية للرجل المقبول من المجتمع والمصادق على قيمه وسلوكاته، هو نظام يتأسّس على هيمنة الرّجال خارج

34 Jean-Claude Abric, Ibid, p 17-18., Willem Doise, représentations sociales et analyses de données, (Grenoble : Presses Universitaires de Grenoble, 1992) pp 12- 15., Pascal Moliner, Patrick Rateau, Valéri Cohen-Scali, *les représentations sociales pratiques des études de terrain*, (Rennes : Presses Universitaires de Rennes, 2002) pp 12-15., Serge Moscovici, « des représentations collectives aux représentations sociales », dans Les représentations sociales, direction Denise Jodelet, (Paris : Presses Universitaires de France, 1991), pp 62-85., Denise Jodelet, « représentations sociales : un domaine en expansion », dans les représentations sociales, direction de Denise Jodelet (Paris : Presses universitaires de France, 1991) pp 42-49.

جنדרهم بمعنى هيمنتهم على النساء وإخضاعهن ومواصلة إنتاج سيمياء التمثّلات ونواتها المركزية، أي علوية الرجل ودونية المرأة. ولا يتحقّق هذا الهيكل البطريكيّ دون أدوات ماديّة تؤمّن الحاجات البيولوجيّة للعائلة زوجة وأبناء، وما يلزم الأسرة من رعاية وعطف وحنوّ وسلام حتّى تستقرّ أوضاع أفرادها وربّما يقتضي العطف فعلا جنسيّا محققا للإشباع والكفاية. ولكنّ الهيمنة خارج جندر الرجال أي الهيمنة على النساء ليست كافية بأيّ معنى. فأيّ جدوى للسطوة في المنزل وإخضاع الزوجة والأبناء إذا كان الرجل في المجتمع خاضعا وتابعاً ومقيّداً؟ ولذلك فإنّ مجرّد الهيمنة على النساء لا يبدو مجزيا. إذ سيحتاج الرجل إلى هيمنة داخل جندره أي هيمنة على رجال آخرين. أمّا عناصر هذه الهيمنة فهي وفق عائلتنا المذكورة لا تخرج عن المكانة الاجتماعيّة. وليس مهماً أن تكون مكانة رفيعة بين عليّة القوم وساداتهم، بل يكفي أن يكون الرجل موظّف دولة، أي أن يمتنهن مهنة لا تلفت إليها أنظار الواصمين والمحتقرين والمتربّصين. وتعتقد العائلات على الأرجح أنّ الموظّف سيتمكّن من توفير مسكن وسيمنح عائلته حدوداً مقبولة من الاستقرار العائليّ. كما أنّه يحوز رأسمال ثقافيّ مساعد على منح أبنائه وضعا مدرسيّا سليما. ومن ثمّ فإنّ رأسماله الاجتماعيّ يكفي لرسم صورة صهر خير تطابق سلوكاته الأنظمة المعيارية التي يضعها المجتمع وتنضبط لها العائلة عامّة.

ونؤسّس على ما تقدّم أنّ الصّورة المعيارية أو المهيمنة للرجل منبذة على مبدأ القوامة ومنطق المكانة الاجتماعيّة. صحيح أنّ هذه القاعدة تنكسر كلّما كان المال وفيرا طاغيا فيغطّي حرفة المتقدّم بطلب زواج، ولكنّ تجربة الباعة المنتصبين الذين قدّموا شهاداتهم لا تنسجم مع المثال الثّاني. فهم لحظة تقدّمهم من حبيباتهم فقراء بما يجعل تقييمهم سلبيا مهما أبدوا من انسجام مع معايير الذّكورة النموذجيّة. ولا نؤكّد، أيضا، أنّ البائع المنتصب عندما يوفّر المال ويكنزه كنزا سيصبح مقبولا بالضرورة. ولا يمكننا أبدا أن نكتب قواعد عامّة لفهم ظواهر اجتماعيّة مركّبة تركيباً معقّدا إنّما نحن نركّز على باعنا فحسب وعلى تجاربهم وحدها، وهي دون شكّ غير كفيلة ببناء قوانين كلّية. وبعد هذا التّنسيب يمكننا القول إنّ ذكورة البائع المنتصب في سوق نهج إسبانيا هي

ذكورة لا تناسب المعايير الاجتماعية. وبالعودة إلى شهادة جارة الباعة³⁵ وتركيزها على مسألة النظافة والخطاب والعلاقات بين الباعة أنفسهم وشهادة بائع سابق³⁶ تكرر المعاني ذاتها تقريبا، فإننا نظفر بتمثّلات اجتماعية متوجّسة من ذكورة البائع المنتصب باعتبارها ذكورة القبح بمختلف دلالاته، وقبحها جليّ من حيث ظاهرها العنيف البذيء المتسخ الذي يبصق ويتبول حيثما كان كما تقول تجربة اسكندر بن عمر الإثنوغرافية.

وفي الواقع ثمة مسافات فاصلة بين ظاهرها الذي يشي بصور ما، ونحن حقيقة أي صورتنا الفعلية. لذلك فإنّ ملاحظات إسكندر وحدها لم تكن كافية وفق شهادته شخصيًا بل نصح بإجراء مقابلات لمزيد رسم ملامح المنتصب. غير أنّ بحثا إثنوغرافيا أمّنه أمير وهو من الأصول الجهوية والثقافية ذاتها التي ينتمي إليها قسم واسع من الباعة، كشف عن صور أخرى لهؤلاء الباعة. أوضح أمير أنّ الباعة يحققون مكسبا يوميًا لا يقلّ عن ستّين دينارًا، وقدّر ربحهم الأسبوعيّ بثلاثمائة دينار. بل ثمة من أصبح صاحب معمل خياطة يمدّ بقيّة إخوته في السوق بالبضاعة لبيعها. ومن الباعة أيضا، من كان قبل سنوات يسافر إلى الصّين لتوفير بضاعته ونقلها إلى ليبيا ثمّ إدخالها إلى تونس. ويعني ذلك أنّ البائع المنتصب ليس بالضرورة فقيرا تائها محتاجا كريها متّسخا، بل هو أيضا ذو مكانة مرموقة ومورّد تعترف به الدولة ويعمل وفق أنظمتها قبل 2011. وهذا ما يجعلنا ننسب مقالاتنا ونركّزها على أغلبية الباعة وليس على جميعهم. والأغلبية من بينهم وفق استبياننا لا تستطيع تأمين حاجاتها وليس لديها بطاقات علاج ولا تهتمّ بالشأن العموميّ أصلا. نتحدّث عن عيّنة من مائة مبحوث 69% من بينهم لم يتجاوزوا المرحلة الإعدادية أي أنّ رأسمالهم الثقافيّ متدنّ. وهم منحدرين من عائلات فقيرة ما يعني أنّهم ورثوا رأسمال اجتماعيّ واقتصاديّ وثقافيّ ضعيف إذ أنّ 94% من آباء المبحوثين لم يجاوزوا المرحلة الإعدادية، ولم تجاوز 95% من أمّهاتهم المرحلة التعليميّة ذاتها. وتبدو هذه العوامل مساهمة في نبذ الباعة وإقصائهم من العالم الاجتماعيّ الجديد، أي نهج إسبانيا. بل إنّ 82% يتمتّلون أنفسهم معطلين عن العمل

35 مقابلة نصف موجهة أجريت بتاريخ 18 ديسمبر 2021.

36 مقابلة نصف موجهة أجريت بتاريخ 19 ديسمبر 2021.

وبذلك فهم يعتبرون مهنتهم مرحلة عابرة وعطالة بمعنى ما. وهذا يشي بأنّ الباعة يدخلون قوانين المجتمع رغم كلّ شيء. وهم بذلك معياريون في مستوى التّمثّلات العميقة للذّات وفي توقّعهم للرّجل الطّافر المقبول اجتماعيًا. وهذا طبيعيّ فليس من المنطقيّ أن يكونوا منفصلين بالكامل عن المجتمع.

وإذا أضفنا اعتداءات البوليس وقد تحدّث عنها إسكندر في ملاحظته وأكّدها أمير في بحثه وظهرت جليّة في المقابلات والاستبيانات (96 % من المبحوثين افتكّت منهم بضاعتهم وتعرّضوا لاعتداءات بوليصة)³⁷، وتمثّل الباعة للمستشفيات باعتبارها غير موثوقة حتّى أنّ 85 % من المستجوبين لا يثقون في المؤسّسات الصّحية³⁸ ولا يملك 90 % منهم بطاقة علاج ولم يلقح أيّ من المبحوثين المائة على الإطلاق³⁹، فإنّنا نحصل على فرد حوّل نبذه إلى نبذ مضادّ وجعل من إقصائه مبرّرًا لدخلته عداً واضحاً لمؤسّسات الدّولة وأجهزتها. وسيتجلّى ذلك بشكل أوضح في إجاباتهم عن سؤال حول موقفهم من البوليس. فقد أبدى 90 % من المبحوثين موقفاً سلبياً بل سلبياً جدّاً بالنّسبة إلى 80 % من بينهم. بل أكّد جميع المبحوثين أنّ الدّولة لم تساعدهم في تأمين فضاءات توفّر لهم عملاً لائقاً بعيداً عن ملاحقات البوليس وابتزاز أعوان الشرطة البلديّة، وأنّ الدّولة لم تساعدهم بالمرّة خلال مراحل الإغلاق العامّ زمن جائحة كوفيد⁴⁰. فما الذي ننتظره من باعة منبوزين من الدّولة والمجتمع والإعلام؟

إنّنا نتحرّك غالباً ضمن قوانين مؤبّدة يصعب تدقيقها ومراجعتها وتعديلها فضلاً عن تغييرها ونفيها. تلك النّظم السّيمياء والقوانين المدسّرة وأنظمة الضّبط والتّوجيه والتّمويه والتّبرير تخلق بكلّ وضوح مجتمعات متنافرة لا مجتمعا واحداً. في الواقع فإنّ مقولة الانسجام الاجتماعيّ داخل المجتمع وبين طبقاته وفئاته وجنادره هي مقولة

37 السؤال 101 والسؤال 112 من الاستبيان.

38 السؤال 72 من الاستبيان.

39 السؤال 53 من الاستبيان، والسؤال 76 منه.

40 السؤال 77 من الاستبيان.

إيديولوجية لا علمية وتبريرية تهدف إلى تنميط العلاقات بين الأفراد وتوريطهم في أنساق معدة سلفا لهم حتى ينخرطوا فيها وينضبطوا لقواعدها. ولا ريب أن مقالات مثل التربية السليمة والخلق الحسن والدوق الحسن واللباس الأنيق وخلافها، ليست إلا بناءات سلطوية تضعها منطقة النفوذ السوسيوثقافي والطبقي هذه أو تلك، وتحولها إلى أدوات التوجيه والهيكلية، جامعة وإعلامًا ومجتمعًا مدنيًا تابعًا إلخ... إلى حقائق ومعايير. فإذا شاهدنا شعرا أشعث مغبرًا ليس لصاحبه مأوى يتوقّر على وسائل النظافة والشروط الصحية، وليس له الوقت الكافي ليهتمّ بنظافته أصلاً، بل هو لا يعتبر نظافة جسده شأنًا بالغ الأهمية، فإننا نحاكمه بمنطق السوق. فنخبره إن الشامبو والصابون والماء وسائل متوقّرة على قارعة الطريق. وإنّ تنظيف جسمنا لا يحتاج أكثر من شراء عبوة شامبو مثلاً. تستنفرنا علامات المعقمات والمنظفات عامّة، فنركض خلفها ونحن نعتقد أننا نلاحق نظافتنا، عندما نلاحق ضغط الإشهار علينا بل ضغط المعايير التي تبرّر استهلاكنا المفرط.

لعلّ الذي لا يشاهد التلّافاز كثيراً ولا يعبأ بنقاشات البورجوازية الصغرى حول أفضل الماركات، قد لا يعبأ بالأنظمة الرّمزية التي تقف خلف تلك العلامات التجارية. هل نفترض أن رفض الاستحمام اليوميّ هو مسألة تنشئة على قيم البادية من رعي وزمن مستنزف من الأشغال خارج البيت وتوفير حاجات الأغنام والأرض والشجر؟ كيف كان العرب يؤدّون حجّهم قبل الإسلام⁴¹؟ لنقرأ عن الشروط التاريخية لصناعة العطور في فرنسا ومبرراتها الثقافية⁴² ولننتبّع إذن إيتيمولوجيا المفردة parfumer⁴³. ولا نقصد بهذا كتابة تبرير الوسخ واصطناع تفهّمات له، بل نشير إلى أنّ القيمة قيم والفهم أفهام والتمثّل تمثّلات والإنسان متعدّد تعدّد سياقات وجوده وتأثيره في العالم وتأثره بالموجودات فيه. ولذلك لا يمكننا أن نقيس سلوك الأفراد وتوجّهاتهم بمعايير لا يعونها

41 يمكن العودة إلى كتاب تاريخية الدعوة المحمدية في مكة لهشام جعيط وكتاب جاكين الشّابي ربّ القبائل.

42 Jean- Pierre Leguay, *La pollution au moyen âge*, (Quintin : éditions Jean-Paul Gisserot, 1999).

43 للاطلاع على أصول المفردة، انظر/ي: <https://www.littre.org/definition/parfumer>

ولا تعنيهم في لحظة محدّدة، وقد تعنيهم في لحظة مختلفة. فالبائع المنتصب نفسه في حفلة زفاف عائليّة سيضع العطور ويرتدي خير لباسه. لكنّه في العاصمة البعيدة مقيد بحرفته ومشاقّها وزمنها الممتدّ لسِتّ عشرة ساعة كما يقول أحد المبحوثين⁴⁴. ولعلّ ذلك يعني أيضا أنّ معايير الأهل والمعارف في البيئة القروية هي التي تحرّك الباعة. فيقفون أمام المرأة ليشاهدوا شروط مجتمعهم ومطالبه وأعرافه، ويخضعون لها في تلك البيئة الدّالة عندهم. غير أنّ العاصمة فضاء يجهلهم ولا يسلّط مجتمع العاصمة على الباعة أيّ عرف أو تقليد، فلا يأبهون عندها بزينة أو عرض أو مرآة ذلك أنّهم تخلّصوا من ضغط الاختبارات الاجتماعية.

وبتتبع سياقات المبحوث وحدها ومحاولة التّعرّف إليه وفق شروط يوميّاته، فإنّنا نميل إلى أن نعتبره خارجا عن السّيمياء العامّة منزاحا نحو كسر النّماذج مؤنّثا لصورة الرّجل المختلف. إنّهُ آخر بكلّ بساطة وليس صورة مستنسخة عن أنا نموذجيّ موافق لرغبات الجمهور. إنّهُ بائع منتصب يبني غيريّته على معايير سائلة مطواعة تناسب هويّاته ولا تهتمّ بملاحظاتنا. إنّها رجولة الآخر الذي يتصدّى للسلّطة وينفلت من قمعها إنّهُ ذاك الذي يكسر صورة الهيمنة والبطريكيّة ويضرب الذّكورة المهيمنة في مقتل. ونقصد بالذّكورة المهيمنة ذكوريّة البوليس وذكوريّة الجهاز أيضا. فوزارة الدّاخلية محضن لرجال متسلّطين عبوسين غليظين قساة مقاتلين عتاة. وقد اجتمعت لديهم سطوة المال و سطوة العصا، واستعملوا أدوات الدّولة وقوانينها ليتحوّلوا إلى طبقة اجتماعيّة اقتصادية أو يكادون. ولذلك نحن نتأوّلهم باعتبارهم ممثلي ذكورة مهيمنة ونعتبر الغيريّة التي يبنونها البائع الفارّ من ملاحقات السّلطة البوليسيّة هي غيريّة ذكورة الآخر وهي تراوغ الذّكورة المهيمنة وتكسرّها في مواطنها وفضاءاتها. فيفرّ تارة حاملا بضاعته متحدّيا الأجهزة العقابية، ويعتمد «سياسات التّحت»⁴⁵ *infrapolitics*، أي «استراتيجيّات مقاومة» بعبارة جيمس سكوت James Scott من بينها دفع الرّشى واستعادة المحجوز

45 James C. Scott, *Domination and the Arts of Resistance Hidden Transcripts*, (New Haven and London : Yale University Press, 1990), pp 183-184.

ومعاودة عرضه. إنَّ رشوة السَّلالة والانفلات منها خطوتان منسجمتان من زاوية نظرنا باعتبارهما تعبيرتين عن مراوغة للسَّلالة وكسر للأنظمة والقوانين. هذا الآخر صنع له داخل سياجات القانوني فضاءات واسعة من «اللاشرعيّات» *illégalismes*⁴⁶ وفق ترجمة مطاع صفدي لمصطلح ميشال فوكو Michel Foucault. تلك اللاشرعيّات التي تبني وجودا قائما بذاته ولا تعبّر بالضرورة عن حالات تنافر، وهي اختلاف وليست نشازا. ثمّ هي حالات أخرى وليست انحرافات. ولذلك فإنّ المنتصب ليس مجرما ولا منحرفا بل هو مجرّد كاسر للمعايير وبيان للشرعيّة شعبيّة بعبارة فوكو دائما. إنّهُ بكلّ بساطة آخر. وأنموذج الرّجل الذي يقترحه، هو رجل يعبّر عن ذكورة الآخر التي تشبه الذكورة المهيمنة والذكورة المتواطئة⁴⁷، ولكنّها تظلّ متميّزة بقدرتها على أن تقيم ضمن أخرىّة خاصّة تنفّلت من رقابات السَّلالة وعقوباتها ولو بإجبار السَّلالة على أن تتحوّل إلى سلطة فاسدة وفق معايير السَّلالة. إنّ البائع المنتصب يستعيد بضاعته وحياته برشوة البوليس وهو بذلك يمارس شطارة ما على غرار شطّار بني العباس. وهو لا يفكر في أخرىّة ولا يضع خطّة لها ولا ينجز دراسات نظريّة لتبريرها. هو ينجزها فحسب ويحيا في انفلاته وفي خوض صراعاته انتصارات وانكسارات ضدّ القوّة والأقوياء. وهو أيضا يفهم القوّة ويرتكبها وهو بدوره متسلّط عنيف ضدّ رفقته أحيانا، وهذا يفسّر برفضه لمهنته ورفضه لمصيره.

وفي سعيه لمغادرة مهنة البائع المنتصب فإنّه لا يلتزم المعايير السَّلطوية كثيرا. فالهجرة إلى إيطاليا كسر جديد للسَّلالة باعتبار أنّها هجرة ترفضها دولة إيطاليا وتربّص بها دولة تونس. وإذا أعدنا الإشارة إلى لباسه أثناء عمله باعتباره مظهرا مميّزا وهويّة ومسرحا بذاته، وربطنا هذا المظهر بالعلاقة العدائيّة بالبوليس وانعدام النّقة في الدّولة وأجهزتها، بل وفي تمثّل البوليس له وفق شهادة قدّمها أحد الأعوان، فقد صحّ القول إنّ البائع المنتصب جعل من اللاشرعيّات المبنية سلطويّا وبطريكيّا أنظمة وجوديّة يختارها

46 ميشال فوكو، المراقبة والمعاقبة ولادة السّجن، ترجمة مطاع صفدي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990)، ص ص 273-285.

47 لتدقيق معنى الذكورة المتواطئة انظر/ ي: R. W Connell, Ibid, pp 79-80.

دون أن يفكر فيها خارج معنى الجدوى والمنفعة. وهكذا لا يكتفي البائع المنتصب بكسر الصور المنسجمة لمجتمع التماثلات والمطابقات، بل يؤدّي أدواره الاجتماعية على مبدأ الكسر وضمن فضاء نهج إسبانيا ووفق فلسفة اللّشريّات السّلطويّة التي يعتبرها فطنة وشرارة. وهو بذلك يعيش تجربته ويتورّط تاريخياً فيها ويختنق بمشكلاتها ويناور لوضع حلول ومخارج تناسبه. إنّها صورة رجل يكسر النّماذج: ذكورة الآخر ضدّ الذّكورة المهيمنة وضدّ الذّكورة المتواطئة البراغماتيّة السّائدة في عصر المجتمع التّونسيّ الاستهلاكيّ.

خاتمة

حملتنا الليبرالية المتوحشة بعيدا نحو مستوى متدنٍ من وعي وجودنا باعتباره وجودا جماعيا لا معنى له خارج لذّة المشترك والبناء معا والعقل التعاوني. وجعلتنا الليبرالية المتوحشة أقرب ما نكون إلى أفراد متوحشين يعيشون فراداتهم وتفرداتهم بما هي لحظات إشرافية صوفيّة من تقدير إله أرضي ما ربّما كان الدينار أو التّفوّق على المنافس. وستجد داخل قاعة الدّرس أطفالا يتنافسون حول المقاعد الأولى وحول المراتب الأولى. وسيعترضك متسوّقون يحملون سلّاتهم باكرا لنيل نصيبهم من خير الغلال والخضر قبل غيرهم. تلك السّلاسل الطويلة المسترسلة في تمّدها تشي بأنّ العرض وفضاء ضيقان ربّما ولكنها تفضح إقبالنا على استهلاك الشّيء ذاته في الزّمن ذاته درءا لإمكانية تفوّق جار ما. فغادرت التّنافسية إذن الشّركات والمصانع واستقرّت فينا نحن البشر. فلماذا نتنافس إذن؟

لقد تعلّمنا عبر أدوات الدّولة إشهارا ومدرسة وإعلاما وشبكات تواصل اجتماعي وشبكة أنترنت، أنّ فرديّاتنا وحدها تكفيها لنحيا سلامنا الخاص. وتعلّمنا أن نكون بمفردنا ونعيش من أجل فرديّاتنا وشخصنا وذواتنا وحدها. وقد بنينا حول قصور الفرديّة الحرّة والفرديّة المتوحشة سياجات قيمية تؤصّل لاختياراتنا تلك، اختيارات دخلناها باعتبارها بنياتنا التي بنيناها، وتجاهلنا أو لم نع ولم نعرف أنّها اختيارات قُدّت لتبدو مناسبة لنا حتّى وإن كانت أبواب مأساتنا المقبلة. وهكذا فقد شيّدت النيوليبرالية نماذجنا ومعاييرنا وتقبّلناها بصدر رحب وسمّينا ذلك أحيانا حرّية وابتهجنا لقدرتنا على الاستهلاك والاستمتاع بلذّة التّسوّق. وقد رسمنا أيقونات اللّائق والجميل والمناسب والعصريّ والمتحضّر والرّفاهي، ووضعنا مقابلها قائمة في مقولة السيمولاكر simulacre أو النّسخ الرديئة: قذر وقبيح ومتمّسخ وريفي «جبري جاي من وراء البلايك» وخشن غليظ الطّباع بذيئ اللّفظ كثير العراك.

لقد صنعنا نظاما معيارية وسكنا ما يناسبنا وتركنا ما لا يوافق أذواقنا وما تنفر منه تمثّلاتنا للعالم والأشياء فيه لمن لا يستجيبون لاشتراطات نحن وضعناها وفرضناها عليهم. نسّمّي الرّجل المنتصب في سوق نهج إسبانيا، رجلا غليظ الطّباع همجي الطّبع

سيء السمعة مفتقرا إلى المكانة والوجاهة قليل الحظ من الموادة والتودد إلى النساء. نسّميه الرجل الغريب الموحش المتفرد في وحشته والمنعزل داخل بيئته وسوقه والمغاير لنا. لذلك فإنّ مجرد إصرار البائع المنتصب على ملبسه ولغته وسلوكاته هو إصرار على التزام معاييرنا السّالبة الموجهة ضده. أمّا من غادر صور الوحشة تلك فقد حقّ له أن يتشبه بنماذجنا وأن يرتقي مرتقانا ويبيت واحدا منّا رجلا متطبعا على معاييرنا ملتزما بها. وهكذا فإنّنا في الواقع لا نحاكم البائع المنتصب في سوق نهج إسبانيا بقدر ما نحاكم ذواتنا ونختبر معاييرنا ولا نتفطن لسقوط ذكوراتنا أو ذكوريّتنا النمطيّة المهيمنة. إنّ البائع المنتصب وفق هذا المعنى هو محض نصّ تأولناه اعتمادا على المكتسب المعرفيّ الأوّل الذي نملكه، فإذا أمعنا قراءة النصّ بما هو معان حجب تتخفى خلف أقنعة نسجناها من اغتراباتنا، فقد نظفر برؤية أخرى وصورة مغايرة.

ليست ذكورة كسر النّماذج أي ذكورة الآخر المتصدية للذكورة المهيمنة، إلّا تعبيرة تحيا وفق مناويلها التي أوجدتها عبر فعل المقاومة وسياسات التّحت المنسي. فهي في انفلاتاتها وعمليّات فكاكها من القيد البوليسيّ والضبط القانونيّ للدولة تؤسس كونها الجديد وتصنع داخل اللّاشرعيّات شرعيّتها الفريدة التي يتأولها الجمهور من النّاس شرعيّة لا شرعيّة لها، شرعيّة لا قانونيّة. ولكنّ البائع المنتصب عامّة لا يعبا لتلك الاستنتاجات القواعد. بل لعلّه يخترق عبر اللفظ الذي نسّميه بذيئاً سلامة الألفاظ الرّقيقة ويقاوم بذلك غربته وسجوننا التي وضعناها لنحبسه داخلها. إنّّه يقاومنا عندما يزدرينا، لكنّه سرعانما يعود إلى طباع أوليّة نشأ عليها فيذرف دمعه ويصل ادعاءه اللامبالاة بعطف جارف يحمله على مساعدة سيّدة سرق مالها أو ملاحقة لصّ عطف على حقيبة يد ففتك بها وركب الرّيح طيرا. تقبع خلف المظهر الخشن والشّعور المغبرّ والعبارة الجافّة والنّظرة القاسية، روح طفل حالم لا تزال تصارع بؤس المصير وتنفلت من قبضة المحتوم والمهيمن لتعلن نفسها إمكانيّة أخرى ورجولة أخرى. فهل توقّفنا عن ترديد معاني السّلطة وصناعة الأشخاص غير المطابقين للأنظمة المعيارية البورجوازية؟●

ببليوغرافيا مختارة

- غيدنز، أنطوني، وصاتن، فيليب. مفاهيم أساسية في علم الاجتماع. ترجمة، محمود الدوّادي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- Hearn, Jeff 'Masculinity Masculinities', in *international encyclopedia of men and masculinities*, 394-390. Abingdon : Routeledge, 2007. p 391.
- Connell, R. W. Masculinities. 2nd edition. Los Angeles : University of California Press, 2005.
- قرامي، آمال. «تصدّع بنية الذكورة المهيمنة» ومحاولات إنقاذها». في باحثات، الكتاب الثاني عشر (2006-2007)، ص 100-125.
- Jean-Claude Abric, «*les représentations sociales : aspects théoriques* », dans *Pratiques sociales et représentations*, sous direction de Jean-Claude Abric. 46-15. Paris, PUF, 2001.
- رجب النّجار، محمّد. «حكايات الشّطار والعيّارين في التّراث العربيّ». **عالم المعرفة**، عدد 45، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.
- Bourdieu, Pierre. *La Distinction*. Paris : Minuit, 1979.
- Mounier, Pierre. *Pierre Bourdieu une introduction*. Paris : La Découverte, 2001.
- Leguay, Jean- Pierre. *La pollution au moyen âge*. Quintin : éditions Jean-Paul Gisserot, 1999.
- Scott, James C. *Domination and the Arts of Resistance Hidden Transcripts*. New Haven and London : Yale University Press, 1990.



7

المحور السابع

بريكاريا نهج إسبانيا:
مقاربة أنثروبولوجية
للاقتصاد الشارعي في تونس



كلمات مفاتيح: بريكاريا، الاقتصاد الشارعي، البائع المتجول، نهج اسبانيا

المقدمة

دخلت تونس بعد لحظة 17 ديسمبر/ 14 جانفي مرحلة ما يسميه علماء السياسة الانتقال الديمقراطي، وكانت هذه المرحلة مصحوبة بتحولات اجتماعية وسياسية على المستويين الوطني والمحلي. ومن عام 2011 إلى الوقت الحاضر، شارك التونسيون في انتخابات المجلس التأسيسي الذي صاغ دستوراً جديداً للبلاد سنة 2014، كما شاركوا أيضاً في الانتخابات التشريعية والرئاسية في سنوات 2014 و 2019. وفي سنة 2018 صوّت التونسيون، لأول مرة، في انتخابات بلدية محلية. في هذا السياق، سعى علماء السياسة إلى الإجابة عن أسئلة كيف نجحت تونس ولماذا نجحت، على عكس بلدان ما اصطُح عليه إعلامياً بالربيع العربي، في المرور من لحظة الانتفاضة/ الثورة، إلى لحظة انتقال ديمقراطي ضمن قدراً من السلم الاجتماعي وتماسك مؤسسات الدولة. ومن المؤكد أن أدبيات علماء السياسة الذين اعتمدوا خاصة على نظريات الديمقراطية لدراسة «التحول الديمقراطي» ساهمت في فهم الترتيبات المؤسسية التي أعقبت الثورة. ومع ذلك، فإن تركيز المقاربات المعيارية normative على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة والتحولات المرتبطة بها في تونس، ساهم في فهم السياسات الماكروسكوبية macro للثورة، (أي التحولات الهيكلية على مستوى مؤسسات الدولة والأحزاب مثلاً)، لكن هذه المقاربات أهملت إلى حد ما دراسة الثورة والتحولات الاجتماعية والسياسية باعتبارها واقعا معيشا تتشابك فيه أبعاد مؤسسية ودولتية وأخرى تخرج عمّا تضبطه الدولة أو المؤسسة أو الجمعية من أشكال تنظم ومشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتنزّل هذه الدراسة في سياق المجهود البحثي الذي يحاول من خلاله المشتغلون على سياسات الثورة في تونس، فهم الأبعاد الميكروسكوبية micro للعلاقة بين المجتمع والدولة في فترة تتسم بالحدية liminality¹. ونعني بهذا أن ما تشهده تونس منذ 2011 إلى الآن هي فترة تتسم

بتحولات هيكلية على مستوى المؤسسات، لكن لا يمكننا اختزال التحولات الاجتماعية والسياسية في الجانب الهيكلي منها، ففترات التحول والانتقال والعبور من الدكتاتورية إلى الأنظمة الديمقراطية هي فترات تنطوي على درجة من الالتباس والغموض وعدم الاستقرار، ولا يمكن اختزالها بحال في إجراءات وترتيبات مؤسسية. وتكون هذه الفترات بذلك، فترات تشكّل معنى على مستوى الدولة والمجتمع².

في هذا السياق نحاول من خلال هذا البحث دراسة ظاهرة الاقتصاد الشارعي في تونس بعد عقد من اندلاع الثورة. وإنّ الهدف الأساسي من خلال هذا البحث هو أولاً الاهتمام بظاهرة لم تتطرق لها أدبيات العلوم الاجتماعية بالقدر الكافي. وثانياً محاولة الكشف عن جوانب من العلاقة بين المجتمع والدولة من خلال دراسة تفاعلها في الشارع، أي خارج المؤسسات أو المركز، وهي الفضاءات التي تركز عليها أغلب الأدبيات، وخاصة الغربية منها، في دراستها لسياسات الثورة في تونس. وفضلاً عن ذلك، نهتم في هذا المقال بدراسة ظاهرة سوق نهج إسبانيا وما اصطلاح على تسميته بالاقتصاد غير الرسمي. أما المقاربة المعتمدة في هذا البحث فهي مقاربة أنثروبولوجية تركز على أدبيات الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاقتصاد الإنساني كما تناوله أساساً الأنثروبولوجي كيث هارت Keith Hart. وينقسم المقال إلى جزأين: جزء نظري نقدّم فيه باقتضاب لمحة عن الأنثروبولوجيا الاقتصادية وأبرز مدارسها وتوجهاتها البحثية، وجزء إثنوغرافي تحليلي نتناول فيه ملامح البائع المتجول وتشابكات حياته الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج ما سمّيناه الذات المرتابة، كما نتناول في هذا القسم تمثيلات البائع المتجول للدولة ودور علاقات القربى في تشكيل تنظيم داخلي لنهج إسبانيا تتداخل فيه أبعاد تقليدية عشائرية وأخرى دولية رسمية.

Bjørn Thomassen, *Liminality and the Modern: Living Through the In-Between* (Farnham: Ashgate Publishing Limited, 2014).

2 انظر/ي:

Harald Wydra, *Communism and the Emergence of Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

منهج التحليل والمفاهيم

اعتمدنا في المحور على العمل الميداني الإثنوغرافي الذي أجراه باحثو المنتدى، واستأنسنا أيضاً بالمقابلات التي أجريت مع الباعة المتجولين والبحث الكمي. وقد تطلب فهم ملامح البائع المتجول وعوالم النّصابة بحثاً إثنوغرافياً حاولنا من خلاله «تجذير المعرفة في المعيش»³ «grounding knowing in being»، إذ نتفق في سياق هذا البحث مع ما ذهب إليه الانثروبولوجي تيموثيانغولد Timothy Ingold بأن «أي دراسة حول النّاس، يجب أن تكون دراسة معهم»: «any study of human beings must be a study with them»⁴. وقد أجرى باحثو المنتدى في هذا الإطار بحثاً إثنوغرافياً كانوا خلاله حاضرين في نهج إسبانيا مع النّصابة وشارك بعضهم مثلاً في العمل في سوق نهج إسبانيا بصفته مساعد بائع مما سهّل فهم ميدان البحث والولوج إليه. وقد مكنتنا تقنية الملاحظة بالمشاركة من فهم تفاصيل الحياة اليومية للفاعلين في الاقتصاد الشارعي في تونس وتفاعلهم مع غيرهم من الباعة والجيران والتجار وأجهزة الرقابة كالشرطة البلدية. كما حاولنا من خلال المقابلات مع الباعة الجائلين البحث عن أنماط المواضيع thematic patterns الحاضرة في خطابهم حول أنفسهم والمجتمع والدولة لرسم بذلك الملامح العامة للنّصاب/ البائع المتجول في نهج إسبانيا. وقد اخترنا أن نختزل إلى درجة ما الملمح العام للبائع المتجول ولتجاربه الحياتية في مصطلح البريكاريا precariat⁵ الذي يفيد عدم الاستقرار

3 Timothy Ingold, «Anthropology is not Ethnography», In *Proceedings of the British Academy*, (2008), p 83.

4 Ibid.

5 ارتبط مصطلح البريكاريا في السياق الغربي بالليبرالية الجديدة/ النيوليبرالية التي بدأ التنظير لها في السبعينات ثم تحولت النظريات إلى سياسات اقتصادية في الثمانينات على يد رونالد ريغن Ronald Reagan ومارجريت ثاتشر Margaret Thatcher. وكان مفهوم مرونة سوق العمل labour market flexibility الذي احتفى به منظرو النيوليبرالية وراء بداية جعل الموظفين أقل أماناً. ومع تجذّر العولة ومسارة الحكومات والشركات في جعل اقتصاداتها مرنة حتى يسهل تسريح الموظفين وتحويلهم من وظيفة إلى أخرى داخل الشركة نفسها، وتنمية مهارات الموظفين الموجودين وغيرها من مظاهر المرونة، دون الحاجة إلى تشغيل موظفين جدد، بدأت أعداد الأشخاص الناشطين في العمل غير الأمن تتضاعف وتنامت أوجه عدم المساواة في المجتمعات. هكذا بدأت طبقة جديدة في التشكل وهي ليست البروليتاريا proletariat أو طبقة العمال working class. فهذه الطبقات على هشاشتها، ينطوي نظام عملها على ساعات محدّدة وقد تتنظم في مجموعات مهنية ونقابات. ويمكن لهؤلاء بسهولة أيضاً تعريف طبيعة عملهم ووظائفهم، أي أن درجة من اتساق نظام العمل والتواتر تكون حاضرة. كما لا تنتمي طبقة البريكاريا للطبقة الوسطى فليس لها عادة جارية أو مدخول ثابت ومتوقع ولا تتفاعل كثيراً مع مؤسسات الدولة التي قد

والهشاشة⁶. وسنتناول في المقال مفاهيم الرّيبة والذات المرتابة للدلالة على حالة الوجود الاجتماعي والسياسي للنّصاب في نهج إسبانيا. ولفهم تمثلات البائع المتجول للدولة والعلاقة بينهما، حاولنا في هذا المقال من خلال مقارنة إزائيّة juxtaposition التفريق بين الدولة كما تحضر في خطاب البائع المتجول المتّصل بذاته وبوضعه الاجتماعي والاقتصادي، أي تخيّل لذاته وموقعه، وبين تفاعله مع أجهزة الدولة في حياته اليومية باعتباره نصّاباً في نهج إسبانيا (أي مستوى الممارسة). ونشير هنا إلى أنّ دراسة تمثلات البائع المتجول للدولة لا تعني الفصل بين الدولة والمجتمع فصلاً يرسم حدوداً واضحة بين الاثنين كما سنبيّن في هذا البحث. فنهج إسبانيا كما نفهمه من خلال العمل الإثنوغرافي هو فضاء نظامي وغير نظامي في آن، ينتج البائع المتجول والدولة. ورغم أنّ العلاقة بين الاثنين قد تحيل على فصل من نوع ما، إلا أنّ المقاربة السوسيوأنثروبولوجية تكشف عن تداخل فاعلية البائع والدولة في إنتاج الاقتصاد الشارعي الذي يتشكّل بتوفر نظام دولتي وآخر يركز على القرابة.

الأنثروبولوجيا الاقتصادية

يهتم علماء الأنثروبولوجيا عموماً بدراسة جوانب وأبعاد مختلفة من الحياة الفرديّة والجماعيّة للنّاس. وعادة ما يسعى الأنثروبولوجي للكشف عن الترابط بين هذه الأبعاد المختلفة لتفسير ظواهر متعدّدة دينية كانت أو سياسية أو اقتصادية ومترابطة فيما بينها. فقد يؤثّر معتقد ديني ما في الحياة السياسية للأفراد وقد تُنتج العلاقات الاجتماعية والعائلية مثلاً نظاماً اقتصادياً خاصاً بمجموعة ما في مكان وزمان محدّدين. لذا، يحاول الأنثروبولوجيون عادة عدم إهمال الأبعاد الميكروسكوبية Micro لحياة الأفراد عندما يتعرضون لتحليل الظواهر الماكروسكوبية Macro. ويميل الأنثروبولوجي إلى الاهتمام بفهم

تمنحها امتيازات أو تسهيلات، بل إن طبقة البريكاريا كما نتناولها في بحثنا في إشارة إلى الباعة الجائلين، تتخيّل نفسها خارج الدولة ومؤسساتها كالبنوك والحماية الاجتماعية ولا تشارك في الانتخابات ولا تنخرط في الجمعيات.

العلاقة بين «ما يفكر فيه الناس ويقولونه من ناحية، وما يفعلونه من ناحية أخرى»⁷. وقد تختلف تسميات هذين الجانبين باختلاف الحقول العلمية، ولكن يمكننا أن نشير إليهما بالثقافة والممارسة. فيشتغل عالم الأنثروبولوجيا على فهم وتحليل مدى تأثير الثقافة على الممارسة أو العكس، وكيف يتم ذلك خاصة اليوم داخل مجتمعات تتحرك وتتشكل باستمرار.

يشير أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة إنديانا جيمس كاريير James G. Carrier إلى خاصيتين من خصائص البحث الأنثروبولوجي⁸. أولاً، يُعتبر المنظور الأنثروبولوجي منظورا تجريبيًا وطبيعيًا بالأساس empirical and naturalistic، أي أنه يعتمد على الملاحظة التجريبية empirical لحياة الناس كما يعيشونها naturalistic. أما الخاصية الثانية للمنظور الأنثروبولوجي فتتمثل في تردد علماء الأنثروبولوجيا عموماً في التفكير في الظواهر الاجتماعية تفكيراً يرتبط بقوانين اجتماعية social laws شاملة وكونية universal. فرغم أن علماء الأنثروبولوجيا درسوا عدداً كبيراً من المجتمعات في مناطق مختلفة من العالم، إلا أنهم توصلوا تقريباً إلى عدم وجود قوانين اجتماعية شاملة قابلة للتطبيق على مناطق جغرافية شاسعة أو على الكون بأسره. نفهم من خلال هذه الخاصيات إذن، أن الأنثروبولوجيا تميل إلى كونها حقلاً علمياً أيديوграфияً idiographic أو تخصيصياً particularising على عكس الحقول العلمية الكمية النوموثيتية -nomothetic أو التعميمية. بالتالي، فإن مقارنة الاقتصاد من منظور أنثروبولوجي يستدعي بداية فهم سياقات تشكّل التفكير الأنثروبولوجي في الاقتصاد. فالأنثروبولوجيا كما أسلفنا علم تخصيصي يبتعد عن التعميم عادة، أما الاقتصاد كما نتمثله اليوم، أو على الأقل كما يُعرّفه الاقتصاديون أنفسهم، فهو علم تعميمي تجريدي يقدم تفاسير وتحاليل رياضية/ عقلانية لخيارات الأفراد أينما كانوا، ضمن ثنائية التكاليف والمنافع متأثراً بمذهب النفعية الإنكليزي utilitarianism⁹.

7 James G. Carrier, *A Handbook of Economic Anthropology*, (Cheltenham: Edward Elgar, 2005), p 2.

8 James G. Carrier, *Ibid*, p 3.

9 كريس هان وكيث هارت، *الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد*، ترجمة عبد الله فاضل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 23.

في هذا السياق، حاول بعض علماء الأنثروبولوجيا طرح بدائل مفهومية في مقابل التعريفات المجردة والرياضية للاقتصاد على ضوء أعمال وبحوث إثنوغرافية ونظرية. وقد كشفت بعض البحوث الأنثروبولوجية التي اعتمدت على العمل الميداني كدراسة مؤسس الأنثروبولوجيا الحديثة برونيسلاف مالينوفسكي Bronislaw Malinowski لنظام الكولا Kula (وهو نظام تبادل لدى قبائل الأرغونات Argonauts في شمال شرق غينيا الجديدة) أن النشاط الاقتصادي عند بعض الشعوب لا يخضع بالضرورة لمنطق العرض والطلب أو الربح والخسارة. ورغم النقد الموجه لمنهجية مالينوفسكي الفردانية-indivi-dualistic methodology في دراسته لظاهرة الكولا، أو حلقة الكولا Kula ring، إلا أن عمله يظل مرجعا كلاسيكيا في دراسات الأنثروبولوجيا الاقتصادية. بالإضافة إلى بحث مالينوفسكي يمكننا هنا أيضا الإشارة إلى دراسات أخرى تناولت اقتصاديات الهبة كعمل مارسيل موس الموسوم بـ«مقالة في الهبة: أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه»¹⁰. وسواء تعلق الأمر بدراسة مالينوفسكي لنظام الكولا أو بحث موس حول الهبة وظاهرة البوتلاتش Potlatch لدى هنود كولومبيا البريطانية التي درسها فرانز بواس Franz Boas وغيرها من أعمال علماء الأنثروبولوجيا، فيمكننا القول عموما إن المقاربة الأنثروبولوجية لا تفصل الاقتصاد عن باقي أبعاد الحياة. فدراسة مالينوفسكي لنظام تبادل الكولا مثلا يكشف عن القيمة الرمزية لتبادل الأساور والعقود بين قبائل جزر التروبرياند Trobriand (فيصبح للأشياء) أساور وعقود) قيمة اجتماعية إثارية ورمزية، لا ترتبط بعقلانية السوق، فيعزز فعل العطاء وقبول العطاء الترابط بين القبائل والعشائر، وتجعل طقوس التبادل الاحتفالية الحياة الاقتصادية جزءاً من كوسمولوجيا الحياة القبلية التي تركز على ثنائية الأخذ والعطاء الثابتة فينظم التبادل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في آن.

10 مارسيل موس، مقالة في الهبة: أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه، ترجمة وتحقيق وتعليق: محمد الحاج سالم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013).

أبرز براديغمات البحث في الأنثروبولوجيا الاقتصادية

عكس البراديغم المهيمن في دراسات الأنثروبولوجيا الاقتصادية الكلاسيكية في فترة ما قبل السبعينيات اهتماماً مشتركاً بمفهومَي المعاملة بالمثل reciprocity والتبادل exchange. ويظهر الاهتمام بهذين المفهومين في أعمال موس وبولاني وليفي شتراوس وسالينز وآخرين. وقد حاول هؤلاء التوليف بين البحوث الرائدة لمالينوفسكي ورايموند فيرث Raymond Firth وما جمع بينهم أيضاً هو اعتراضهم على تصوّر الاقتصاد الطبيعي natural economy، كما جاء في كتابات أرسطو حول الاقتصاد والتي طوّرها لاحقاً آدم سميث مؤسس الاقتصاد السياسي ونظرية قيمة العمل labour theory of value. ويرى كريس غريغوري Chris Gregory المختصّ في الأنثروبولوجيا الاقتصاديّة أنّ لحربالفيتنام وتبعاتها الاقتصادية، مثل انتصار أفكار السوق الحرة لميلتون فريدمان Milton Friedman على أفكار دولة الرعاية لماينارد كينز Maynard Keynes، أثر كبير على توجهات الأنثروبولوجيا الاقتصادية. فالبراديغمات المهيمنة في البحوث العلمية، حسب كريس غريغوري، ليست مجرد انعكاس لتطوّر منهجيات البحث بقدر ما هي انعكاس للتحوّلات السياسية والاقتصادية، وهذه التحوّلات الكبرى والعالمية تدفع نحو طرح أسئلة جديدة وتجعل هذه الأسئلة بعض البراديغمات قديمة. وهنا يقصد الباحث براديغم المعاملة بالمثل والتبادل reciprocity and exchange في الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذي تم نقده وتعويضه ببراديغم التمثيل articulation المنبثق عن الأطار المفاهيمي الماركسي الذي أولى أهمية لمفهوم الإنتاج عوضاً عن التبادل. ورأى أنصار البراديغم الجديد أنّ أناسي التبادل لم يطرحوا إشكاليات في علاقة بالغزو الاقتصادي الأوروبي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وتناولوا عوضاً عن ذلك موضوعات بحثية لحقب تاريخية سبقت الامبريالية، وتساءلوا عمّا كان سالينز يفعل: «إنّه يضع جسده بشجاعة على المحك في شوارع شيكاغو للتظاهر ضد الإمبريالية الأمريكية في فيتنام، لكن رأسه في حقبة ما قبل الإمبريالية»¹¹. هكذا، تبلور براديغم جديد في الأنثروبولوجيا الاقتصادية نقد أنثروبولوجيا

11 Chris Gregory, «Whatever Happened to Economic Anthropology?», *The Australian Journal of Anthropology*, volume 20, (2009), p 288.

التبادل وطرح إشكالية دراسة تفصل أنماط الإنتاج the articulation of modes of production من خلال مفاهيم القبيلة والفلاح والرأسمالية لفهم الاستغلال، والتبادل غير المتكافئ، والنزاع/ صراع exploitation, unequalexchange, and conflict. لكن هذا التوجه البحثي في الأنثروبولوجيا الاقتصادية سرعان ما انتهى بانتهاء حرب الفيتنام حيث تحول ضحايا الامبريالية إلى فاعلين agents، وتحول اهتمام علماء الأنثروبولوجيا أيضا من التفصل articulation الى الفاعلية agency بما هي براديغم جديد في البحث الأنثروبولوجي.

نهج إسبانيا: نظرة عامة

يقع نهج إسبانيا في مجال مركزي بالعاصمة تونس وعلى مرمى حجر من شارع الحبيب بورقيبة وساحة برشلونة، قريبا من سوق بومنديل (نهج سيدي بومنديل) ونهج الكوميسيون، ومجاورا للسوق المركزية. ويتقاطع الشارع مع خمسة أنهج في العاصمة وهي على التوالي انطلاقا من جهة ساحة برشلونة: نهج جمال عبد الناصر ثم نهج شارل ديغول ثم نهج الدنمارك ثم نهج الجزيرة ثم نهج الكوميسيون بالتواصل في الخط نفسه مع نهج سيدي بومنديل. يتميز الشارع بحركة اقتصادية عالية ينشطها انتشار الباعة والتجار على طرفي النهج والحضور المكثف للمارة يوميا من موظفين وعلمة، وتلاميذ، وطلاب، وغيرهم. ورغم أن نهج إسبانيا مكوّن بالأساس من محلات تجارية يعود تاريخ بعضها إلى فترة الاستعمار الفرنسي، إلا أن اسم الشارع ارتبط بالباعة الجائلين أو النّصابة كما يطلق عليهم في العامية التونسية. يتوفر نهج إسبانيا على سلع موسميّة وملابس وأدوات منزلية وغيرها من المنتجات المرتبطة بالمناسبات والأعياد الدينية كعيد الفطر والأضحى والمولد النبوي. وعادة ما تكون هذه السلع أقل سعرا أوجودة من نظيراتها في المراكز التجارية الكبرى أو المحلات. ولا تمر بضائع الباعة المتنقلين في نهج إسبانيا عبر مسالك الديوانة التونسية، فهي عادة سلع مهزّبة من الجزائر - كانت ليبيا قبل أحداث ما يُعرف بالربيع العربي أبرز مسلك للتهريب غير أن حالة عدم الاستقرار فيها حوّلت وجهة التهريب نحو الجزائر. يعرض الباعة الجائلون سلعهم على طول

نهج إسبانيا باستخدام صناديق كرتونية (كردونة)، أو قطع من الألحفة البلاستيكية (باش)، أو نقالات بسيطة (برويطة) أو على معلاق ملابس بعجلات -شطار- مثلما يطلق عليها الباعة، وعادة ما يكون نهج إسبانيا مكتظا طوال أيام الأسبوع حيث تتراص السلع المعروضة ويكثر الضجيج الذي تتداخل فيه أصوات المارة ونداءات الباعة للتدليل على أسعار بضائعهم. ويرافق هذا التداخل في الأصوات فوضى الأكياس وأغلفة البضائع والقوارير البلاستيكية وغيرها فضلا عن الروائح الكريهة التي تتكثف عند مداخل العمارات وخلف أبواب المباني داخل نهج إسبانيا. ويمكن ملاحظة تواجد النصابة بدءاً من النقطة الرابطة لنهج إسبانيا مع ساحة برشلونة وصولاً إلى التقاطع الرابط بين نهج الكوميسيون ونهج سيدي بومنديل على الطرف الآخر من النهج. ينتصب الباعة المتجولون أيضاً على تقاطعات نهج إسبانيا وهم عادة المنتصبون الجدد الذين لم يتمكنوا من عرض سلعهم داخل النهج.

ويُقَسَّم الباعة المتجولون نهج إسبانيا تقسيماً حسب مناطق مجالية /جغرافية (1) ودرجة التهديد (2) وتدفق الزبائن (3). أما التقسيم الجغرافي فيحتوي على ثلاث مناطق تنتسب كل منها إلى مكان مميز في ذلك المجال، فالمنطقة الأولى (أ) تنسب إلى مقهى البرانس أو مبنى البريد بنهج شارل ديغول، أي بحسب مدى قرب الفرد إلى أحد المبنيين، وتمتد من مدخل ساحة برشلونة إلى حدود السوق المركزية. وتبدأ حدود المنطقة الثانية (ب) على مقربة من السوق المركزية وتمتد إلى نهج الجزيرة وتنسب إمّا إلى السوق المركزية أو نهج الجزيرة بينما تُنسب المنطقة الثالثة (ج) إلى نهج سيدي بومنديل. وبالإضافة إلى هذا التقسيم المجالي، يُمَيِّز النصابة بين ثلاث مناطق حسب درجة التهديد المرتبطة بالحملات البلدية على السلع المعروضة. وتعتبر المنطقة الجغرافية (أ) الأشد خطورة حسب الباعة الجائلين لأن الحملات البلدية تبدأ عادة من ساحة برشلونة ونهج شارل ديغول، بينما تقل درجة الخطورة تدريجياً في المنطقتين (ب) و(ج). ويعكس هذا التقسيم حركة النصابة في حالات الهروب من ملاحقات الشرطة البلدية فيكون الفرار عادة في اتجاه نهج سيدي بومنديل، وفي حالات الحملات المكثفة يتفرّق الباعة بالسلع في الأنهج المتفرعة من نهج إسبانيا. أما التقسيم الأخير (تدفق الزبائن)، فيرتبط بحركية الزبائن وفرص البيع وتعتبر المنطقتين (أ) و (ج) أفضل من المنطقة (ب) باعتبار أنّ المنطقتين تقعان في مدخلي

نهج إسبانيا. وعلى الرغم من هذه التقسيمات للنهج فإن تمثل الباعة الجائلين له يتجاوز الرسم البلدي، وتكشف الملاحظة الميدانية التي أجراها باحثو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنّ الباعة المتنقلين يعتبرون أنّ مجال نهج إسبانيا يمتد بقدر ما توجد بضائع معروضة ونصّابة. فلاحظ باحثو المنتدى مثلاً أنّ أحد الباعة المنتصبين بنهج شارل ديغول اتصل بشخص ليعلمه بأنه قد تم حجز بضاعته إثر عملية مدهامة. وأصرّ البائع المتجول أنه في نهج إسبانيا رغم أنّ بضاعته كانت في نهج شارل ديغول. ويتقاطع تمثل الباعة المتجولين لفضاء نهج إسبانيا أحياناً مع تمثيلات المارة أيضاً، فخلال مكاملة أجرتها فتاة لترشد مخاطبها لمكان تواجدها لم تذكر أنّها قرب مقر البريد بنهج شارل ديغول حيث كانت تجري المكاملة بل أشارت بأنها في "جهة نهج إسبانيا". وحسب المقابلات مع الباعة الجائلين والعمل الإثنوغرافي في نهج إسبانيا، فإن الأرباح التي يحققها بعض النصّابة تساوي 50 بالمائة من المداخل عموماً. وهذه النسب من الأرباح تتغير بحسب البضاعة المعروضة والموسم. فتتجاوز الأرباح في بعض السلع الموسمية نسبة 300 بالمائة مثل أكياس تخزين اللحوم المرتبطة بموسم عيد الأضحي وبين 100 بالمائة إلى 150 بالمائة بالنسبة إلى الألعاب وملابس العيد وكذلك الأدوات المدرسية.

الاقتصاد غير الرسمي وملامح البائع المتجول

يقدّم نهج إسبانيا مثلاً على ما اصطلح على تسميته الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم أو اللانظامي informal economy، وقد بدأ هذا المفهوم في التشكّل (قبل التسمية، أي قبل أن يُطلق عليه اقتصاد غير منظم) في سياق بحث إثنوغرافياً أجراه عالم الأنثروبولوجيا الاقتصادية كيث هارت في الأحياء الفقيرة في أكرا عاصمة غانا في أوائل السبعينات. وتتعدّد تسميات هذا النوع من الاقتصاد، فنجد مثلاً مصطلحات كالاقتصاد الظل والاقتصاد الموازي والاقتصاد المستور/التحتي والاقتصاد الخفي والاقتصاد غير المهيكّل وغيرها. وتستخدم هذه المصطلحات عموماً للتدليل على نوع من النشاط الاقتصادي لا يرتبط الفاعلون فيه بآليات الاقتصاد الرسمي للدولة، أي أنّه خارج عن آليات رقابة وضبط الدولة للنشاط الاقتصادي. ويشير كيث هارت وكريس هان Chris Hann في كتابهما

«الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد» إلى أنّ معظم الناس يعيشون داخل اقتصاد رسمي أو منظم formal economy، وهذا الاقتصاد هو عالم من الرواتب والمعاملات المالية المنظمة ودفعات الإيجار والائتمان والغطاء الصحي و«الخوف من السلطات الضريبية، والواجبات المنتظمة»¹² ورغم أنّ من يعيش في عالم الاقتصاد المنظم قد يكون عرضة للأزمات الاقتصادية والخطر، إلا أن أسلوب الحياة يظل منظماً، وما يجعل أسلوب الحياة هذا منظماً هو اتساق نظامه، والتواتر الذي يمكن التنبؤ به والحس بالسيطرة الذي غالباً ما نعتبره بديهياً.

ويقول الكاتبان إنّ الجهد المؤسّساتي للدولة يسعى إلى ضبط المجتمع على أسس منظمة/رسمية formal، ويصبح الشكل form بذلك هو القاعدة، وهو «فكرة عما يفترض أن يكون عاماً في الحياة الاجتماعية»¹³. وتتولى البيروقراطية الوطنية دور إنتاج الأشكال المسيطرة ساعية إلى خلق تماه بين المجتمع والدولة الأمة (وكانت هذه أبرز وظائف البيروقراطية طوال معظم القرن العشرين). فإذا عجزت أجهزة الدولة وبيروقراطيتها عن مراقبة نشاط اقتصادي وإخضاعه لآليات ضبطها (كالضرائب والرقابة الجمركية)، أي إلى الشكل والقاعدة، يصير هذا النشاط غير منظم informal من زاوية نظر الدولة، أي أنّه يخرج عن الشكل form المراد تعميمه. وتكون الأشكال بالضرورة مجردة -abs- tract، وغير قادرة على استيعاب كل جوانب الحياة الاجتماعية، فالشكل يختزل ويُبسط ويُثبت، أما الحياة الاجتماعية فهي مركّبة ومعقدة وتتّسم بالتحوّل. وبالتالي فمن غير الممكن أن يحيط الشكل form كما ترسمه وتتخلّله الدولة بكل التحوّلات المجتمعية التي تقع خارج حدوده.

أما عن السياق التاريخي لظهور مصطلح الاقتصاد غير الرسمي، الذي طرح أسئلة حول البيروقراطيات الوطنية وفشلها في احتواء التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية فيقول هارت وهان: تجلّت الأزمة العالمية في دوائر صنع السياسات التنموية في مطلع السبعينات

12 كريس هان وكيث هارت، المرجع نفسه، ص 157.

13 كريس هان وكيث هارت، المرجع نفسه، ص 158.

على هيئة خوف من «البطالة الحضرية في العالم الثالث». كانت المدن تنمو بسرعة، لكن دون نمو مماثل في «فرص العمل» التي اقتصر فعل تأمينها على الحكومة والشركات. واعتقد كل من الكينزيين والماركسيين، على حد سواء، أن الدولة هي الوحيدة القادرة على أن تقود اقتصاداً يمكن أن يحقق التنمية والنمو. وبذلك كان السؤال: كيف سنؤمن («نحن»، أي البيروقراطية ومستشاروها الأكاديميون) للناس فرص العمل والصحة والسكن وغيرها مما يحتاجون إليه؟ وما الذي سيحدث إذا لم نفعل؟

وفي الواقع، رَفَعَ شُبْحُ أعمال الشغب في المدن، بل والثورة، رأسيهما. وأنتجت «البطالة» صور الكساد العظيم، أي صور حشود من الرجال المحطمين الذين يتجهرون على نواحي الشوارع... وهكذا لم تتقاطع هذه القصة مع تجربة العمل الميداني الذي قام به هارت على مدى سنتين في أحياء أكرافقيرة. وهو الذي أراد أن يُقنع اقتصادي التنمية بالتخلي عن نموذج «البطالة» وتبني الفكرة القائلة إن ما يجري في الأساس الاقتصادي هو أكبر مما يسمح خيالهم البيروقراطي بتصوره¹⁴.

وبالعودة إلى بدايات تبلور مفهوم الاقتصاد غير الرسمي informal economy في كتابات علماء الأنثروبولوجيا، أي الاقتصاد الذي يخرج عن الشكل form الذي تحدده الدولة، يمكننا أن نستحضر هنا المقاربات الشكلانية formalist والجوهريانية sub-tantivist في الأنثروبولوجيا الاقتصادية، فقد اتسمت فترة خمسينات وستينات القرن العشرين بالنقاشات المنهجية والنظرية بين علماء أنثروبولوجيا الاقتصاد الذين انقسموا إلى شكلانيين formalists وجوهريانيين¹⁵ substantivists. فاعتبر الشكلانيون أنه يمكن توظيف مفاهيم ومنهجيات وأدوات علم الاقتصاد (السائد آنذاك) في الدراسات الأنثروبولوجية للحياة الاقتصادية بينما عارض الجوهريانيون هذا التوجه معتبرين أن

14 . نفس المرجع والصفحة.

15 يشير كارل بولاني Karl Polanyi إلى أن تعريف مصطلح «اقتصادي» economic الذي يستخدم عادة للإشارة إلى نوع من أنواع النشاط الإنساني يتراوح بين معنيين. أما المعنى الأول، الشكلاني، فهو مستمد من العلاقة المنطقية بين الغاية والوسيلة. فعندما نعرّف الاقتصاد بالإشارة إلى الندرة scarcity مثلاً، فإننا هنا نعرّف الاقتصاد تعريفاً شكلانياً formalist. أما المعنى الثاني، الجوهرياني substantivist، فيولي أهمية «للعلاقة بين البشر والبيئات الطبيعية التي يستمدون منها وسائل معيشتهم»، ويعتبر التعريف الجوهرياني هذه العلاقة أو هذا الترابط عنصراً مكوناً لمفهوم الاقتصاد.

«الحياة الاقتصادية في المجتمعات التي لم تهيمن عليها الأسواق المتجرّدة عمّا هو شخصي «متضمنة» دائماً في مؤسسات اجتماعية أخرى، تندرج من الأسرة إلى الحكومة والدين»¹⁶.

و لا يتناول هذا البحث الحياة الاقتصادية من منظور شكلاني formalist لأننا بذلك سنهمل ما يقع خارج الحدود التي ترسمها الدولة للفعل الاقتصادي وللحياة الاجتماعية عموماً. إنّ بحثنا هذا يرمي إلى دراسة الحياة الاقتصادية دراسة لا تفصلها عن باقي أبعاد الحياة، أي دراسة تولي اهتماماً لتشابك التجارب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للباة الجائلين. بل إنّ المنهجية المعتمدة في هذا البحث تتقاطع مع منهجية ما يطلق عليه كيث هارت الاقتصاد الإنساني، أي الاقتصاد الذي-يشدّد على الأشخاص الذين تأتي تفضيلاتهم وخياراتهم أحياناً نتيجة ما يقومون به من حسابات، لكنّها تأتي كذلك عادة نتيجة السياقات العائلية والاجتماعية والسياسية التي يتشابك فيها البشر، والتي تحيط بهم من كل جانب¹⁷.

عدم الاستقرار، وإنتاج الذوات المرتابة

يُظهر تتبّع المسارات الحياتية للباة الجائلين، بما في ذلك حياتهم الأسرية، وتجاربهم في مؤسسة المدرسة والمعهد، وأحلامهم، وآمالهم، وتجاربهم العاطفية، وتمثلاتهم للدولة، عدداً من السمات المشتركة بينهم. لكن لا يعني هذا بالضرورة أن الباعة الجائلين في نهج إسبانيا كيان واحد متجانس، ما نعنيه بالسمات المشتركة هنا هو مدى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تشكيل بعض تصوّرات النّصابة حول ذواتهم والدولة والمجتمع (أي كيف تتشكّل نظرته للعالم worldview)، فالسمات المشتركة إذن هي نقطة تقاطع هذه التمثلات والتصوّرات والتي ترسم بدورها الملامح العامة للبائع المتجول في نهج إسبانيا.

16 كريس هان وكيث هارت، المرجع نفسه، ص 18.

17 المرجع نفسه، ص 25-26.

ونلاحظ من خلال المقابلات مع النّصابة تشابها في بعض ملامح التنشئة الأولى في علاقة بالأسرة والمدرسة. إذ ينحدر أغلب الباعة الجائلين، وهم أصيلو مدينة سببية في ولاية القصيرين وعرش الغلايقية تحديدا، من أسر متواضعة يكون فيها الأب عادة عاملا يوميا بينما تهتم الأم بشؤون المنزل. ويشترك أغلب الباعة الجائلين أيضا في تجربة الانقطاع المدرسي نظرا للظروف المادية للأسرة، فيغادرون مقاعد الدراسة في فترة المراهقة ويتوجهون إلى العاصمة للعمل في نهج إسبانيا، وتصاحب رحلتهم إلى العاصمة بمشاعر الفقر والحرمان من جهة، وآمال تحسين الوضعية المادية للعائلة من جهة أخرى. وقال بعض المستجوبين أيضا إنهم كانوا يعملون في السوق في سببية ويدرسون، ولكنهم قرروا لاحقا مغادرة مقاعد الدراسة والسفر إلى تونس للعمل في نهج إسبانيا. ولنفهم أكثر تمثل بعض البائعين المتجولين للمدرسة بما هي مؤسسة تنشئة أولى يكفي أن نتتبع قصصهم حول المعاناة اليومية للوصول إلى المدرسة. وفي هذا المعنى، يصف أحد المستجوبين مثلا رحلته اليومية إلى المدرسة التي تبعد عديد الكيلومترات عن منزل عائلته فيكون عليه قطع مسافات طويلة في الصباح والمساء مشيا على الأقدام خلال الصيف والشتاء. وقد يفيض الوادي الذي يفصل بين المنزل والمدرسة فيتغيب عن المدرسة لأيام. يقول المستجوب إن السنوات التي قضّاها في المدرسة ولدت لديه مشاعر «الكره والحقد» على المؤسسات التعليمية. أما بعض المشاركين في المقابلات في إطار هذا البحث فلم يلتحقوا أصلا بمقاعد الدراسة ولم ترسلهم عائلتهم إلى المدرسة نظرا لبعدها عن منازلهم. ويشير البحث الكمي الذي تضمّن سؤالاً حول رأي الباعة المتجولين في المدرسة إلى أنّ 67 بالمائة من المستجوبين يرون أنّ «المدرسة مؤسسة ضرورية لكنها فاشلة». وحول سبب الانقطاع المدرسي أجاب 54 بالمائة من نفس العينة التي تتضمن مائة مبحوث أن وضعهم المادي اضطرهم للعمل وترك مقاعد الدراسة.

أما فترة المراهقة التي يقضيها الباعة المتجولون عادة بعيدين عن عائلاتهم، أي في نهج إسبانيا، فتمثل بدورها لحظة انقطاع أخرى تضاف إلى الانقطاع المدرسي. فمثلا فسّر بعض المستجوبين، لم تكن الموارد المالية كافية دائما لزيارة العائلة بانتظام مما وتّر العلاقة بينهم وبين أسرهم في فترة المراهقة. أما أولئك الذين قضّوا فترات من المراهقة في سببية قبل السفر إلى العاصمة فقد قال بعضهم أنّ العلاقة مع العائلة تتوتر نظرا

لتأثير المحيط الاجتماعي الذي شجعهم على تعاظمي القنب الهندي/ الزطلة في ظل غياب دور الشباب والثقافة والمكتبات العمومية مما انعكس سلبا على علاقاتهم مع العائلة ودفعهم لاحقا للانقطاع المدرسي والتوجه إلى العمل في نهج إسبانيا. وتكشف المقابلات التي أجراها باحثو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع الباعة المتجولين في نهج إسبانيا أيضا عن سمة مشتركة بين أغلب المستجوبين وتتمثل في فشل أغلب علاقات الباعة المتجولين العاطفية في فترة المراهقة، ثم صعوبة تأسيس عائلة والتفكير في الزواج بعد سن المراهقة نظرا لأن أغلب النّصابة يرون أن مهنتهم ظرفية لا تسمح بالاستقرار (82 بالمائة يعتبرون انفسهم عاطلين عن العمل). وأشار عدد من المستجوبين أيضا إلى أن عدم الاستقرار يتمثل في الخطر اليومي المتمثل في الحملات الأمنية التي قد تؤدي إلى حجز البضائع والسلع والخطايا المالية.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، فإن للنّصابة أحلاما وآمالا لم تتحقق لكنها تظل حاضرة عند سردهم لقصص حياتهم وماضيهم، فأحد الباعة المتجولين مثلا (ولد سنة 1991 بسببية) كان يحلم بأن يكون لاعب كرة قدم محترف، والتحق فعليا بنادي سكك الحديد الصفاقسي وبدأ في التدريب معه، وبعد دخول والده السجن اضطر لمغادرة الفريق للعمل في العاصمة نادلا في مقهى ثم بائعا متجولا في نهج إسبانيا. وقال مستجوب آخر (ولد سنة 2003 بسببية) إنّه بدأ العمل في نهج إسبانيا عندما كان عمره أحد عشر عاما وقال إن حلمه في ذلك الوقت كان الانضمام إلى الجيش وليس العمل بائعا منتصبا. لكن المستجوب نفسه أكد أن الظروف المادية لعائلته كانت -تحت الصفر- فانقطع عن الدراسة كحال أغلب الأطفال في منطقة سببية، ويرى المستجوب أن الطفولة في منطقة سببية لا تشبه أي طفولة في أماكن ومدن أخرى في تونس... هي حالة خاصة من الحرمان والفقر والخصاصة-

يمكننا القول إنّ عدم الاستقرارية هي إحدى السمات الرئيسية لحياة الباعة الجائلين. ويمكن تتبع مسارات تشكل عدم الاستقرارية من خلال سلسلة الانقطاعات وتفكّك الروابط بينهم وبين المؤسسات والأفراد كما تبينه المقابلات والبحث الإثنوغرافي. وبعبارة أخرى، فإن عدم الاستقرار يُضعف علاقة البائع المتجول بداية بالمدرسة، ثم بالعائلة

خلال فترة المراهقة والانتقال للعيش والعمل في العاصمة. ويؤثر على علاقاته العاطفية، وحياته الاقتصادية. وحتى داخل نهج إسبانيا يرى كثير من المستجوبين أنه لا علاقة متينة تربطهم بزملائهم. ذلك أنّ 84 بالمائة من المبحوثين أجابوا عن سؤال حول الزمالة داخل نهج إسبانيا بأنهم -أفراد لا يجمع بينهم إلا مكان العمل- وتبقى دوائر انتمائهم وعلاقاتهم ضيقة ومتعلقة أساسا بالروابط الأسرية وأصدقاء الطفولة ممن انتقلوا إلى العاصمة للعمل أيضا في نهج إسبانيا. وتُضاف إلى سلسلة الانقطاعات وتفكك الروابط مع المدرسة والعائلة، خيبات الأمل والإحباط التي يعيشها البائع المتجول الذي يترك خلفه أحلام الطفولة ليلتحق بأقاربه أو أصدقائه في نهج إسبانيا ويبدأ حياة جديدة، أي حياة الاقتصاد الشارع، الذي يجد النصاب نفسه جزءاً منه خارج رغباته الشخصية وحسابات الربح والخسارة الاقتصادية المجردة، ووفق ما تفرضها أسباب عديدة حاولنا إبراز أهمها في هذا البحث.

وهكذا ترسم في الشارع الملامح الاقتصادية والثقافية عامّة للبائع المتجول الذي يخرج عن الشكل المألوف للفاعل الاقتصادي. فالبائع المتجول في نهج إسبانيا، ونتيجة لعدم الاستقرار ولخيبات الأمل والإحباط الذي يعيشه في علاقة بماضيه الدراسي والعائلي والعاطفي والاقتصادي والعنف الرمزي والمادي الذي يتعرض له في الشارع) وفي علاقة بالدولة أيضا كما سنبيّن لاحقا)، يستحيل ذاتا مرتابة، والرّيبة تعني من جهة الشكّ والظنّ والتّهمة¹⁸، وتعني من جهة أخرى، مصاعب الحياة ومشقاتها¹⁹. ولذلك يمكننا القول إنّ المسارات الحياتية للبائع المتجول تجعل منه ذاتاً مرتابة أي تشك في نوايا الآخرين تجاهها ولا تثق فيهم نظرا لخيبات الأمل المتتالية والإحباطات التي يعيشها النصاب منذ الطفولة والتي تؤثر سلبا على قدرته على بناء علاقات ثقة وتشكيل رأسمال اجتماعي يتجاوز شبكة العلاقات الأسرية وصدقات العمل في نهج إسبانيا. ويصبح النصاب المرتاب المتشكك في الآخر موضوع ريبة رجل الأمن والشرطة البلدية والجيران القاطنين في نهج إسبانيا وأصحاب المحلات في النهج وهو أيضا موضوع وصم اجتماعي

18 ابن منظور، لسان العرب (القاهرة: دار المعارف، 2010)، ص 1788.

19 المرجع نفسه.

من الآخر ذاته. ونفهم أيضا من المقابلات والبحث الكمي، أنّ البائع المتجول لا يثق عادة في الدولة ومؤسساتها وفي الجمعيات والأحزاب، أي أنّه يعيش إلى درجة ما خارج الرسمي the formal، لا في حياته الاقتصادية فقط، بل في جوانب أخرى من حياته أيضا والتي قد تحتاج بدورها لبحث أنثروبولوجي مستقل لفهم تفاصيلها²⁰.

ونذكر هنا مثلا، للدلالة على شعور الريبة والتوجس من الآخر، وعدم الثقة في المؤسسات، أنه عند إجراء البحث الإثنوغرافي في نهج إسبانيا، كان بعض البائعين يسخرون من باحثي المنتدى ومن أجهزة التصوير «تشوف فيه عرس جاي تصور هنا....تي باعئينهم اسيادهم» وفي مشهد آخر تلا حملة أمنية على الباعة، أرادت فتاة أن تظهر تعاطفها ومساندتها للنّصابة: «ما تهريوش وهانا الكلنا معاكم والجمعيات زادا ياقفوا معاكم انتوما زواولة وعندكم الحق في الشغل» فكان ردّ بائع متجول «بالله تعدي **** من قدامي يعطك **** ليكم ولها اللغة الي حفظتوها». ويبيّن البحث الكمي (عينة تتضمن 100 مبحوث) أنّ 82 بالمائة من النّصابة ليس لهم حساب بنكي أو بريدي، و90 بالمائة ليس لهم دفتر علاج وقرابة 100 بالمائة من العينة ليسوا منخرطين في جمعيات أو أحزاب أو نقابات، أما عن المشاركة في الانتخابات عموما، فأجاب 89 بالمائة إنهم لا يشاركون فيها.

20 يتقارب مفهوم الرّيبة والذات المرتابة مع مفهوم السينيسيزم cynicism كما تناولته عالمة الأنثروبولوجيا يائيلنافارو Yael Navaro في دراستها الإثنوغرافية للوجود السياسي في تركيا وتفاعل الأفراد مع الدولة وخطابها (واشتهر المفهوم في عمل بيتر سلوترديك Peter Sloterdijk قبل ذلك وتعليق سلافويجيكا Slavoj Žižek عليه). وقد درس الأنثروبولوجي ألكسي يرشاك Alexei Yurchak أيضا حالة السينيسيزم في الاتحاد السوفياتي وكيف فقد الأفراد تدريجيا الثقة في خطاب الدولة الرسمي الذي استحال مع الوقت خاليا من أي محتوى، مما جعل، حسب يورشاك، آخر أجيال الاتحاد السوفياتي تقبل بهدوء نهايته. ويفيد السينيسيزم، بما هو حالة وجود سياسي، مرحلة يصبح فيها تفاعل الفرد مع الدولة منحصر بين التهكم واللامبالاة، ويرى كل من نافارو وجيك أنّ الدولة الحديثة تحتاج للذات السّاخرة cynical subject للحفاظ على استمرارية سلطتها ووجودها.
انظر /ي:

Yael Navaro-Yashin, *Faces of the State. Secularism and Public Life in Turkey* (Princeton: Princeton University Press, 2002).

Alexei Yurchak, «The Cynical Reason of Late Socialism: Power, Pretense, and the Anekdot», *Public Culture*, Volume 9, (1997).

Alexei Yurchak, *Everything Was Forever, Until It Was No More: The Last Soviet Generation* (Princeton: Princeton University Press, 2006)

البائع المتجول وتمثلات الدولة

إنّ دراسة نهج اسبانيا كنموذج للاقتصاد غير رسمي informal economy يخرج عن الشكل form الذي تضعه الدولة للنشاط الاقتصادي قد يحيل على فصل بين كيان مستقل: الدولة، وبين فضاء نهج اسبانيا والفاعلين فيه، أي النضابة أو المجتمع بصورة أعم. لكنّ هذا الفصل الذي يرسم حدودا بين الدولة والمجتمع فصل مُتخيل ولاوجود واقعي له. أمّا نشاط النضابة الاقتصادي، وإن خرج عن الشكل الذي ترسمه الدولة، فهذا لا يعني أنه نشاط فوضوي لا تحكمه قوانين وأشكال أخرى للتنظيم. ويكشف البحث الانثوغرافي والمقابلات مع الباعة المتنقلين عن أشكال تنظم وقوانين تحكم الاقتصاد الشارعي في نهج إسبانيا. وسنحاول في هذا الجزء من البحث (1) فهم علاقات القرابة في تشكيل قوانين وتقاليدها الداخلية لتنظم الاقتصاد الشارعي (2) أشكال حضور الدولة في الشارع ومساهمتها في انتاج نهج اسبانيا.

القرابة، والتنظيم الداخلي لنهج إسبانيا

عدد كبير من البائعين هنا هم أبناء عمي... ننحدر من منطقة سببية في ولاية القصرين... من عائلة الغلايقي... نحن هنا افراد عائلة يربط بيننا الدم والمهنة... جئنا الى تونس على مراحل وفترات، بعض أقاربي يقيمون هنا في تونس العاصمة واستقروا هنا وتزوجوا.. عندما جئت هنا لأول مرة... كان عمري عشر سنوات... استقبلني أقاربي...²¹

يخضع التنظيم الداخلي لنهج اسبانيا أساسا لنفوذ العرش (العشيرة) الذي يمتلك العدد الأكبر من الأفراد (عرشا الغلايقيّة، والجمالية بالقصرين، وأولاد عيّار بسليانة) ويتمتع بنفوذ مالي. وتنظم العروشية (نسبة إلى العرش أو القبيلة) شبكة العلاقات داخل نهج اسبانيا فتقسّم المجال بين الباعة وتفرض معلوم كراء (المكس) على الباعة غير

21 مقابلة نصف موجهة أجريت بتاريخ 05 أكتوبر 2021.

منتمين إلى العرش المسيطر على السوق) كعرش جلاص مثلاً). وإذا رفض البائع دفع معلوم الكراء تُحجز سلعته وافتكاكها ويطرد من المكان. ويروي أحد الباعة المتجولين قصته مع هذا النظام الداخلي للسوق فعندما رفض دفع المكس فتم تهديده بافتكاك السلع، لكنه بمجرد ذكر انتماؤها إلى عشيرة المكّاس نفسها لم يطالبه أحد بدفع معلوم كراء مكان النصب. كما أنّ -للأقدمية- في السوق أهمية حسب الباعة المتجولين، فأوائل الواصلين إلى السوق من النّصابة يحجزون لأنفسهم بعض الأماكن في نهج إسبانيا والتي سميت بأسمائهم وأصبحت كأنها خاضعة للمكيّتهم الشخصية، ثم مع مرور السنوات يقومون بالمتاجرة فيها ببيعها أو كرائها بمقابل مادي وكأنهم أصحاب عقود ملكية.

وتحدث بعض النّصابة عن دور القرباة العروشية في مسقط رأسهم وكيف أنّهم رفضوا الانخراط في العمل الفلاحي نظراً لنمطه التقليدي ولأنّهم عمل تحكّمه الملكيات الاشتراكية للأراضي. فيخضع الاستثمار الفلاحي لموانع قربانية، ومن يسيطر أولاً على الأراضي الاشتراكية يستثمر أولاً. وقد يضع لاحقاً عراقيل تحول دون استثمار أقاربه للأرض. هكذا يبدأ بعض الشباب خاصة في منطقة سببية في البحث عن عمل في نهج إسبانيا نظراً لتوفر ما يمكن تسميته ببوابة عبور، وهو عادة شخص تربطه قرابة أو صداقة بالشباب المعطل عن العمل والمنقطع عن الدراسة. فيتولى المساعد تأمين عملية دخول الشاب المعطل إلى عالم الاقتصاد الشارعي في نهج إسبانيا. فيتم انتداب العامل بداية عبر اتصال هاتفي، أي تواصل مباشر بين أحد أصحاب الرأسمال الذي يمتلك العديد من الأماكن المخصصة للانتصاب والتي يمنحها للباعة العاملين تحت إمرته في بيع المواد والسلع التي يملكها. هذا التملك للأماكن لا يتم عبر اتفاق أو عقد قانوني مبرم مع بلدية المكان وإنما بفعل توفر شبكة علاقات مع الأمن والتي تضعه في خانة المعفيين من حملات الحجز وتحرير محاضر الانتصاب الفوضوي في الطريق العام دون موجب رخصة من السلطات المعنية. وهي الحملات التي يعاني منها الباعة الصغار (الحلقة الهشة في السوق، وهي فئة تعمل دون تغطية وحماية لضعف القوة المالية التي تسمح لأفرادها بتوفير غطاء حماية أمنية مقابل رشوة يدفعونها لأعوان الأمن). أمّا صاحب الثروة التي تتحقق في أغلب الأحيان من العمل كبائع في النهج لسنوات طويلة، فيتمكن بسهولة اعتماداً على صلة القرباة والحالة الاجتماعية الهشة للعائلات خاصة في منطقة

سببية، من انتداب عمّال وبينهم أطفال وقصر تتراوح أعمارهم بين 12 و16 سنة لمزيد مراكمة ثروته وتدعيم أسطوله من النّصابات.

وبهذا يكون مسار البائع المنتصب مشكّلا وفق خطوط واضحة. إنّه مسار يبدأ عندما يغادر الطفل منطقة سببية ليبدأ في العمل برتبة مساعد (صانع) مقابل أجر يومي قدره (في أغلب الأحيان) 60 د لدى صاحب رأس المال الذي يمنحه مكانا للانتصاب فيه أو بصفة شريك في المداخل التي تقسم بالتساوي بينهما أو بنسب متفاوتة حسب الاتفاق المبرم شفويا بينهما. وحسب شهادات لبعض الباعة، فإنه وبعد 5 سنوات من العمل (على الأقل) يمكن للصانع أن يصبح بدوره صاحب رأسمال قادر على تشغيل آخرين في النطاق الجغرافي والتقسيم الجغرافي القائم. ويمكنه أيضا أن يتوجه إلى العمل بصفة فردية باعتباره صاحب نصبة يبيع عبرها بعض السلع غير المكلفة من ناحية القدرة الشرائية ومن ناحية الخسارة في حال الحجز من قبل أعوان الأمن.

«الركض داخل الدائرة» : الدولة والبائع في الشارع

إنّ خطاب البائع المتجول حول الدولة، كما نفهمه من خلال البحث الإثنوغرافي والمقابلات التي أجراها باحثو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يرسم حدودا مُتخيلة بين حياته الاجتماعية والاقتصادية وبين الدولة بما هي كيان مستقل. فيرى البائع المتجول أنه يعيش خارج حدود الدولة، أو على هامشها. وقد توحى اللارسمية informality التي تحكم حياته الاقتصادية في نهج إسبانيا أيضا بهذا الفصل بين النّصاب والدولة، أو بصفة أعم بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى. وباختصار فإن القراءة الأولى لخطاب النّصاب حول الدولة تكشف أنّ البائع المتجول يتمثل الدولة بصفتها كيانا يدفعه أولا، ومن خلال تهميش منطقته الداخلية، إلى التنقل إلى العاصمة والعمل في القطاع غير الرسمي. ثم يسعى هذا الكيان، في مقام ثان، إلى تأبيد حالة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للبائع المتجول وتثبيتها من خلال أجهزة الدولة وقوانينها. وفي هذا السياق، يقول بعض النّصاب مثلاً إنهم يرون أنفسهم «رهائن» عند

الدولة تهددهم وتضغط عليهم من خلال قوت يومهم (في إشارة هنا لحملات الشرطة البلدية وحجز السلع). ويمثل بائع متجول آخر وضعه وكأنه خلق داخل دائرة يركض وسطها ولا يمكنه مغادرتها، فلا يمكنه أن يصبح غنيا أو منتميا إلى الطبقة المتوسطة ميسورة الحال ولا يمكنه أيضا العمل بصفة قانونية في نهج إسبانيا.

على الرغم من أن وصف الباعة المتجولين لمساراتهم الحياتية ودور التهميش في نحت ملامحها يحيل على واقع يعيشه النصاب فعليا، إلا أن هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي لا يعني غياب الدولة كما يصفه بعض الباعة المتجولين أو كما قد يتمثله القارئ، ولا يعني أيضا أن النصاب يعيش خارج حدود واضحة للدولة تفصل بينها وبينه. ويساعدنا العمل الميداني المنجز في إطار هذا البحث على مقارنة العلاقة بين الدولة والباعة مقارنة اثنوغرافية نقف من خلالها على أبعاد مختلفة لهذه العلاقة التي تتراوح بين خطاب يصور الدولة باعتبارها كيانا غائبا في الهامش، وهو بذلك كيان بعيد جغرافيا وماديا، وبين كيان متفاعل وممارس لأدواره وهو ما نلاحظه في نهج إسبانيا، ونرى من خلاله أن البائع المتجول يشعر بالدولة على جسده²² كما سنبين لاحقا.

وقبل التطرق لما يكشف عنه العمل الميداني في نهج إسبانيا عن العلاقة بين الدولة والبائع المتجول، يمكننا بإيجاز الإشارة إلى أن دراسة الدولة دراسة إثنوغرافية في سياق الدول ما بعد الاستعمارية، كما ذهب إلى ذلك الأنثروبولوجي أخيل جوبتا Akhil Gupta، تستوجب الوعي بالإرث الغربي في أدبيات دراسة الدولة، وهو ذلك الإرث الذي يفصل مثلا بين مفاهيم الدولة والمجتمع المدني state and civil society. ويقول غوبتا إن دراسة الخطاب حول الفساد والرشوة كما ينتشر بين الناس في معرض حديثهم عن الدولة لا يجب أن يفهم على أنه اختلال في جانب من جوانب عمل الدولة فقط، بل إن هذا الخطاب يمثل آلية تنتج الدولة نفسها من خلاله خطابيا discursively، وتحضر الدولة بذلك في أبسط المحادثات بين الناس وفي تفاصيل حياتهم اليومية²³.

22 See: Maple Razsa, *Bastards of Utopia: Living Radical Politics after Socialism* (Bloomington: Indiana University Press, 2015).

23 Akhil Gupta «Blurred Boundaries: The Discourse of Corruption, the Culture of Politics, and the Imagined State». *American Ethnologist*, volume 22, (1995). P 376.

حاول باحثو المنتدى من خلال العمل الميداني ملاحظة تفاعل الباعة المتجولين مع بعض أجهزة الدولة والمتمثلة أساساً في الشرطة البلدية. ويمكننا القول إن الحملات الأمنية على الباعة تمثل لحظات تكشف عن الأدائية performativity التي تنتج الدولة نفسها من خلالها في الشارع. وتأتي هذه الحملات في أوقات بإمكان الباعة توقعها أحياناً، خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين اشتغلوا في السوق لسنوات طويلة. وتحضر الدولة في هذه الحملات من خلال أصوات صافرات الإنذار التي تطلقها سيارات الشرطة وأصوات أعوان الأمن التي تتعالى بالعنف اللفظي والعبارات النابية. وتُضاف إلى هذا صيحات الفرع التي يطلقها الباعة لتنبيه بعضهم البعض. ويرافق العنف اللفظي، أو الحضور الصوتي للدولة، عنف مادي يمارس على الباعة المتجولين، فيشعر البائع المتجول بالدولة على جسده، وهو البائع نفسه الذي يؤمن بغياب الدولة وبعدها عنه في الهامش. وقد يركل رجال الأمن كراتين الباعة بعد هروبهم وهذه الأدائية performativity هي التي تنتج الدولة وتأثير الدولة²⁴، بعبارة تيموثي ميتشل Timothy Mitchell، في الشارع. لكن هذه الصورة أو المشهد المعتاد للحملات الأمنية ليس ثابتاً. فأحياناً، كما لاحظ باحثو المنتدى خلال العمل الميداني، يختار أعوان الشرطة أن يحتسوا قهوة في مقهى البرانس وعند ملاحظتهم لمحاولة بائع قد هرب من حملة أمنية سابقة، من أن يعود بنسبة سجائر مهربة، فانهم يكتفون بتهديده بطريقة ساخرة ودون عنف لفظي أو جسدي: «أرجع أرجع خير ما نجي نفكهاك».

تختلف إذن صور حضور الدولة في الشارع وتفاعل النصاب مع أجهزتها، ونضيف هنا مثلاً تمت ملاحظته في نهج اسبانيا يوضح أن علاقة النصاب مع الدولة تتأثر لا فقط بما يعيشه في الشارع من تفاعل مباشر مع الشرطة البلدية، بل أيضاً إن هذه العلاقة تتأثر بأحداث هيكلية. فقد أجرى باحثو المنتدى عملاً ميدانياً قبل إجراءات 25 جويلية 2021 التي أعلن عنها رئيس الدولة قيّس سعيد وبعدها ولاحظوا أن علاقة الشرطة البلدية بالنصابة شهدت تحولاً طفيفاً من العدائية والمطاردة (قبل 25 جويلية)

24 Timothy Mitchell «The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics». *The American Political Science Review*, volume 85, (1991).

إلى الهدوء الحذر) بعد 25 جويلية). فقلت وتيرة الدوريات ولم النّصابة يهربون من الدوريات، وفي عديد الأحيان كان أصحاب الكراتين والعربات اليدوية يتنحون جانبا للسماح للدوريات الأمنية بالمرور.

ولاحظنا أيضا في إطار العمل الميداني أنه لا يمكننا أن نقسّم الشارع بين بائعين وسكّان من جهة) مجتمع، (وأعوان الشرطة البلدية) دولة (من جهة أخرى، تقسيما ثابتا يخضع لأدوار مضبوطة دائما. فأحيانا يستغل الأمني انتصاب الباعة بشكل غير قانوني كي يبتزهم طلبا للرشوة مقابل عدم تحرير المحاضر ضدهم. وهم يستغلون الرشوة التي يدفعونها للتمرد على متساكني المنطقة والتصرف وفق أهوائهم دون أي احترام لأهالي المنطقة الذين توجهوا إلى السلط الأمنية لتقديم شكاو كالتعدي على الملك الخاص والاعتداء بالعنف وعدم احترام الجار إلا أن تشكياتهم لم تقبل ولم تجد أذانا صاغية. وعلى مستوى آخر، فإن لأجهزة الدولة دورا رقابيا في علاقة بوصول السلع المهربة عبر الحدود، ويشير عبد الرحمن بن زاكور في بحثه حول القطاع غير الرسمي في تونس، إلى أن الدولة، وخلال عقود من الزمن، سمحت بدرجة من هذا الاقتصاد خاصة على الحدود التونسية الليبية نظرا للفقر الذي تعيشه بعض هذه المناطق²⁵. وتحدّث عدد من البائعين في إطار هذا البحث عن مسؤولية الديوانة وأجهزة الدولة الرقابية في وصول السلع إلى المزودين والوسطاء قبل أن تصل أخيرا للبائع المتجول في نهج إسبانيا.

إنّ دراسة الممارسات اليومية للبائع المتجول في السوق وتفاعله مع أجهزة الدولة ومؤسساتها وربط الممارسات اليومية الميكروسكوبية كالرشاوي وشبكة العلاقات مع رجال الأمن في الشارع والتي تسهل عمل النّصاب، بممارسات ماكروسكوبية متعلقة أساسا بالتهريب وعلاقته بأجهزة الدولة كالديوانة وشرطة المعابر وحرس الحدود، يكشف أن النّصاب والدولة ينتجان نهج إسبانيا، وأنّ هذا الفضاء الاقتصادي هو فضاء بين الرسميّة واللا رسميّة formality/informality، تراه الدولة بوضوح، أي أننا لا يمكن

25 Abdelrahman Ben Zakour, «Le secteur informel en Tunisie: Autorité de l'état ou autorité de l'informel», Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, (2021), p 31.

ان نصفه بأنه اقتصاد سري/ تحتِي underground. وتنتج الدولة نهج إسبانيا لا من خلال التدخل المباشر في آليات اشتغاله، بل من خلال اختيار فترات ما يتدخل فيها الأمن لفرض سيطرتهم خلال حملات صغيرة وحملات كبيرة كما يصفها الباعة.

يمكننا القول أخيراً إنّ دراسة تمثّلات البائع المتجول للدولة تستوجب بداية التفريق بين الدولة كما تحضر في خطاب النصاب حول نفسه وحول وضعه الاجتماعي والاقتصادي، أي كما يتخيلها البائع المتجول، وبين تفاعله مع أجهزتها ومؤسساتها في حياته اليومية (الممارسة.) ومن جهة أخرى، فإن دراسة تمثّلات البائع المتجول للدولة لا تعني الفصل بين الدولة والمجتمع فصلاً يرسم حدوداً واضحة بين الاثنين. ويبيّن هذا البحث أنّ الدولة تنتج ظروفًا اجتماعية واقتصادية تدفع أبناء الهوامش الداخلية للتحوّل إلى بائعين متجولين، كما تنتج من خلال تقنيات الحضور/ الغياب والأدائية (والسماح بدرجة من الاقتصاد غير الرسمي،) باستمرار الاقتصاد الشارعي وباستمرار الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية أيضاً. فنشاط الاقتصاد الشارعي في فضاءه المباشر، أي نهج إسبانيا، وفي فضاءه غير المباشر، أي الحدود أو نقاط التهريب، هو نموذج لتداخل أشكال تنظيم عروضية ودولية تجعلنا نتساءل كما تساءل عدد من الباحثين لعلّ أبرزهم فيليب أبرامز Philip Abrams وتيموثي ميتشل Timothy Mitchell، وبيجون أريتشاغا Aretxaga Begoña ومايكل تاوسينج Michael Taussing، عن ماهية الدولة الحديثة ووظائفها، وحدودها إن وجدت.

خاتمة

يمثل سوق نهج إسبانيا مخبرا للعلوم الاجتماعية. ورغم أننا حاولنا من خلال هذا البحث الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بتشابكات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفاعلين في نهج إسبانيا، إلا أننا ندرك جيدا أن التجارب الحياتية للنصّابة لا يمكن أن تُختزل في بحث أو مؤلف جماعي واحد. فبعض المباحث، كحضور المرأة في نهج إسبانيا مثلا، تتطلب حتما مزيدا من البحث. لكننا، وبعملنا هذا حول نهج إسبانيا، والذي حاولنا فيه أن نقدم تحليلا سوسيو-أنثروبولوجيا لظاهرة لم يتناولها، على حد علمنا، الباحثون في تونس وخارجها بالدرس، فإننا نقدم مادة بحثية أوليّة تتطلب بلا شك مزيدا من الغوص في عوالم الباعة المتجولين باعتبارهم نماذج لفاعلين في الاقتصاد الشارعي في تونس. وقد حاولنا من خلال هذا المقال أن نتتبع المسارات الحياتية لعينة من الباعة المتجولين وأن نلاحظ، من خلال العمل الإثنوغرافي، تفاصيل حياتهم الاجتماعية والاقتصادية في نهج إسبانيا كما يعيشونها. فالبحت الأنثروبولوجي هو بحث مع الناس وليس بحث حولهم فقط.

وفي سياق ما تعيشه تونس اليوم من فترة تشبه طقس عبور من مرحلة سياسية اتسمت بالتفرّد بالحكم والديكتاتورية، إلى مرحلة إعادة بناء وتشكيل لمعنى الدولة والسياسي *the political / le politique*، فإن دراسة المجتمع وخاصة الفئات الهشة والمهمّشة والتي كانت تاريخيا وقود الثورات والانتفاضات الاجتماعية في تونس لا يجب أن تفصل عن مسارات دراسة الدولة ومؤسساتها. ففترات الانتقال والتحول كما يصطلح عليها في العلوم السياسية، هي أيضا فترات تشكل المعنى كما أسلفنا في هذا البحث. وإن كان السؤال الذي يُطرح في المنابر الإعلامية في تونس اليوم، خاصة بعد 25 جويلية، هو أي نظام سياسي نريد؟ وأي ديمقراطية نريد؟ وأي برلمان وقضاء نريد؟ فإننا نرى أن السؤال الأجدر بالطرح هو أي دولة لأي مجتمع؟ وأي ديمقراطية لأي دولة؟ لا تفصل هذه الأسئلة عما تناولناه في بحثنا هذا،

فمحاولة فهم فئة الباعة المتجولين، هي محاولة في فهم المجتمع بعد 2011. ودراسة الدولة في الشارع هي دراسة سياسي. لذا فإننا نرى بأن فهم ما تعيشه تونس من تحولات كبرى وهيكلية حتى على مستوى أعلى هرم في السلطة اليوم، يبدأ بفهم المجتمع في الشارع. ويظل الهدف من بحثنا هذا ومن باقي البحوث في هذا المؤلف الجماعي عموماً المساهمة في فهم المجتمع التونسي والدولة خلال فترة تاريخية تعيشها تونس اليوم قد تفتح إمكانيات جدية لتغيير حقيقي لعلاقة المجتمع بالدولة ●

بيبليوغرافيا مختارة

المراجع العربية

هان، كريس، وهارت كيث. الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد، ترجمة عبد الله فاضل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

المراجع الأجنبية

Ben Zakour, Abdelrahman, ‘*Le secteur informel en Tunisie: Autorité de l’état ou autorité de l’informel*’. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, (2021): 1-79.

Carrier, James G. *A Handbook of Economic Anthropology*. Cheltenham: Edward Elgar, 2005.

Gregory, Chris. ‘*Whatever Happened to Economic Anthropology?*’. The Australian Journal of Anthropology, 20 no 1 (2009): 285–300.

Gupta, Akhil. ‘*Blurred Boundaries: The Discourse of Corruption, the Culture of Politics, and the Imagined State*’. American Ethnologist. 22 no 2 (1995) 375-402.

Hart, Ketih, Cattani Antonio David, and Laville, Jean-Louis. *The Human Economy*. Cambridge: Polity Press, 2010.

Mitchell, Timothy, ‘*The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics*’. The American Political Science Review, 85, no 1 (1991): 77-96.

Navaro-Yashin, Yael. *Faces of the State. Secularism and Public Life in Turkey*. Princeton: Princeton University Press, 2002.

Standing, Guy. *The Precariat: The New Dangerous Class*. London: Bloomsbury Academic, 2011.



8

المحور الثامن

نصّابة نهج إسبانيا:
هشاشة صحية بين مطرقة المخاطر
المهنية وسندان غياب التأمين
على المرض



الكلمات المفتاحية: هشاشة صحية، العملة اللانظاميون، تغطية صحية شاملة، حماية الصحة، العوامل الاجتماعية للصحة

مصطلح «الصحة العمومية»: إعادة مفهومة قبل الاستعمال

يطرح إدماج الصحة العمومية بمقارباتها المخصصة في هذا العمل التحليلي متعدد الاختصاصات للاقتصاد اللانظامي -نصابة نهج إسبانيا نموذجاً- إشكالية مفهومية تتعلق بالمعنى المتداول لـ«الصحة العمومية» في بلادنا، حيث يسود التأويل العلاجي المفرط لمفهوم «الصحة» كما يسود استعمال مصطلح «الصحة العمومية» للإشارة إلى القطاع العمومي للخدمات الصحية، وهو ما يتعارض أساساً مع المعنى الأكاديمي والعلمي للصحة العمومية التي تعرف على أنها «فن وعلم الوقاية من الأمراض، وإطالة الحياة، وتعزيز الصحة بفضل الجهود المنظمة للمجتمع»¹.

وبحكم ذلك، فإن الصحة العمومية هي قبل كل شيء -على الأقل نظرياً- «عمل منظم ومنسق بين عدة فاعلين داخل المجتمع من أجل ضمان صحة العموم»، أي تلك الحاصيلة التراكمية لتدخلات أطراف وعوامل مختلفة تفضي إلى مستوى معين للصحة الجماعية، قد يكون جيداً أو سيئاً. تفرض لحظة إعادة المفهمة هذه نفسها بصفتها فاتحة ضرورية ترفع عنا حرج المخاطرة المنهجية بمقاربة الصحة العمومية لموضوعنا دون استيضاح البعد التأليفي والجامع للمفهوم الذي يرمي بامتداداته بعيداً خارج الأسوار الضيقة لاستعمالاته المتداولة، محتضناً بذلك ما يعرف بـ«المحددات الاجتماعية للصحة» (Social determinants of health) والتي تشمل كل «العوامل غير الطبية» (Non medical factors) التي تؤثر عليها وهي تباعا المعرفة المتوفرة عنها (Health-related knowledge)، المعتقدات (Beliefs) والتصرفات (Attitudes) والسلوكيات (Behaviors) إضافة إلى ما يعرف بـ«العوامل الفوقية» للصحة (Upstream determinants of health) مثل

1 Wendy Y. Huang, Stephen H. Wong, and Yang Gao, 'Public Health', in Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, ed. Alex C. Michalos (Dordrecht: Springer Netherlands, 2014), 5208-11,

الحرمان الاجتماعي (Social disadvantage) والتعرض للمخاطر (Risk exposure) والغبن الاجتماعي (Social inequity) والتي تفضي كلها إلى نتائج صحية سيئة (Poor health outcomes)². تشير المحددات الاجتماعية للصحة إذن إلى كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد سياق عيش الأفراد وتؤثر بذلك على صحتهم عن طريق فرضها لزيادة أو نقصان في مخاطر الإصابة باعتلال أو مرض ما.

إن زحزحة مفهوم «الصحة العمومية» من معقله البديهي في النفوس عن طريق الاقصاء الحازم لمقصوده الشائعين علبة أدواتنا المنهجية في هذا البحث، وإعادة موضعيته أكاديميا كحصوله لتفاعلات محدّداته الاجتماعية المختلفة، يمثل مدخلا ضروريا لاستنتاج النتائج الكمية والكيفية لهذه الدراسة بشكل يبرز حجم الارتباط الوثيق بين المخاطر الصحية العضوية والنفسية التي يتعرض لها نصاب نهج اسبانيا بمناسبة عملهم، ومختلف العوامل الاجتماعية التي تحكم ظروف حياتهم وتتسم بانعدام الأمان. وهو ارتباط يجعل الوضع الصحي في حد ذاته نتيجة لغياب أبعاد معينة في سياسات الصحة، وحضور أبعاد أخرى تمارس على الفئة المستجوبة اقضاء مستمرا هو في حقيقته مظهر من مظهرات إقصائية عدة يتطرق إليها هذا البحث في بقية أجزائه.

1- المخاطر الصحية المهنية

أ- المخاطر العضوية

يتميز محيط العمل الخاص بالنصابة في نهج اسبانيا بكونه يقع مباشرة تحت السماء المفتوحة (Work under open sky) في قلب وسط حضري مكتظ بمصادر التلوث الهوائي وهو ما يجعل الفئة المدروسة معرضة بشكل دائم للمخاطر المرتبطة بالعوامل المناخية سواء كانت البرد الشديد شتاء أو الحر الشديد صيفا وبارتفاع تركيز الجسيمات المعلقة

2 M. G. Marmot and Richard G. Wilkinson, eds., *Social Determinants of Health*, 2nd ed (Oxford ; New York: Oxford University Press, 2006).

(Particlematter) الملوثة للهواء الناتج خاصة عن الانبعاثات المتأتية من أساطيل النقل على الطرقات المجاورة³. وتعتبر هذه الجسيمات أحد المؤشرات الشائعة وغير المباشرة لتلوث الهواء، ويتجاوز عدد الأشخاص المتضررين من الجسيمات عدد المتضررين من أي ملوث هوائي آخر (لوحة 1).

لوحة 1: تعريف الجسيمات الملوثة للهواء حسب منظمة الصحة العالمية (عن موقع منظمة الصحة العالمية).

مكوناتها الرئيسية هي الكبريتات والنترات والأمونيا وكلوريد الصوديوم والكربون الأسود والغبار المعدني والماء.

تتشكل من مزيج من الجزيئات الصلبة والسائلة للمواد العضوية وغير العضوية العالقة في الهواء. وفي حين أنه يمكن للجسيمات التي لا يتجاوز قطرها ١٠ ميكرومترات (PM_{10}) أن تخترق الرئتين وتتغلغل فيهما، فإن الجسيمات الأضّرّ على الصحة هي تلك التي لا يتجاوز قطرها ٢,٥ ميكرومتر ($PM_{2.5}$)، وذلك لأنه يمكن للأخيرة أن تخترق حاجز الرئتين وتدخل إلى نظام الأوعية الدموية.

يُسهم التعرض المزمن للجسيمات في احتمال الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية والأمراض التنفسية، وكذلك سرطان الرئة.

وعادةً ما يُبلّغ عن قياسات نوعية الهواء بحساب متوسط تركيزات الجسيمات التي لا يتجاوز قطرها ١٠ ميكرومترات، بشكل يومي أو سنوي، في كل متر مكعب (m^3) من حجم الهواء في المكان.

عادةً ما تصف القياسات الروتينية لنوعية الهواء تركيزات الجسيمات هذه بالميكروغرام لكل متر مكعب (ميكروغرام/ m^3). وعند توفر أدوات قياس حساسة بما فيه الكفاية، يُبلّغ أيضاً عن تركيزات الجسيمات التي لا يتجاوز قطرها ٢,٥ ميكرومتر ($PM_{2.5}$).

3 Md. Sadequr Rahman, 'Exploring Socio-Economic and Psychological Condition of Street Vendors of Barishal City: Evidence from Bangladesh' 7, no. 2 (2019).1,15

وهي جسيمات مجهرية في حجمها ولكن تركيزها المرتفع في الهواء المستنشق يجعلها ذات خطر هام على الصحة البشرية (رسم 1).

رسم 1: مقارنة تقريبية لحجم الجسيمات الملوثة للهواء مع شعرة بشرية وحبات رمل شاطئية 4.

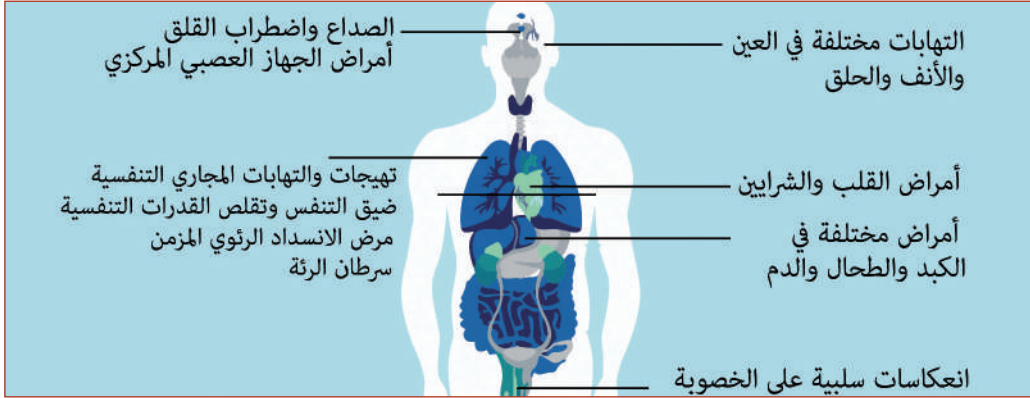


ويؤدي التعرض المستمر للجسيمات الملوثة للهواء والتي يزداد تركيزها خاصة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية إلى انعكاسات سلبية مباشرة على صحة

4 موقع الوكالة الأمريكية لحماية المحيط مع تعريب للمؤلف-particulate-mat-ter-pm-basics (تاريخ الاطلاع: 20 جانفي 2022)
<https://www.epa.gov/pm-pollution/particulate-mat-ter-pm-basics>

الإنسان⁵. وتشمل هذه الانعكاسات أجهزة ووظائف حيوية متعددة مثل الجهاز العصبي والعين والجهاز التنفسي والجهاز القلبي الوعائي والكبد والطحال والدم والجهاز التناسلي (رسم 2).

رسم 2: التأثيرات الممكنة للجسيمات الملوثة للهواء على الصحة⁶.



كما تعتبر العينة المشمولة بالدراسة معرضة بشدة لمخاطر حوادث الشغل الناجمة عن حمل المواد الثقيلة ومخاطر الاستنفار المستمر والمجهود للجهاز العضلي-العظمي والتي تشمل التهابات مختلفة للمفاصل وآلام الظهر والانزلاقات الفقرية الظهرية المؤدية

5 John W. Hollingsworth and Srikanth S. Nadadur, eds., Air Pollution and Health Effects, 1st ed. 2015, Molecular and Integrative Toxicology (London: Springer London : Imprint: Springer, 2015).both indoors and outdoors has been associated with the exacerbation and also in the etiology of diverse human diseases. This book offers an overview of our current understanding of air pollution health risks and how this knowledge is being used in the regulatory, therapeutic intervention measures to protect the public health and reduce the disease burden caused by acute and long-term exposure to air pollutants. Air Pollution and Health Effects provides readers with a comprehensive understanding of air pollution health risks, morbidity and the global disease burden, whilst also delivering critical review on state of the art research so as to gain a fundamental understanding of the biological mechanisms involved in the etiology of air pollution-induced diseases. Chapters range from pregnancy outcomes and pre-term birth, carcinogens in the ambient aerosol and the health consequences of indoor biomass burning. Special emphasis is placed on regional and local air pollution and its impact on global health along with suitable preventive and interventional measures. With contributions from international experts in the field this volume is a valuable guide for researchers and clinicians in toxicology, medicine and public health as well as industry and government regulatory scientists involved in health protection», «call-number»: «615», «collection-title»: «Molecular and Integrative Toxicology», «edition»: «1st ed. 2015», «event-place»: «London», «ISBN»: «978-1-4471-6669-6», «note»: «DOI: 10.1007/978-1-4471-6669-6»

6 موقع الوكالة الأوروبية لحماية المحيط، الرابط: <https://www.eea.europa.eu/themes/air/health-impacts-of-air-pollution> (تاريخ الاطلاع: 20 جانفي 2022)

لالتهاب العصب الوريكي المعروف بعرق الأسى⁷. كما يمكن أن يؤدي التعرض المستمر لأشعة الشمس فوق البنفسجية خاصة في الصيف لسرطان الجلد، والتعرض لدرجات الحرارة الشديدة للشيخ من الماء⁸.

ب- المخاطر النفسية

تشير العديد من الدراسات المقارنة أنالهرسلة المادية والمعنوية المستمرة التي يمارسها ممثلو السلطة العمومية على باعة الطريق اللانظاميين بين إهانات وشتم وعنف تلعب دورا مركزيا باعتبارها عامل ضغط وانهاك نفسي مستمر للمعنيين، ينضاف إلى ذلك تمثل العديد منهم لعملهم كعمل «وقتي» لا يمكن له أن يحقق الاستقرار المنشود.

فضلا عما يولده هذا الضغط من شعور بالضييق والوصم الاجتماعي «الحقرة» يجعل من كل احتكاك بالفضاء العام عبر العمل فيه مخاطرة تولد معيشا مختلطا من الخوف والرغبة والقلق والشعور بعدم الاستقرار وبالاضطهاد المسترسلفي الوقت نفسه الذي يمثل فيه العمل -نظريا- وسيلة لتحقيق الأمان والكرامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للفرد^{9,10}. يتجلى ذلك خاصة في النظرة التشاؤمية للمستقبل التي تشمل ما يقارب نصف العينة 55% فيما يخص الوضعية الشخصية، و 72% فيما يخص وضعية البلاد.

وتتفق الدراسات المقارنة على أن باعة الطريق اللانظاميين معرضون بسبب كل هذه العوامل إلى الإصابة بالأمراض النفسية الراضجة (Common mental disorders) والتي تشمل الاكتئاب (Depression)، اضطرابات القلق (Anxiety disorders)، واضطرابات

7 Rockefeller Foundation. 2013. 'Health Vulnerabilities of Informal Workers'.

8 المصدر نفسه.

9 Rahman, 'Exploring Socio-Economic and Psychological Condition of Street Vendors of Barishal City: Evidence from Bangladesh'. 1,15

10 Ana Bernarda Ludermit and Glyn Lewis, 'Informal Work and Common Mental disorders', Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology 38, no. 9 (September 2003): 485-89.

الفوبيا (Phobic disorders) والاضطرابات الجسدية ذات الأسباب النفسية (Somato-form disorders) وهي الصعوبات النفسية التي تتمظهر عبر عوارض عضوية غالبا ما تكون غامضة ولا يمكن إسنادها طبيا لأي اضطراب عضوي^{11 12}. ونشير كذلك إلى السلوكيات الإدمانية وهي بدورها وجه آخر من وجوه غياب الاستقرار النفسي الذي زادت في تعميقه أزمة الكوفيد 19 حيث يصرح حوالي 74% من المستهلكين¹³ للكحول (يمثل مستهلكو الكحول 59% من العينة) و80% من المستهلكين للمخدرات (يمثل مستهلكو المخدرات 35% من العينة) بزيادة نسبة استهلاكهم بسبب الضغط المرتبط بالأزمة.

ورغم كل هذه الحقائق فإن الأغلبية الغالبة للعينة (90%) يعتقدون أنهم لا يعانون من أي مرض نفسي وهو ما يمكن أن يطرح تساؤلات حول المحددات والمدرجات التي تحكم تعريف الشريحة لـ «المرض النفسي» خاصة وأن 74% من المستجوبين يشيرون إلى تدهور صحتهم النفسية بسبب أزمة الكوفيد 19، و72% يصرحون بأنهم تعرضوا لأفكار سوداوية جراءها، و27% فكروا في الانتحار.

تمارس المخاطر النفسية والاضطرابات المتعلقة بها أيضا مفعولا عكسيا على الاضطرابات والأمراض العضوية ذلك أن الضغط النفسي المستمر عامل خطر يزيد في إمكانية الإصابة بأمراض القلب والشرايين وفي إمكانية تعكرها في شكل جلطة قلبية أو دماغية إن كانت الإصابة بها حاصلة¹⁴.

11 نفس المصدر

12 Sonu R. Meher and Pushkar S. Ghatole, 'A Study of Common Health Problems and Utilization of Healthcare Facilities among Self-Employed Street Vendors of Chandrapur District of Maharashtra', International Journal Of Community Medicine And Public Health 7, no. 7 (26 June 2020): 2782.

13 الأسئلة الواردة بالاستجواب اکتفت بالاستفسار عن الاستهلاك من عدمه فقط وهو ما لا يكفي للاستدلال على حالات الإدمان على الكحول أو على المخدرات ان وجدت.

14 Andrew Steptoe and Mika Kivimäki, 'Stress and Cardiovascular Disease', Nature Reviews Cardiology 9, no. 6 (June 2012): 360–70.

2- تأثير أزمة الكوفيد 19

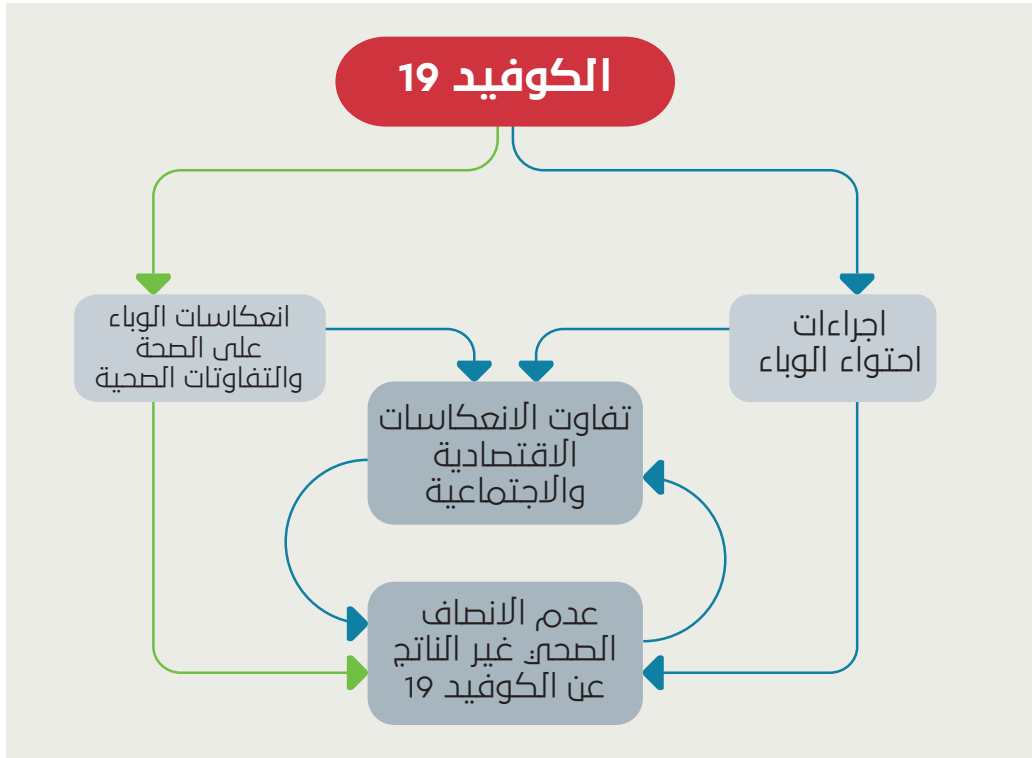
ضاعفت أزمة الكوفيد 19 من حدة عوامل الهشاشة الصحية الآنف ذكرها على كل الأصعدة حيث عمقت من معيش العزلة الاجتماعية الذي يميز الشريحة المستجوبة والتي تصرح بنسبة 100% بأنها لم تشعر بأي مساندة تذكر للدولة لها. تتجلى علاقة القطيعة مع كل ما يمثل المنظومة الرسمية بصفة مخصوصة بمناسبة الوباء حيث لا يهتم حوالي ثلثي المستجوبين (63%) بالأخبار التي تبثها وسائل الاعلام حول الكوفيد ورغم أن 51% منهم مساندون لفكرة التلقيح فإن نسبة المسجلين من الباعة لتلقي التلقيح لا تتجاوز الـ 5% بتاريخ إجراء الاستجواب وهو ما يكون له عدة عوامل قد يمثل تدني الثقة في منظومة التلقيح الرسمية إحداها. ولا بد في هذا الصدد من الإشارة إلى أن نسبة مساندة التلقيح لدى العينة تتجاوز النسبة المسجلة في عمليات سبر الآراء لعموم التونسيين حيث كانت نسبة قبول التلقيح في عملية سبر آراء قامت بها مؤسسة امرودكونسلتينغ في فيفري 2021 41% فقط^{15 16}.

يطرح المكتب الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية في تقريره حول تأثير أزمة الكوفيد 19 على العملة اللانظاميين نمودجا يحدد ثلاث مسارات رئيسية لتأثيرات الأزمة السلبية على صحة هؤلاء تتمثل تباعا في الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للإصابة بالكوفيد 19 (رسم 3: المسار الأخضر) والانعكاسات غير المباشرة المرتبطة بالإجراءات السياسية التي تهدف لاحتواء الوباء (رسم 3: المسار الأحمر)، وانعكاسات إجراءات الاحتواء في حد ذاتها على الصحة أي الانعكاسات الصحية غير الناتجة عن الكوفيد 19 (رسم 3: المسار الأزرق)¹⁷.

15 يبدي الكاتب تحفظا منهجيا على جواز المقارنة الإحصائية بين نتائج قبول التلقيح من عدمه بين العينتين باعتبار التباعد في الزمان بين نتائج سبر الآراء الموجه للعموم الذي كان في فيفري 2021 ونتائج استجواب العينة الذي كان في أكتوبر 2021، حيث لم يتسن لنا عند المساهمة في هذه الدراسة إيجاد سبر آراء موجه للعموم تم إنجازه في السداسي الثاني من سنة 2021 بخصوص الموافقة على التلقيح.

16 إذاعة شمس اف ام 'امرودكونسلتينغ : 41% من التونسيين مستعدون لتلقيح كورونا، فيفري 2021

17 World Health Organization. Regional Office for Europe. 2020. 'COVID-19 Health Equity Impact Policy Brief: Informal Workers'.

رسم 3: تأثيرات أزمة الكوفيد 19 على العملة اللانظاميين¹⁸

كما يشير نفس التقرير إلى أن العملة اللانظاميين كانوا من بين أكثر الفئات المتأثرة بظروف الوباء وذلك خاصة لغياب التأمين الصحي والاجتماعي لهذه الفئة وهو ما سوف نتعرض له لاحقا في هذا الجزء. من جهة أخرى فإن الشعور بالضييق والعزلة عند مواجهة الخطر يتعمق بشكل خاص خلال الوباء حيث يصرح حوالي 42% من العينة أنهم شكوا في إصابتهم بالفيروس لكن إمكانياتهم المادية لم تكن لتسمح لهم بإجراء تحليل من أجل التأكد من ذلك.

18 المكتب الأوروبي للمنظمة العالمية للصحة، 2020.

3- تمظهرات «الصحي» في السلوك الفردي كجزء من العلاقة النفعية- التصادمية بالمحيط

إلا أن هذه العلاقة بين أفراد العينة والمحيط الذي يمارسون فيه نشاطهم تتجاوز مجرد كونهم مفعول به صحي للعوامل المحيطة لكونهم فاعلا مباشرا فيها عن طريق نشاطهم في حد ذاته والذي ينتج كمية مهمة من الفضلات البلاستيكية لا يقوم الباعة برفعها وذلك رغم تواجد حاويات قمامة قريبة ورغم أن هذه الفضلات تمثل إزعاجا للباعة أنفسهم عند هبوب الريح (لوحة 2).

لوحة 2: مقتطفات من تقرير «اتنوغرافيا نهج اسبانيا» باعتماد تقنية الملاحظة بالمشاركة، الباحث إسكندر بن عمار. أوت 2021.

«القذارة مَلاً المكان: أكياس وغللفة، بضائع وقوارير بلاستيكية، رائحة بول تفوح من الأماكن التي لا تطالها الأعين بشكل مباشر مثل مداخل العمارات وخلف الأبواب. يتعامل الباعة مع المكان بعقلية مفرطة في النفعية فلم نلاحظ أبداً خلال المدة التي تواجدنا فيها في نهج اسبانيا أي تصرف يذكر من الباعة ليتخلص من الفضلات التي تنتج عن عملية البيع من أكياس وغللفة ورقية وبلاستيكية رغم تواجد عدد من حاويات القمامة القريبة أو أن يخصص كيساً يجمع فيه الفضلات التي سيخلفها فتصبح بالتالي كل عملية بيع تساوي فضلات جديدة تنضاف إلى النهج رغم أن هذه الفضلات تمثل إزعاجاً للباعة أنفسهم عند هبوب أي ريح.»

على الرغم من أنه يصعب علمياً ربط التبول والبصاق في الفضاء العام بنتائج معينة على الصحة العمومية فإنها تعتبر في تمثلات العامة «سلوكات غير صحية» حيث يذهب بعض الباحثين إلى القول إنَّ المفهوم الحديث «للمدينة الصحية والمُرتَّبة» ينبني في جزء هام منه على الفصل القاطع بين الفضاءات والأمكنة حسب الدور أو الوظيفة المُسنَّدين لكل منها وهو ما يحيل في المخيلة الاجتماعية إلى ضرورة إسناد دور «احتواء النجاسة والسلوكيات الفضة» لفضاءات خاصة منفصلة عن الفضاء العام. فحسب الباحثة الاجتماعية الاسترالية باركان (Barcan) فإن «وظيفة دورات المياه العمومية تتمثل في احتواء مشاعر الخجل والقرع عبر إعطاء النجاسة شكلاً يتلاءم مع الخيال العام

حول حفظ الصحة¹⁹ (Hygienicimagination)، مع التحفظ منهجيا على حدود إسقاط هذه التحليلات في واقعنا المحلي حيث لا يمثل إنشاء دورات مياه عمومية شاغلا ذا أولوية تذكر لصانعي سياسات الصحة. إلا أن إدراك التبول والبصاق على هذا النحو يمكن أن يخضع لمتغيرات عدة حسب هوية الفاعل، وجنسه، وعمره، وحتى الوقت الذي يقوم فيه بفعله خلال اليوم إن كان في وضوح النهار أو ليلا. فالحكم القيمي على الجهر بالتبول مثلا يختلف إن كان الفاعل طفلا صغيرا، أو شخصا مخمورا في الساعة الثانية صباحا، يستند حسب بعض الباحثين إلى مدى تمثّلنا لقدرة الآخر على التحكم في سلوكه، فتختلف بالتالي المقبولية الاجتماعية للسلوك بحسب ذلك.

لوحة 3: مقتطفات من تقرير «اتنوغرافيا نهج إسبانيا» باعتماد تقنية الملاحظة بالمشاركة، الباحث إسكندر بن عمار. أوت 2021.

«عملية التبول والبصاق على قارعة الطريق امر شائع جدا الا ان هذين السلوكين تختلف شكليا فعملية التبول تستوجب تستر صاحب الفعلة عن الاعينو لو بشكل جزئي خلف حائط او في مدخل عمارة و احيانا يكتفي البعض بالالتصاق بالحائط في حين ان البصاق وارد في اي لحظة و على مرأى من الجميع و ان حدث ان تمت هذه العملية بشكل مباشر قبالة احدهم فانه يكتفي بالاشارة بيده او ان يقول سامحنا خوبا / معلم/ اختي / مادام...»

من جهة أخرى، فإن التبول الذكري في الفضاء العام يمكن أن يقرأ اجتماعيا على أنه سلوك يهدف لضبط حدود المجال التابع للمتبول بحيث يصبح التبول في المكان أسلوبا لفرض التواجد فيه كأمر واقع يمكن أن يمتد حتى إلى «جندرة الفضاء» كفضاء ذكوري بامتياز²⁰ كما يمكن تأويله كتعبير عن ردة فعل نفسية ذات بعد ثائر على / ثأري من معيش «الاقصاء» الذي يعيشه العامل اللانظامي في الفضاء العام يجنّد من خلالها حميميته الجسدية من أجل إدغامها مع المكان الطارد له وتملّكه وقتيا وفرض نوع من حتمية الاجتماع مع الفضاء في كنهه مؤحّد قد يكون وسيلة للمقاومة والصمود

19 Ruth Barcan, 'Dirty Spaces: Communication and Contamination in Men's Public Toilets' 6, no. 2 (2005): 7.

20 Clara H. Greed, *Inclusive Urban Design: Public Toilets* (Amsterdam Heidelberg: Architectural Press, 2003).

النفسي أمام خطر الطرد والإقصاء الذي قد يداهمه في أي لحظة من قبل ممثلي السلطة العمومية²¹.

4- العلاقة بين المستوى التعليمي وإدراك الحاجيات الصحية

تجمع مختلف دراسات الصحة العمومية على علاقة الترابط الوثيقة بين تدني المستوى التعليمي وتدني النتائج الصحية (Poor healthoutcomes)^{22 23 24}، وهو ما يحملنا إلى فحص العلاقة الممكنة بين التحصيل العلمي وصحة الأفراد، وإن كان لضعف المستوى التعليمي تأثير متوقع على زيادة مخاطر الإصابة بالمرض بوجه عام، وضعف القدرة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي في وجه الأحداث الصحية الخطرة (Serioushealth- vents) بشكل خاص والتي تمثل مجمل التعكرات التي قد تطرأ بمناسبة مرض ما، خاصة الأمراض المزمنة، والحوادث الطارئة سواء كانت حوادث شغل أو طريق أو غيرها.

يعتبر التحصيل التعليمي للفرد محددا مباشرا لأمل الحياة عند الولادة وللإصابة بالأمراض والسلوكات الصحية من جهة، كما يعتبر محددا غير مباشر للصحة من خلال دوره في صياغة فرص الشغل وبالتالي نسبة الدخل والقدرة على الانفاق الصحي من جهة أخرى. زيادة على ذلك، فإن الدراسات تشير أيضا إلى أن التفاوت في نسبة ارتباط التقدم في العمر بالأمراض يزداد كلما كان الأفراد معرضين للتفاوت في مستوى التحصيل العلمي والدخل في مراحل مبكرة من أعمارهم²⁵. هذه العلاقة الجدلية بين التحصيل

21 Jose Antonio Lara-Hernandez, 'Temporary Appropriation: Theory and Practice of the Street' (University of Portsmouth, 2019).

22 Nancy E. Adler and Katherine Newman, 'Socioeconomic Disparities In Health: Pathways And Policies', *Health Affairs* 21, no. 2 (March 2002): 60-76.

23 Anton E Kunst et al., 'Trends in Socioeconomic Inequalities in Self-Assessed Health in 10 European Countries', *International Journal of Epidemiology* 34, no. 2 (1 April 2005): 295-305

24 Johan P. Mackenbach et al., 'Socioeconomic Inequalities in Health in 22 European Countries', *New England Journal of Medicine* 358, no. 23 (5 June 2008): 2468-81.

25 Yu-Tzu Wu et al., 'Education and Wealth Inequalities in Healthy Ageing in Eight Harmonised Cohorts in the ATHLOS Consortium: A Population-Based Study', *The Lancet Public Health* 5, no. 7 (July 2020): e386-94.

العلمي والدخل تتجاوز المستوى الفردي لتشمل المحيط العائلي حيث يصرح العديد من المستجوبين في المقابلات المباشرة معهم أن عجز الوالدين عن تغطية المصاريف المدرسية للبناء كان سببا مباشرا في انقطاعهم عن التعليم.

يفيد أكثر من ثلثي العينة 68% بأن مستواهم التعليمي لا يتجاوز في أقصاه المرحلة الإعدادية، وهو ما يحيل على محدودية في المعارف العامة الخاصة بالحاجيات الصحية الجسدية والنفسية والتي تبلور تمثل الإنسان للخطر وتعامله معه بالوقاية الفعالة أو الصّدّ النشيط، كما تحدد الوعي بالانعكاسات المحتملة للخطر على الصحة والعوارض الممكنة للأمراض التي قد تنشأ عنها وقدرة الفرد على تقصيصها المبكر وأخذ القرار بالبحث عن الرعاية والعلاج اللازمين لها في الوقت المناسب.²⁶

5- انعدام الأمان الصحي والاجتماعي

يقصي الطابع اللانظامي للعمل صاحبه مباشرة من فضاءين مهمين: أولهما الفضاء الاقتصادي-الصحي الرسمي حيث يتمتع الأجير آليا بالحق في التغطية الصحية التي يمولها عن طريق الاقتطاع الآلي من الأجر لخلّص الانخراط في منظومة التأمين على المرض، وثانيهما الفضاء الرسمي للصحة والسلامة المهنية المتمثل في طب الشغل. فتمويل منظومة التأمين الاجتماعي والصحي يرتبط ارتباطا مباشرا بوجود عقد عمل المصرّح به رسميا وفي غياب ذلك فإن أي علاقة بين منظومة التأمين والعامل تصبح معدومة.

يسجل البنك الدولي أن الاقتصاد اللانظامي يساهم بنسبة تقارب 30% في الناتج المحلي الخام في تونس²⁷، ورغم أهمية هذه المساهمة فإن العملة اللانظاميين باعتبارهم فاعلا خفيا في منظومة الثروة فإن أغليبيتهم الساحقة فاقدون لحق النفاذ إلى التغطية الصحية مثلما يصرح بذلك 90% من المستجوبين في العينة، فالتأمين على المرض رغم أنه

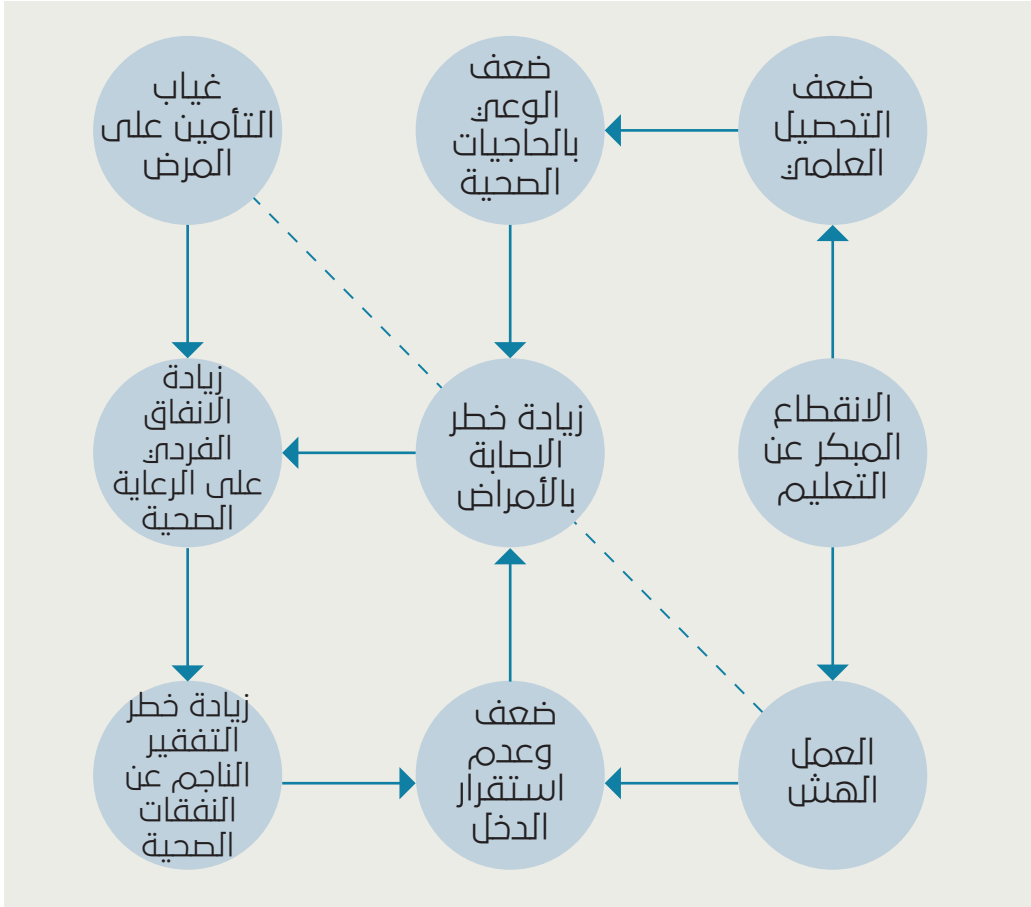
26 Glanz, Karen, Barbara K. Rimer, and K. Viswanath, eds. 2008. Health Behavior and Health Education: Theory, Research, and Practice. 4th ed. San Francisco, CA: Jossey-Bass.

27 Cammett, Melani. 2018. The Political Economy of the Arab Uprisings.

يهدف في مبادئه إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في الصحة فإنه لا يشمل من لا «تراه» المنظومة حتى وإن كان يخدمها. غياب التأمين على المرض يجعل النفقات الصحية للمستجوبين تقع مباشرة على كاهلهم، وهو ما يعرضهم إلى زيادة حجم المدفوع من الجيب Out of Pocket Expenditure بشكل يمكن أن يخنق القدرة الشرائية العامة للفرد في غياب أي إمكانية لاسترجاع المصاريف العلاجية ولو جزئياً.

لا شك أن الفوارق الطبقيّة داخل هيكلّة رأس المال اللانظامي ترمي بظلالها أيضاً على قدرة المستجوبين على الصمود في وجه النفقات الصحيّة الكارثيّة (Catastro- phicHealthExpenditure) وهي النفقات الصحيّة التي يجد الفرد نفسه مجبراً على تكبدها بمناسبة وقوع أحداث صحيّة خطيرة، وتفادي مخاطر التّفكير الناجم عن زيادة النفقات الصحيّة (HealthImpoverishment)، ذلك أن المستجوبين ليسوا من كبار مزودي السوق السوداء أو أعرافها وقدرتهم على مراكمة الثروة تبقى محدودة وهو ما تتعرض إليه بالتأكيد أجزاء أخرى من هذه الدراسة. كما أن غياب التغطية الاجتماعية لدى ما يقارب 97% من المستجوبين يضاعف من هذه المخاطر في صورة تقدمهم في العمر إلى ما بعد السن النظرية للتقاعد وذلك لانعدام جارية تقاعد، خاصة وأن الكثير منهم وحسب المقابلات الموثقة معهم يصرحون بأنهم العائلون الوحيدون لعائلاتهم. وفي المحصلة فإن الهشاشة الاقتصادية والهشاشة الاجتماعية -مثلة في ضعف المعارف الصحيّة- تطبقان بفكّيهما على الوضع الصحي للمستجوبين حيث يؤدي ضعف الوعي بالحاجيات الصحيّة من جهة وضعف /عدم استقرار الدخل من جهة أخرى إلى زيادة مخاطر الإصابة بالأمراض وهو ما يمكن أن ينتج عنه نشوء حلقة مفرغة من الانفاق الفردي المتزايد على الرعاية الصحيّة الذي يعود بدوره سلباً على مستوى الدخل الفردي (رسم 4).

رسم 4: حلقة الانفاق الفردي المفرغة كنتيجة للهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.
(رسم تألفي للمؤلف).



يمثل سحب التغطية الصحية على العاملين اللانظاميين أحد الأهداف التي تعمل عليها منظمة الصحة العالمية في إطار برامج التغطية الصحية الشاملة (Universal Health Coverage) والتي تعتبر من أهم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددتها الدول الأعضاء -ومنها تونس- في الأمم المتحدة سنة 2015 والتمرت بالعمل على بلوغها

في أفق 2030، إلا أن توفر فرص النفاذ إلى منظومة التأمين على المرض لهذه الفئة لا يعني بالضرورة أنها سوف تنخرط فيها، حيث يفرّق الباحثون بين مفهوم «القدرة على الدفع» (Willingness to pay) ومفهوم «الرغبة في الدفع» (Ability to pay)²⁸ فتوفر القدرة لا يعني بالضرورة تحقق الرغبة التي تبقى مرتبطة بعوامل عدة منها الثقة في المنظومة ذلك أن قلة الثقة في الإدارة والسلط العمومية تجعل النفور من التعامل مع كل ما يمثل المنظومة الرسمية سمة مميزة لنظرة العامل اللانظاميها وهو ما تشير لبه نتائج البحث الكمي للدراسة حيث يصرح 92% من المستجوبين بانعدام تام للثقة في الدولة و85% بانعدام الثقة في المؤسسات الصحية العمومية للعلاج ضد الكوفيد 19 كما يأتي «عدم التمتع بالضمان الاجتماعي» في المرتبة الثامنة والأخيرة في ترتيب النضابة المستجوبين لمشاكل مهنتهم. وفي دراسة للاتحاد العام التونسي للشغل حول العمل اللانظامي في تونس شملت عينة من 1128 عامل من قطاعات مختلفة، يخلص الكاتب إلى أن حجم الفرق بين مستوى الدخل الذي يحققه العامل اللانظامي من السوق السوداء والمدخول النظري الذي كان سيحصل عليه في المقابل لو مارس عملا نظاميا بنفس المؤهلات، يجعل العامل يحس بنوع من «الأمان النسبي» الآن قد يحجب عن ادراكه قيمة منظومة الأمان الاجتماعي التي يتمتع بها العملة النظاميون ويحملة على الاقتناع بإمكانية العيش في غنى عنها²⁹.

أما فيما يخص طب الشغل فإن ارتباط مهنة «النصاب» بعديد المخاطر التي يمكن أن تؤدي لأمراض مزمنة أو إلى حوادث صحية خطيرة فإن الصبغة اللانظامية للعمل تقصي عن صاحبه وبشكل بات إمكانية الانتفاع بعدد الحقوق التي تضمن له أمانا صحيا واجتماعيا على المدى المتوسط والطويل والتي لا يمكن النفاذ إليها إلا عبر العيادات المختصة لطب الشغل من ذلك الحق في التقاعد المبكر لأسباب صحية، والحق في الانتفاع

28 Jairous Joseph Miti et al., 'Factors Associated with Willingness to Pay for Health Insurance and Pension Scheme among Informal Economy Workers in Low- and Middle-Income Countries: A Systematic Review', *International Journal of Social Economics* 48, no. 1 (1 December 2020): 17–37.

29 Karim Trabelsi, 'Current State of the Informal Economy in Tunisia as Seen through Its Stakeholders: Facts and Alternatives' (Union Générale des Travailleurs Tunisiens, 2014).

بإعادة تكييف العمل بسبب صعوبات صحية، والحق في الانتفاع بمنحة العجز في صورة العجز عن العمل لأسباب صحية، إضافة إلى الحق في التعويض عن حوادث الشغل والأمراض والحوادث المهنية.

من المفيد في هذا الصدد الإشارة إلى أن التأمين الصحي والاجتماعي لباعة الطريق اللانظاميين يمثل شغلا شاغلا لعدد الدول التي حاولت إيجاد حلول لهذه المسألة من ذلك ما توصلت إليه الهند منذ سنة 1992 عبر تأسيس منظومة تأمين خاصة بالنساء بائعات الطريق اللانظاميات قائمة على الاشتراك الاختياري. وتمكن هذه المنظومة في جزء منها من تغطية حوادث الشغل والمرض وفقدان القرين وفقدان مورد الرزق وهو جزء يشمل القرين والأبناء أيضا، وفي جزء آخر من استرجاع المصاريف العلاجية التي يدفعها الأفراد³⁰. كما نجحت غانا أيضا في سنة 2008 في بعث صندوق تأمين خاص بباعة الطريق يوفر إمكانيات مرنة للاشتراك فيه حسب القدرة المالية والحاجة وذلك للباعة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة ويوفر للباعة أيضا إمكانيات استعمال مدخراتهم في الصندوق كضمان مالي في صورة الاقتراض من البنوك³¹. وتقارب هذه المشاريع في تصورها لإيجاد صيغ تأمينية خاصة بالفئات الهشة مبادرة «أحميني» لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات في تونس³².

وحتى لو فرضنا توفر صيغ تأمين صحي واجتماعي فإن سلوك البحث عن الرعاية الصحية في إطار تمش فردي واع لا يمكن أن يتحقق في غياب إدراك كاف للحاجيات الصحية والرغبة في الحصول عليها وهو ما تساهم في تقريره عوامل عدة مرتبطة في جزء منها بظروف التشغيل تتمثل في الحرمان الاقتصادي وإدراك العامل لهشاشة عمله وظرفيته وعدم امتلاكه لأسباب التمكين وافتقاره لأبسط حقوقه. وترتبط في جزئها الآخر بتنظيم المنظومة الصحية في حد ذاتها، وهو التنظيم الذي يحدد مدى القدرة على تأمين الرعاية الصحية واستمرارها عبر تحديده مدى توفرها والنفاذ إليها ومقبوليته من المستخدمين

30 Rockefeller Foundation. 2013. 'Health Vulnerabilities of Informal Workers'.

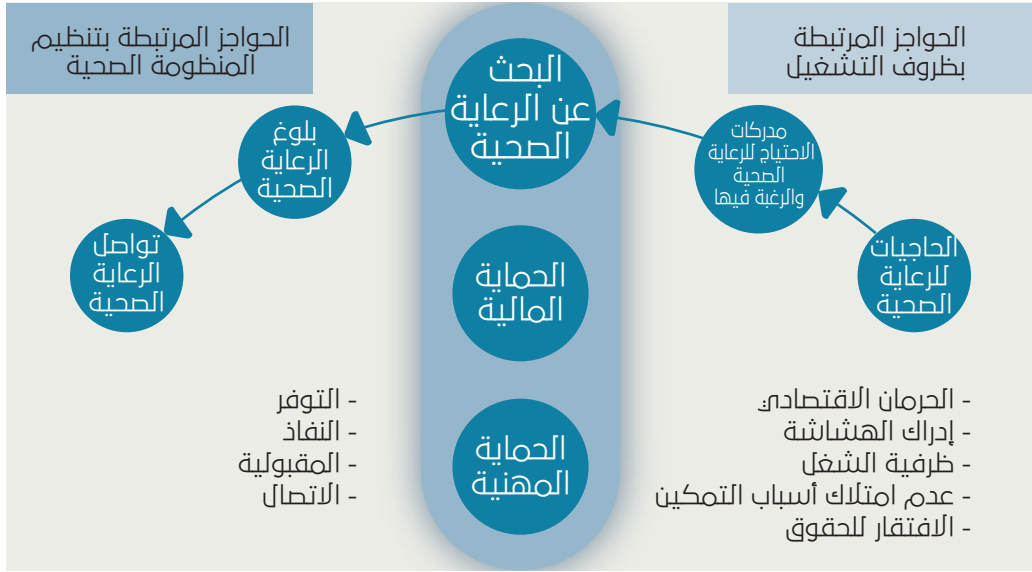
31 المصدر نفسه.

32 دويتشهفيليه، «أحميني» مبادرة لحماية عاملات المزارع في تونس»، <https://bit.ly/3Kmu4RE>، 18 ماي 2019

لها وقدرتها على الاتصال والتواصل معهم (رسم 5).

في المحصلة فإن سحب التغطية الصحية الشاملة على باعة الطريق اللانظاميين حسب الباحثة الشيلية أوريال سولار (Orielle Solar) يبقى رهينة تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم المهنية بشكل يسمح بالتغلب على العوائق المهنية للنفاذ إلى الرعاية الصحية من جهة، وتمكن المنظومة الصحية من عرض صيغ مرنة للنفاذ إلى خدماتها لا تكون بالضرورة مرتبطة بالوضعية المهنية للفرد من جهة أخرى³³.

رسم 5: الحواجز المحددة لسلوك البحث عن الرعاية الصحية لدى باعة الطريق اللانظاميين³⁴.



33 Rachel M. Taylor, Approaches to Universal Health Coverage and Occupational Health and Safety for the Informal Workforce in Developing Countries: Workshop Summary (Approaches to Universal Health Coverage and Occupational Health and Safety for the Informal Workforce in Developing Countries (Workshop), Washington, DC: The National Academies Press, 2016).
34 المصدر نفسه، تعريب المؤلف.

خاتمة

تدخل فئة نصابة نهج اسبانيا سوق العمل اللانظامي في مرحلة الشباب المبكر بحثا عن أمان غالبا ما يكون مفقودا في بيئتها الأصلية، غير أن عملها في حد ذاته يجعلها بمشاقه المضنية ترزح تحت ضغط نوع جديد من انعدام الأمان الصحي والاجتماعي، بما يساهم في تعميق تعرضها لمختلف المخاطر الصحية العضوية والنفسية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاطها المنهك. وهم في تسالهم الخفيلمجهر الباحث في الصحة العمومية يطرحون أكثر من سؤال حول مدى قدرة المجتمع الرسمي على تمثيل صحة شاملة لكل في بعدها التعزيزي الوقائي وعلى توفير مظلات الحماية لمن هم أكثر هشاشة عليها تساهم في شد أزر السقف حتى لا ينهار على الجميع. وتبقى تمثالتنا الأكاديمية لهذه المخاطر محدودة في غياب بيانات وبائية دقيقة ووجود نوع من «اللامبالاة العلمية» لدى باحثي الصحة العمومية المحليين يجعل من دراسة الواقع الصحي الخاص بمثل هذه الشرائح الهشة أمرا نادرا أو منعدما في المدونة العلمية كما يحيل على ذلك مجرد بحث صغير في محركات البحث العلمية باستعمال المفردات المفتاح («in-formalworkers»، «informallabor»، «streetvendors»، «occupational health»، «Tunisia».) لعل في اجتماع الباحثين من آفاق مختلفة ما يرسى لتقاليد جديدة تجعل من البحث متعدد الاختصاصات قنديلا ينير الطريق نحو صحة عمومية تبارح أبراجها العاجية المفهومية واللغوية والوظيفية نحو التصاق أكثر بمجتمعها والتزام أكبر بقضايا الواقع ●

بيبلوغرافيا مختارة

Adler, Nancy E., and Katherine Newman. 2002. 'Socioeconomic Disparities In Health: Pathways And Policies'. *Health Affairs* 21 (2): 60–76. <https://doi.org/10.1377/hlthaff.21.2.60>.

Barcan, Ruth. 2005. 'Dirty Spaces: Communication and Contamination in Men's Public Toilets' 6 (2): 7.

Glanz, Karen, Barbara K. Rimer, and K. Viswanath, eds. 2008. *Health Behavior and Health Education: Theory, Research, and Practice*. 4th ed. San Francisco, CA: Jossey-Bass.

Hollingsworth, John W., and Srikanth S. Nadadur, eds. 2015. *Air Pollution and Health Effects*. 1st ed. 2015. *Molecular and Integrative Toxicology*. London: Springer London : Imprint: Springer. <https://doi.org/10.1007/978-1-4471-6669-6>.

Lara-Hernandez, Jose Antonio. 2019. 'Temporary Appropriation: Theory and Practice of the Street'. University of Portsmouth.

https://pure.port.ac.uk/ws/portalfiles/portal/21226980/2019.09.09_PhD_thesis_JALH.pdf.

Ludermir, Ana Bernarda, and Glyn Lewis. 2003. 'Informal Work and Common Mentaldisorders'. *Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology* 38 (9): 485–89. <https://doi.org/10.1007/s00127-003-0658-8>.

Mackenbach, Johan P., Irina Stirbu, Albert-Jan R. Roskam, Maartje M. Schaap, Gwenn Menvielle, Mall Leinsalu, and Anton E. Kunst. 2008. 'Socioeconomic Inequalities in Health in 22 European Countries'. *New England Journal of Medicine* 358 (23): 2468–81. <https://doi.org/10.1056/NEJMsa0707519>.

Meher, Sonu R., and Pushkar S. Ghatole. 2020. 'A Study of Common Health Problems and Utilization of Healthcare Facilities among Self-Employed Street Vendors of Chandrapur District of Maharashtra'. *International Journal Of Com-*

munity Medicine And Public Health 7 (7): 2782. <https://doi.org/10.18203/2394-6040.ijcmph20203015>.

Miti, Jairos Joseph, Mikko Perkio, Anna Metteri, and Salla Atkins. 2020. 'Factors Associated with Willingness to Pay for Health Insurance and Pension Scheme among Informal Economy Workers in Low- and Middle-Income Countries: A Systematic Review'. *International Journal of Social Economics* 48 (1): 17–37. <https://doi.org/10.1108/IJSE-03-2020-0165>.

Rockefeller Foundation. 2013. 'Health Vulnerabilities of Informal Workers'. Rockefeller Foundation. <https://www.rockefellerfoundation.org/report/health-vulnerabilities-of-informal-workers/>.

Taylor, Rachel M. 2016. *Approaches to Universal Health Coverage and Occupational Health and Safety for the Informal Workforce in Developing Countries: Workshop Summary*. Washington, DC: The National Academies Press.

Trabelsi, Karim. 2014. 'Current State of the Informal Economy in Tunisia as Seen through Its Stakeholders: Facts and Alternatives'. *Union Générale des Travailleurs Tunisiens*. https://www.solidaritycenter.org/wp-content/uploads/2014/11/Tunisia.Informal-Economy-Report.UGTT_.2014.ENGLISH.pdf.

World Health Organization. Regional Office for Europe. 2020. 'COVID19 Health Equity Impact Policy Brief: Informal Workers'. <https://apps.who.int/iris/handle/10665/338203>.

Wu, Yu-Tzu, Christina Daskalopoulou, Graciela Muniz Terrera, Albert Sanchez Niubo, Fernando Rodríguez-Artalejo, Jose Luis Ayuso-Mateos, Martin Bobak, et al. 2020. 'Education and Wealth Inequalities in Healthy Ageing in Eight Harmonised Cohorts in the ATHLOS Consortium: A Population-Based Study'. *The Lancet Public Health* 5 (7): e386–94. [https://doi.org/10.1016/S2468-2667\(20\)30077-3](https://doi.org/10.1016/S2468-2667(20)30077-3).



9

المحور التاسع

نهج إسبانيا...
أو عندما يعجز النص القانوني
عن استيعاب الظواهر الاجتماعية



كلمات مفاتيح: سلطة الدولة، القانون، الاقتصاد اللانظامي

مقدمة

تمثل سلطة القانون مرآة لقوة مؤسسات الدولة وبرهاننا على قدرتها على تطبيق قوانينها، فالقاعدة القانونية تهدف إلى تنظيم العلاقات داخل المجتمع بما يضمن النظامين الاجتماعي والاقتصادي الذين يقع التوافق حولهما بين أفراد مجتمع معين. ويتدخل النص القانوني في المجال الاقتصادي لينظم قواعد السوق ويحفظ مصالح مختلف المتدخلين حتى تتم الموازنة بين المصالح المتقاطعة وحتى لا يتم فسخ المجال للفراغ فتتجاوز عندئذ الظواهر الاجتماعية التشريعات والتراتب المعمول بها ونصل لمرحلة يعجز فيها النص القانوني عن استيعابها.

ويشكّل الاقتصاد الموازي مثالا لواقع تعجز النصوص القانونية عن تنظيمه واستيعابه فهي منظومة اقتصادية تشتغل خارج الإطار الذي تضبطه الدولة في غياب أي تقنين أو استيعاب لسلسلة من المهن الهشة تتجسد في الباعة المتجولين الذين يعملون خارج إطار أنظمة الجباية والتغطية الاجتماعية التي تقننها الدولة التونسية. ولا يحيد مثال نهج إسبانيا عن هذا المنطق، فقد يتميز الباعة المتجولون في هذا الشارع في وسط العاصمة التونسية بخصائص على مستوى المسار والدوافع لكن تواجههم بذلك الفضاء يؤكد عجز الدولة التونسية عن استيعاب الاقتصاد الموازي في المنظومة القانونية الحالية بتوفير ما ينشده البائع المنتصب على قارعة الطريق بنهج إسبانيا. وبذلك يظل هامش التحرك أمام النص القانوني لمعالجة هذه الظاهرة مقيدا بخيار أساسي بين الزجر أو الحث على الانضواء في الاقتصاد النظامي مع ضرورة تسهيل الولوج لنظام الضمان الاجتماعي حتى يتم توفير الحماية الاجتماعية للباعة. وقد تم وضع بعض التصورات في القانون التونسي حتى تستوعب جزءا من الاقتصاد الموازي، لكنها لم تُفعّل إلى حد اليوم.



1- بين زجر الانتصاب بنهج إسبانيا والتشجيع على التنظيم

يعكس نموذج نهج إسبانيا ثنائية القانون واللاقانون اللذان يتعايشان في الفضاء نفسه في إطار يتخلله العجز عن التقنين ولعب الدور الرقابي الاقتصادي المناط بعهدة أجهزة الدولة العاجزة عن توفير الحماية القانونية اللازمة لمن يمتن التجارة في محلات نهج إسبانيا في إطار نظامي. وهو عجز عن مواجهة الباعة الذين يمارسون منافسة غير مشروعة في إطار بنية خارجة عن القانون. وهو ما فصح المجال لتشكيل مزيج من الأنشطة التجارية الموازية والاستغلال الاقتصادي للقصر بعد الانقطاع المبكر عن الدراسة وترك مسقط رأسهم للالتحاق بنهج إسبانيا للعمل في سلسلة عمل هشة وفق صيغ غير قانونية ودون تغطية صحية ومقابل أجور زهيدة، فيكونون عرضة لكل مظاهر العنف.

وتحليل هذه الوضعيات الاجتماعية إلى غياب أجهزة الدولة في نهج إسبانيا. ويتجلى هذا الغياب في عجزها فتعجز عن حماية الطفولة المهددة كما اقتضى ذلك العنوان الأول من مجلة حماية الطفل المتعلق بحماية الطفل المهدد. علاوة على قصور في حماية الحق في التعليم وفق ما اقتضاه الدستور¹. بل نلاحظ غيابا للنجاعة على مستوى الأجهزة الأمنية التي تتهم بالتغافل عن أنشطة غير قانونية وممنوعة في نهج يقع على بعد بضعة أمتار من وزارة الداخلية التونسية. لن نطنب في التعرّيج على شبّهات الفساد والمحسوبية في تعامل المنظومة الأمنية مع الباعة المتجولين بنهج إسبانيا إضافة إلى شبّهات التواطؤ من جهات رسمية في تسهيل دخول سلع مجهولة المصدر والمسار. لكن تقاطع مختلف هذه المصالح يبين تقصيرا في تحمل الجهات الحكومية لمسؤولياتها في توفير فرص الشغل والاستثمار مما يدفع بهؤلاء الباعة غير النظاميين لحلقات اللاقانون. وترتبط هذه الحلقات لتوجه البائع المنتصب، ضحية السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، نحو أنشطة محرمة قانونا لتوفير حاجياته المالية اليومية، وتتجاوز هذه الأنشطة البيع غير المرخص فيه في نهج إسبانيا لترتبط بارتكاب السرقة وممارسة العنف وتجارة المخدرات.

وبهذا فإنّ النسيج الاقتصادي اللانظامي يدفعنا للتساؤل عن قدرة النص القانوني

1 الفصل 39 من الدستور التونسي

على تنظيم العلاقات والأنشطة في فضاء عام كنهج إسبانيا ليتم استغلال الملك العمومي على خلاف ما اقتضته الصيغ القانونية. بل إنّ السلط المحلية عجزت عن استقطاب هؤلاء الباعة ضمن فضاءات مخصصة للغرض. وهو ما يبرز خلا في أخذ القرار على المستوى المحلي وبالتحديد على مستوى بلدية تونس التي لم تستطع استقطاب الباعة داخل فضاءات مهيأة. وتضاف إلى ذلك المصاعب على مستوى تنفيذ مقررات المجلس البلدي، إذ تم منذ زهاء العشر سنوات إلحاق الشرطة البلدية بالإدارة العامة للأمن الوطني بوزارة الداخلية لتفقد البلديات أي سلطة تنفذ بها قراراتها دون تدخل الوالي باعتباره مشرفا على قوات الأمن في مرجع نظره الترابي².

لقد عجز النص القانوني عن استيعاب ظاهرة الاقتصاد الموازي في نهج إسبانيا باعتباره نموذجا يتجاوز قصوره عن الزجر، كما تم بيان ذلك سابقا، ليحيلنا إلى القيود القانونية المسطرة على التصرف في العقارات خاصة منها الفلاحية في المناطق التي ينحدر منها أولئك الباعة المتجولون الذين يؤثثون جوانب نهج إسبانيا بوسط العاصمة التونسية. وهو ما يطرح نقاط استفهام حول منظومة الملكية في تونس خاصة في المناطق الريفية التي يهيمن عليها الملك المشاع، ليجد مختلف الشباب جدار صد يحول دون تصرفهم في الأراضي التي تنجر لهم بالإرث. وتتشعب منظومة الملكية العقارية في المناطق التي ينحدر منها المنتصبون بنهج إسبانيا لتفقد العقار أي قيمة اقتصادية من شأنها أن تسهل الاستثمار فيه لخلق الثروة. ويعود ذلك أساسا إلى غياب التحيين لوضعية العقارات إذ نادرا ما نجد تطابقا بين الوضعية القانونية والوضعية الحقيقية للعقار، مما يجعل التصرف فيه أو استغلاله رهين نزاعات وإجراءات معقدة. وهو ما يدفع بالشباب، وخاصة منهم المنقطعون عن الدراسة، إلى التوجه نحو مهن غير منظمة كالانتصاب الفوضوي بالعاصمة لصعوبة الاستثمار في الأملاك الفلاحية التي ترجع لهم بالنظر³.

ويؤكد الباعة بنهج إسبانيا في مناسبات عدة على العراقيل التي تعترضهم للعمل

2 عبد المجيد المسلمي، «من دروس كارثة سبيطة: ضرورة وضع الشرطة البلدية تحت سلطة البلديات»، جريدة المغرب، 16 أكتوبر 2021.

3 هاجر عزوني، «الأوضاع العقارية للأراضي الفلاحية تؤثر الفلاح التونسي»، الخبر، 19 ماي 2016.

بشكل نظامي، إذ يتم حظر مهنتهم دون طرح بديل على مستوى أماكن الانتصاب بما يضمن استمرارية نشاطهم. وتُضيق خطايا المصاحبة لعمليات حجز البضائع الخناق عليهم وتنفرهم من الانخراط في منظومة التغطية الاجتماعية أو طلب رخص لمزاولة نشاطهم بصفة قانونية مقابل دفعهم للضرائب. فتصطدم محاولات البعض الانخراط في الاقتصاد النظامي عبر بعث مؤسسات بعراقل قانونية أو صعوبات إدارية مأتاها تشعب الإجراءات وصعوبة تأسيس شركة تجارية في القانون التونسي. أحصي سنة 2013 55 إجراء إداريا لمدة 142 يوما وقاربة 3233 دولارا لتأسيس شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة⁴. وتبرز هذه المؤشرات التي لم تشهد تغيرات جذرية في العشرية الأخيرة غيابا لكل تحفيز قانوني من شأنه أن يمتص الاقتصاد الموازي لتنظيمه وفق الترتيب الجاري بها العمل. فليس لبائع متجول أو منتصب بنهج إسبانيا الفرص والمقدرة المالية على الانخراط في مسار تأسيس شركة في ظل هذا الكم الهائل من التعقيدات البيروقراطية مما يدعو إلى التفكير في آليات مستحدثة سيتم التعرض لها لاحقا.

2- نحو هيكلية الاقتصاد غير المنظم

تمثل العراقل الإدارية والصعوبات القانونية للانتقال من نموذج الانتصاب في نهج إسبانيا نحو ممارسة التجارة على شاكلة محلات نهج إسبانيا، أحد العوامل التي تعمق الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الباعة المتجولين الذين لا يجدون الحوافز القانونية والجبائية لهيكلة أنشطتهم والدخول في نموذج اقتصادي يقوم على الاستدامة. وقد حاولت مختلف الأطراف المتدخلة سواء حكومية كانت أو غير حكومية الإحاطة بهذه المسألة بصفة جزئية في إطار قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي والمرسوم المتعلق بالمبادر الذاتي.

4 Hernando De Soto, *L'économie informelle Comment y remédier Une opportunité pour la Tunisie*, (Tunis : Cérès Editions, 2012), p 9.

ويعرف الفصل الثاني من القانون عدد 30 لسنة 2020 الاقتصاد التضامني بأنه «منوال اقتصادي يتكون من مجموع الأنشطة الاقتصادية ذات الغايات الاجتماعية والمتعلقة بإنتاج السلع والخدمات وتحويلها وتوزيعها وتبادلها وتسويقها واستهلاكها التي تؤمنها مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، استجابة للحاجيات المشتركة لأعضائها والمصلحة العامة الاقتصادية والاجتماعية ولا يكون هدفها الأساسي تقاسم الأرباح». ويقوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي عادة على أنشطة إنتاجية للسلع والخدمات ضمن هياكل في شكل جمعيات أو تعاونيات أو غيرها من الأشكال القانونية تدار بطريقة تشاركية بين أعضائها الذين يملكون حرية الانخراط فيها من عدمه. ويحاول هذا المنوال الاقتصادي، الذي يصنف بكونه القطاع الثالث إلى جانب القطاعين العام والخاص، التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية من أجل مكافحة الهشاشة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص مما يخلق فرصا اقتصادية لصالح الفئات المهمشة⁵.

ويؤكد الفصل 2 من القانون المنظم للاقتصاد التضامني والاجتماعي على أن هذا المنوال يهدف إلى «تحقيق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التطوع والتضامن الاجتماعي، تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، هيكلة الاقتصاد غير المنظم، تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة». وقد تم تعريف الأنشطة الاقتصادية ذات الغايات الاجتماعية بكونها «الأنشطة التي يكون هدفها الأساسي توفير ظروف عيش لائقة بغاية الاندماج والاستقرار الاجتماعي والترابي تحقيقا للتنمية المستدامة والعمل اللائق». وتسير مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي وفق مبدأ الربحية المحدودة إذ لا يمكن توزيع المتبقي من الفواضل في حدود تتجاوز 25% ، فالفواضل تخصص للأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية أو لتشكيل احتياطات وجوبية. وتُسَير هذه المؤسسات تسييرا ديمقراطيا وشفافا طبقا لقواعد الحوكمة الرشيدة مع التأكيد على الملكية الجماعية الغير قابلة للتقسيم⁶. ويستشف مما تقدّم أن هذا

5 عبير قاسمي، «ماهو الاقتصاد التضامني والاجتماعي»، 18 Business News، جوان 2020.

6 الفصل 4 من القانون عدد 30 لسنة 2020 مؤرخ في 30 جوان 2020 يتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي.

القانون جاء ليخلق نمطا اقتصاديا جديدا من شأنه أن يمكن الباعة المتجولين، كأولئك المنتصبين بنهج إسبانيا، من التجمع في إطار مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي ليُهيكل نشاطهم الاقتصادي ويقع تطويره في مناطقهم دون الحاجة للانتقال إلى العاصمة للعيش في ظروف صعبة يسودها التهميش والعنف والاستغلال. ويحمل هذا القانون بين طياته الرغبة في تطوير المؤسسة مهما كان شكلها سواء كانت جمعيات تعاونية أو جمعية خاضعة لمرسوم الجمعيات أو شركات تجارية الخ، بإجبارها على إعادة الاستثمار وتجاوز عتبة تقاسم الأرباح واستثمارها في العقار دون أن تدر نفعا، كما لوحظ ذلك عند شاغلي أرصفة نهج إسبانيا الذين لم يستطيعوا استغلال عائدات نشاطهم للتنظيم. ويعود ذلك لعقلية يغلب عليها الجمود تقتضي الاستثمار في العقار في مسقط الرأس دون التفكير في تطوير النشاط الاقتصادي بشكل يضمن الديمومة. وتجدر الإشارة أن 82% من الناشطين بنهج إسبانيا ليس لهم حساب بنكي أو بريدي مما يؤكد على غياب أي تداخل مع الآليات النظامية. إذ يظلون على هامش الدورة الاقتصادية النظامية مما يشير إلى أن استيعابهم قد يحتاج آليات مثل مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي التي تنشط في المجال الفلاحي في مناطقهم أو في غيره من الأنشطة. في مقابل ذلك، مازال هذا القانون المنظم للاقتصاد التضامني والاجتماعي غير مفعّل، فرغم المصادقة عليه منذ 30 جوان 2020 لم تصدر نصوصه التطبيقية وخاصة منها الأوامر الحكومية التي أحال لها نص القانون تنظيم عدة جوانب أهمها حوكمة الاقتصاد التضامني والاجتماعي⁷. ويكشف ذلك تلكوًا على مستوى السلطة التنفيذية لتفعيل نص قانوني قد يحمل عدة حلول لباعة نهج إسبانيا أو لغيرهم من الناشطين في الاقتصاد غير المهيكل. فالمسألة، إذن، تتعلق أساسا بإرادة سياسية يجب أن توفر النصوص القانونية التي من شأنها أن تتماشى مع الاقتصاد الموازي باعتباره ظاهرة اجتماعية تنتج الهشاشة والخصاصة والفقر إضافة إلى الضرر الذي تلحقه بالاقتصاد الوطني.

7 مهدي العش، «قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي : خطوة إيجابية رغم بعض النقائص»، المفكرة القانونية، 17 نوفمبر 2020.

وتطرح الترسانة القانونية الوطنية حلولاً أخرى لمكافحة الاقتصاد غير المنظم وهيكلته عبر إتاحة الفرصة لكل من يمارس نشاطاً اقتصادياً غير مصرح به للاندماج في الاقتصاد الحقيقي والمشاركة الفعلية في تثمين القيمة المضافة لبعض الأنشطة غير المهيكلة. ويتنزل المرسوم من رئيس الحكومة عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بنظام المبادر الذاتي في هذا الإطار، إذ يهدف هذا المرسوم حسب فصله الأول إلى «وضع نظام خاص بالمبادر الذاتي وضبط الامتيازات المخولة له والواجبات المحملة عليه على المستوى الجبائي والاجتماعي». ويقصد بالمبادر الذاتي حسب الفصل الثاني من المرسوم «كل شخص طبيعي تونسي الجنسية يمارس بصفة فردية نشاطاً في قطاع الصناعة أو الفلاحة أو التجارة أو الخدمات أو الصناعات التقليدية أو الحرف، على ألا يتجاوز رقم معاملاته السنوي 75 ألف دينار» ويتم التصرف في هذا النظام عبر منصة خدمات إلكترونية محدثة للغرض. وتبرز خصوصية هذا النظام في انتفاع المبادر الذاتي «بنظام ضريبي واجتماعي خاص يتمثل في دفع مساهمة وحيدة تكون محررة من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ومن الأداء على القيمة المضافة ومن المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي» حسب الفصل السابع من نفس المرسوم. مع الإشارة إلى أن المساهمة الوحيدة غير مستوجبة بعنوان السنة الأولى للنشاط على أن يتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بدفع المساهمات الاجتماعية خلال هذه المدة. وقد أسند، إضافة إلى ذلك، إعفاء للمبادر الذاتي من إيداع التصاريح الجبائية المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل ومن دفع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية أو المهنية مع إعفاء من الخصم على المورد.

ويسمح نظام المبادر الذاتي المستفيدين منه من مسك محاسبة مبسطة خاضعة لضريبة مخفضة تمكّن الفاعلين الاقتصاديين غير المهيكليين من الانخراط التدريجي في الاقتصاد النظامي بواسطة أنظمة تحفيزية تجنبهم صعوبات أنظمة الضمان الاجتماعي والجبائية المعمول بها والتي يتعلل بها العديد من الفاعلين في الاقتصاد الموازي لتفسير مواصلتهم لنشاطهم في إطار غير قانوني. ويحتاج نظام المبادر الذاتي لتقريبه من التجار والناشطين في الاقتصاد التحتي بالتشجيع عليه وتبسيطه رغم اعتماده على عدة إجراءات يتم القيام بها عن بعد. وهو ما يطرح مصاعب في الولوج بالنسبة إلى أشخاص ليس

لهم الحد الأدنى من المستوى التعليمي الذي يخول لهم التعامل مع هكذا منصات⁸. وتجدر الإشارة إلى أن النصوص التطبيقية المتعلقة بتطبيق هذا المرسوم لم تصدر إلى حد الآن، مما يطرح نقاط استفهام حول مدى جدية الفاعلين السياسيين في الإحاطة بالاقتصاد غير النظامي والتسريع في توفير الآليات القانونية الكفيلة بتسهيل هيكلته.

ونلاحظ أن النصوص القانونية التي سُنّت لهيكل الاقتصاد غير المنظم لم تستطع بعد تحقيق الغايات المنشودة منها لتقصير في تفعيلها من لدن السلطة التنفيذية. وهو ما يجعل القانون التونسي غير متماش مع متطلبات الاقتصاد الموازي الذي يحتاج المزيد من الحوافز الجبائية والاجتماعية للتشجيع على الانخراط في الاقتصاد النظامي وهيكله جزء هام من الاقتصاد الوطني الذي يشغل خارج رقابة أجهزة الدولة مما يفتح المجال لكل أشكال الأفعال غير القانونية.

3- المداخل القانونية لاستيعاب الاقتصاد الموازي

يقترن الاقتصاد الموازي بعدة أنشطة تساعد على توسعه على حساب الأنشطة الاقتصادية النظامية ومنها خاصة التهرب الضريبي والتهريب وغسيل الأموال. فهذا النمط الاقتصادي يشكل ملجأً تبحث عنه بعض رؤوس الأموال لتنمية ثورتها في إطار عام تسوده الأنشطة الخارجة عن القانون فيتظاfer جهد المهرب مع جهد المتهرب الضريبي ليجدا في الاقتصاد الموازي الفضاء الملائم لاستثمار أموالهما. وتشكل هذه الأنشطة تهديدا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعملة. فيجري استغلالهم وحرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. فأغلب الناشطين في هذا المجال يفتقرون إلى أدنى مقومات التغطية الصحية والاجتماعية. ويشغلون دون أي عقود تحميهم. بل على العكس من ذلك، فإن شروط العمل تجعلهم عرضة للاستغلال في أنشطة خطيرة تتعلق خاصة بترويج المخدرات والاتجار بالبشر واستغلال وضعهم الهش لفرض نشاط اقتصادي لا يحترم كرامتهم الإنسانية⁹.

8 BDO, Le régime fiscal et social de l'auto entrepreneur – Décret loi N° 2020-30 du 10 juin 2020, juillet 2020.

9 محمد رامي عبد المولى، «الاقتصاد الموازي في تونس: هل هو فعلا «موازي»؟»، السفير العربي، 24 أبريل 2018.

وتسبب هذه الأنظمة الاقتصادية الخارجة عن دائرة الشرعية، حسب السردية المهيمنة، ضررا فادحا للاقتصاد الوطني. فرغم امتصاصه الموضوعي والصوري للبطالة إلا أنه ينخر الاقتصاد الرسمي ويحطم الصناعة التونسية بترويج سلع في السوق الموازية دون أي رقابة وبسعر أرخص من السلع المنتجة والمروجة في الحلقات النظامية. وهو ما يسبب ضررا بالغاً للمنظومة المالية والاقتصادية الوطنية على المدى المتوسط والبعيد. وتزدهر هذه الأنشطة في السياق التونسي الحالي الذي تغيب فيه سلطة الردع والرقابة. فيستغل صغار الباعة كأولئك المنتصبين بنهج إسبانيا من قبل كبار المهربين الذين يجعلون من هذه الحالات الاجتماعية واجهة لأنشطتهم غير القانونية.

ولا طائل في مزيد محاربة هذه النمط الاقتصادي في وضع تونس حالياً بأساليب رديئة لا تسمن ولا تغني من جوع بل يجب على المشرع أن يتعامل مع الاقتصاد الموازي بصفته أمراً واقعاً مع السعي إلى دمجها في الدورة الاقتصادية والمنظومة الجبائية. فالتعامل مع المسألة يجب أن يخرج عن المألوف بالكف عن النظر لمتهني التجارة الموازية باعتبارهم مارقين على القانون ومحاربتهم بسلطة الدولة الرديئة بمحاولة جذبهم نحو دائرة التنظيم عبر الاعتراف التدريجي بنشاطهم وتشجيعهم على ضخ أموالهم في البنوك التونسية وعلى التصريح الضريبي بأنشطتهم. ويقابل ذلك حوافز من شأنها تسهيل الانتقال من اللانظامي إلى النظامي عبر منح تسهيلات للحصول على قروض على ضوء المداخل المصريح بها لدى إدارة الجبائية. فالناشط في الاقتصاد الموازي لا يتمتع بآليات التمويل التي يوفرها الاقتصاد النظامي مما يحول دون تطوير نشاطه نحو مجالات جديدة من شأنها أن تساهم في امتصاص البطالة باستدامة في إطار مواطن شغل منظمة ومحمية¹⁰.

ويجب كذلك تركيز مزيد من الاهتمام على مناطق عبور السلع المهربة عبر إنشاء مناطق حرة على الحدود مع كل من الجزائر وليبيا لضمان قانونية المبادلات دون الحاجة للجوء إلى التهريب وما ينتج عنه من ملاحقات أمنية وكر وفر بين الأمن والمهربين على

10 روعة قاسم، «تونس : الاقتصاد الموازي معضلة حقيقية تتطلب معالجة استثنائية»، القدس العربي، 5 أكتوبر 2019.

الحدود. إذ ستمكن هذه المناطق الحرة من خلق حركية اقتصادية في مناطق تغيب عنها السياسات التنموية للدولة. ذلك أنّ غياب الدولة يدفع إلى بروز أنشطة غير قانونية كالتهريب لتوفير أدنى مقومات الحياة. وقد تبين أنّ التهريب يجعل الفئات المهمشة عرضة لاستغلال كبار المشرفين على شبكات التهريب. فتزدهر بذلك هذه الأنشطة خارج الإطار الشرعي في تحدّ لقوانين الدولة. لذلك يجدر بالسلطات الأمنية العمل على تفكيك الشبكات المنظمة للتجارة الموازية وتطبيق القانون بكل صرامة على المتاجرين بالمنتجات المستغلين لشبكات التجارة الموازية. إضافة إلى إرساء منظومة ديوانية فعالة وعادلة تعمل وفق آليات رقابة متطورة تقلص من احتكاك أعوانها بهذه الشبكات التي تنشط خارج الإطار الذي ضبطه المشرع¹¹.

11 وليد الكسراوي، «أزمة التهريب والتجارة الموازية في تونس»، أنباء تونس، 13 سبتمبر 2021.

الخاتمة

يبدو أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد التونسية في العشرية المنصرمة أثر سلبا على الرؤى الحكومية في وضع سياسات من شأنها أن تحيط بالاقتصاد الموازي الذي يمثل نهج إسبانيا أحد مظاهره. إذ نلاحظ ذكر هيكلة الاقتصاد غير المنظم ومكافحته في برامج مختلف الحكومات المتعاقبة ولكننا لم نلمس لهذه المكافحة أي أثر على أرض الواقع. فالإحاطة قانونيا بباعة نهج إسبانيا على سبيل المثال يتطلب برامج على المدى المتوسط والبعيد تتجاوز مجرد التدخلات الموضعية خاصة منها الجزرية التي لا تقدم حلا من شأنها أن تعالج هذه الظاهرة المشتعبة بأبعادها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بل تطرح جدلا حول مدى وجود الإرادة السياسية لتوفير الحلول القانونية الكفيلة بجذب المنتصبين بنهج إسبانيا نحو أماكن يمارسون فيها نشاطهم في أطر قانونية ضمن سياق الشرعية. ونلاحظ، أيضا، تعفنا في الوضعية بمرور السنوات، يظهر في تعمق الأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية. فقد تجذرت الهشاشة ولم تتخذ إجراءات تترجم رغبة حقيقية في معالجة هذه الظاهرة. فصارت الدولة التونسية تتعايش مع أنشطة اقتصادية تهدد كينونتها وخارجة عن سيطرتها حذو الشارع الرئيسي للعاصمة بما يحمله من رمزية. ويحيلنا ذلك إلى ضعف الدولة وتراجع سلطة القانون الذي لم يعد رادعا للمخالفين في فترة انتقال ديمقراطي دقيقة أدخلت اضطرابا على نجاعة العمل صلب مؤسسات الدولة التونسية. وهكذا يصبح النص القانوني عاجزا أمام ظواهر تجاوزته وأبرزت مواطن ضعفه في ظل قبول مختلف المؤسسات بالاقتصاد الموازي وتعاملها معه بما هو واقع وضرورة تعويض العجز عن معالجة وضعيات اجتماعية هشة وتوفير فرص العمل والاستثمار للحد من نسق الهجرات الداخلية وتعميق البنية غير النظامية للاقتصاد الوطني

- الهجرات الداخلية وتعميق البنية غير النظامية للاقتصاد الوطني

مختارات ببليوغرافية

نصوص قانونية

- الدستور التونسي.
- القانون عدد 30 لسنة 2020 مؤرخ في 30 جوان 2020 يتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- المرسوم من رئيس الحكومة عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بنظام المبادر الذاتي.

مقالات

- عبد المجيد المسلمي، «من دروس كارثة سببيلة: ضرورة وضع الشرطة البلدية تحت سلطة البلديات»، جريدة المغرب، 16 أكتوبر 2021.
- عبير قاسمي، «ماهو الاقتصاد التضامني والاجتماعي»، Business News، 18 جوان 2020.
- روعة قاسم، «تونس: الاقتصاد الموازي معضلة حقيقية تتطلب معالجة استثنائية»، القدس العربي، 5 أكتوبر 2019.
- محمد رامي عبد المولى، «الاقتصاد الموازي في تونس: هل هو فعلا «موازي»؟»، السفير العربي، 24 أبريل 2018.
- مهدي العشي، «قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي: خطوة إيجابية رغم بعض النقائص»، المفكرة القانونية، 17 نوفمبر 2020.
- هاجر عزوني، «الأوضاع العقارية للأراضي الفلاحية تؤرق الفلاح التونسي»، الخبر، 19 ماي 2016.
- وليد الكسراوي، «أزمة التهريب والتجارة الموازية في تونس»، أنباء تونس، 13 سبتمبر 2021.

مراجع باللغة الفرنسية

BDO, Le régime fiscal et social de l'auto entrepreneur – Décret loi N°2020-30 du 10 juin 2020, juillet 2020.

Hernando De Soto. *L'économie informelle Comment y remédier Une opportunité pour la Tunisie*. Tunis: Cérès Editions, 2012.



الخاتمة

حرصنا، طيلة هذا العمل، ألا نتبنّى موقفاً، سواء كان مسانداً أو معادياً، للباعة غير النظاميين في نهج إسبانيا. وذلك إيماناً منا بأن الموضوعية العلمية ليست عائقاً أمام تقديم معرفة تكون نتائجها قادرة على تغيير واقع نعتبره سلبياً، وعلى تسليط الضوء على انعدام العدالة ووجود واقع اقتصادي واجتماعي هش يجب فهمه قبل تغييره وقبل وصم من يرزخون تحت وطأته دون وعي بأنهم ليسوا من أنتجوا المشكل بل هم نتاج لمشاكل أخرى، أو مدح من يعانون منه وتصويرهم على شاكلة «سيزيف» يدفعون صخرة اللعنة الرأسالية.

ومن ثمة فقد حاولنا، من خلال هذا المشروع البحثي المتعدد الأبعاد والمعتمد على منهجية متعددة ومقاربات تحليلية مختلفة، أن نضع ولو لبنة أولى لما نعتبره بحثاً سوسيولوجياً يتجاوز الدوكسا السائدة حول الظواهر الاجتماعية المتعلقة بكل ما هو غير نظامي في حقل البحث العلمي في تونس من جهة، وأن نحرر البحث وأدواته وأشكاله من قيود الحقل الأكاديمي ليكون مقروءاً لأوسع شريحة ممكنة دون أن نمسّ من علميته.

تعلمنا، طيلة هذا المشروع البحثي الذي دام سنة تقريباً، كيف نكتب عن الظاهرة ونحن نحايثها في كل مستوياتها. وكيف نطرح الأسئلة المناسبة لنتمكن من أن نصف ونفسّر ونفهم في الآن نفسه ونقتدر على تشخيص الأسباب والكيفيات، ونجد إجابات عن ماذا ولماذا وكيف في علاقة بإشكالية كل ما هو غير نظامي في اقتصاد الشارع بنهج إسبانيا لا باعتباره نموذجاً لدراسة حالة فقط، بل منطلقاً لتوسيع البحث عبر المقارنة في المستقبل وتعميم النتائج لعلنا نعلن وضع أسس سوسيولوجيا تونسية تفهم ظواهر اجتماعية في تونس وتفسرها.

نعتقد أننا تمكّنا، عبر هذه الدراسة، من الإجابة عن سؤالي لماذا صار الباعة باعة والسوق سوقا والشارع اقتصادا في نهج إسبانيا وكيف صاروا كذلك. فبتسخير علم الاجتماع والتاريخ والخرائطية والاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا والدراسات الذكورية والطب النفسي وبتطويع مناهج جمع المعطيات وتحليلها، نعتبر أننا ألمنا بكل جوانب الظاهرة المدروسة وأنها قدمنا للقارئ المفاتيح اللازمة لقراءة خريطة الاقتصاد الشارعي في تونس.

في الختام، كانت هذه الدراسة ثمرة تعاون بين مجموعة شابة من الباحثين والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا في إطار إسداء خدمات لإنجاز دراسة موجهة بل في إطار التزام مشترك بضرورة إنتاج معرفة تفهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي قصد تغييره.



الملاحق

ملحق 1

إتنوغرافيا نهج إسبانيا تقرير الملاحظة بالمشاركة



نهج إسبانيا هو أحد أنهج العاصمة تونس يفصله عن شارع الحبيب بورقيبة ما يقارب المائة وخمسين مترا ويقع في الحي الأوروبي ولكنه يلامس المدينة العتيقة من ناحية سوق الخربة وتحيط به مرافق حيوية مثل السوق المركزية وساحة برشلونة وعدد من البنوك ومكتب بريد نهج شارل ديغول وعدد من المحلات والفضاءات التجارية و نهجي الكوميسيون وسيدي بومنديل. وباختصار يقع نهج إسبانيا في مكان نشط جدا ويشهد حركة كبرى يمر من خلاله تقريبا جميع فئات المجتمع التونسي كالموظفين والعملة بمختلف درجاتهم الوظيفية واختصاصاتهم وكذلك التلاميذ والطلبة والتجار والحرفيين.

ورغم أن نهج إسبانيا مكون بالأساس من محلات تجارية نظامية يعود تاريخ أغلبها إلى زمن الاستعمار، ورغم توفر هذه المحلات -إذا ما احتسبنا من ضمنها السوق المركزية- على أغلب السلع والمواد والمنتجات التي يحتاجها كل فرد مثل الملابس بأنواعها والمواد الغذائية والأدوات الكهربائية، فإن نهج إسبانيا يزخر بالبضائع الأقل سعرا وجودة التي يعرضها الباعة اللانظاميون على قارعة الطريق على طول هذا النهج معتمدين في ذلك على صناديق كرتونية (كردونة) أو قطع من الألففة البلاستيكية (باش) أو عربات يدوية (برويطة) أو أداة تعليق ثياب معدنية بعجلات (شطار) مثلما يطلق عليها هؤلاء الباعة.

وتتوزع النّصبات التي يعرضها الباعة على طول جانبي نهج إسبانيا بدءا من النقطة الرابطة له مع ساحة برشلونة وصولا إلى التقاطع الرابط بين نهج الكوميسيون ونهج سيدي بومنديل. وتشقّه خمسة أنهج أخرى وهي على التوالي، انطلاقا من جهة ساحة برشلونة، نهج جمال عبد الناصر ثم نهج شارل دي غول ثم نهج الدانمارك ثم نهج الجزيرة ثم نهج الكوميسيون بالتواصل في نفس الخط مع نهج سيدي بومنديل. وينتصب على هامش هذه التقاطعات عدد من المنتصبين الذين لم يتمكنوا من حيازة أماكن انتصاب على ضفتي نهج إسبانيا وهم بصفة عامة المنتصبون الجدد.

نؤكد أنّ التقسيم البلدي الذي قمنا بوصفه أعلاه لا يتطابق بصفة كلية مع تمثيلات الفاعلين الاجتماعيين في هذا الفضاء فالملاحظات الأولية التي قمنا بها بينت أن نهج إسبانيا يتجاوز الرسم البلدي ويمتد الى الأنهج المتقاطعة معه بامتداد السلع المعروضة. ونستنتج ذلك من خلال ملاحظتنا أحد الباعة وهو بصدد إجراء مكاملة هاتفية لا ندري هوية متلقيها. ويشرح البائع من خلالها أن بضاعته حُجزت من قبل أعوان الشرطة البلدية إثر حملة مدهامة قامت بها هذه الأخيرة غير أن مكان انتصاب هذا البائع لم يكن بنهج إسبانيا وإنما بنهج شارل ديغول. وقد كانت المسافة التي تفصله عن نهج إسبانيا تقارب العشرة أمتار وقد احتوت هذه المساحة على خمسة منتصبين دون احتساب صاحب البضاعة المحجوزة والذي أصرّ في مكالمته على أنها قد حجزت بنهج إسبانيا.

لاحظنا أيضا مشهد آخر لكن بمحتوى مغاير. رأينا فتاة تُجري مكاملة هاتفية لترشد مخاطبها لمكان تواجدها قرب مقر البريد بنهج شارل ديغول فأوضحت له أنّها في نهج إسبانيا. وتعكس هذه الملاحظات أهمية نهج إسبانيا باعتباره نقطة تمييز للمكان وتعكس كذلك ارتباطه بالانتصاب اللا نظامي الذي يحدّد حدوده الاجتماعية. وهو ما يفسّر أهمية هذا النشاط الاقتصادي في تحديد تمثيلات الأفراد للفضاء العام. وباعتبار أنّ هذا الفضاء العام يحتضن الانتصاب اللانظامي فإنه من المهم ملاحظة تفاصيل هذا الانتصاب. فالنصبات متلاصقة في أغلبها والمفصولة منها عن بعضها البعض لا تتجاوز مساحة الفصل بينها ثلاثون سنتيمترا في المنطقة المحاذية لساحة برشلونة وكلما اتجهنا إلى سوق الخبرة اتسعت مساحة الفصل إلى حدود السبعين سنتيمترا إلى أن تصل مترا أو أكثر بقليل ثم تعود الى الالتصاق أكثر في المنطقة الواقعة بين نهجي الدنمارك والجزيرة هذه الملاحظة تحيل على نوعين من الانتصاب وهما انتصاب منفرج وانتصاب متراس.

أمّا الانتصاب المتراس فيتواجد في المناطق التي لا تمثل مداخل للمحلات التجارية النظامية مما يوحي بأن اتفاقات قد أبرمت بين المنتصبين وأصحاب المحلات يوحي بتكافؤ موازين القوى بين أصحاب المحلات النظامية التي تخضع لحماية السلطة في البدء اعتقدت أن الاختلاف في أشكال الانتصاب تخضع إلى تكتيك الباعة للتمكن من الهروب من ملاحقات أعوان الشرطة البلدية في المنطقة المتعرضة أكثر للملاحقة البلدية

أي منطقة الانتصاب المتراص، لكن تكرار الملاحظة بين فرضية الاتفاقات بين الباعة وأصحاب المحلات ويتجلى ذلك في ما رأيناه من كيفية تصرف صاحب محل بيع حلويات موجود بالقرب من ساحة برشلونة عندما رفض انتصاب أحد هؤلاء الباعة أمام محله بقوله -ابعد من قدام الحانوت و انصب وين تحب-

ليس الاكتظاظ لوحده ما يميز المكان بل الأصوات العالية التي ترتفع أحيانا لتتحول الى ضجيج وهو عبارة عن مزيج من أصوات العربات ونداءات الباعة لإشهار بضائعهم أو للتدليل على أسعارها المنخفضة إضافة إلى هذا التلوث السمعي فإن القذارة تملأ المكان: أكياس وأغلفة بضائع وقوارير بلاستيكية ورائحة بول تفوح من الأماكن التي لا تطالها الأعين بشكل مباشر مثل مداخل العمارات وخلف الأبواب. يتعامل الباعة مع المكان بعقلية مفرطة في النفعية فلم نلاحظ أبدا خلال المدة التي تواجدنا فيها في نهج إسبانيا أي تصرف يذكر من الباعة ليتخلصوا من الفضلات التي تنتج عن عملية البيع من أكياس وأغلفة ورقية وبلاستيكية رغم تواجد عدد من حاويات القمامة القريبة أو أن يخصصوا كيسا يجمعون فيه الفضلات التي ستخلفها عمليات عرض البضائع. فتصبح كل عملية بيع مدخلا لفضلات جديدة تنضاف إلى النهج رغم ما تمثله من إزعاج للباعة أنفسهم عند هبوب الرياح.

لاحظنا أنّ عملية التبول والبصاق على قارعة الطريق أمر شائع جدا على ما بينهما من تمايز. فعملية التبول تستوجب تستر صاحب الفعلة عن الأعين، ولو بشكل جزئي، خلف حائط أو في مدخل عمارة وأحيانا يكتفي البعض بالالتصاق بالحائط. في حين أنّ البصاق وارد في كلّ حين وعلى مرأى من الجميع. وإن بصق أحدهم قبالة الآخر فانه يكتفي بالاعتذار مشيرا بيده، أو أن يقول: سامحنا خويا / معلم / اختي / مادام... وفي بعض الأحيان يتصدى الباعة للمتبول لا من موقف مبدئي معارض لهذا السلوك وإنما لسبب آخر نفترض أنه يرتبط بتمثلهم للجسد في الفضاء العام. فالمرأة في فضاء عام يهيمن عليه الذكور معرضة لأن تكون موضوعا جنسيا يفتح الباب للتحرش غالبا وللظلم الاقتصادي. فهي في مثل هذه الأماكن ليست سوى عنصر ثانوي إذا اتجهت نحو العمل وهي عنصر مركزي إذا ما اكتفت بالاحتفاظ بدورها التقليدي المتمثل في أن تكون

موضوعا جنسيا وفق مقولة التقسيم الجندريّ للأدوار الاجتماعية. لكن المرأة رغم هذه الوضعية البائسة تحاول أن تكون عنصرا فاعلا وكيانا مستقلا فنرى تلك التي تمتهن الانتصاب اللانظامي في نهج إسبانيا تقوم بالأدوار نفسها التي يقوم بها الرجال من تزود ذاتي بالسلع والوقوف على ترويجها باعتماد نفس آليات الذكور نفسها، سواء تعلق الأمر بوسائل الانتصاب من صندوق كرتوني وباش وعربة يدوية. وهي لا تكتفي بهذا فحسب، بل تسعى المرأة المنتصبة بشكل لا نظامي إلى خلق المعنى وإنتاجه. فبملاحظتنا لهن تمكنا من رصد جوانب هامة من أحاديثهن التي يتبادلنها مع الزبائن أو مع أعوان الشرطة البلدية أثناء حملات المداهمة أو نادرا مع بعض الباعة الذكور إذ تسعى هؤلاء النسوة إلى خلق صورة والترويج لها في مجال عملهن صورة المرأة الكادحة التي تتقاسم مسؤولية الأسرة مع زوجها والتي تتحمل مسؤولية في الفضاء العام إضافة إلى تحمل المسؤولية التقليدية لربة البيت تقول إحدى البائعات لأحد الزبائن الذي حاول التودد لها بترك إكرامية احتراماً لإصرارها باعتبارها امرأة تشتغل وسط سوق رجاليّ أساسا، فما كان منها إلا أن ردت على هذا الصنيع بقولها: «يرحم والديك ويكثر خيرك هاك تشوف وخيتك فاش نعاني راني نجري على عائلة». وفي موضع آخر مناقض لمضمون الموقف الأول أثناء حملة البلدية لم تفرّ هذه المرأة ببضاعته بل اعتمدت أسلوبا آخر للنجاة. فبعد أن كانت امرأة قوية تتحمل المسؤولية داخل بيتها وفي الفضاء العام توجهت إلى المسؤول عن الحملة البلدية قائلة «يرحم والديك وخيتك زوالية لا تالي لا والي كان تهزولي السلعة نموت بالشر و ما نلقى باش نخلص الكراء ترصيلي في الشارع»

يكشف هذان الموقفان المتباينان للمرأة نفسها عن وعي بمكانتها بما هي امرأة تشتغل في فضاء عام يتسم بالهيمنة الذكورية. وتعي جيدا تمثل الطرف الآخر الذكر وصاحب السلطة لفوقيّته وهيمنته المضاعفة عليها. وهو يستمدّ سلطته من وظيفته من جهة، ومن جندره باعتباره رجلا من جهة ثانية. وبذلك استغلّت البائعة هذا المعنى لتحافظ على بضاعتها بدلا من أن تفرّ بها وتدخل في مواجهات غير متكافئة مع أعوان الشرطة البلدية قد تخسر على إثرها بضاعتها.

يقسم الباعة اللانظاميون نهج إسبانيا إلى ثلاث مناطق وكل منطقة تتخذ اسما مشتقا

من معلم مميز لها. فالمنطقة الممتدة من مدخل ساحة برشلونة إلى حدود السوق المركزية تنسب إلى مقهى البرانس ومبنى البريد حسب مدى قرب الفرد إلى أحد المبنيين. أما المنطقة الثانية الممتدة من السوق المركزية إلى نهج الجزيرة فتنسب إلى السوق المركزية ونهج الجزيرة حسب قرب الفرد إلى السوق المركزية أو إلى نهج الجزيرة. أما المنطقة الثالثة فتنسب إلى نهج سيدي بومنديل. وتعود هذه التقسيمات الثلاث إلى تقسيمات جغرافية ولكن أيضا إلى تقسيمات أخرى حسب درجة التهديد التي من الممكن أن يقع تحت طائلها الباعة أثناء الحملات البلدية فالمنطقة الأشد خطورة هي المنطقة الأولى التي تلي ساحة برشلونة باعتبار أن الحملات البلدية تبدأ في أغلبها من ساحة برشلونة ونهج شارل دي غول. ثم تليها في درجة الخطورة منطقة السوق المركزية. أما الأكثر أمانا فهي المنطقة المحاذية لنهج سيدي بومنديل. أما التقسيم الثاني الذي يتمثله هؤلاء الباعة فهو خاضع لجهة تدفق الزبائن. بمعنى أنه خاضع لفرص البيع. فالمنطقة الأولى القريبة من ساحة برشلونة والمنطقة الثالثة المحاذية لنهج سيدي بومنديل هما الأفضل باعتبار أنهما تقعان في مداخل نهج إسبانيا لذلك نلاحظ كثافة عالية للمنتصبين في هذه المناطق وحدوث مشاجرات بين المنتصبين بشكل متواتر أكثر في هذه المناطق من المنطقة الوسطى التي تنسب للسوق المركزية.

يخضع الهروب من ملاحقات الشرطة البلدية إلى منطق درجة الأمان التي يقسم من خلالها الباعة نهج إسبانيا. فيكون الفرار عادة في اتجاه نهج سيدي بومنديل وفي حالة حملة مكثفة أو كما يسميها هؤلاء الباعة حملة كبيرة (والتي يصنفونها كبيرة أو عادية حسب المعدات التي يتسلح بها أعوان الشرطة البلدية). فإذا كانت هذه الحملة مرفقة بشاحنة تتبع المصالح البلدية تأكد الباعة من أن حجز السلع والبضائع سيُطال مجموعة منهم مما يؤدي إلى فوزى أشد أثناء عملية الهروب مما يحدث في الحملات العادية. فخلال الحملة العادية يكتفي الباعة الأقرب مكانيا إلى أعوان الشرطة البلدية بحمل بضائعهم والاتجاه بها نحو نهج سيدي بومنديل أو التفرق في الأنهج المتفرعة من نهج إسبانيا. وتظل البائعات في أماكنهن وكذلك شأن من يعرض بضائع قابلة للكسر مثل الإلكترونيك أو البلور حتى تمر الحملة بسلام دون أضرار لأي من الطرفين عدا بعض العنف اللفظي الذي يمارسه أعوان الشرطة البلدية وكذلك التهديد بافتكك سلع دون حجزها.

أما في حال حملة كبيرة تتسارع خطى الباعة هرباً ببضائعهم. وتتعطل حركة المرور في نهج إسبانيا وعلى مستوى الأنهج المتفرعة منه. وتحدث اعتداءات مقصودة أو غير مقصودة بين الباعة أنفسهم عن طريق التصادم أو قلب النصباء أثناء الهروب وفي أحيان كثيرة يحدث تبادل للعنف اللفظي بين الباعة والمارين من نهج إسبانيا بسبب التصادم. أيضاً كما أنه وجب ملاحظة مواقف أغلب الزبائن الذين يتعاطفون مع الباعة إما بالتصدي لفظياً لأعوان الشرطة من نوع «كان شديتوا السراق خير سييهم زواولة يخدموا على رواحهم». ويقابل الباعة هذا الصنيع باعتباره سلوكاً فردياً يقوم به الأخيار من الزبائن.

سمح لنا أحد الباعة بالتصوير في نصبته إلا أن زملائه احتجوا وتهكموا على المصور فالأول قال له:

«تشوف فيه عرس جاي تصوّر هنا»

والثاني توجه بخطابه لكلينا الباحث الاتنوغرافي والمصور :

«مش كان مشيتوا خدمتوا على حي هلال و الملاسين و وريتوا الحوم فاش تعاني
مش كان خير لكم؟»

فالتفت إليّ متدخل ثالث قائلاً:

«تي باعئينهم اسيادهم نحي علينا الكاميرا»

ثم اتجه إلى صاحب النصب و قال له :

«تي شنوة اليّ تعمل فيه يا شيخ، سيّب علينا من *****، ماني قتلك باعئينهم
اسيادهم»

تخضع مقاومة الشرطة البلدية للانتصاب اللانظامي لعوامل سياسية وللمناسبات. إذ يكاد يخلو شهر رمضان والأيام التي تسبق العيدين من الحملات الكبيرة. وكذلك الشأن

بالنسبة إلى العودة المدرسية، والأسبوع الذي يسبق رأس السنة الميلادية، والأسبوع الذي يسبق المولد النبوي الشريف تتغير المعادلة في هذه الفترات من السنة لأن هذه الفترات تمثل فرص دخل محترم جدا للباعة وهم مستعدون للتضحية في سبيل الاستفادة من هذه الفرص التي تمثل بالنسبة إليهم مثل ما أفادنا جهاد أحد الباعة أنه في كل مناسبة من هذه المناسبات يستثمر أرباحه في شيء غير الانتصاب. فذكر لنا أن هذه المناسبات تمثل عددا من الأغنام تنضاف إلى قطيعه في مسقط رأسه سببية. وأنه ينتظر أرباح العودة المدرسية القادمة ليمول بها مشروع خطبته من ابنة خاله.

وتتحول هذه المناسبات إلى فرص حياة كما يتمثلها هؤلاء الباعة. فهي فرص الارتقاء بالمستوى المعيشي للأسرة في مسقط رأسه. وهي فرص تحقيق الذات بالنسبة إلى البعض الآخر الذين يستغلونها من أجل تحقيق اندماج اجتماعي داخل المجموعة عن طريق الاستهلاك الفاض عن الحاجة. فأتثناء هذه المناسبات يتغير السلوك الاستهلاكي للكحول حتى أن بعضهم يعرف بطاولته في الحانة أو يعرف نفسه بهذه الطاولة فقد صرح لنا أحد الباعة المسمى صبري بأنه خلال هذه المناسبات تتحول وتيرة استهلاكهم للخمر من مرة أو مرتين شهريا إلى كل يوم وأنه يتخلص من ديونه التي يقوم بسدادها. تجعل فرص الدخل المحترم التي توفرها هذه المناسبات الباعة مستعدين للتضحية في سبيلها فتكثر الشجارات بين الباعة، أو بين الباعة والزبائن ويصبح سلوك البائع تجاه الزبون فظا نتيجة كثرة الطلب على بضائعهم. فهذا الاستعداد للتضحية والمواجهة تقابله السلط بحملات مكثفة دون أن تُحجز البضائع إلا في حالات نادرة عندما يتجرأ الباعة على الأعوان ... تظل هذه الحملات المكثفة العادية مرافقة للمناسبات التي ينتظرها الباعة وذلك فقط لضمان حركة المرور وبمجرد غياب الرقيب ينتقل الباعة إلى الانتصاب في وسط النهج والتحرش بأصحاب السيارات الذين يمرون من هناك.

كما أشرنا سابقا إلى أن الحملات البلدية تخضع لعوامل سياسية فقد لاحظنا الفرق الواضح أثناء مرحلة استكشاف الميدان ومرحلة ما بعد 25 جويلية 2021 فبعد أن كانت العلاقة بالسلطة علاقة عدايئة قائمة على المطاردة، تحولت إلى ما يشبه الهدوء الحذر بل إلى علاقة ودية في حالات نادرة. فتمرّ الدوريات بوتيرة أقل دون أن يُستنفر الباعة. بل

يتنحّى بعض أصحاب الكراتين والعربات اليدوية جانبا للسماح للدورية بالمرور. أما في أيام الحملات الكبيرة التي تقع خارج دائرة الأحداث السياسية والمناسبات، فالأمر مختلف تماما. إذ تتحول الحملات إلى ما يشبه أفلام الحركة مع مؤثرات صوتية التي تتمثل في صافرة الإنذار التي تطلقها سيارات الشرطة وما يلحقونه بها من عنف لفظي وعبارات نابية وسب للجلالة يوجهه الأعوان إلى الباعة وصيحات الفزع التي يطلقها الباعة لتنبيه بعضهم البعض بالحملة. يرافق هذا العنف اللفظي الذي يميّز الحملة عنفا رمزيا يسلّطه أعوان الشرطة على الباعة يتمثل في ركل الكراتين التي خلفها الباعة بعد هروبهم بالبضائع. وتتحول هذه العملية العنيفة أحيانا إلى عنف جسدي. بل إنّ الأمر أعقد من توصيف ثنائي بين فاعل أي معتد ومفعول به أي معتدّ عليه، فهناك عمليات تبادل للعنف اللفظي يتغير مضمونها بحسب سلوك الأعوان ومدى خضوع البائع. فإذا كان الخطاب الموجه من الأمنيين هو أوامر لفظية من نوع «هز سلعتك تحرك» أو «ازرب روحك» قوبل بكلمات من نوع «الله يبارك» أو «حاضر» أو «يرحم والديك». أما حالات العنف الرمزي فتقابل بالنظرات الحانقة والسبّ واللّعن المبطن والعام وغير المباشر.

وقد شنّ أعوان الشرطة البلدية أثناء كتابة هذه السطور حملة على الباعة المنتصبين بنهج إسبانيا. واشتملت الحملة على بعض العناصر المميّزة سابقة الذكر كالعنف اللفظي الذي اقتصر فقط على التهديد بحجز البضائع دون شتم وبتساهل كبير مكن الأعوان من تبليغ رسالة مفادها بأنهم يسيطرون على المكان في كل الظروف والأحوال ولكن هذا الظرف الخاص أي بعد إجراءات 25 جويلية 2021 منعهم من مصادرة البضاعة ومن تغيير طريقة تعاملهم مع الباعة ولو بشكل طفيف. تم تدوين هذه الملاحظات أمام مقهى البرانس حيث جلس إلى الطاولة المجاورة لي خمسة أعوان و امرأة، عون مدني وأربعة بالزي النظامي. في تلك الأثناء وعلى مستوى التقاطع بين نهج جمال عبد الناصر ونهج إسبانيا عاد بائعان يحملان في ما بينهما نصبة سجائر مهربة فما كان من أحد الأعوان إلا أن صاح فيهم بابتسامة «ارجع ارجع خير ما نجى نفكها لك الكل» ثم التفت إلى أحد زملائه الذي لم نلاحظ وجوده سابقا ضمن أعوان الشرطة البلدية مما يوحي بأنه التحق مؤخرا بهم أي أنه لا يملك الخبرة الكافية في التعامل مع البائعين في نهج إسبانيا وقال له: «عديت عمري في البلاصة هذه وحضرت على الحجر والعرك والموبقات الكل توا رجلي مضروبة وهاني نستنى في اللجنة عالتعويض».

إنّ ردات الفعل العنيفة التي يقوم بها الباعة هي نتيجة لعنف مادي ما قبلي يسلطه عليهم أعوان الشرطة البلدية. فالمواجهة التي تتحول إلى ما يشبه الحرب بين السلطة من جهة ومنتصبين لا نظاميين من جهة ثانية يكون السلاح فيها هو الماتراك وأحيانا الغاز المسيل للدموع، يقابلهما استعمال الحجارة من قبل الباعة مثل ما حدث يوم 25 أوت 2021. وتمثّل هذه المواجهات تكتيكات تقوم بها السلطة لاسترداد السيطرة بعد تساهل لمدة معينة. فالتساهل الذي حدث بعد تجميد البرلمان ألحق بتشدد وممارسة للعنف المادي بعد شهر من الحدث. فكلما تساهلت السلط مع الباعة ازداد عددهم وانتشروا في المجال أكثر فتعود السلط إلى فرض النظام القديم للانتصاب بالقوة. إن عملية الكر والفر هذه تخضع لرغبة السلط في الحفاظ على الانتصاب اللانظامي ولكن في حدود تشرعها السلطة من خلال تدخلها عبر أعوان الشرطة البلدية على الميدان ما يطرح سؤال من المستفيد من هذا الوضع ؟ أي توفير مناعة لهذا الشكل الاقتصادي من الإندثار في نفس الوقت منعه من التطور إلا في اتجاه فردي، فهؤلاء الباعة يمثلون واجهة إعلامية للسياسي الذي ينتقل إليهم ويعددهم باصلاحات تهم مجال عملهم لذلك نجد أنهم يغيرون تأييدهم السياسي في كل مرة. رغم تحفظ الباعة على ذكر تفاصيل المواجهات التي حدثت سابقا بينهم وبين السلط إلا أن البعض منهم أبدى استعداده لسرد تفاصيل هذه الصراعات، أفادنا أحد المنتصبين بنهج اسبانيا حدثت سابقة وبلغت درجة معتبرة من العنف وقد أكد أنها تمت إثر أحداث سياسية هامة في البلاد فقبل كل انتخابات تلقى الباعة وعودا ثم قوبلت بالقمع بعد الانتخابات، أحد الباعة أثار حدثا هاما في تاريخ نهج اسبانيا عندما كثرت صراعاتهم في 2012 مع السلطة توجهت لهم أطراف محسوبة على حزب العمال الشيوعي التونسي ودعتهم إلى الاعتصام من أجل افتكك حقوقهم في حرية ممارسة هذا العمل و الدعوة إلى تنظيمه فما كان من الباعة إلا أن أصبحوا مؤيدين لهذا الطرف السياسي. ولما دخلت السلطة معهم في تفاوض وقدمت لهم وعودا بتهيئة فضاء في شارع قرطاج انقلب هؤلاء الباعة على هذا الطرف السياسي وتبنوا شعارات السلطة ضد هذا الحزب.

كما أشرنا سابقا إلى خضوع وضع نهج إسبانيا إلى المحطات السياسية التي تشهدها البلاد يلخص لنا أحد الباعة هذا الوضع بأنه أثناء مرور الحملات الانتخابية بنهج إسبانيا، تتحوّل فكل الشوارع الأنهج المتقاطعة معه إلى فروع له. وقد كانت هذه

الأحداث مدخلا للعديد من الباعة الحاليين إلى عالم الانتصاب اللانظامي. فمنهم من كان بلا نشاط اقتصادي قبل بداية الحملات الانتخابية في سنة 2014 فتلقى عرضا من أحد معارفه من الباعة القدماء يتمثل في «شئونة رايك نشوفلك قلم تخدمه حذانا في نهج إسبانيا؟» فإذا كانت الإجابة بالقبول يتحول هذا الأخير إلى شريك في نصبة في نهج إسبانيا. وتتمثل شراكته في مجهوده البدني في حين يتكفل صاحب العرض بتوفير السلع.

في اليوم التالي للملاحظة الميدانية، قصدت نهج إسبانيا وأنا أحمل تساؤلا حول الملمح العام للمنتصب اللانظامي أي من هو المنتصب في نهج إسبانيا وكيف يتحول من وضع سابق إلى منتصب لا نظامي؟ لنبدأ أولا بالظاهر من هذا الملمح العام أي ما نلاحظه من سمات بشكل مباشر، ثم لننتقل إلى الغوص في باطن هذا الملمح عن طريق التواصل مع الباعة وطرح الأسئلة عليهم. فماذا كان يفعل قبل أن يمتهن هذه المهنة؟ وكيف خطرت له فكرة الالتحاق بها؟ ومن أدخله هذه المهنة؟ وكيف أثرت فيه؟

السمات العامة للمنتصب اللانظامي :

يتميز المنتصب بنهج إسبانيا بصورة نمطية فآثار العوامل الطبيعية بارزة عليه أي أن آثار الشمس يمكن ملاحظتها ببساطة على وجوههم وآثار هذه المهنة من غبار وعرق بادية على ثيابهم التي تعود إلى مصدرين أساسيين: إما الملابس المقلدة الرخيصة التي يبيعونها، أو «الفريب». وهي ملابس تتميز بعدم تناسق الألوان و برناتة عامة. ورغم حاجة البائع إلى الجري للفرار من ملاحقات الشرطة البلدية فإن أغلبيتهم تنتعل «الشلايك» رخيصة الثمن إضافة إلى أشكال حلاقة تتمثل في حلق كل الشعر بشكل متساو دون الاهتمام بتصفيفه مع اتساخ باد للعيان. كما أنهم لا يستعملون العطور أو الكمادات الطبية أو الجال المعقم. إضافة إلى ذلك، لاحظنا أن الباعة يقلّمون أظافرهم أثناء العمل. فإذا سحب أحدهم مقصّ أظافر من بضاعته أو بضاعة جاره وقلم به أظافره، تمّ تداول هذا المقص بين العديد من الباعة ليقوموا جميعا بتقليم أظافرهم بشكل جماعي.

وقد لاحظنا أنّ بعض الحوارات تتحوّل بسرعة إلى ملاسنات وصراعات بين الباعة لما

تشتمل عليه من مختلف أنواع العنف. فالتعير بينهم أمر شائع جدا فكثيرا ما تسمع «جداك كان خماس» أو «تسكنوا في عش متع دجاج». فالتقشف كثيرا ما يدعى «جيغان» والانتهازي منهم يدعى «كلب» و«فهدى» و«ط***»... أما الصفات العامة فيستعملون لها كلمات بذيئة متعددة وفي حال تم شتم الأهل فالشتم يقتصر على الذكور فقط. فلم نلاحظ طوال فترة تواجدها أن شتم أحد الباعة أم بائع آخر أو أخته أو خالته أو عمته، إذا كانوا من العرش نفسه أو إن كان من عرش مواز في الهيمنة مثل «الغلايقية والجلامة وأولاد عيار» وفي حالات استثنائية ونادرة يشتم أحد أبناء العروش المهيمنة أم أحد أبناء العروش المهيمن عليه «الجلاص» أو «الجنادبة»..

الوضع قبل التحول إلى منتصب لانظامي و مسار الالتحاق إلى هذه المهنة :

أغلب الذين حاورناهم وطرحنا عليهم هذا السؤال كانت إجاباتهم بشكل عام أنهم لم يتجاوزوا السنة التاسعة من التعليم الأساسي ولم ينحدروا عن السنة الرابعة مع استثناءات قليلة بعد مغادرتهم لمقاعد الدراسة لم تتمكن الدورة الاقتصادية المحلية من استيعابهم فقد عبروا عن فقر في الاستثمارات بجهاتهم فلا مصانع تحولهم إلى عمال. أما الفلاحة فتقليدية وتفتقر إلى الاستثمار الجاد ليتحولوا إلى فلاحين إضافة إلى ملكيات اشتراكية تسيطر عليها علاقات القرابة العروشية فتخضع عملية الاستثمار الفلاحي إلى موانع قرابية فمن يسيطر أولا على الأراضي الجماعية يستثمر بقدر يوفر له الكفاف فقط ويضع عراقيل أمام أقربائه ليستثمروا بدورهم إضافة إلى عزوف الشباب عن العمل الفلاحي وسعيهم إلى البحث عن الاعتراف. هذا ما عبر عنه أحد الباعة ذو 17 سنة عندما صرح لنا بأنه لا ينوي العودة إلى مسقط رأسه حتى يتحرر من رقابة الأهل ويتمكن من ربط علاقات غرامية دون تحمل عواقبها. وعندما تساءلنا عن هذه الرقابة واستحالة ربط هذه العلاقات المنشودة في مسقط رأسه أجاب: «الكلنا نعرفوا بعضنا وما يجيش تطيح مع بنت عمك ولا بنت خالك وحتى كان انت تحب هي ما تركحكش خاطرها تخاف وزيد تنجم تولى مشاكل كبيرة والناس الكل يجوا ضدك وزيد الحكاية صعبة شوي تحسها كيف أختك ما تنجمش تطيح معاها» .

هذا التشخيص الذي قام به هذا الشاب يطرح إشكاليات إتنولوجية كبرى فأن تعتبر ابنة العم أو الخال مثل الأخت إذا ما تعلق الامر بعلاقة غرامية ثم نجد أن أغلب الزوجات من هذا النوع فهذا يحيل إلى فرضيتين أن التمثل الاجتماعي الذي يتبناه الباعة للأنثى يفسر بناء الذكورية بنهج إسبانيا وطريقة تمثلهم للأنثى في الفضاء العام وطريقة تعاملهم معها أما الفرضية الثانية أن نظام الزواج لديهم يخضع لقاعدة الزواج الداخلي بشكل إكراهي لا يقوم على الاختيار الحر فكما عبر لنا عدد من الباعة عندما سألناهم كيف تعرفتم على زوجاتكم كانت الاجابة بأنها تمت عن طريق الأم أو الأب فكان الوالدان يعرضان على الأبناء الارتباط بأحد بنات الأقارب فتصبح القرية موضوع زواج مقنن في حين أن الغربية في نهج إسبانيا موضوعا جنسيا .

لقد دخل أغلب الباعة هذه المهنة عن طريق وسيط هو في أغلب الأحيان من الأقارب أو بدرجة أقل من المعارف حسب الحالات التي تواصلنا معها. لكن الجديد في هذا المجال هو أن الكثير من الباعة الأطفال قد انقطعوا عن الدراسة لغاية التحول إلى باعة لانظاميين. وعندما طرحنا على أربعة منهم سؤال لماذا لم تواصل دراستك لتضمن مهنة أخرى في المستقبل نظامية و أقل خطرا من هذه المهنة؟ فكانت إجابتهم بأن «الدراسة ما توصلش». وقد ذكروا لي عدة نماذج من الباعة الذين تحولوا إلى أثرياء بسبب هذه المهنة كما ذكروا بعض الحالات لمن واصلوا دراستهم ثم التحقوا بنهج إسبانيا لانسداد الآفاق أمامهم فكان قرار هؤلاء الأطفال بالانقطاع عن الدراسة و مزاولة هذه المهنة اختصارا للمسافة لأنهم يرون أنه بالدراسة أو من دونها هذا هو مستقبلهم الوحيد .

تخضع صيرورة الالتحاق بهذه المهنة لشروط موضوعية يجب أن تتوفر في الأفراد ليتمكنوا من التحول إلى منتصبين لا نظاميين فالملح العام للمنتصب اللانظامي في نهج إسبانيا يشتمل على الخصائص التالية :

- ◀ أن يكون منتصيا إلى الجهات الداخلية للبلاد.
- ◀ ينتمي إلى أحد العروش التالية : الغلايقية أو الجلامة أو أولاد عيار أو الجنادبة أو جلاص .

- ◀ انقطع مبكرا عن التعليم.
- ◀ ملفوظ من الدورة الاقتصادية الرسمية.
- ◀ يتمثل قيم المجموعة القرابية التي ينتمي إليها.
- ◀ لا يملك صنعة أو تكوينا مهنيا أو مستوى دراسيا معتبرا أو أملاكا من شأنها أن توفر له مهنة أخرى ماعدا ملكية الأراضي الاشتراكية.
- ◀ مرجعيتهم في الحياة الدين و التقاليد .

هذه هي الخصائص العامة للمنتصب بنهج إسبانيا مع بعض التفاوتات في ما بينهم أو بعض الاستثناءات مثال المنتصب إبراهيم الذي يتميز بملح مختلف تماما .

لا يعني التوفر على هذه الخصال المحددة للملح العام للمنتصب اللانظامي بنهج إسبانيا ضرورة الالتحاق بهذا العالم فهذا الأمر خاضع إلى عامل آخر محدد وهو حضور أو غياب أحد الباعة الذي سيكون بوابة عبور لمن توفرت فيه الشروط الموضوعية لهذا العمل، والذي سيكون بدرجة أولى أحد الأقارب، و بدرجة أقل من الاصدقاء أو المعارف. ويتحول بذلك من معطل عن العمل إلى فاعل في الاقتصاد اللانظامي. فالداخليل التي يوفرها هذا القطاع لمنتسبيه تعد جد محترمة إذ تساوي الأرباح خمسين في المئة من المداخليل العامة. فمثلا عندما يكون المدخول 100 دينار فإن صافي الأرباح 50 دينار وهذا المثال هو أقل الحالات مدخولا التي لاحظناها وهي حالة طفل سنه 16 سنة ينتصب على صندوق كرتوني يبيع ألياف جلي المواعين بحساب دينار واحد للأربعة عشرة قطعة وكان يبيع يوميا ما بين 100 و 160 مجموعة مكونة من 14 قطعة.

تتغير هذه النسب من الأرباح بحسب البضاعة المعروضة والموسم فبعض السلع الموسمية نسبة الأرباح فيها تتجاوز 300 في المائة مثل أكياس تخزين اللحوم المرتبطة بموسم عيد الإضحى وبين مائة بالمائة إلى مائة وخمسين بالمائة بالنسبة للألعاب والملابس المتعلقة بعيد الفطر وكذلك الأدوات المدرسية. إضافة إلى أن هذه التجارة خالية من كل أشكال الضرائب ماعدا بعض الإتاوات التي تقدم للمسؤولين و أعوان الشرطة البلدية

أو الخسائر التي تلحق بالبضائع أثناء الحملات البلدية. إن ما يوفر لهؤلاء الباعة سلعا خالية من الضرائب هم باعة الجملة فقد تحولنا إلى نهج الكوميسيون ونهج سيدي بومنديل وبحثنا عن أسعار بعض السلع لدى هؤلاء المزودين فكان المزود إذا سألنا عن سعر القطعة يعرض سعرا معيناً وإذا ما انتحلنا صفة بائع تفصيل وتساءلنا عن سعر الجملة يتغير السعر بشكل راديكالي لينخفض إلى النصف أو أكثر فسعر الصالصال مثلا 2500 بحساب القطعة و 1400 بحساب الجملة وكذلك ملصقات الأطفال أما الأقلام الجافة فسعر القلم 500 مليم وسعر الجملة 230 مليم. وأهم عنصر في كل هذا أن باعة الجملة لا يوفر فواتير لباعة التفصيل .

تخضع عملية التحول من منتصب مفترض أي حامل للشروط المحددة للملمح العام إلى منتصب بالفعل إلى أربع عناصر رئيسية و هي :

- ◀ السمات العامة الذاتية التي قمنا بتحديدنا سابقا.
- ◀ شخص سيتولى تأمين عملية الولوج إلى هذا العالم.
- ◀ سهولة الحصول على هذه السلع التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير فتكفي خمسون دينارا لتكون راسمال أولي للمنتصب الجديد.
- ◀ مراييح محترمة تؤمن تواصل هذه المنظومة فالبايع يتمكن من مرايحه من تسديد حاجياته الشخصية وحماية رأس ماله والترفيه فيه بعد مدة وجيزة من العمل .

ننتقل الآن من تحديد الشروط الموضوعية لامتهان الانتصاب اللانظامي إلى تأثير هذه المهنة على أصحابها. فقد حددت هذه المهنة جملة من السلوكات التي ينتهجها المنتصب اللانظامي. فعلى مستوى الاستهلاك فإن أغلب حاجيات هؤلاء الباعة مصدرها هذه الأسواق اللانظامية مثل الملابس التي يبيعونها والسجائر المهربة وفي بعض الأحيان بعض السجائر المحلية المتوسطة سجائر 20 مارس وسفير وكريستال. أما البقية الغالبة فهي سجائر مهربة رخيصة مثل بون أوريس نيرو .. أما على مستوى الأكل فهو يفتقر لمقومات الأكلة الصحية المتكاملة وهو عادة كفتاجي أو صحن تونسي أو ملاوي .. في حين أن

البعض يأتون بأكل من المنزل (مقرونة شكشوكة) والبعض الآخر يأكلون بشكل جماعي عبر الاشتراك في ثمن أكلة. وينتقل آخرون إلى المطاعم الشعبية المحاذية لنهج إسبانيا. أما على مستوى الصحة والنظافة الشخصية فكما أشرنا سابقا إلى عدم الانتظام في تقليم الأظافر فأغلبها متسخة نوعا ما و يختلف طولها من بائع إلى آخر كذلك الاغتسال لا يتم بشكل دوري و هذا نلاحظه من خلال حالة الشعر المزيّنة والرقبة المتسخة لأغلب الباعة .

أثناء ملاحظتنا للباعة في المطاعم الشعبية المحاذية لنهج إسبانيا قدرنا أن نسبة 30 في المائة منهم قاموا بغسل أيديهم بعد الطعام و 5% قبل الطعام و بعده و 10% قبل الطعام . هذه الملاحظة يمكن من خلالها وصف الوضع الوقائي لهؤلاء الأفراد بأنه مترد للغاية. إن المنتصب اللانظامي في نهج إسبانيا فرد ينتمي إلى المجتمع التونسي له أحلامه المشروعة كالعمل وتحصيل الثروة وتحقيق الاندماج الاجتماعي إلا أنه ضحية للدورة الاقتصادية الرسمية وفاعل في الدورة الاقتصادية اللانظامية إذ يرى أنه يساهم في الاقتصاد الوطني بتوفيره لسلع ذات أثمان منخفضة من شأنها أن تخفف عن المواطنين غلاء المعيشة .

ولأنّ الملاحظة الميدانية لم تمكّننا من الإحاطة بشكل كاف بحالة الباعة في نهج إسبانيا، لذلك ننصح بالقيام بمقابلات كيفية مفتوحة مع عدد من هؤلاء الباعة نستكشف من خلالها ما استغلّق علينا الإحاطة به عن طريق الملاحظة المباشرة. فالاندماج مع هذه الفئة من الناس تصطدم بحواجز ثقافية. إذ تقيّم هذه المجموعة الآخر وفق ثلاث محددات رئيسية: وهي الإثنية المركزية والأحكام المسبقة والآراء الشائعة. فمجرد حملنا لكاميرا أو وثائق ندون فيها ملاحظتنا من شأنه أن يستنفر في هؤلاء الباعة ردات فعل غير إيجابية فقد قوبلت الكاميرا بالاستهزاء والتحقير من نوع: «سيبونا نحن و بروا صوروا الأحياء الشعبية». وفي بعض الأحيان إلى حد الاتهام بالعمالة «باعثينهم اسيادهم». أما الاختلاف في اللهجة فجعلهم يعتقدون أننا كما صرح أحدهم «*** تضيّع في وقتها» •

ملحق
2

ملاحظات للقارئ



هذا المؤلف جماعي، ساهم فيه مجموعة من الباحثين لحظة البحث الميداني وتدخلت في تأليفه مجموعة أخرى من الباحثين الدكاترة وباحثي الدكتوراه من اختصاصات متعددة مع اعتمادهم جميعاً على المادة الامبيريقية التي أنتجناها طيلة عملية البحث الميداني في نهج إسبانيا. كل محور هو من تأليف باحث متخصص ويوجد اسم الباحث ولقبه في الفهرس وتعريف موجز به في آخر الكتاب.

تم اعتماد منهج Chicago (A) لإعداد الهوامش الببليوغرافية وقائمة المراجع في كامل العمل.

اختير الباحثون وفق ضوابط موضوعية بناء على تخصصهم في مجالهم وعلاقة هذا التخصص في هذا المجال بإشكالية الدراسة ككل وموضوع المحاور المتفرعة عنها. أما ذاتياً، فالزمالة في الجامعة وتجربة العمل المشترك الناجحة في إطار المنتدى التونسي



للحقوق الإقتصادية والاجتماعية التي جمعت المحرر بعدد من مؤلفي هذا العمل جعلتهم مرشحين أكثر من غيرهم لتأليف هذا الكتاب.

نعتقد أنّه مازال بالإمكان إضافة عدة محاور في هذا الكتاب ومعالجة أكثر من زاوية، لكن لا يتسع أي كتاب لكل المعالجات ولكل التحليلات. ربما في المستقبل القريب نعمل على الانطلاق من هذا العمل لتطويع مقاربتنا لظاهرة الاقتصاد الشارعي والظواهر التي تغضب عليها الدولة وبالتالي ترفض فهمها وتفسيرها.

إنّ مواقف وآراء المحرر/المنسق والمؤلفين لا تمثل بالضرورة المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية الذي يؤمن بفتح المجال أمام الباحثين للتعبير علميا وتمكينهم من آليات الفعل الأكاديمي الضرورية دون «سنسرة» أو توجيه ●



ملحق
3

السوسيولوجيا عبر الصورة

وثائقي البحث بعنوان:

«سوق نهج إسبانيا، أو مناهج الاقتصاد الشارعي في تونس»



طيلة البحث الميداني رافقنا مخرج / مُصوّر محترف وثّق العملية البحثية التي أنجزناها في نهج إسبانيا كما تدخل معنا في حيثيات استقاء المادّة الإمبريقية عبر عدسته. ثمّ حولنا المادّة المُصوَّرة، بعد مونتاج سوسيولوجي إن صحّ التعبير، إلى وثائقي قصير يوثّق بحثا سوسيولوجيا ويتدخل ليجعل من أفراد لا تودّ (أو لا تستطيع) عين الدولة إبصارهم، إلى ذوات مرئية وواقع مسبورة أغواره.

وبالتالي، قد اعتمدنا مقاربة السوسيولوجيا عبر الصورة بما هي منهج بحث وشكل من أشكال توثيق عملية البحث وإخراجها في مظهر فني يعزز إمكانيات وصول فكرة هذه الدراسة إلى جيل جديد وفئة أخرى من المهتمّات والمهتمّين بعالم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

لقد كان المخرج باحثا ساعدنا عبر الكاميرا في مرحلة أولى من البحث الميداني على

إنجاز الملاحظة الكمية لتحديد مجتمع البحث ثم قام بتوثيق عملية بحث مركبة ومعقدة تراوحت بين اعتماد المنهج الكمي ثم الكيفي والإثنوغرافي مع تسليط الضوء على ما لا تستطيع أن تراه تقنيات البحث الكلاسيكية كما منح المبحوثين صورة وصوتا وحضورا لا يمكن للقلم الباحث أن يمنحه بالطريقة نفسها.

تجدون الفيديو الخاص بالفيلم الوثائقي القصير، على الموقع الإلكتروني للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى حسابه في موقع اليوتيوب ●



موجزات تعريفية لمؤلفي هذا العمل

سُفيان جاب الله [المحرّر]

باحث أكاديمي متحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والدينية، أستاذ يدرّس علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس، عضو بمخبر البحث ECUMUS وباحث مهتم بدراسة الحركات الاجتماعية والدينية الجديدة ومسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

محمد سليم بن يوسف

باحث دكتوراه في علم الاجتماع السياسي بمعهد البحوث المغاربية المعاصرة. تتعلق بحوثه بتحويلات العلاقات الشغلية في تونس بعد الثورة، ويدرس من خلال أطروحاته أشكال الاحتجاج والتنظم داخل أماكن العمل، مع الاهتمام كذلك بالاقتصاد السياسي لظروف العمل وبسوسيولوجيا الهيمنة الشغلية.

إحسان ماجدي

طالب دكتوراه بجامعة اكستر، إنجلترا. معهد الدراسات العربية والإسلامية. متحصل على الليسانس في العلوم السياسية والادارة العامة والماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية.

خالد طبابي

باحث في علم الاجتماع -مرحلة الدكتوراه- بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. صدرت له مقالات ودراسات كانت محكمة أو في إطار كراسات ومواقع المجتمع المدني. زميل في برنامج نحو جيل جديد للباحثين في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية التابع للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية -2021-2023. عضو بالمدرسة الدكتورالية للجامعة الوطنية في إطار برنامج مكتب التعاون الأكاديمي لمؤسسة روزا لكسمبورغ 2022.

رضا كارم

باحث في الحضارة العربية الإسلامية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة سنة الثالثة دكتوراه. لنا مجموعة من المقالات بصدد النشر ضمن أعمال جماعية ومقال محكم سيصدر قريبا وجميعها تتعلق بمقاربة الميدان من منظور الدراسات الذكورية والجندرية.

محمد آدم المقراني

محامي معتمد في تونس والجزائر، باحث في العلوم القانونية متخرج من جامعتين السربون باريس 1 وقرطاج. عمل كمستشار مع منظمات غير حكومية في عدة مجالات أبرزها المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والاقتصاد التضامني والاجتماعي وسياسات الهجرة والحقوق والحريات الأساسية.

مالك قطاط

طبيب مساعد في الطب والعلاج النفسي بألمانيا، طالب في ماجستير علوم الصحة العامة بالمعهد الملكي بلندن ومؤسس ورئيس جمعية قرطاج للصحة.

زياد حمدي

متحصل على الاجازة في الخرائطية من كلية الاداب والعلوم الانسانية بصفاقس، تقني في lux- cartagroup: 3D mapping & digital Maps for 5 G mapping وباحث في تاريخ الخرائط و مهتم بالأدب و السينما.

زياد خلّوفي

أستاذ تعليم ثانوي طالب دكتوراه في التاريخ والآثار والتراث بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس وعضو بمخبر الاقتصاد المتوسطي ومجتمعاته، باحث في مجال الخرائط العربية والإسلامية في المتوسط والآثار الإسلامية. ناشط سياسي واجتماعي، عضو مكتب تنفيذي سابق للاتحاد العام لطلبة تونس.

سوق نهج إسبانيا أو منهاج الاقتصاد الشارع في تونس

«فالمورّد الحدودي للسلع بصفة غير قانونية، أو المهرب / الكناتري في رواية أخرى، يهرّب السلع، بقيمة عشرات أو مئات الآلاف من الدنانير يوميا، عبر الحدود على متن شاحنته الرباعية الدفع مواجهها خطر الموت رميا بالرصاص أو في حادث مروريّ أو السجن في مواجهته لحرس الحدود الذي يترصده ويلاحقه، ليس هو البائع الذي يبيع سلعاً بقيمة مئات الدينارات يوميا في نهج إسبانيا. فالأول هو امتداد تاريخي للفارس في القبيلة الذي كانت عائلته قادرة على توفير الحصان والسرّج والسلاح (ما يعادلهم شاحنة الـ Isuzu أو Toyota اليوم) لتحكّر شرف حماية القبيلة وما ينتجه هذا الشرف من فوائد (أي مراكمة رأس مال رمزي ينتج أو يحافظ على إنتاج رأس المال المادي وبالتالي بقاء القبيلة).

من نافلة القول التأكيد أنّ شباب العرش ليسوا جميعاً قادرين أن يصيروا فرساناً، «كناترية» في عصرنا وسياقنا وواقعنا، وذلك مرتبط بقوة الوحدة التنظيمية العائلية داخل القبيلة ككل مما يفرز طبقتين: طبقة عاملة متمثلة في الباعة في نهج إسبانيا تبيع ما تورده لها طبقة ثرية (مالكة ومتحكمة في وسيلة الإنتاج) متكوّنة من الموردين الكبار، أي العائلات صاحبة رأس المال الذي ولّته من توريد السلع، عبر أبنائها، لهؤلاء الباعة، على حدود الجزائر. يجب ذكر أن البائع لا يدفع ثمن البضاعة إلا بعد أن يبيعها في إطار تعامل تحدّده الوشائج الأولية القبلية بين الطبقتين السالف ذكرهما. وأن تكون بائعاً لا نظامياً للسلع أو أن تكون مورداً حدودياً غير نظامياً لها، فذلك مرتبط أساساً بقدرك (Destin) الاجتماعي أي موقع عائلتك ورأسمالها الرمزي والمادي: فهل هي منتجة للعمال أم للفرسان؟ فلشراء سيارة والسماح لك بقيادتها حدودياً وجب أن تنتمي إلى عائلات معينة داخل العرش لها علاقاتها مع الأمن الحدودي (حرس حدود وديوانة) ومع الضفة الأخرى (الوحدات القبلية الجزائرية المجاورة/ المتصاهرة أو المتشاركة في الانتساب لأصل قبلي مشترك التي تبيع لهم السلع/ والأمن الحدودي في الجزائر). كذلك هناك، في مستوى تحليلي آخر، شخصيات قادرة على المخاطرة ومقدمة عليها وهناك شخصيات تخشاهما. وحسب شجاعة الفرد ومدى قابليته للمخاطرة بحياته، في علاقة طبعاً بما هو رأس مال مادي للعائلة، تتحدد نوعية مواجهتك للدولة وكمية مراكمتك وكيفية تحقيقها: أن تواجه شرطة بلدية تنهرك أو تشتمك من أجل فائض ربحي مقداره عشرات الدنانير يوميا وأن تواجه رصاص حرس الحدود من أجل مئات الآلاف من الدنانير. إذن باحتكار مهنة التوريد، يستوجب على الفئة الموردة تسليم وظيفة البيع، في إطار تقسيم للعمل، لفئة أقل في سلم الهرم الاجتماعي وهي فئة الباعة اللانظاميين في نهج إسبانيا، موضوع دراستنا».

ISBN: 978-9938-72-546-9

